نحو نهج المسار العام
إلى انتقال عادل للطاقة لجنوب الكرة الأرضية.

TUED South "وثيقة تأطير" - المسودة رقم 2 - تم تحديثها في ديسمبر 2022

** مسرد المصطلحات الموجود في نهاية المستند **

تمت كتابة ورقة عمل TUED هذه لإبلاغ المناقشة عند إطلاق اجتماع "TUED South" الذي انعقد في نيروبي ، كينيا ، خلال الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر 2022. في الأسابيع التي[1] تلت الاجتماع ، تمت مراجعتها لتعكس المناقشات الذي حدث.

جاء اجتماع نيروبي في وقت يشهد اضطرابات جيوسياسية بسبب الحرب في أوكرانيا. في العديد من البلدان ، أصبحت الطاقة أخبار الصفحة الأولى مع ارتفاع الأسعار واندفاع الاقتصادات الكبرى لتأمين مصادر جديدة للغاز والفحم والنفط. ترافقت المخاوف المتعلقة بالطاقة مع تزايد المخاوف بشأن تغير المناخ. أنتج عام 2022 العديد من الأحداث المناخية القاسية التي تصدرت عناوين الصحف ، مع حدوث فيضانات مدمرة في باكستان ومقاطعة كوازولو ناتال بجنوب إفريقيا ، مما أودى بحياة أكثر من 2000 شخص وترك مئات الآلاف من الفقراء بلا مأوى. تسببت موجة الحر وحرائق الغابات التي حطمت الرقم القياسي في أوروبا في مقتل 16000 شخص ، كما تسبب الصيف الصيني في موجة حر أشد من أي موجة حرارة في التاريخ المسجل.[2]

اليوم ، من المعترف به على نطاق واسع أن تأثير تغير المناخ على أفقر البلدان هو بالفعل أكثر حدة مما هو عليه بالنسبة للبلدان الغنية ، وأن الخدمات العامة غير الكافية تساهم في العديد من آثاره الضارة. [3]في عام 2019 ، أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى أن "مئات الملايين سيواجهون انعدام الأمن الغذائي والهجرة القسرية والمرض والموت".[4] يمثل تغير المناخ تهديدًا كبيرًا للوظائف وسبل العيش والأمن للعمال في كل مكان. لكن الطبقة العاملة والفقراء في الجنوب هم الذين سيتضررون في المقام الأول والأكثر تضررا.

ذكّرنا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مؤخرًا بأن حالة الطوارئ المناخية "ليست خيالًا أو مبالغة. هذا ما يخبرنا به العلم أنه سينتج من سياسات الطاقة الحالية ".[5] لقد حذر هو وآخرون من أنه إذا زاد استخدام الطاقة العالمي بما يتماشى مع الاتجاهات السابقة ، واستمر الطلب على الطاقة الجديدة في تلبية الطلب بشكل أساسي عن طريق الوقود الأحفوري ، ثم بحلول عام 2100 سيكون العالم أكثر دفئًا بما لا يقل عن 3 درجات مئوية. يعتقد المجتمع العلمي أن هذا يمكن أن يخلق وضعًا حيث ،

---

[1] اتحادات من الأرجنتين وبنين والبرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون وغانا وإندونيسيا وكينيا وموزمبيق والنيجر ونيجيريا والفلبين والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وتنزانيا وتوغو وترينيداد وتوباغو وأوغندا ، سوف نحضر. وستحضر نقابات من المملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا اجتماع نيروبي.

[2] https://yaleclimateconnections.org/2022/09/hottest-summer-on-record-for-europe-and-china-during-n -summer/Northern-hemispheres-2nd-hottest ؛ http://www.cma.gov.cn/en2014/news/News/202208/t20220821_5045788.html

[3] وفقًا لتقرير التقييم السادس للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ، 2022: "توجد بؤر عالمية ذات درجة عالية من الضعف البشري بشكل خاص في غرب ووسط وشرق أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والدول الجزرية الصغيرة النامية والقطب الشمالي." ، علاوة على ذلك ، "الضعف أعلى في المواقع التي تعاني من الفقر وتحديات الحوكمة والوصول المحدود إلى الخدمات والموارد الأساسية ... بين عامي 2010 و 2020 ، كان معدل الوفيات البشرية بسبب الفيضانات والجفاف والعواصف أعلى بمقدار 15 مرة في المناطق المعرضة بشدة للخطر ، مقارنة بالمناطق ذات الضعف الشديد. " انظر: https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar6/

[4] المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان (2019). تغير المناخ والفقر. تقرير A / HRC / 41/39. مجلس حقوق الإنسان الدورة الحادية والأربعون. 25 يونيو. https://srpovertyorg.files.wordpress.com/2019/06/unsr-poverty-climate-change-a_hrc_41_39.pdf

[5] https://www.un.org/press/en/2022/sgsm21228.doc.htm

بعد عدة عقود من الآن ، قد تبدأ كوارث اليوم في الظهور كأنها حوادث ثانوية عند مقارنتها بالدمار والاضطراب في عالم من 3 درجات مئوية.[6]

لماذا "الجنوب"؟ توضيح المصطلحات والاعتراف بالاختلافات والاختلافات

قبل المضي قدمًا ، من المهم شرح المقصود بكلمة "الجنوب". يتم استخدام الكلمة هنا للتيسير ، وغالبًا ما يتم استخدامها بشكل فضفاض في جميع أنحاء هذا المستند. لا يهدف استخدامه إلى تجانس بلدان الجنوب ، أو استخدام المصطلح بطريقة توحي بوجود كيان سياسي مشترك له مصلحة مشتركة.

في الواقع ، تحاول الورقة لفت الانتباه إلى الاختلافات المهمة الموجودة عبر الجنوب من حيث مستويات التنمية الاقتصادية ، وإنتاج واستهلاك الطاقة ، وكيف تعبر هذه الاختلافات عن نفسها سياسيًا. عند الضرورة ، يتم التمييز في محاولة لتعكس تلك الاختلافات.

تعتبر تسميات مثل البلدان "النامية" أو "المتقدمة" إشكالية بطبيعتها ، وتتغير بمرور الوقت. تعتبر كوريا اليوم من قبل الأمم المتحدة كدولة متقدمة ، بينما قبل يونيو 2021 كانت تعتبر دولة نامية.[7] بناءً على معايير البنك الدولي والأمم المتحدة ، لا تزال الصين تعتبر دولة نامية على الرغم من أنها ثاني أكبر اقتصاد في العالم. في عام 2019 ، لا يزال 373 مليون شخص في الصين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى متوسط الدخل الذي حدده البنك الدولي والبالغ 5.50 دولارات أمريكية في اليوم.

أحد مقاييس التمييز بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد الواحد . في عام 2018 ، من بين 20 دولة ذات أدنى انبعاثات للفرد ، كان هناك 19 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء (مع كون أفغانستان هي الاستثناء الوحيد) وسجلت جميع البلدان العشرين انبعاثات أقل من ربع طن من ثاني أكسيد الكربون للفرد سنويًا ، وأحيانًا أقل من ذلك بكثير.[8] في الاقتصادات الآسيوية الأكثر تقدمًا ، ارتفع نصيب الفرد من الانبعاثات إلى درجة أصبحت فيه الآن مساوية لبعض البلدان المتقدمة. بلغ نصيب الفرد من الانبعاثات السنوية في الصين حوالي 7 أطنان في عام 2021 ، وينطبق الشيء نفسه على ماليزيا ، تقريبًا مثل اليونان أو البرتغال [تحقق].[9]

في أماكن أخرى من آسيا ، يبلغ نصيب الفرد من انبعاثات باكستان ونيبال وبنغلاديش حاليًا أقل من طن واحد من ثاني أكسيد الكربون سنويًا ، وأقل بقليل من 2 طن في حالة الهند.[10] وفقًا للاستعراض السنوي للبيئة والموارد (2021) " كان متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات في ما يسمى بأقل البلدان نمواً (LDCs) أقل بعشر مرات مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى." [11] ويشير المؤلفون إلى أن هذه الأرقام "تكشف الطبيعة غير العادلة للغاية لتغير المناخ ، ليس أقلها أن أقل البلدان نمواً هي من بين تلك التي تعاني بالفعل أسوأ عواقب تغير المناخ بسرعة". [12]

---

[6] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، بيان صحفي ، 9 أغسطس 2021. https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2021/08/IPCC_WGI-AR6-Press-Release_en.pdf . الوكالة الدولية للطاقة (2019) ، توقعات الطاقة العالمية 2019

[7] https://www.koreatimes.co.kr/www/nation/2021/07/113_311548.html

[8] https://www.theglobaleconomy.com/rankings/Carbon_dioxide_emissions_per_capita/OECD/

[9] تقرير خاص لوكالة الطاقة الدولية ، تمويل تحولات الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs)

[10] https://www.theglobaleconomy.com/rankings/Carbon_dioxide_emissions_per_capita/Asia/

[11] الاستعراض السنوي للبيئة والموارد (2021) ، المجلد. 46: 653-689 (تاريخ نشر المجلد أكتوبر 2021)
نُشر لأول مرة كمراجعة مقدمًا في 29 يونيو 2021 https://doi.org/10.1146/annurev-environ-012220-011104 انظر أيضًا: Kartha S، Kemp-Benedict E ، Ghosh E ، Nazareth A ، Gore T. 2020. عصر عدم المساواة في الكربون: تقييم التوزيع العالمي لانبعاثات الاستهلاك بين الأفراد من عام 1990 إلى عام 2015 وما بعده.

[12] المراجعة السنوية للبيئة والموارد ، https://doi.org/10.1146/annurev-environ-012220-011104 . environ.annualreviews.org
انظر أيضًا: Kartha S، Kemp-Benedict E، Ghosh E، Nazareth A، Gore T. 2020. عصر عدم المساواة في الكربون: تقييم التوزيع العالمي لانبعاثات الاستهلاك بين الأفراد من عام 1990 إلى عام 2015 وما بعده. النائب ، ستوكه. بيئة. Oxford ، Stockh.، Oxfam Int.، Inst.

لماذا TUED South؟

كان الهدف التنظيمي الرئيسي للاجتماع في نيروبي هو إنشاء TUED South كمنصة للتعاون النقابي في قضايا تحول الطاقة وحماية المناخ والاستدامة. مثل هذا البرنامج غير موجود حاليًا ، وينعكس غيابه في المستوى المنخفض عمومًا للنقاش والنقاش عبر الحركة النقابية حول انتقال الطاقة ، وتغير المناخ ، ومستقبل الاقتصاد السياسي العالمي.

اتفق اجتماع نيروبي بشكل عام على أنه حيثما يجب أن يكون هناك نقابة عمالية قوية ومنظور الطبقة العاملة المستنير من خلال البحث القوي والتحليل الدقيق ، غالبًا ما يكون هناك نقص في العمق والتفاصيل. تتمتع النقابات في الشمال ببعض القدرات السياسية وتمكنت من الظهور بشكل أكبر في مناقشات الطاقة والمناخ. لكن العديد من النقابات العمالية التي تتخذ من الشمال مقراً لها غالباً ما تجد نفسها في موقف جانبي أو تلعب دور اللحاق بالركب. على أمل الأفضل (ولكن غالبًا ما نخشى الأسوأ) ، ندعو إلى "انتقال عادل" للعمال ، لكن غالبًا ما يكون لدينا القليل للمساهمة في المناقشات الأوسع حول انتقال الطاقة.

هذا النقص في القدرات حاد بشكل خاص في حالة النقابات العمالية في الجنوب ، حيث توجد موارد محدودة والحاجة إلى الاستجابة للتحديات اليومية الملحة في البيئات السياسية العدائية والقمعية في كثير من الأحيان. وهذا يعني أنه في القضايا المتعلقة بتحويل الطاقة ، والمشاريع الجديدة التي تتضمن التعدين والحفر ، والاعتماد الاقتصادي على استخراج الوقود الأحفوري ، وما إلى ذلك ، غالبًا ما تجد النقابات نفسها مقيدة بشدة. لن يحل TUED South هذه المشكلة ، لكنه يمكن أن يساعد في تسهيل مستوى من التعاون والمشاركة بين النقابات التي لم تكن لتوجد لولا ذلك ، وبالتالي تساعد النقابات على تحديد الاهتمامات المشتركة وتطوير الالتزامات البرنامجية التي تتحدث عن واقع الجنوب.

كان هناك شعور بأن TUED South يمكن أن يلعب أيضًا دورًا في تشكيل خطاب جديد بين ممثلي الحركات الاجتماعية الأخرى والمنظمات غير الحكومية التقدمية والمساعدة في معالجة نقاط الضعف السياسية والمتعلقة بالسياسات التي تعيق حاليًا الخطاب اليساري الأوسع حول انتقال الطاقة.
من المعروف جيدًا أن الشمال مسؤول عن معظم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المجسمة التي انبعثت عبر التاريخ ، ولكن من الصحيح أيضًا أن الجنوب هو المصدر الرئيسي في العالم لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الجديدة واستخراج الوقود الأحفوري. كما تلاحظ وكالة الطاقة الدولية ، "يشير مسار التنمية اليوم للاقتصادات الناشئة والنامية إلى ارتفاع الانبعاثات . من المقرر أن تتحمل الاقتصادات الناشئة والنامية الجزء الأكبر من نمو الانبعاثات في العقود المقبلة ما لم يتم اتخاذ إجراءات أقوى بكثير لتحويل أنظمة الطاقة لديها ".[13]

لا يزال نصيب الفرد من انبعاثات ما يسمى بالاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs) أقل بكثير من نظيره في الشمال ، لكنهما يقتربان من بعضهما البعض.[14]صحيح أيضًا أن استخراج الوقود الأحفوري اليوم يتم في الغالب في الجنوب ، وأكثر من نصف احتياطيات النفط والغاز العالمية التقليدية موجودة في آسيا ، كما هو الحال مع 38٪ من الفحم المتاح في العالم.[15]

عند النظر إلى هذه الخلفية ، فإن الاقتراح المقدم من بعض مجموعات العدالة البيئية والمناخية بأننا فقط بحاجة إلى "الاحتفاظ بالزيت في التربة" و "الفحم في الحفرة" واستبدال الطاقة المستندة إلى الأحفوري بالطاقة المتجددة ، من الواضح أنه غير قابل

---

[13]تقرير خاص لوكالة الطاقة الدولية ، تمويل تحولات الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs) | تقرير خاص
[14] بناءً على السياسات الحالية ، من المتوقع أن تزداد الانبعاثات من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية بمقدار 5 جيجا طن على مدى العقدين المقبلين. في المقابل ، من المتوقع أن تنخفض بمقدار 2 جيجا طن في الاقتصادات المتقدمة. انظر: التقرير الخاص لوكالة الطاقة الدولية ، تمويل تحولات الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs) | تقرير خاص
[15]انظر بنك آسيا للاستثمار في البنية التحتية [بيانات 2017]

https://www.aiib.org/en/policies-strategies/strategies/sustainable-energy-asia/.content/index/_download/Energy-Strategy-Discussion-Draft.pdf

للتطبيق. غالبًا ما يفترض هذا التفكير أن الطاقة المتجددة الحديثة - بشكل أساسي طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتخزين البطاريات - قادرة أو ستتمكن قريبًا من توفير بديل مناسب للوقود الأحفوري المستخدم حاليًا في قطاع الطاقة والصناعة والنقل والبناء والتشييد ، الغذاء والزراعة ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى. ليس هذا هو الحال - والمسؤولية عن عدم وجود بديل قابل للتطبيق تقع على عاتق دعاة السياسات النيوليبرالية التي قوضت الشركات العامة ومناهج السلع العامة لتقنيات الطاقة والإدارة والتخطيط.

هذا لا يعني أن التنمية الاقتصادية كثيفة الكربون يجب أن تمر اليوم دون منازع ، ولكن كيف يمكن القيام بذلك؟ ستستمر النضالات التي تخوضها المجتمعات ضد الاستخراج والتهجير ، وتستحق هذه النضالات دعم نقابات العمال. لكن معارضة استخراج الوقود الأحفوري على أساس كل بلد على حدة أو حتى على أساس كل مشروع على حدة لن يغير المسار العام للأحداث ، حتى لو تم تحقيق انتصارات قليلة على طول الطريق. يتطلب الوضع إطارًا للسياسة مبنيًا على السيطرة العامة وملكية الطاقة ، وهو إطار يمكن أن يعزز التعاون والتخطيط ، مدعومًا بمؤسسات متعددة الأطراف تعمل بموجب تفويض للسلع العامة.

في عام 2009 ، كتب الاقتصادي وولفجانج ساكس عن نموذج النمو الاقتصادي الذي تبناه الجنوب: "الخروج من الفقر والضعف يؤدي مباشرة إلى الإفراط في الاستخدام والاستغلال المفرط".[16] في السنوات التي تلت ذلك ، ثبت أن هذا صحيح.[17]تتمثل مهمة النقابات في أن تكون جزءًا من الجهد لإظهار أن هناك مسارًا آخر للتنمية ممكنًا ، مسار يمكنه معالجة الفقر والضعف بطرق يمكن أن تمنع في الوقت نفسه الإفراط في الاستخدام والاستغلال.

إعادة توسيط الطبقة

جهود النقابات العمالية لتطوير بديل للمسار العام في إعادة تأسيس بُعد طبقي للمناقشات حول انتقال الطاقة وحماية المناخ والأزمة البيئية الأوسع نطاقًا. إلى جانب العديد من النقابات الأخرى ، تصر نقابات TUED على أن هذه قضايا طبقية ، لأن الطبقة العاملة والفقراء هم في الخطوط الأمامية من حيث الشعور بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للتدهور البيئي. لكن النهج الطبقي ضروري أيضًا في تشكيل الحلول المحتملة للأزمات الحضارية ، والحلول التي يمكن أن تعتمد على عقود عديدة من الخبرة العملية والمتعلقة بالسياسات.

يمكن أن يجعل TUED South انقسامات طبقية واضحة ومستويات متزايدة من عدم المساواة ، والحقائق التي تختفي في البيانات المتعلقة بالانبعاثات للفرد ومقارنات أخرى بين البلدان الغنية والفقيرة. وفقًا لدراسة حديثة أجرتها منظمة أوكسفام ، فإن أنماط استهلاك أغنى 10 في المائة من سكان العالم تمثل 49 في المائة من انبعاثات العالم منذ عام 1990 ، وتشكل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معًا نصف تلك النسبة البالغة 49 في المائة ، أو ما يقرب من 25 في المائة من الانبعاثات العالمية. ومع ذلك ، فإن أغنى 10 في المائة في الصين والهند شكلت ما يقرب من 10 في المائة من الانبعاثات العالمية في عام 2015 ، وربما زاد هذا في السنوات التالية (2015-2022). [18]بعبارة أخرى ، تقترب أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك لأثرياء الجنوب من أغنياء الشمال.

يساعد هذا في وضع فكرة أن النمو الاقتصادي كثيف الطاقة ضروري للقضاء على الفقر ، والذي يظل محوريًا في سرد بعض حكومات الجنوب. ومع ذلك ، فإن الفائدة السياسية لاستئصال الفقر كمبرر للتنمية الاقتصادية قد تضاءلت على مدار العقدين أو الثلاثة عقود الماضية. تعد الصين والهند ودول نامية رئيسية أخرى اليوم أبطالًا للنمو الذي تقوده التجارة وتتطلع إلى أن تصبح

---

[16] Eija Palosuo (ed) ، إعادة التفكير في التنمية في عالم مقيد بالكربون: التعاون الإنمائي وتغير المناخ ، وزارة الشؤون الخارجية ، فنلندا ، 2009 ، ISBN 978-951-724-742-9

[17] Peter Newell ، Fit for Purpose: نحو بنية تنموية قادرة على الإنجاز. في Eija Palosuo (محرر) ، إعادة التفكير في التنمية في عالم مقيد بالكربون: التعاون الإنمائي وتغير المناخ ، وزارة الشؤون الخارجية ، فنلندا ، 2009 ، ISBN 978-951-724-742-9 "من الواضح أن الطاقة محورية للتنمية. ومع ذلك ، فإن تلبية احتياجات التنمية لغالبية سكان العالم في عالم مقيد بالكربون يمثل تحديًا عالميًا بنسب مذهلة ".

[18] تي جور. (2020). مواجهة عدم المساواة في الكربون: وضع العدالة المناخية في صميم تعافي COVID-19. أوكسفام. https://policy-practice.oxfam.org/resources/confronting-carbon-inequality-putting-climate-Justice-at-the-heart-ofthe-covid-621052 /

قوى اقتصادية عظمى يمكنها منافسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها في العالم الرأسمالي الأكثر تقدمًا. اليوم ، معظم الكهرباء المولدة في البلدان النامية الرئيسية هي للأغراض الصناعية والتجارية. يمثل الاستخدام المحلي في الهند 26٪ فقط من إجمالي استهلاك الطاقة ، في حين أن الاستخدام الصناعي والتجاري يمثل حوالي 50٪. [19]نما استهلاك الكهرباء المنزلية في الصين ستة أضعاف منذ عام 2000 ، لكن الاستخدام السكني لا يزال يمثل 13٪ فقط من الاستهلاك النهائي للطاقة ، بينما شكلت الصناعة 59٪. [20]في كوريا ، 5 7٪ من الكهرباء المباعة من قبل المرافق الوطنية (كيبكو) مخصصة للصناعة و 14 ٪ فقط للاستخدام المنزلي. [21]واليوم ، فإن سرد اختيار البلدان النامية الرئيسية هو "النمو الأخضر" أو "التنمية الخضراء" - وهي قضية يتم استكشافها بمزيد من التفصيل أدناه.

مع الاستمرار في الانتباه إلى التناقضات التاريخية بين الشمال والجنوب بسبب عقود عديدة من الاستعمار الإقليمي والاقتصادي ، يمكن لـ TUED South توفير منصة حيث يمكن للنقابات معالجة التحديات التي تفرضها الحقائق الحالية. كما سنرى ، لا توجد إجابات سهلة ، ولكن يجب مع ذلك متابعة البحث عن إجابات بإلحاح وتصميم.

فشل النيوليبرالية وتحليل TUED

بالنظر إلى هذه الحاجة إلى بديل قابل للتطبيق للتنمية كثيفة الكربون ، كان الهدف السياسي الرئيسي لاجتماع نيروبي هو وضع الأسس لجهد متعدد السنوات لتطوير تحليل نقابي متميز يركز على الجنوب يمكن أن يسترشد بمناقشات النقابات العمالية وسياساتها ، والالتزامات البرامجية بشأن الطاقة والقضايا المتعلقة بالمناخ في إطار العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتضامن الدولي.

كما ذكر أعلاه ، فإن تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش على العلاقة بين سياسات الطاقة الحالية ومستويات الانبعاثات وتغير المناخ يلفت الانتباه إلى مركزية الطاقة في أي نموذج للتنمية البديلة. منذ البداية في أواخر عام 2012 ، حذرت النقابات التي شكلت TUED - وكثير منهم من الجنوب - من مخاطر الطاقة النيوليبرالية وسياسة المناخ (نناقش بمزيد من التفصيل أدناه) وما يسمى بإطار "النمو الأخضر". في السنوات التالية ، شرعت نقابات TUED في تطوير تحليل بديل ، واحد تم بناؤه حول ثلاثة تأكيدات رئيسية. هؤلاء هم:

1. ما يشهده العالم ليس انتقالًا للطاقة ، بل توسعًا في الطاقة ، يتميز بارتفاع مستويات استخدام الوقود الأحفوري.

2. كان نهج "النمو الأخضر" النيوليبرالي لحماية المناخ وتحول الطاقة رجعيًا اجتماعيًا وغير فعال بيئيًا. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHGs) في مستويات قياسية.

3. المسار العام البديل ، وهو نهج راسخ في توسيع الملكية العامة للقطاعات الرئيسية ، وخاصة الطاقة ، مصحوبًا بتنفيذ تفويض جديد للسلع العامة لشركات الطاقة المستصلحة.

أهمية البرنامج النقابي لمستقبل عام منخفض الكربون وطاقة

---

[19] https://www.statista.com/statistics/1130112/india-electricity-consumption-share-by-sector/

[20] https://www.statista.com/statistics/597852/household-consumption-of-electricity-per-capita-in-china/ ؛ https://www.enerdata.net/publications/daily-energy-news/china-تكشف-النقاب-عن-خطة-الصناعة-القطاع-الوصول-إلى-الذروة-الانبعاثات-2030.html https://chinapower.csis.org/energy-footprint/

[21] معهد السياسة العامة للناس / شبكة الطاقة والعمل والمجتمع ضرورة التخطيط العام وإعادة التنظيم لانتقال الطاقة [KPTU: 2019]

كان من أهم الخطوات لإطلاق TUED South في نيروبي تطوير برنامج النقابات لمستقبل عام للطاقة منخفض الكربون والذي تم إطلاقه في COP26 في غلاسكو في نوفمبر 2021. [22]ويقترح البرنامج نموذجًا لنهج المسار العام للطاقة الانتقال الذي يشير إلى الحاجة إلى إلغاء الإصلاحات النيوليبرالية في الثمانينيات والتسعينيات ، واستعادة وإعادة تكوين شركات الطاقة ، وفرض تفويض جديد قائم على توفير الطاقة كمنفعة عامة.

البرنامج هو نتيجة جهد جماعي شمل تشكيل فريق عمل نقابي لمستقبل الطاقة العامة في أوائل عام *2021* . تألفت فرقة العمل من نقابات من الجنوب والشمال ، وساهمت المناقشات والمدخلات المكتوبة في صياغة تقرير رئيسي حاول إظهار كيف يمكن تغيير أنظمة الطاقة من أجل أن تكون متوافقة مع فكرة انتقال عادل للطاقة و مجهزة لإحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق الأهداف المناخية. يلقي التقرير نظرة متعمقة على الدور المحتمل للمرافق في دفع عملية الانتقال والنهوض بإزالة الكربون على مستوى الاقتصاد. من أجل لعب هذا الدور المهم للغاية ، يتم استعادة تلك المرافق نفسها إلى الملكية العامة الكاملة وإصدارها بتفويض جديد مؤيد للجمهور.[23]

العديد من المجالات الواردة في تقرير فرقة العمل تنطبق على الجنوب وبالتالي تتداخل مع القضايا التي نوقشت أدناه. ومع ذلك ، تنتقل هذه الورقة إلى المنطقة التي لم يتمكن تقرير فريق العمل من استكشافها ، وأهمها:

1. استمرار فقر الطاقة في أقل البلدان نمواً وكيف يمكن لنهج المسار العام أن يتعامل مع التحدي الهائل المتمثل في كهربة "نظيفة".

2. في الأجزاء الأكثر تطورًا في الجنوب ، تتزايد مستويات الاستخراج واستخدام الطاقة ، وهما التعبيران عن توسع الطاقة. هذين التعبيرين يعزز كل منهما الآخر. يجب أن يقدم نهج المسار العام بطريقة ما طرقًا معقولة لإعاقة توسع الطاقة مع إزالة الكربون تدريجياً من إمدادات الطاقة.

وإدراكًا لهذه التحديات ، يمكننا البدء في النظر في احتمالات نهج المسار العام لانتقال الطاقة ودوره في تخيل نموذج تنموي جديد. بالنظر إلى المستقبل ، يمكننا النظر في كيفية عمل النقابات في كل من الجنوب والشمال مع الحلفاء في مختلف الحركات الاجتماعية لتعزيز أجندة "المنافع العامة العالمية" على المستوى الدولي.

الدور الحاسم لقطاع الكهرباء

سواء كان الشمال أو الجنوب ، فإن العامل الأساسي لنهج المسار العام لانتقال الطاقة وحماية المناخ هو الحاجة إلى الملكية العامة والتحكم في الطاقة. تركز هذه الوثيقة على قطاع الطاقة لثلاثة أسباب رئيسية:

1. يعتبر توليد الكهرباء أكبر مساهم منفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. من منظور المناخ ، يعتبر نزع الكربون عن إمدادات الكهرباء أولوية قصوى ، لأن أي جهد جاد لدفع الانتقال على نطاق الاقتصاد إلى مستقبل منخفض الكربون ومستقبل مستدام حقًا سيعتمد على التغييرات في كيفية إنتاج الكهرباء. في الجنوب ، يتزايد الطلب على الكهرباء واستخدامها بسرعة. شهد العقد الماضي نموًا في استهلاك الكهرباء بنسبة 37٪ على مستوى العالم - ولكن في الغالب تمت تلبيته بالوقود الأحفوري (حوالي 75٪).[24]

2. أي محاولة لإزالة الكربون من النقل والتدفئة والتبريد والعمليات الصناعية وما إلى ذلك يجب ، كما قيل لنا ، أن تنطوي على توليد المزيد من الكهرباء . وهذا يطرح العديد من التحديات الرئيسية التي لم يتم حلها بعد. في الشمال العالمي ،

[22]برنامج النقابات العمالية من أجل مستقبل طاقة عام منخفض الكربون
https://docs.google.com/document/d/1cNoOqfAsmFTYlt-dmVbsbiK0oiWY5kk0WJk2cXA8J0Q/edit

[23]تقرير فريق العمل النقابي لمستقبل الطاقة العامة ، قادم ، 2023

[24] على الصعيد العالمي ، تتزايد حصة الكهرباء من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة. إنه الاستخدام النهائي للطاقة الأسرع نموًا ، حيث تضاعف استهلاك الكهرباء على مدار الـ 23 عامًا الماضية ، مع زيادة بنسبة 37 في المائة في العقد الماضي.

تسير عملية إزالة الكربون على مستوى الاقتصاد ببطء شديد. لكن في الجنوب (باستثناء الصين) بالكاد بدأ. [25]لا يتم تطوير التقنيات التي يحتمل أن تكون فعالة بالسرعة الكافية أو لا يتم تطويرها على الإطلاق. [26]تسير تحسينات كفاءة الطاقة ببطء شديد ، لا سيما في الجنوب.[27]

3. يفتقر مئات الملايين من الناس في الجنوب إلى الكهرباء ، ويفتقر الكثيرون إلى الطاقة النظيفة للطهي والتدفئة. ولكن كيف يمكن معالجة نقص الكهرباء؟ يجب أن يتولى نهج المسار العام مهمة معالجة فقر الطاقة بطرق تتفق مع إزالة الكربون على مستوى الاقتصاد.

الخلفية: مقاومة "المسار الخاص" ودور TUED

تم تشكيل TUED في أكتوبر 2012 للبدء في تطوير نهج نقابي مستقل لمواجهة تهديد تغير المناخ والحاجة إلى انتقال عادل للطاقة. في الجمعية النقابية العالمية التي انعقدت في ريو دي جانيرو في يونيو 2012 بالتزامن مع مؤتمر "ريو +20" الذي عقدته الأمم المتحدة ، كانت النقابات من الجنوب صريحة في معارضتها لإطار "النمو الأخضر" النيوليبرالي الذي كان ، قبل شهر واحد ، أطلق البنك الدولي تقريرًا رئيسيًا بعنوان النمو الأخضر الشامل: الطريق إلى التنمية المستدامة.[28]

تمشيا مع التفكير النيوليبرالي ، دعا النمو الأخضر الشامل الحكومات إلى إدخال "سياسات تطلق العنان لقوة القطاع الخاص" من خلال خلق "بيئة مواتية" للمستثمرين من القطاع الخاص. [29]كانت سياسات "المسار الخاص" هذه "تتعلق بمعالجة إخفاقات السوق و" تصحيح السعر "من خلال إدخال الضرائب البيئية ، وتسعير العوامل الخارجية البيئية (مثل تسعير الكربون) ، وإنشاء حقوق ملكية قابلة للتداول ، وتقليل الإعانات غير الملائمة". وزعم التقرير أن مثل هذه الإجراءات كانت "حاسمة لتمكين القطاع الخاص من القيام بالاستثمارات والابتكارات اللازمة". قال البنك الدولي ، إنه يتعين على الحكومات إدخال "آليات تمويل عامة جيدة التصميم تساعد على تعبئة الاستثمارات الخاصة في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة." [30]دون ذكر كلمة "الخصخصة" مرة واحدة ، كان ما يقترحه البنك يدور حول الخصخصة ، وتراجع أنظمة الطاقة العامة ، وإضعاف سيطرة الدولة على أسعار الطاقة والأسواق. وكان كل هذا يتم باسم "التنمية المستدامة" و "حماية المناخ".

في حين كان معلمًا بارزًا ، كان النمو الأخضر الشامل ، في عام 2012 ، الأحدث في سلسلة من الوثائق التي حاولت تعزيز الافتراضات النيوليبرالية حول "الدور الرائد" للقطاع الخاص و "الدور التمكيني" للحكومات (التمكين ، أي ، للقطاع الخاص للعب الدور الريادي الذي كلفه به صناع السياسة الليبرالية الجديدة). تم تصميم هذه الوثائق لتشكيل قرارات السياسة المتعلقة بتحول المناخ والطاقة على جميع مستويات الحكومة. وعلى نفس القدر من الأهمية في هذا الصدد ، كانت ورقة عام 2006

---

[25]على سبيل المثال ، بلغت مبيعات السيارات الكهربائية (باستثناء الشاحنات) 10٪ من المبيعات العالمية للمركبات الخفيفة. شكلت الصين أكبر زيادة. استحوذت الصين وأوروبا معًا على أكثر من 85٪ من مبيعات السيارات الكهربائية العالمية في عام 2021 ، تليها الولايات المتحدة (10٪) https://www.iea.org/reports/global-ev-outlook-2022

[26]وفقًا لـ CEPS ، فإن "نشر التكنولوجيا ونشر الابتكار سوف يستلزم بالتالي الاستثمار على نطاق واسع جدًا. ومع ذلك ، لن تستثمر الشركات إلا إذا كان هناك توقع معقول بسوق مربح. بالنسبة للمنتجات الصناعية منخفضة / خالية من الكربون والتي تتنافس مع البدائل المتاحة حاليًا كثيفة الكربون ، فإن السؤال هو: من سيشتري هذه المنتجات؟ " رؤى سياسة CEPS 2017/44 تحويل الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة: تأملات في تحديات الابتكار والاستثمار والتمويل .

[27]انظر: الوكالة الدولية للطاقة ، "توصيات اللجنة العالمية للعمل العاجل بشأن كفاءة الطاقة ،" يونيو 2020 ، https://www.iea.org/reports/recommendations-of-the-global-commission-for-urgent-action-on - كفاءة الطاقة ، ص. 12. وفقًا لسيناريو التنمية المستدامة (SDS) لوكالة الطاقة الدولية ، ستحقق كفاءة الطاقة أكثر من ثلث إجمالي تخفيضات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حتى عام 2050.

[28]البنك الدولي ، النمو الأخضر الشامل: الطريق إلى التنمية المستدامة ، مايو 2012 https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/6058

[29]البنك الدولي ، صفحة 19 ، https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/6058

[30] https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/6058 ، الصفحة 22

المعروفة باسم مراجعة ستيرن: اقتصاديات تغير المناخ.[31] قدم التقرير ، الذي كتبه كبير الاقتصاديين السابق بالبنك الدولي السير نيكولاس ستيرن ، عرضًا تفصيليًا لنهج "النمو الأخضر". اقترحت المراجعة أنه ينبغي على الحكومات تمكين استثمارات القطاع الخاص باستخدام آليات مثل الإعانات والحوافز وخطط تسعير الكربون.[32]

الأهم من ذلك ، في حين أن الحكومات التي تتخذ من الشمال مقراً لها ومراكز الفكر وبعض المنظمات البيئية غير الحكومية الكبيرة قد حشدت أذرعها لدعم "النمو الأخضر" ، كانت حكومات بعض الاقتصادات سريعة النمو في الجنوب تتماشى أيضًا مع كلٍّ من الرواية والمؤيدة للسوق السياسات التي قامت عليها. تمت مناقشة دعم "النمو الأخضر" من الجنوب بمزيد من التفصيل لاحقًا في هذه الوثيقة.

في غضون ذلك ، أظهرت المعارضة النقابية التي تم التعبير عنها في مؤتمر "ريو +20" عددًا أو مخاوف رئيسية ، من بينها ارتفاع مستويات التلوث. قمع الفلاحين والنشطاء الأصليين الذين يحتجون على عمليات الاستيلاء على الأراضي بمختلف أنواعها ؛ تقويض الخدمات العامة ، وتوغلات الشركات الاستخراجية متعددة الجنسيات ، وما إلى ذلك. بشكل عام ، قوبل "النمو الأخضر" بشكوك عميقة ودعت النقابات من أمريكا اللاتينية الحركة النقابية الدولية إلى التنظيم حول "خطاب جديد".

بعد ريو +20 مباشرة ، اجتمعت النقابات التي تسعى إلى تطوير بديل لنموذج "النمو الأخضر" في نيويورك في أكتوبر 2012 ، وتم تشكيل TUED. كانت وثيقة TUED الأصلية المقاومة ، الاستعادة ، إعادة الهيكلة: النقابات والنضال من أجل ديمقراطية الطاقة التي نوقشت في الاجتماع محاولة مبكرة لتقديم تحليل واضح حوله لتطوير استجابة مستقلة قائمة على الطبقة تجاه "خصخصة الليبراليين الجدد" جدول أعمال إزالة الكربون ".[33]

في السنوات التي تلت ذلك ، أشارت أوراق TUED والتصريحات المصاحبة لها إلى حقيقة أن "النمو الأخضر" (والتركيز على "الوظائف الخضراء") وفر غطاءًا سياسيًا لمزيد من الخصخصة والمزيد من الهجمات على السلع والخدمات العامة. كما أدى النمو الأخضر إلى ترسيخ فكرة خاطئة مفادها أن انتقال الطاقة كان مدفوعًا بقوى السوق. خلال الفترة التي سبقت اعتماد اتفاقية باريس في أواخر عام 2015 ، لم يكن من غير المألوف أن يعلن المتحدثون الرسميون البارزون عن النمو الأخضر أن الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون كان "أمرًا حتميًا" أو "جاريًا على قدم وساق".

اعتقادًا بأن هذا صحيح ، بدءًا من منتصف وأواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، دعمت العديد من النقابات النمو الأخضر وعززت أجندة ضيقة مبنية على الوظائف الخضراء ، والانتقال العادل ، والحاجة إلى "العمل اللائق". عززت الصيغة المستخدمة على نطاق واسع "لا يجب ترك أي عامل" فكرة أن التحول يمضي قدمًا ؛ كانت السياسات التي تركز على السوق تعمل (أو لا يمكن تحديها) ويجب أن تهتم النقابات بشكل أساسي بالتأكد من أن الانتقال كان "عادلًا" وأن الحكومات وأرباب

---

[31] ن. ستيرن ، 2006. مراجعة ستيرن لاقتصاديات تغير المناخ.
http://www.hm-treasury.gov.uk/independent_reviews/stern_review_economics_climate_change/sternreview_index.cfm

[32] إعادة سرد شاملة لتاريخ هذه السياسة هو خارج نطاق هذه الورقة. لفحص أعمق لهذا التاريخ ، انظر ورقة عمل TUED 10 ، إعداد مسار عام: مواجهة أزمة الاستثمار في الطاقة المتجددة ، نوفمبر 2017 ، https://www.unionsforenergydemocracy.org/working-papers/preparing-a-public-pathway . انظر أيضًا: ورقة عمل TUED 11 ، النقابات والانتقال العادل: البحث عن سياسة تحويلية ، يناير 2018.
https://www.unionsforenergydemocracy.org/working-papers/trade-unions-and-just-transition-the-search -من أجل-سياسة-تحويلية

[33] وثيقة تأطير TUED ، لشهر أكتوبر 2012 لإطلاق TUED ، المقاومة ، الاستعادة ، إعادة الهيكلة: النقابات والنضال من أجل ديمقراطية الطاقة ، https://www.unionsforenergydemocracy.org/working-papers/resist-reclaim-restructure-unions-and - النضال من أجل الطاقة - الديمقراطية

العمل يجب أن يسمحوا للنقابات "بمقعد على الطاولة". [34]كما يلاحظ بول هامبتون ، رددت الهيئات النقابية مطالب الليبرالية الجديدة بسعر الكربون "لجعل الطاقة المتجددة والمباني الخضراء والتعديلات التحديثية قادرة على المنافسة."[35]

كانت إحدى عواقب هذا التفسير الضيق لـ "شبكة الأمان" هي استلحاق الانتقال العادل من قبل المصالح التجارية وقادة الحكومة الذين ، في حين أنهم كانوا على استعداد للإقرار علنًا بمخاوف العمال في القطاعات كثيفة الكربون الذين يخشون فقدان وظائفهم ، كانوا غير راغبين بالتأكيد في مناقشة حقيقة أن سياسات تحول المناخ والطاقة النيوليبرالية كانت في هذه المرحلة غير فعالة من حيث التحكم في مستويات الانبعاثات. وهكذا أصبحت أوجه القصور فيما يتعلق بتأمين انتقال عادل للعاملين في ، على سبيل المثال ، مناجم الفحم أو محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم ، المحور الأساسي لاهتمام النقابات العمالية. على الرغم من خطورة هذه النواقص في السياسات التي تتمحور حول العمال إلا أنها ضئيلة من حيث أهميتها الدائمة عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع فشل أكبر بكثير ، ألا وهو زيادة الانبعاثات وعدم قدرة "آليات السوق" على معالجة مسارها التصاعدي.

منذ عام 2012 ، وضعت TUED أنظارها على بناء الدعم لـ "تحول برنامجي" على مستوى الحركة النقابية الدولية نحو التزام واضح بالدفاع عن الملكية العامة للطاقة وتوسيع نطاقها والدعوة إلى نهج المسار العام لانتقال الطاقة و حماية المناخ. لقد صمد نقد TUED لسياسة المناخ والطاقة النيوليبرالية أمام اختبار الزمن ، ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بتطوير بديل المسار العام . هذه الحاجة ملحة بشكل خاص في ضوء التحديات الخاصة التي يواجهها الجنوب فيما يتعلق بفقر الطاقة المستمر ، وارتفاع مستويات استخراج الوقود الأحفوري ، ومستويات الطلب المتزايدة على جميع أشكال الطاقة.

لماذا يعتبر المسار العام بديلاً واقعياً

لكي تكون فعالة بشكل كامل ، يجب أن يكون نهج المسار العام مصحوبًا بإصلاحات جذرية في الحوكمة العالمية. لأنه لا يمكن أن يكون هناك "إزالة الكربون في بلد واحد" ، سيكون من الضروري للبلدان والمناطق التي تتبنى نهج المسار العام للترويج له كإطار لانتقال الطاقة على المستوى العالمي.

مثل هذا التحول العالمي في سياسة الطاقة والمناخ ليس خياليًا أو بعيد المنال كما قد يبدو للوهلة الأولى. حدثت تحولات كبيرة في السياسة في الماضي ، وسرعان ما أصبحت عالمية.
حزمة إصلاح الطاقة النيوليبرالية ، التي وضعها البنك الدولي ، والمعروفة باسم "النموذج القياسي" ، لم تكن موجودة في أي مكان في منتصف السبعينيات إلى أواخرها ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن أنظمة الطاقة العامة كانت ناجحة جدًا في كل من شمال العالم و في أجزاء كثيرة من الجنوب. بحلول منتصف الثمانينيات ، كان "إصلاح الطاقة" جزءًا من عدوى السياسة التي دفعت إلى الخصخصة ، والسوق ، والتحرير ، وتعزيز منتجي الطاقة المستقلين (IPPs) في كل قارة. ولكن كما سنرى ، باستثناء عدد قليل من البلدان (تشيلي والفلبين وما إلى ذلك) ، لم يتم تنفيذ الإصلاحات النيوليبرالية بشكل كامل ، وفي العديد من البلدان استمرت الشركات المملوكة للدولة (الشركات المملوكة للدولة) في لعب دور رئيسي وغالبًا ما يكون راجحًا في السلطة. في قطاع الطاقة على نطاق أوسع.

وبالمثل ، اعتبارًا من منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، أصبح الترويج للطاقة المتجددة عن طريق تعريفات التغذية هو السياسة المفضلة (مستوحاة من *Energiewende* الألمانية) في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وسرعان ما انتشر إلى البلدان النامية ، ليتم التخلي عنه في غضون 10- 12 عامًا ، أولاً في المملكة المتحدة ، ثم الاتحاد الأوروبي ، ثم في أي مكان آخر تقريبًا (آخرها في الصين). بعد ذلك جاءت مزادات السعة واتفاقيات شراء الطاقة (PPAs) التي كانت رائجة على مدار العقد الماضي ، لكن هذا النظام الآن أيضًا في مأزق بسبب نقص التمويل و "مخاطر السوق" - نفس الخطر الذي أطلق عليه الليبراليون الجدد ذات مرة "الكفاءة التنافسية "ولكن تعتبر الآن بمثابة رادع رئيسي لمستثمري القطاع الخاص.

---

[34]كما ذكر الاتحاد الدولي للنقابات في "مطالبه Topline" إلى COP21 في باريس ، "إن انتقال الطاقة النظيفة جار. الأمر متروك الآن للحكومات لتسريع عملية الانتقال حتى نبقى في أماكن آمنة عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ ونجعله عادلاً ". انظر:
https://www.ituc-csi.org/trade-unions-topline-demands-for..

[35]الاتحاد الدولي لنقابات العمال ، تغير المناخ هو قضية نقابية ، 2014

أخيرًا ، السياسات المصممة "لتعطيل" أنظمة الطاقة العامة و / أو المنظمة كانت تعتبر في يوم من الأيام شرطًا أساسيًا أساسيًا يمكن أن يدفع التحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري ؛ يتم التشكيك اليوم في الاضطراب من قبل نفس صناع السياسة الذين دافعوا عنه في المقام الأول.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استبدال الثقة الراسخة بحالة عدم يقين عميقة. تُبذل الجهود حاليًا للتوفيق بين الحاجة إلى بلوغ الأهداف المناخية من خلال "تعبئة" و "تحفيز" رأس المال الخاص ، لكن الإخفاقات لا تزال تتراكم. من الناحية السياسية ، تعتمد سياسة المناخ والطاقة النيوليبرالية على الوقت الضائع ، وإذا لم يتم تطوير بديل ، فقد تتخلى العديد من الحكومات الوطنية قريبًا عن التزامات باريس تمامًا.

الجزء الأول من هذه الوثيقة المبادئ الأساسية وأداء سياسة المناخ والطاقة الليبرالية الجديدة من حيث صلتها بالجنوب. وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام.

في **الجزء الثاني** ، سنبين كيف أن نهج المسار العام الراسخ في الملكية العامة للطاقة يوفر خيارات سياسية قد تبدأ في معالجة التحديين الرئيسيين المحددين في الجزء الأول ، وهما ركود الطاقة في البلدان الأفقر في الجنوب ، وتوسع الطاقة في الاقتصادات النامية عالية النمو مثل الصين والهند.

الجزء الأول: سياسة المناخ والطاقة النيوليبرالية وتأثيرها على الجنوب

كما هو مذكور أعلاه ، تم بناء تحليل TUED حول ثلاثة تأكيدات رئيسية. هذه هي: ما نشهده اليوم ليس انتقالًا للطاقة بل توسعًا في الطاقة ؛ كان نهج "النمو الأخضر" النيوليبرالي لحماية المناخ وتحول الطاقة غير فعال ، وهناك حاجة ماسة إلى نهج بديل "المسار العام". كما سنرى ، فإن تجربة الجنوب تدعم هذه التأكيدات بطرق ربما تكون أكثر صدى مما هي عليه الحال مع الشمال.

سيتناول الجزء الأول من هذه الوثيقة المبادئ الأساسية وأداء سياسة المناخ والطاقة الليبرالية الجديدة من حيث صلتها بالجنوب. وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام.

سيحاول القسم الأول شرح ما نعنيه بسياسة المناخ والطاقة النيوليبرالية ودورها في تشكيل خطاب السياسة العالمية بشأن الطاقة والمناخ ودور كل من الشمال والجنوب في جهود الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري. على مستوى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، تم توضيح هذه الأدوار أولاً من خلال مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المعنية" (CBDR-RC) الذي أعفى بلدان الجنوب من خفض الانبعاثات حتى تتمكن من التطور اقتصاديًا.

بالنسبة إلى TUED South ، يعد فهم تاريخ سياسة المناخ أمرًا مهمًا لأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد تم تبنيها في ذروة الهيمنة النيوليبرالية (أوائل التسعينيات) بعد وقت قصير من انهيار الاتحاد السوفيتي وإعلان الصين أنها تتجه نحو "السوق الاشتراكية" اقتصاد." تساعد هذه الخلفية التاريخية في تفسير لماذا أصبحت "آليات السوق" مركزية للنهج النيوليبرالي تجاه تغير المناخ والحاجة إلى الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري. كان هذا النهج ذا دوافع أيديولوجية ولم يكن من المحتمل أبدًا أن يكون فعالًا. اليوم يتم إخفاء فشلها بوعي من قبل الشركات والمصالح المالية التي تستفيد من السياسات الحالية ، لكن الحقائق لا تقبل الجدل.

يستقصي القسم الثاني من الجزء الأول سجل النمو الأخضر وأسسه النظرية. لقد مر ما يقرب من ثلاثين عامًا منذ التفاوض على اتفاقية المناخ العالمية الأولى ، بروتوكول كيوتو. خلال هذه الفترة ، ارتفعت الانبعاثات بنسبة 60٪. اليوم ، أكثر من 50٪ من الانبعاثات السنوية ينتجها العالم النامي. ومع ذلك ، فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف تقريبًا ، وانخفض عدد الأشخاص الذين ليس لديهم كهرباء منذ عام 1990 بنحو 50٪. الغالبية العظمى من الأشخاص الذين حصلوا

على الكهرباء فعلوا ذلك لأن دولًا رئيسية في الجنوب قامت ببناء محطات طاقة تعمل بالفحم والغاز (جنبًا إلى جنب مع بعض القدرات النووية والطاقة الكهرومائية).

حاولت أوراق TUED السابقة إجراء هذا الاستجواب بعبارات عامة ومن خلال عدسة عالمية. نظرًا لكونها أكثر تركيزًا على الجنوب ، توضح هذه الورقة كيف احتضنت مناطق مختلفة من الجنوب بشكل علني الاختلافات في النمو الأخضر كجدول أعمال للتنمية ، وقد تضمن ذلك درجة معينة من الخصخصة وتحرير أنظمة الطاقة. ومع ذلك ، فإن التداعيات السياسية لاحتضان الجنوب لـ "النمو الأخضر" تختلف بسبب المستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية الوطنية واستقلالية السياسات تجاه المؤسسات العالمية (على سبيل المثال ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

وجدت بعض بلدان الجنوب الأضعف اقتصاديًا و / أو المقيدة مالياً نفسها في الطرف المتلقي "للتكيف الهيكلي الأخضر" الذي يحركه الشمال والذي يقدم "تمويلاً بشروط ميسرة" بشرط أن تخلق الحكومات "بيئة مواتية" للمستثمرين من القطاع الخاص ، على حد سواء الأجنبية والمحلية. في غضون ذلك ، تبنت بعض الاقتصادات الأكثر تطورًا ، وسرعة النمو ، والمستقلة ماليًا (مثل كوريا والصين) نسخة من "النمو الأخضر" ، والتي ، من حيث السياسات المعتمدة ، تشبه إلى حد كبير تلك التي تم تبنيها وتعزيزها من قبل الدول الغنية كجزء من الأجندة الأساسية للنيوليبرالية. أصبحت هذه الاقتصادات الأكثر تقدمًا (خاصة الصين) مصدرًا للتمويل لبلدان أخرى في الجنوب. كما سنرى ، يأتي هذا التمويل أحيانًا مصحوبًا بشروط ("الشروط") على الرغم من أنه نادرًا ما يتم الضغط على الدولة المقترضة لخصخصة وتحرير أنظمة الطاقة بالطريقة التي يمارسها بشكل روتيني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[36]

سيتناول القسم الثالث والختامي من الجزء الأول اتجاهات الطاقة والانبعاثات الرئيسية. ربما أكثر من أي مؤشر آخر ، توضح هذه الاتجاهات عدم فعالية السياسة النيوليبرالية والحاجة إلى نهج جديد. في حالة الجنوب ، هناك اتجاهان رئيسيان يبرزان. هذه هي ، أولاً ، اتسم التوسع في الطاقة بارتفاع الطلب على الطاقة ، وارتفاع مستويات الوقود الأحفوري وأشكال الاستخراج الأخرى ، وزيادة مطردة في مستويات الانبعاثات (لا سيما في آسيا) ، وثانيًا ، ركود الطاقة الذي يتسم بفقر مستمر في الطاقة (لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)

الالتزامات المناخية العالمية

سيحاول هذا القسم الأول من الجزء الأول شرح ما نعنيه بسياسة الطاقة والمناخ النيوليبرالية وكيف أنها شكلت خطاب السياسة العالمية بشأن تحول الطاقة وتغير المناخ. قبل المضي قدمًا ، يجدر أيضًا أن نذكر أنفسنا بالسياق السياسي الذي تعمل فيه سياسات الطاقة والمناخ النيوليبرالي ، وعلى وجه الخصوص ، الأدوار الخاصة للدول الغنية وغير الغنية جدًا في تحول الطاقة.

منذ أوائل التسعينيات ، تم تأطير السياسة المناخية على المستويين العالمي والوطني من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). تشتهر عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "بمؤتمر الأطراف" السنوي أو COPs. لكن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تعمل أيضًا بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ، وهي هيئة علمية مستقلة تأسست تحت رعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). تقارير التقييم الشامل للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) حول البيانات العلمية من حيث صلتها بتغير المناخ وآثاره وما يجب القيام به من حيث الحد من الانبعاثات. من المعترف به على نطاق واسع أنه المصدر الأكثر مصداقية للمعلومات العلمية عن تغير المناخ.[37]

---

[36] أنجيلا تريتو ، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: من تصورات للوقائع في قطاع طاقة الفحم في إندونيسيا ، " مراجعات إستراتيجية الطاقة *34 (2021): 100624* ، متوفرة على *https://doi.org/10.1016/j.esr.2021.100624*.

[37] https://unfccc.int/topics/science/workstreams/cooperation-with-the-ipcc

خلال السنوات الأولى لمفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ ، أشارت حكومات الجنوب إلى أن معظم انبعاثات العالم قد نتجت عن الدول الغنية ، ولا ينبغي أن يُتوقع من الدول الفقيرة أن تخفض انبعاثاتها لأن القيام بذلك سيعيق التنمية الاقتصادية. في أوائل التسعينيات ، كان نصف سكان العالم تقريبًا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.[38]

أقرت الاتفاقية الإطارية بأنه "ينبغي تنسيق الاستجابات لتغير المناخ
مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بطريقة متكاملة بهدف تجنب الآثار السلبية على هذه الأخيرة ، مع مراعاة الاحتياجات المشروعة ذات الأولوية للبلدان
النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. النمو والقضاء على الفقر ". نصت المادة 4.7 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أنه يجب على البلدان المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بخفض الانبعاثات ، وتوفير الموارد المالية ، وتسهيل نقل التكنولوجيات الأساسية لكي تتكيف البلدان النامية مع آثار تغير المناخ والبدء في رسم مسار إنمائي كان أكثر انخفاضًا في الكربون واستدامة من المسار كثيف الموارد والطاقة الذي اتبعه الشمال العالمي. إذا خفضت الاقتصادات المتقدمة انبعاثاتها بينما تساعد في نفس الوقت الجنوب على النمو اقتصاديًا ومعالجة الفقر المدقع ، فإن هذين الهدفين العالميين - القضاء على الفقر والتصدي لتحدي المناخ - يمكن أن يكونا متوافقين مع بعضهما البعض.[39]

تماشياً مع الاتفاقية الإطارية ، اعترفت بروتوكولات كيوتو (1997-2012) ، ثم اتفاقية باريس (التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2016) ، بأن البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية تاريخية عن تولي زمام المبادرة فيما يتعلق بخفض انبعاثاتها والقدرة و الأموال لمساعدة البلدان النامية على البدء في الانتقال نحو مسار أقل كثافة للكربون.

"المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المعنية."

كما لوحظ أعلاه ، تم الاعتراف بمسؤولية البلدان الغنية لتولي زمام المبادرة بهذه الطريقة في مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة" (CBDR-RC) الذي تمت كتابته في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[40] لذلك تطلبت بروتوكولات كيوتو (KP) من الدول الغنية خفض انبعاثاتها بمعدل 5.2٪ بحلول عام 2012 بناءً على مستويات عام 1990. في معظم الحالات ، حققت البلدان هذا الهدف ، على الرغم من أن تراجع التصنيع المستمر لاقتصادات الشمال قد ساهم بشكل كبير في الأهداف التي تم تحقيقها. ومع ذلك ، فإن استثناء الجنوب من أهداف بروتوكول كيوتو ساهم في عدم توقيع الولايات المتحدة على معاهدة كيوتو. بحلول منتصف التسعينيات ، كانت الصين (وإلى حد ما الهند) قادرة على المنافسة بالفعل مع الصناعة الأمريكية ، وكان هذا كافياً للكونغرس الأمريكي لعرقلة اعتماد اتفاقية كيمبرلي.

حدثت "اللحظة الكبيرة" التالية في تاريخ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاغن في أواخر عام 2009. في حين أن البروتوكول قد وضع أهدافًا وجداول زمنية ملزمة قانونًا بالنسبة لخفض الانبعاثات ، في كوبنهاغن ، تم اغتصاب "هيكل" كيوتو من خلال نظام "التعهد والمراجعة" الطوعي المبين في الوثيقة المكونة من 6

---

[38] أنظر أيضا: New Economics Foundation (2003) Collision Course: Free Trade's Free on the Global Climate London: New Economics Foundation

[39] لم يشارك الجميع هذا الرأي. وفقًا لبيتر نيويل ، "من الواضح أن الطاقة محورية للتنمية. ومع ذلك ، فإن تلبية احتياجات التنمية لغالبية سكان العالم في عالم مقيد بالكربون يمثل تحديًا عالميًا بنسب مذهلة ". انظر: Peter Newell، Fit for Purpose: نحو بنية تنموية قادرة على الإنجاز. في Eija Palosuo (محرر) ، إعادة التفكير في التنمية في عالم مقيد بالكربون: التعاون الإنمائي وتغير المناخ ، وزارة الشؤون الخارجية ، فنلندا ، 2009 ، ISBN 978-951-724-742-9 "من الواضح أن الطاقة محورية للتنمية. ومع ذلك ، فإن تلبية احتياجات التنمية لغالبية سكان العالم في عالم مقيد بالكربون يمثل تحديًا عالميًا بنسب مذهلة ".

[40] https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf ، مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة. وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، "نشأت أكبر حصة من الانبعاثات العالمية التاريخية والحالية لغازات الدفيئة (GHGs) في البلدان المتقدمة ، وأن نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان النامية لا يزال منخفضًا نسبيًا وأن حصة الانبعاثات العالمية الناشئة في البلدان النامية ستزداد لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والإنمائية ". في COP26 في جلاسكو خلال نوفمبر 2021 ، تم تهميش المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة - RC لصالح "المسؤوليات المشتركة والمشتركة" ، وهو تغيير اعتبره البعض محاولة من جانب البلدان المتقدمة لتحرير نفسها من "ديونها البيئية". راجع:
https://climateanalytics.org/media/historical_responsibility_report_nov_2015.pdf

صفحات والمعروفة باسم اتفاقية كوبنهاغن.[41]تم التفاوض على الاتفاقية إلى حد كبير بين ثلاث دول - الولايات المتحدة والصين والهند - التي قاومت حتى الآن الدعوات لإظهار مستويات أعلى من الطموح في الحد من انبعاثاتها. ومع ذلك ، فإن مشاركة الصين والهند تعكس الأهمية المتزايدة لاقتصادات الجنوب الرئيسية في مفاوضات المناخ. على الرغم من أن اتفاق كوبنهاغن أقل وضوحًا ، إلا أنه طمس التمييز بين المسؤوليات ذات الصلة في الشمال والجنوب والتي تم التعبير عنها في مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والخطيرة.

بعد كوبنهاغن ، ستنتج ست سنوات إضافية من المفاوضات اتفاقية باريس في COP21 في أواخر عام 2015. وكان الهدف من الاتفاقية هو الحد من الاحتباس الحراري إلى أقل من 2 ، ويفضل أن يكون 1.5 درجة مئوية ، مقارنة بمستويات ما قبل العصر **الصناعي** . ولتحقيق هذا الهدف طويل المدى بشأن درجة الحرارة ، تهدف البلدان إلى الوصول إلى الذروة العالمية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري فى اسرع وقت ممكن لتحقيق "عالم محايد مناخيًا" بحلول عام 2050. [42]وأعلن اتفاق باريس أن البلدان المتقدمة "ينبغي أن تستمر في الريادة من خلال تنفيذ أهداف خفض الانبعاثات المطلقة على مستوى الاقتصاد" وحث البلدان الغنية على تقديم "دعم معزز للبلدان النامية الأطراف"

. [43]لكن بين كوبنهاجن وباريس ، سعت الولايات المتحدة إلى هدم ما وصفه مفاوضوها بـ "جدار الحماية" بين الدول الغنية والبلدان النامية ، مع التأكيد على أن الفروق بين مجموعتي الدول المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية لم تعد قابلة للتطبيق نظرًا للقوة الاقتصادية الصاعدة. (ومستويات الانبعاثات) في الصين والهند وغيرهما من الاقتصادات النامية سريعة النمو.

أصرت الولايات المتحدة على أنه لا ينبغي استخدام مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة - اتفاقية بازل كذريعة للتقاعس عن العمل. [44]

بعد باريس: كل الطموح ، القليل من العمل

تمشيا مع اتفاق كوبنهاغن ، تم بناء اتفاقية باريس لعام 2015 حول الالتزامات الوطنية الطوعية لتقليل أو إبطاء ارتفاع الانبعاثات ، أو ما يسمى "المساهمات المحددة وطنيا" ، أو المساهمات المحددة وطنيًا. لكن المساهمات المحددة وطنيًا المقدمة في عام 2015 كانت أقل بكثير مما قالته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وآخرون إنها ضرورية لمنع أسوأ آثار تغير المناخ. [45]وإدراكًا منها تمامًا أن المساهمات المحددة وطنيًا المقدمة في باريس لم تكن متوافقة مع العلم ، اقترحت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تحتوي الاتفاقية على " آلية السقاطة" حيث يقوم 196 من الموقعين على الاتفاقية بمراجعة تقدم بلادهم في سياق تحقيق "أقل بكثير من درجتين" هدف باريس.[46]

إظهار المزيد من الطموح ، بحلول نهاية عام 2021 ، التزمت البلدان والمناطق التي تمثل 54 في المائة من الانبعاثات العالمية بصافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. وتشمل هذه كندا ، والاتحاد الأوروبي ، واليابان ، وكوريا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة (الكل بحلول عام 2050). بشكل ملحوظ ، أعلنت الصين أنها ستحقق صافي صفر بحلول عام 2060 ، وأعلنت الهند بحلول عام 2070. [47]وباعتماد أهداف انبعاثات صفرية صافية ، أشارت الصين والهند (والعديد من البلدان النامية الأخرى) إلى أنها ستتحمل نصيبها من المسؤولية فيما يتعلق بالوفاء باتفاقية باريس. الأهداف.[48]

ومع ذلك ، لا يغير ارتفاع مستويات الطموح المناخي العديد من الحقائق المقلقة. حتى لو تم تنفيذها بالكامل ، فإن المساهمات المحددة وطنيًا الجديدة والمحدثة ستقلل ، بحلول عام 2030 ، الانبعاثات العالمية بنسبة 7٪ فقط بناءً على مستويات عام 2019. [49]ومع ذلك ، فإن المسافة بين الطموح والعمل أكبر في حالة الجنوب ، وخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. صدر تقرير

---

[41]ورقة عمل TUED 2 ، تغير المناخ والتقاعس الكبير: وجهات نظر نقابية جديدة ، سبتمبر 2014
-https://www.unionsforenergydemocracy.org/working-papers/climate-change-and-the-great-inaction-new-trade
وجهات نظر الاتحاد

[42]https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement

[43]https://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/paris_agreement_english_.pdf

[44]https://epub.wupperinst.org/frontdoor/deliver/index/docId/4673/file/4673_COP18.pdf

[45]/https://climateactiontracker.org/countries/china

[46]وفقًا للاتفاقية ، "يجوز لأي طرف في أي وقت" تعديل "المساهمات المحددة وطنيًا بهدف تعزيز مستوى طموحه".

[47]https://www.un.org/sg/en/content/sg/articles/2020-12-11/carbon-neutrality-2050-the-world%E2%80%99s-most-u
rgent-mission

[48]بحلول سبتمبر 2022 ، تبنت XXX دولة أهدافًا صفرية صافية ، والعديد منها من الجنوب. انظر:
/https://climateactiontracker.org/blog/event-climate-week-nyc-2022

[49]

مشترك في نوفمبر 2022 من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعنوان مراجعة *2022* للطموح المناخي في آسيا ودول الخليج العربي. المحيط الهادئ نظرت إلى NDCS في 49 دولة في جميع أنحاء المنطقة. من بين 49 دولة ، قدمت 39 دولة تعهدات بحياد الكربون وصافي الصفر. بشكل جماعي ، كانت الدول الـ 49 في آسيا والمحيط الهادئ مسؤولة عن أكثر من نصف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية في عام 2020. ومع ذلك ، "من المتوقع أن تؤدي التزامات المساهمات المحددة وطنيا الحالية إلى زيادة بنسبة 16 في المائة [في الانبعاثات] عن مستويات عام 2010".[50]

وفقًا لـ IPCC ، يجب أن تنخفض الانبعاثات بنسبة 43 في المائة على الأقل من مستويات عام 2019 للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية في متناول اليد. [51]واليوم ، تستمر الانبعاثات في الارتفاع وتتراجع جميع الاقتصادات الرئيسية تقريبًا من حيث الوفاء بالتزامات المساهمات المحددة وطنيًا. بعبارة أخرى ، طموح البلدان لا يتوافق مع العلم ، والعمل الفعلي يتخلف وراء الطموح. إذا سمح لهذا الوضع بالاستمرار ، فإن الالتزامات الصافية الصفرية الأطول أجلاً ستصبح بلا معنى.[52]

السياسة النيوليبرالية: التأثيرات النظامية والمحددة

كثيرًا ما يُعزى فشل الاقتصادات الكبرى في السير على المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق أهداف باريس إلى "الافتقار إلى الإرادة السياسية". [53]لكن هذا ليس تفسيرا مرضيا. الحقيقة أكثر تعقيدًا - وهي تلفت الانتباه إلى عدم فاعلية انتقال الطاقة النيوليبرالية وسياسات حماية المناخ.

وبالتالي ، فإن القسم الثاني من الجزء الأول سوف يستفسر عن سجل المناخ النيوليبرالي وسياسة الطاقة وأسسها النظرية. هنا نلفت الانتباه إلى التناقض بين "الأجندة الأساسية" لليبرالية الجديدة (مدفوعة بالتحرير التجاري والمالي ، وتطوير أسواق جديدة وفرص جديدة لتحقيق الربح) والجهود المبذولة لتعزيز "النمو الأخضر" لإزالة الكربون من الاقتصاد السياسي و خفض الانبعاثات بطريقة تتفق مع اتفاق باريس وأهداف وجداول زمنية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.[54]

بعبارة أخرى ، أنتج جدول الأعمال الأساسي آثارًا منهجية ، وهي النمو والتكامل الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الاستهلاك. وفي الوقت نفسه ، أنتجت سياسة المناخ والطاقة النيوليبرالية مجموعة من التأثيرات المحددة المصممة لتعزيز انتقال الطاقة وتقليل الانبعاثات وحماية المناخ. وقد أدى ذلك إلى خلق حالة تدفع فيها "الأجندة الأساسية" للنيوليبرالية الاقتصاد السياسي في اتجاه واحد ، وتحاول سياسة المناخ والطاقة النيوليبرالية توجيه الاقتصاد السياسي في اتجاه "أكثر اخضرارًا" مختلفًا. تعمل المؤسسات الرئيسية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جنبًا إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة لمحاولة اكتشاف كيف يمكن إنشاء الأسواق للمضي قدمًا في تحول الطاقة كوسيلة لمواجهة تهديد تغير المناخ ، لكن هذه المؤسسات نفسها تواصل تعزيز

---

[50] https://www.unescap.org/kp/2022/2022-review-climate-ambition-asia-and-pacific-raising-ndc-targets-enhanced-nat#ure-based

[51] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. 2022 ب. "خطط التكيف الوطنية." . https: // www4 .unfccc.int/sites/NAPC/Pages/national-adaptation-plans.aspx

تقريرًا عن المسافة بين الطموح والإنجاز ، ذكر تقرير فجوة الانبعاثات السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لعامي 2020 و 2021 أن الحكومات "فشلت بشكل جماعي في وقف النمو في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية".

[52] ، https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/36991/EGR21_ESEN.pdf
https://www.unep.org/emissions-gap-report-2020
؛ https://www.unenvironment.org/resources/emissions-gap-report-2020
؛ https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2021
؛ https://www.unenvironment.org/resources/emissions-gap-report-2020

[53] https://www.forbes.com/sites/rogertrapp/2022/11/04/lack-of-political-will-means-business-must-show-lead-on-climate-change/?sh=557436321789.

[54] يمكن لمناصري "النمو الأخضر" الاختراقات التكنولوجية بمختلف أنواعها أن تقلل بشدة من استخدام الموارد ، والإنتاج "غير المادي" ، وعلى حد تعبير ستيرن ريفيو ، " فصل النمو عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري" بحيث يمكن للإنتاج أن ينمو إلى أجل غير مسمى أثناء استخدام الطاقة والموارد المادية. نيكولاس ستيرن ، اقتصاديات تغير المناخ: مراجعة ستيرن (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج ، 2006) ، ص. السابع عشر

السياسات التي تجعلها من الصعب إما تقليل الانبعاثات (المعروفة باسم "التخفيف") أو التعامل مع الاضطرابات المتعلقة بالمناخ (المعروفة باسم "التكيف").[55]

إلا أن التعزيز القوي للنمو الاقتصادي من خلال تحرير التجارة والتمويل ، المصحوب بجهود لتقويض وإحلال الشركات الخاصة بالخدمات العامة هو الذي يحظى بالأولوية. وقد أدى ذلك إلى مستويات قياسية في استخدام الطاقة والانبعاثات. وأي احتمالية لسياسات "النمو الأخضر" (مثل دعم الطاقة المتجددة أو تسعير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون) تكون قادرة على التخفيف من الضرر الذي يلحق بالمناخ بسبب السياسات الليبرالية الجديدة تم إلغاؤه من خلال قرار صانعي السياسات بجعل "النمو الأخضر" متسقًا مع جوهر جدول أعمال.[56]

تم التعبير عن هذا صراحة في المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية: عند معالجة تغير المناخ ، يجب على الحكومات "تعزيز نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام". وفقًا للاتفاقية ، فإن النمو في البلدان النامية سيمكنها من أجل "معالجة مشاكل تغير المناخ بشكل أفضل". لذلك ، "يجب ألا تشكل التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ ، بما في ذلك التدابير أحادية الجانب ، وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية". [57]بعبارات أبسط ، سيتعين على العالم بطريقة ما أن يشق طريقه إلى "صافي صفر".

خيال "الفصل"

تفسر هذه التناقضات إلى حد كبير عدم فعالية سياسة المناخ والطاقة الليبرالية الجديدة. لكن الأسس النظرية لـ "النمو الأخضر" معيبة للغاية. النيوليبراليون
نعتقد أن النمو سيؤدي إلى اختراقات تكنولوجية يمكن أن تقلل بشكل حاد من استخدام الموارد ، والإنتاج "غير المادي" ، وعلى حد تعبير ستيرن ريفيو ، " فصل النمو عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري". [58]أثنى ستيرن على الشركات متعددة الجنسيات لأخذها زمام المبادرة في إظهار "كيف يمكن زيادة الأرباح مع تقليل الانبعاثات من الأنشطة الصناعية". [59]إن إمكانية زيادة الأرباح نتيجة نقل التصنيع إلى بلدان الجنوب ، أو من خلال التمويل ، ليس بالأمر غير المعتاد ، لكن الاقتراح بأن النمو الاقتصادي يمكن أن يستمر كما هو لأن الإنتاج سيكون "غير مادي" بشكل تدريجي ليس له أساس تجريبي ، ومع ذلك فهو لا يزال يمثل المفهوم الأساسي الذي يكمن في قلب سياسة المناخ والطاقة الليبرالية الجديدة.

---

[55]في عام 2014 ، أشارت نعومي كلاين إلى أن مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ كانت عرضًا جانبيًا عند مقارنتها بالثقل القانوني للنظام التجاري والمالي الخاضع للسيطرة النيوليبرالية. انظر: نعومي كلاين ، هذا يغير كل شيء (2014) انظر أيضًا Paul Hampton: Workers and Trade Solidarity for Climate Solidarity: Tackling Climate Change in a neoliberal world، The Routledge Studies in Climate، Work and Society، 2015.

[56]للحصول على تحليل تجريبي لتأثير نمو التجارة الدولية على مستويات الانبعاثات ، انظر: Atkinson G ، Hamilton K ، Ruta G ، Van Der Mensbrugghe D. 2011. التجارة في "الكربون الافتراضي": النتائج التجريبية والآثار المترتبة على السياسة. الكرة الأرضية. بيئة. تغيير 21 (2): 563–74. أنظر أيضا: Glen P. Peters and Edgar G. Hertwich، CO_2 Embodied in International Trade with Impact on Global Climate Policy؛ برنامج البيئة الصناعية ، الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا (NTNU) ، رقم 7491 ترونديهايم ، النرويج ، البيئة . علوم. تكنول. ، 2008 ، 42 (5) ، الصفحات 1401-1407 DOI: 10.1021 / es072023k ، تاريخ النشر (الويب): 30 يناير 2008 http://pubs.acs.org/doi/pdfplus/10.1021/es072023k . ارتفعت الانبعاثات المتعلقة بالنقل بشكل كبير نتيجة "الأجندة الأساسية" للنيوليبرالية. راجع OECD / ITF ، "البصمة الكربونية للانبعاثات الناتجة عن معالجة التجارة العالمية من نقل البضائع الدولي ،" https://www.itf-oecd.org/carbon-footprint-global-trade وفقًا لمنتدى النقل الدولي ، يمثل نقل البضائع حاليًا 30 بالمائة من الانبعاثات المتعلقة بالنقل (و 8 بالمائة من الإجمالي العالمي) ، والانبعاثات من النقل المرتبط بالتجارة من المتوقع أن ينمو بنحو 300 في المائة بحلول عام 2050. ومن حيث النسبة المئوية ، يستمر نمو التجارة الدولية في تجاوز الناتج المحلي الإجمالي.

[57]اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، المادة 3 ، https://unfccc.int/resource/ccsites/tanzania/conven/text/art03.htm

[58] نيكولاس ستيرن ، اقتصاديات تغير المناخ: مراجعة ستيرن (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج ، 2006) ، ص. السابع عشر

[59]ستيرن ، مخطط لكوكب أكثر أمانًا: كيفية إدارة تغير المناخ وخلق حقبة جديدة من التقدم والازدهار. لندن: ذا بودلي هيد ، صفحة 99. استشهد بها بول هامبتون ، عمال ونقابات عمالية من أجل التضامن المناخي: معالجة تغير المناخ في عالم نيوليبرالي ، دراسات روتليدج في المناخ والعمل والمجتمع ، 2015.

كما سنرى ، فإن حقائق الطاقة اليوم - وأهمها الاعتماد على الوقود الأحفوري - تعني أن المزيد من النمو يعني زيادة استهلاك الطاقة وهذا سيؤدي حتماً إلى زيادة في الانبعاثات. قد تؤدي الكفاءة إلى ارتفاع مستوى الانبعاثات بشكل أبطأ لكل وحدة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي ، لكن الانبعاثات ستظل في مسار تصاعدي في وقت يصر فيه علماء المناخ على أنهم بحاجة إلى الانخفاض والانخفاض السريع.

وفي الوقت نفسه ، فشلت السياسات التي تم تصميمها لتعزيز انتقال الطاقة ، وتعبئة الاستثمار ، وخفض الانبعاثات ، وحماية المناخ ، وما إلى ذلك. منذ البداية ، تم تشكيل هذه السياسات من خلال الافتراض الأولي القائل بأن المستثمرين من القطاع الخاص سيشاهدون مجموعة من الفرص التجارية في معالجة تغير المناخ وتخضير الاقتصاد ، وكان دور الحكومات ببساطة هو توفير "بيئة سياسية تمكينية" حتى يتمكن المستثمرون يمكن أن تفي بهذه المهمة. وستشمل البيئة التمكينية (غالبًا ما تكون غير محدودة) الإعانات والإعفاءات الضريبية والحوافز وما إلى ذلك.

على سبيل المثال ، في أوروبا والولايات المتحدة والصين ، تم بناء قطاع الطاقة المتجددة لأن الأموال العامة كانت تُستخدم لتحقيق أرباح مما لن يكون مربحًا لولا ذلك.[60] يمكن قول الشيء نفسه عن تخزين البطاريات ، والسيارات الكهربائية ، والهيدروجين ، واحتجاز الكربون وعزله ، وغيرها من التقنيات الخضراء المزعومة ، وكلها تعتمد بشكل كبير على الإعانات المصممة لتقديم عوائد للمصالح الخاصة إما على الفور أو لفترة أطول. شرط.[61]

في كلتا الحالتين ، لم تساعد هذه السياسات العالم على الابتعاد عن الوقود الأحفوري ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الاستثمار في التقنيات الخضراء أصبح مرهونًا بمشاركة القطاع الخاص. هذا "ربما نعم ، ربما لا" يعمل مثل آلية حق النقض. إن الافتقار إلى الاستثمار في تحول الطاقة معترف به على نطاق واسع ، لكن الحل الوحيد المطروح على الطاولة ينطوي على تخصيص مبالغ أكبر من الأموال العامة لتأمين "عوائد مرضية" للكيانات الخاصة. حتى الآن ، أنتج هذا النهج مستويات استثمار أقل بكثير مما هو مطلوب.

مبدأ "الملوث يدفع" و تسليع الطبيعة

كان ولا يزال تسليع الطبيعة إحدى الركائز الأساسية للتفكير النيوليبرالي بشأن النمو الأخضر ، ولا يزال كذلك. الفكرة الأساسية بسيطة: لا تتحمل الباعثات مسؤولية تلوث الغلاف الجوي. وبالتالي ، فإن تكاليف التلوث يتم "إخراجها" إلى المجتمع ، وتمثل ما يصفه الاقتصاديون بأنه "فشل السوق".[62]
على هذا الأساس ، يصف ستيرن تغير المناخ بأنه "أكبر فشل شهده السوق على الإطلاق".[63]
تم تطوير "مبدأ الملوث يدفع" لمعالجة فشل السوق هذا ، من خلال فرض "سعر الكربون" على مصادر الانبعاث عند مستوى يعادل التكلفة المحتملة المقابلة الناتجة عن تغير المناخ في المستقبل ، مما يجبر الجهات المسببة للانبعاثات على تحمل أو استيعاب تكلفة التلوث.

بالنسبة لليبراليين الجدد ، فإن تسعير الكربون ليس مجرد سياسة ؛ في كثير من النواحي ، هذه هي السياسة . ويرجع ذلك إلى أن صانعي السياسة العاديين يعتبرونها الآلية الوحيدة على مستوى الاقتصاد التي يمكنها تقليل الانبعاثات بطريقة فعالة من حيث

---

[60] https://rosalux.nyc/wp-content/uploads/2020/09/tuedworkingpaper13.pdf

[61] في حالة الهيدروجين وتقنيات الاستيلاء ، اتبع الشمال العالمي "شراكات بين القطاعين العام والخاص". تتم تغطية غالبية تكاليف المشروع من الأموال العامة ؛ تنخرط الشركات الخاصة على أمل تطوير سوق قابل للحياة على المدى الطويل.

[62] https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/why-do-economists-describe-climate-change-as-a-market-fai/lure

[63] نيكولاس ستيرن ، "ملخص الاستنتاجات: أخلاقيات تغير المناخ واقتصاديات الصفقة العالمية ،" في اقتصاديات تغير المناخ: مراجعة ستيرن ، متاح على https://www.cambridge.org/core/books/economics-ofclimate-تغيير / A1E0BBF2F0ED8E2E4142A9C878052204 .
قال ستيرن: "يخبرنا العلم أن غازات الدفيئة [انبعاثات غازات الاحتباس الحراري] هي عوامل خارجية. بعبارة أخرى ، تؤثر انبعاثاتنا على حياة الآخرين. عندما لا يدفع الناس ثمن عواقب أفعالهم ، يكون لدينا فشل في السوق. هذا هو أكبر فشل في السوق شهده العالم ".

التكلفة. كما يلاحظ الباحث النقابي المقيم في المملكة المتحدة بول هامبتون ، "تصحيح فشل السوق بأدوات السوق هو شرط لا غنى عنه لسياسات المناخ النيوليبرالية."

لكن تسعير الكربون كان فشلاً ذريعاً في السياسة. في عام 2020 ، تم تغطية 16٪ بالكاد من الانبعاثات العالمية بسعر.[64] لما يقرب من نصف هذه النسبة البالغة 16٪ ، يكون السعر أقل من 10 دولارات أمريكية لكل طن من ثاني أكسيد الكربون - وهي كمية لا تذكر. في عام 2018 ، أقرت اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ بذلك أسعار الكربون "لا تزال منخفضة للغاية بحيث لا يكون لها معنى الأثر "وسعر الكربون العالمي كانت هناك حاجة إلى 40 إلى 80 دولارًا للطن بحلول عام 2020 ، وترتفع إلى 50 إلى 100 دولار أمريكي بحلول عام 2030. بالطبع ، جاء عام 2020 وذهب ، لكن سعر الكربون الفعال لا يزال غير في الأفق.[65]

إن احتمال ظهور "سعر عالمي فعال على الكربون" في المستقبل المنظور سيئ للغاية. لكن صانعي السياسة النيوليبرالية يواصلون الإصرار على أنه في غياب سعر عالمي فعال للكربون ، فإن تخفيضات الانبعاثات المتوافقة مع أهداف باريس أمر مستحيل - وبالتالي فإن الحاجة إلى الاقتصادات الكبرى لتقديم سعر فعال للكربون![66] يعكس هذا النوع من التفكير الدائري والتلويح باليد عدم قدرة صانعي السياسات على التصالح مع حقيقة أن تسعير الكربون كان فشلاً ذريعاً.

أوضحت أوراق العمل السابقة لـ TUED سبب عدم انطلاق تسعير الكربون ، ولكن لا يمكن تغطية هذا بشكل كافٍ هنا.[67] ترتبط الفكرة النيوليبرالية القائلة بأن الطبيعة يجب "بيعها من أجل الحفاظ عليها" ارتباطًا وثيقًا بالحاجة إلى سياسة لإنشاء أسواق جديدة ، وبالتالي مصادر ربح جديدة لـ "خدمات النظام البيئي" و "التنمية الخضراء".[68] تكمن النقطة العمياء الرئيسية في نطاق الرؤية النيوليبرالية في عدم قدرتها على اكتشاف أن نمو أشكال جديدة من التسليع (الفضاء الجوي ، على سبيل المثال) لا يأتي بالضرورة على حساب المصالح المرتبطة بـ "التسليع القديم" تجارة الفحم والنفط والغاز. من منظور المستثمر أو الرأسمالي ، يمكن جني الأموال في كل من "الاقتصاد الأخضر" الجديد و "الاقتصاد البني" القديم. في سياق التوسع في مجال الطاقة ، من الممكن وجود العديد من الأسواق المربحة.

النمو الأخضر: الغطاء السياسي "للتنمية المعتادة" القائمة على الكربون؟

في حين أن "النمو الأخضر" غير عملي عمليًا وغير متماسك نظريًا ، إلا أنه وفر غطاءًا سياسيًا للأجندة النيوليبرالية الأساسية. ومع ذلك ، منذ أوائل التسعينيات - أو ما يقرب من 30 من 40 عامًا من هيمنة السياسة النيوليبرالية - تم الاعتراف بتزايد استخدام الوقود الأحفوري وتغير المناخ على أنهما تحديات حضارية رئيسية.

بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، كانت الأصوات الرئيسية في التيار السياسي الرئيسي تدق ناقوس الخطر. في أواخر عام 2007 - الآن قبل 15 عامًا - أصر علماء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على ضرورة أن تبدأ غازات الاحتباس الحراري في الانهيار على الفور لتجنب كارثة مناخية عالمية. كان رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في ذلك الوقت الدكتور راجندرا باتشوري واضحًا: "إذا لم يكن هناك أي إجراء قبل عام 2012 ، فهذا متأخر

---

[64] https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/map_data22

[65] ورقة عمل TUED ، أسواق الكربون بعد باريس (فبراير 2016)

[66] اقتصاد المناخ الجديد ، "إطلاق العنان لقصة النمو الشامل للقرن الحادي والعشرين: تسريع العمل المناخي في الأوقات العاجلة ، "متوفر على https://newclimateeconomy.report/2018/.

[67] اقتصاد المناخ الجديد ، "إطلاق العنان لقصة النمو الشامل للقرن الحادي والعشرين: تسريع العمل المناخي في الأوقات العاجلة ، "متوفر على https://newclimateeconomy.report/2018/.

[68] مكافي ، ك. 1999. بيع الطبيعة لإنقاذها؟ التنوع البيولوجي وصعود اللون الأخضر التنموية. البيئة والتخطيط د: المجتمع والفضاء 17 (2) ، 133-54. أنظر أيضا: جيمس فيرهيد ، ميليسا لينتش وإيان سكونز (2012) الاستيلاء الأخضر: تخصيص جديد للطبيعة؟ ، مجلة دراسات الفلاحين ، 39: 2 ، 237-261. http://dx.doi.org/10.1080/03066150.2012.671770

جدًا.... ما نقوم به في السنتين أو الثلاث سنوات القادمة سيحدد مستقبلنا. هذه هي اللحظة الحاسمة ".[69]لكن اللحظة الحاسمة مرت ، مثلها مثل الآخرين منذ ذلك الحين. في وقت كان من الواضح بالفعل أن هناك حاجة إلى تحول كبير في السياسة ، استمر الليبراليون الجدد في سياسات المناخ التي عملت على تعزيز أجندتهم الأساسية التي تهدف إلى تحويل الثروة والقوة الاقتصادية بشكل أكبر في اتجاه المصالح الخاصة على حساب الخدمات والأصول العامة .

إن عدم رغبة التيار السياسي السائد في الاعتراف بأن النهج النيوليبرالي لا يعمل أمرًا لا مبرر له ، والإعلان عن أهداف طموحة بشكل متزايد أمر غير مسؤول. إن الاستمرار في السياسات التي ثبت منذ فترة طويلة أنها غير فعالة ليس خيارًا ، ويجب إيقاف تقويض الكيانات العامة (في الطاقة والنقل والخدمات الحيوية الأخرى) التي لديها القدرة على لعب دور قيادي في الحد من غازات الدفيئة. سنعود إلى هذه القضايا في الجزء الثاني.

الخصخصة "من أجل الكوكب".

تتمثل إحدى السمات المميزة لـ "النمو الأخضر" في الطريقة التي تظل بها خصخصة قطاع الطاقة أولوية سياسية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والمجموعات التي يهيمن عليها قطاع الأعمال مثل المنتدى الاقتصادي العالمي.[70] يتمتع منتجو الطاقة المستقلون للطاقة المتجددة (أو IPPs) بتكليف من الحكومة "بحماية خارج السوق" على حساب الشركات المملوكة للدولة (SOEs). [71]في قطاع النقل ، أهملت الحكومات خدمات النقل العام لصالح سياسات لتعزيز المركبات الكهربائية أو الهجينة. [72]اعتمدت تدابير تعزيز كفاءة الطاقة على دعم المستهلكين بدلاً من إدخال معايير وأنظمة كفاءة إلزامية شاملة. [73]كما ذُكر أعلاه ، تم تصميم السياسات المحددة التي تم إدخالها لمعالجة تغير المناخ لتكون متوافقة مع جدول الأعمال النيوليبرالي الأساسي وإيمانه بالقطاع الخاص. كما سنرى ، فإن نهج "الخصخصة لإزالة الكربون" له آثار واضحة على البلدان الأفقر في الجنوب وآفاقها لانتقال عادل للطاقة.

والأهم من ذلك ، أن تقرير البنك الدولي لعام 2020 قدّم بالتفصيل مستويات خصخصة قطاع الطاقة وتحريره التي حدثت في العالم النامي منذ عام 1990. وأشار التقرير ، الذي يحمل عنوان إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي ، إلى أن "ما يقرب من اثنتي عشرة دولة نامية لديها تمكنت من تنفيذ حزمة إصلاحات التسعينيات الكاملة "و" تجد معظم البلدان النامية نفسها في المرحلة المبكرة أو المتوسطة من أجندة إصلاح قطاع الطاقة ". ويشير البنك إلى أن "أكثر المصلحين شراسة موجودون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا ونيكاراغوا وبيرو) بالإضافة إلى أوروبا وآسيا الوسطى (رومانيا وتركيا) .. وتقف الأردن ونيجيريا والفلبين الخروج كإصلاحيين جريئين في المناطق التي لم يكن فيها الإصلاح الجريء هو القاعدة ؛ الهند أيضا في هذه المجموعة ".[74]

من المهم أن نلاحظ أن "الإصلاحيين الجريئين" كانوا بشكل رئيسي في مناطق من العالم حيث فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج التكيف الهيكلي (SAPs) خلال التسعينيات (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول الكتلة السوفيتية السابقة (بولندا) و مناطق (أوكرانيا).

---

[69]نيويورك تايمز ، 17 نوفمبر 2007 ، تقرير الأمم المتحدة يصف مخاطر عدم اتخاذ أي إجراء بشأن تغير المناخ

[70]https://www.weforum.org/agenda/2021/06/how-governments-can-shape-markets-towards-green-and-inclusive-growth/

[71]ورقة عمل TUED 10 ، إعداد مسار عام ، 2017.

[72]ورقة عمل 2019 ، The Road Less Traveled ، TUED 12. انظر أيضًا: الاتحاد الدولي لعمال النقل [المرجع مطلوب]

[73]المراجع مطلوب هنا

[74]فوستر وفيفيان وأنشول رنا. 2020. إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي. سلسلة البنية التحتية المستدامة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دوى: 10.1596 / 978-1-4648-1442-6. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO. الصفحة 66

في الثمانينيات والتسعينيات ، دارت قضية خصخصة قطاع الطاقة حول الحاجة إلى مستويات أعلى من الكفاءة ، والمزيد من الابتكار ، وخفض الأسعار من خلال المنافسة ، وتأمين مصادر استثمار (خاصة) جديدة. تم تصوير احتكارات الطاقة المملوكة للدولة على أنها غير فعالة ، ومقاومة للتغيير ، واستنزاف للميزانيات العامة ، وفاسدة في كثير من الأحيان. كما أدى "العلاج بالصدمة" الذي يقدمه صندوق النقد الدولي في الاتحاد السوفيتي السابق ودول الكتلة الشرقية إلى دفع الخصخصة الشاملة للأصول والخدمات العامة.

لكن في السنوات الأخيرة ، تغير مبرر أو مبرر خصخصة الطاقة. في أعقاب الانهيار المالي العالمي لعام 2007 ، تم تقديم تحرير الطاقة وخصخصتها بشكل متزايد كأدوات أساسية لمواجهة تغير المناخ. تمشيا مع فكرة "الدور الرائد للقطاع الخاص" والحاجة إلى خلق "بيئة تمكينية" ، أكد النيوليبراليون أن تقليص دور الطاقة العامة كان حاسما في الجهود المبذولة لإثارة اهتمام المستثمرين وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة. في الخطاب العام ، اعتُبر مؤيدو الخصخصة صديقين للمناخ. أولئك الذين عارضوا الخصخصة كانوا مجرد مدافعين عن الاستخدام المستمر للوقود الأحفوري.[75]

أظهر بحث TUED كيف كان للسياسة النيوليبرالية تأثير كبير على كيفية عمل الشركات المملوكة للدولة (SOEs) في كل من الشمال والجنوب. [76]إن إصلاحات السوق للنهوض بالخصخصة والتحرير في الثمانينيات والتسعينيات تعني أن الشركات المملوكة للدولة جُردت في كثير من الأحيان من وضعها كاحتكارات مملوكة ملكية عامة تعمل في إطار خدمة عامة و / أو تفويض تنمية وطنية. وبدلاً من ذلك ، كان يتعين على الشركات المملوكة للدولة التنافس إلى جانب "جهات فاعلة أخرى في السوق" من القطاع الخاص.[77]

في الجزء الثاني من هذه الوثيقة ، سوف ندرس كيف حتى الأصوات الرئيسية في السياسة الرئيسية بدأت في التشكيك في الحكمة من نهج "الخصخصة لإزالة الكربون". هذا هو خلق مساحة لبديل المسار العام .

الجنوب للنمو الأخضر

كقصة ، خلق "النمو الأخضر" مساحة للاقتصادات سريعة النمو في الجنوب لمواصلة مسار التنمية الذي ، على الرغم من تميزه بمستويات عالية من عدم المساواة ، فقد أدى إلى رفع مستويات المعيشة لأفقر الناس مع تسهيل تشكيل وسط وأعلى متناميين . الطبقة المتوسطة.

أقرت حكومات الجنوب الرئيسية بأن تغير المناخ يعزز الحاجة إلى مستويات أعلى من كفاءة الطاقة ؛ إزالة الكربون من توليد الطاقة ، والنقل ، والتدفئة والتبريد ، وما إلى ذلك. ومع ذلك ، أصبح الكثيرون شركاء راغبين مع الشمال في إعادة إنتاج ديناميكيات الاقتصاد السياسي التي ستشهد استمرار استخدام الطاقة والانبعاثات في الارتفاع إلى ما هو أبعد مما قد يكون مطلوبًا لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية .

على سبيل المثال ، في وقت مبكر من عام 2008 ، أشارت جمهورية كوريا صراحةً إلى "النمو الأخضر" "باعتباره جدول أعمال عالمي ، لا سيما كاستراتيجية تنمية جديدة تتقاسمها الاقتصادات الناشئة والنامية".[78] خلال هذه الفترة ، أطلقت كوريا

---

[75] في الجزء الثاني من وثيقة التأطير هذه ، سنستكشف كيف يلعب TUED South دورًا في مواجهة هذا السرد بالحجج القائمة على الحقائق ومقترحات السياسة الواضحة. ترافق الدفع من أجل الخصخصة والتحرير بحملة يقودها صندوق النقد الدولي لإزالة الدعم ، وهي في الواقع حملة لرد دور الحكومات القائمة على الجنوب في تحديد خيارات الطاقة وأسعارها - وهي قضية نعود إليها أدناه.

[76]ترتكب العديد من المجموعات البيئية التي تتخذ من الشمال مقراً لها خطأ ربط الشركات العامة بالسلطة الاحتكارية واستخدام الوقود الأحفوري ومعارضة الطاقة المتجددة ، وقد تبنى الكثيرون فكرة أن "تفكيك" شركات الطاقة العامة وفتح الباب أمام القطاع الخاص سيساعد تسريع الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري.

[77]إن إدراك تأثير السياسة النيوليبرالية على الشركات المملوكة للدولة يمكن أن يساعد في منع هذا النوع من الارتباك الذي أصبح شائعًا جدًا فيما يتعلق بالاختلافات بين الشركات التي لا تزال مملوكة ملكية عامة وتلك التي هي أو أصبحت مملوكة للقطاع الخاص. ربما تكون إحدى المهام السياسية لـ TUED South هي مساعدة النشطاء البيئيين على الابتعاد عن هذا النوع من التفكير ، الذي يضر ببناء معارضة واسعة ومستمرة للنهج النيوليبرالي لانتقال الطاقة.

[78] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 2012: خارطة طريق النمو الأخضر منخفض الكربون لآسيا والمحيط الهادئ https://www.unescap.org/kp/2012/low-carbon-green-growth-roadmap-asia-and-pacific-phasaithy

شراكة المناخ لشرق آسيا وكذلك المعهد العالمي للنمو الأخضر . في اجتماع G7 في سبتمبر 2009 ، دعت كوريا بقوة إلى النمو الأخضر وأطلقت القمة العالمية للنمو الأخضر.[79]

الأهم من ذلك ، أن السياسات التي اقترحتها الحكومة الكورية للنهوض بنموذج تنمية النمو الأخضر كانت متطابقة مع تلك المقترحة في أوائل التسعينيات من قبل رواد النمو الأخضر في الشمال مثل كبير الاقتصاديين السابق بالبنك الدولي نيكولاس ستيرن ، مؤلف The Stern *Review* . عززت الحكومة الكورية العديد من رسائل شتيرن الرئيسية: "الشركات ستستفيد من هذا التحول. لكن يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف المواتية للشركات لتزدهر في الاقتصاد الأخضر ". تحتاج الحكومات أيضًا إلى "تقليل عدم اليقين والمخاطر بالنسبة للمستثمرين" ودعم تسعير الكربون ، على أمل (كما فعل ستيرن) أن "توفر حافزًا كبيرًا للابتكار في القطاع الخاص" وتسخير "قوة الأسواق وإصلاح الأسعار استراتيجيًا لتعكس التكلفة الكاملة لاستهلاك الموارد ".[80]

بريكس: تسليع الطاقة والتوسع [ملاحظة للمحرر: أنا أميل إلى حذف هذا]

أثار ظهور مجموعة "بريكس" في عام 2010 (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) الآمال في البداية في أن الدول الرئيسية في الجنوب قد تقدم بديلاً للأجندة النيوليبرالية التي أنتجت برامج التكيف الهيكلي التي يقودها صندوق النقد الدولي. (برامج التكيف الهيكلي) التي تسببت في دمار اقتصادي في العديد من بلدان الجنوب خلال الثمانينيات والتسعينيات.

لكن أي أمل في أن توفر دول البريكس منصة سياسية قد تسهل تطوير بديل للنيوليبرالية قد تبدد منذ فترة طويلة. ساهم ظهور مودي (الهند) وبولسونارو (البرازيل) ، إلى جانب الوجود الدائم لبوتين (روسيا) ، في هذه النتيجة.

لم تتصالح دول البريكس مع الليبرالية الجديدة فحسب. اليوم بريكس شركاء متساوون مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الشمال من حيث إدامة نموذج النمو الذي تقوده التجارة والذي يقع في قلب الأجندة النيوليبرالية.[81]

ومع ذلك ، فقد قدم الاقتصاد السياسي الحالي للطاقة مساهمة كبيرة في استيعاب دول البريكس في النظام النيوليبرالي الأوسع. إن توافر موارد الطاقة في الجنوب ، من ناحية ، واحتياجات الطاقة المتزايدة من ناحية أخرى ، قد رفع جميع أشكال الطاقة إلى سلعة ذات قيمة عالية ، وأصبحت مجموعة بريكس مثالاً على "توسع الطاقة ، وليس اتجاه انتقال الطاقة "الذي يلتقط إحدى الرسائل الرئيسية في هذا المستند.

إصلاح الطاقة في الجنوب

قبل تبنيها لـ "النمو الأخضر" كإطار إنمائي ، قامت العديد من بلدان الجنوب بمحاكاة هذا النوع من إصلاحات قطاع الطاقة التي تم تقديمها لأول مرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الثمانينيات والتسعينيات. وأيدوا فكرة أن القطاع الخاص يجب أن يلعب دورًا أكبر واتخذوا خطوات لإصلاح أنظمة الطاقة العامة لديهم لتشجيع المنافسة ، وفي بعض الحالات ، لجذب الاستثمار الأجنبي. قبلت العديد من حكومات الجنوب الحاجة إلى خلق "بيئة مواتية" (تحرير السوق ، الإعانات ، الحوافز ، الامتيازات الضريبية ، إلخ) للمصالح الخاصة.

---

[79] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 2012: خارطة طريق النمو الأخضر منخفض الكربون لآسيا والمحيط الهادئ https://www.unescap.org/kp/2012/low-carbon-green-growth-roadmap-asia-and-pacific-phasaithy

[80] https://www.unescap.org/kp/2012/low-carbon-green-growth-roadmap-asia-and-pacific-phasaithy تحويل قيود الموارد وأزمة المناخ إلى فرص للنمو الاقتصادي

[81] شي جين بينغ ، "خطاب الرئيس شي إلى دافوس" ، المنتدى الاقتصادي العالمي ، 17 يناير 2017 ، - -https://www.weforum.org/agenda/2017/01/full-text-of-xi-jinping-keynote-at المنتدى الاقتصادي العالمي.

ورافق درجات متفاوتة من التحرير "تسويق" الشركات المملوكة للدولة ، حيث تظل الشركات العامة عامة ولكن يتعين عليها أن تصبح كيانات هادفة للربح حيث يتم إعطاء الأولوية لاسترداد التكلفة وجذب الاستثمار الخاص وخفض تكاليف العمالة. كما سنرى ، في البلدان الأفقر في الجنوب ، أدى التحول إلى السوق إلى إضعاف الشركات المملوكة للدولة مما أدى إلى هشاشة مالية ، وتباطؤ ملحوظ في برامج الكهرباء ، وركود في القدرات - وكلها يمكن معالجتها كجزء من المسار العام البديل .

ومع ذلك ، فقد أدى تسويق الشركات المملوكة للدولة في بلدان أخرى في الجنوب إلى نتائج مختلفة. تتمتع الشركات المملوكة للدولة العاملة في قطاع الطاقة في الاقتصادات سريعة النمو بدعم وحماية حكومات البلدان الأصلية ، وأصبحت بعض الشركات المملوكة للدولة شركات متعددة الجنسيات ناجحة تعمل مثل الكيانات الرأسمالية التقليدية. غالبًا ما تولد الشركات المملوكة للدولة إيرادات للحكومات من خلال مبيعات الطاقة والضرائب والإتاوات. [82]تُعد الشركات المملوكة للدولة لاعبًا رئيسيًا في مجالات الفحم والنفط والغاز ، ولكن العديد منها نشط أيضًا في أسواق الطاقة المتجددة العالمية والطاقة النووية.[83]

على سبيل المثال ، تزامنت إصلاحات قطاع الطاقة في الصين على نطاق واسع مع التحول من جانب الحكومة الصينية نحو "اقتصاد السوق الاشتراكي" واعتماد سياسة "الباب المفتوح" في أواخر الثمانينيات التي دعت مستثمري القطاع الخاص للاستثمار في الصين ، بشكل طبيعي. بموجب نهج "المشروع المشترك" حيث تمتلك الدولة الصينية 51٪ من أصول الشركات الجديدة أو الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات القائمة. وفقًا لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) ، فإن سياسة اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين "تفترض أن الشركات الحكومية يمكن أن تعمل ككيانات ربحية بموجب إرشادات حكومية فضفاضة ... منذ التسعينيات ، أدت هذه السياسة إلى تحول الشركات المملوكة للدولة في مجال الطاقة في الصين. من المنفذين البحتين للخطط الحكومية إلى المشاركين النشطين في السوق ".[84]

ابتداءً من عام 2013 ، أدخلت حكومة شي جين بينغ مزيدًا من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة المنافسة بين شركات الطاقة العامة والخاصة. وفقًا لـ CSIS ، تهدف الحكومة إلى "فتح الأعمال التنافسية للمشاركين من غير الدول وتوسيع الغرفة للمشاركين من القطاع الخاص وغير الحكوميين وتوسيع الغرفة للأعمال الخاصة وغير الحكومية من أجل تفكيك احتكار [هكذا] الشركات المملوكة للدولة."[85]

شهد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام 2001 ظهور الشركات الصينية المملوكة للدولة بشكل متزايد على المستوى الدولي ، وخاصة في الجنوب. ومع ذلك ، لا تزال الشركات المملوكة للدولة في الصين تتمتع بإمكانية الوصول إلى التمويل الحكومي بشروط مواتية ، وقد جهزت نفسها لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في العديد من بلدان الجنوب بينما تستمر في الوقت نفسه في لعب دور مهيمن في السوق داخل الصين.

في خطابه أمام المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني في 18 أكتوبر 2017 ، أوضح الرئيس شي جين بينغ كيف سيستمر إصلاح الشركات المملوكة للدولة ، وكان متسقًا مع أجندة "التنمية الخضراء" و "النمو المعتدل":

---

[82] Wehrl، F. and J. Pohl (2016)، "Investment Policies Related to National Security: A Survey of Country Practices"، أوراق عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستثمار الدولي ، رقم 2016/02 ، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، http://dx.doi.org/10.1787/5jlwrrf038nx-e

[83] على سبيل المثال ، مرفق الطاقة الكوري الرئيسي ، تعمل كيبكو دوليًا وتشارك مع شركات الطاقة المتجددة الخاصة. انظر: "شركة الطاقة الكورية SOE KEPCO" تشارك بنشاط في أسواق الطاقة النظيفة العالمية ، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، أكبر سوق للطاقة في العالم ، من خلال بدء التشغيل التجاري لمحطة الطاقة الشمسية في شيتوس ، اليابان (28 ميجاوات ، يوليو 2017) ، والحصول على أسهم في محطة للطاقة الشمسية في كولورادو ، الولايات المتحدة الأمريكية (30 ميجاوات ، أغسطس 2016) ، والفوز ب مشروع محطة للطاقة الشمسية في غوام ، الولايات المتحدة الأمريكية (60 ميجاوات ، يونيو 2017) والحصول على محطة طاقة شمسية في كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية (235 ميجاوات ، مارس 2018). " https://home.kepco.co.kr/kepco/EN/B/htmlView/ENBJHP00203.do?menuCd=EN02080103

[84] كانغ وو وجين ناكانو ، الاقتصاد السياسي المتغير للطاقة في الصين: ديناميكيات السوق وتطورات السياسات ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2016

[85] كانغ وو وجين ناكانو ، الاقتصاد السياسي المتغير للطاقة في الصين: ديناميكيات السوق وتطورات السياسات ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2016

في القطاع المملوك للدولة ، سنعمل على تحسين التوزيع والتعديل الهيكلي وإعادة التنظيم الاستراتيجي. سنعمل على رؤية أصول الدولة تحافظ على قيمتها وتزيد من قيمتها ... وسنواصل إصلاح الشركات المملوكة للدولة ، ونطور كيانات اقتصادية ذات ملكية مختلطة ، ونحول الشركات الصينية إلى شركات عالمية قادرة على المنافسة عالميًا.

سنكثف الجهود لإنشاء إطار قانوني وسياسي يعزز
الإنتاج والاستهلاك الأخضر ، وتعزيز هيكل اقتصادي سليم
يسهل التنمية الخضراء ومنخفضة الكربون والدائرية. سنقوم بإنشاء ملف
نظام قائم على السوق للابتكار التكنولوجي الأخضر ، وتطوير التمويل الأخضر ، و
تحفيز تطوير الصناعات الموفرة للطاقة وحماية البيئة
وكذلك صناعات الإنتاج النظيف والطاقة النظيفة. سوف نعزز أ
ثورة في إنتاج الطاقة واستهلاكها ، وبناء قطاع طاقة
نظيفة ومنخفضة الكربون وآمنة وفعالة. احتلت الصين مقعدًا قياديًا في التعاون الدولي للاستجابة لتغير المناخ ، وأصبحت مشاركًا مهمًا ومساهمًا وحاملًا للشعلة في المسعى العالمي للحضارة البيئية.[86]

قبل عدة أشهر ، في مايو 2017 ، أيد الرئيس شي جين بينغ كلاً من "التنمية الخضراء" وتحرير التجارة افتتاح منتدى الحزام والطريق في بكين.[87] وشدد الخطاب على كيفية قيام الصين "بتعزيز بناء مناطق التجارة الحرة وتعزيز تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار" كوسيلة "لمتابعة الرؤية الجديدة للتنمية الخضراء وأسلوب حياة وعمل صديق للبيئة ومنخفض الكربون. ، دائرية ومستدامة. " قال الرئيس شي: "سيستمر إصلاح قطاع الطاقة ، لأننا بحاجة إلى اغتنام الفرص التي يوفرها التغيير في مزيج الطاقة والثورة في تقنيات الطاقة." [88]في عام 2021 ، أعلنت الصين أنها لن تمول بعد الآن محطات طاقة جديدة تعمل بالفحم خارج حدودها ،[89] وسنساعد في إنشاء "تحالف دولي للتنمية الخضراء على الحزام والطريق ، وسنقدم الدعم للبلدان ذات الصلة في التكيف مع تغير المناخ." [90]

في مؤتمر الحزب العشرين في أكتوبر 2022 (الذي انعقد في أعقاب إطلاق TUED South في نيروبي) أعلن الرئيس Xi Jinping أن الصين "ستوفر بيئة مواتية للمؤسسات الخاصة" وتسهل نمو القطاع الخاص. وأضاف: "سنعمل على تعزيز الصناعات الخضراء ومنخفضة الكربون وتحسين نظام تخصيص الموارد على أساس السوق والعوامل البيئية". ومع ذلك ، قال الرئيس شي أيضًا "يجب علينا دعم وتحسين النظام الاقتصادي الاشتراكي الأساسي للصين. يجب علينا بثبات تعزيز وتطوير القطاع العام والعمل بثبات على تشجيع ودعم وتوجيه تنمية القطاع غير العام ". وأشار شي إلى "المبادرات للوصول إلى ذروة انبعاثات الكربون بطريقة جيدة التخطيط وعلى مراحل بما يتماشى مع مبدأ بناء الجديد قبل التخلص من القديم". [91]

إصلاح قطاع الطاقة في فيتنام وكوريا والهند

بالانتقال الآن إلى الاقتصادات الأخرى ذات النمو المرتفع في آسيا ، وبالتحديد فيتنام وكوريا والهند ، يمكننا أن نرى أن إصلاح الطاقة كان جزئيًا ، وأنتج مزيجًا من النتائج.

---

[86] http://www.xinhuanet.com/english/download/Xi_Jinping's_report_at_19th_CPC_National_Congress.pdf

[87] https://china.usc.edu/president-xis-speech-opening-belt-and-road-forum-may-14-2017

[88] https://china.usc.edu/president-xis-speech-opening-belt-and-road-forum-may-14-2017

[89] https://chinadialogue.net/en/energy/china-to-stop-building-new-coal-power-projects-overseas/ ،
https://chinadialogue.net/en/business/understanding-chinas-latest-guidelines -for-greening-the-belt-and-road / ،
http://en.brigc.net/Reports/Report_Download/2020/202012/P020210202120471013629.pdf

[90] https://china.usc.edu/president-xis-speech-opening-belt-and-road-forum-may-14-2017

[91] نسخة طبق الأصل: تقرير الرئيس شي جين بينغ إلى مؤتمر الحزب الصيني لعام 2022 (أكتوبر 2022)
https://asia.nikkei.com/Politics/China-s-party-congress/Transcript-President-Xi-Jinping-s-report-to-China-s-2022-party-congress

بدأ إصلاح قطاع الطاقة في فيتنام في يوليو 2005. وفقًا لبنك التنمية الآسيوي (ADB) ، تم سن هذا القانون على وجه التحديد "لمعالجة أوجه القصور في التسعير التي كانت تمنع القطاع من التمويل الكافي لصيانة النظام والتحسينات والتوسع" ، وعزا ذلك إلى لاحقا الارتفاع في مستويات نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء للإصلاحات.[92]ومع ذلك ، فقد أمكن تحقيق الزيادات من خلال توسيع الشبكة بموجب الخطة الوطنية لتنمية الطاقة السادسة ، وإلى حد كبير قبل تاريخ أي تحرك نحو المنافسة أو الملكية الخاصة - وهي حقيقة أقرها البنك الدولي في النهاية في مراجعته للكهرباء لمدة 30 عامًا الخصخصة. [93]بحلول الوقت الذي بدأت فيه عملية الإصلاح ، كانت فيتنام قد حققت بالفعل وصولاً للكهرباء بنسبة 96٪.

بدأت إصلاحات قطاع الطاقة في كوريا في أبريل 2002 في وقت كان فيه 79٪ من السكان يحصلون بالفعل على الكهرباء المولدة من مرفق الكهرباء العام ، كيبكو.[94]
تم تقسيم كيبكو إلى 6 شركات طاقة وحاول الإصلاح تقسيم السلطة
نظام التوزيع. ولكن في عام 2003 ، توقف بيع شركة كوريا الجنوبية الشرقية للطاقة ، وتوقف تقسيم توزيع الطاقة في عام 2004. ونتيجة لذلك ، تم تعليق سياسة خصخصة شركة توليد الطاقة فعليًا. "ومع ذلك ، تحولت سياسة خصخصة صناعة الطاقة الكهربائية لاحقًا إلى تسويق الطاقة والغاز ككل ، مما سمح لمحطات توليد الطاقة الجديدة للقطاع الخاص والسماح بالاستيراد المباشر للغاز الطبيعي المسال ، وهو وقود لتوليد الطاقة من الغاز الطبيعي المسال ، إلى القطاع الخاص تكتلات الطاقة. لقد تغير نمط سياسة الخصخصة نفسها من طريقة البيع إلى الطريقة التي يُسمح فيها لتكتلات الطاقة الخاصة باختراق السوق وتعزيز الدخول في مجال توليد الطاقة ". [لا يمكن العثور على المرجع]

بدأ إصلاح الطاقة في الهند بإقرار قانون الكهرباء في عام 2003 ، أي بعد حوالي 8 سنوات من التعديل الهيكلي الشامل للاقتصاد الهندي الذي تم تقديمه في عام 1991 بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة. بدأت الحكومة الهندية بالفعل في تنفيذ تدابير التقشف على النحو المنصوص عليه في برامج التعديل الهيكلي في الثمانينيات للتعافي من أزمة سداد الديون الحادة. لكن الحكومة الهندية أصبحت أكثر دعماً للقطاع الخاص و "انفتاح" الاقتصاد قبل عقد كامل من أزمة ميزان المدفوعات عام 1991 وتدخلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[95]

قبل قانون الكهرباء لعام 2003 ، تضاعف الطلب على الكهرباء واستهلاكها من عام 1990 إلى عام 2000 ، وكانت مجالس كهرباء الولاية (SEBs) التي تعمل تحت الولاية القضائية للدول الإقليمية تكافح لمواكبة مسار الطلب بسبب نقص الاستثمار عاصمة. في إطار الخطة الخمسية التاسعة من 1996 إلى 2001 ، دعت الحكومة إلى 40.2 جيجاواط من القدرة المركبة الجديدة. بحلول عام 2001 ، كان هناك 19.1 جيجاوات فقط من السعة الإضافية على الإنترنت ، مع مساهمة القطاع الخاص بجزء ضئيل فقط من الجيل الجديد.[96]

تضمن قانون الإصلاح حكماً بشأن "الوصول المفتوح" ، والذي أعطى خياراً "للمستهلكين بالجملة" لاختيار موردیهم. كما فتح الباب أمام IPPs. في العقدين الماضيين منذ الإصلاح ، استحوذت الشركات الخاصة على حصة كبيرة في قطاع توليد الطاقة في الهند.

ولكن من منظور التحول في مجال الطاقة ، فإن قطاع الطاقة في الهند يمر بأزمة. ويمكن إرجاع سبب الأزمة إلى أجندة إصلاح قطاع الكهرباء. تمت خصخصة جزء كبير من التوليد خلال هذه الفترة ، وتولد محطات توليد الطاقة المستقلة (في الفحم والغاز والطاقة المتجددة) حاليًا ما يقرب من 50 ٪ إذا كانت الكهرباء في الهند. ومع ذلك ، فإن شركات التوزيع التي لا تزال مملوكة

---

[92]بنك التنمية الآسيوي ، تقييم إصلاحات قطاع الطاقة في فيتنام: التقرير القطري ، سبتمبر 2015.
https://www.adb.org/documents/assessment-power-sector-reforms-viet-nam
[93]تم إقرار ذلك من قبل البنك الدولي في عام 2020 ، انظر:
https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS[94]
https://www.imf.org/External/Pubs/FT/staffp/2004/00-00/rodrik.pdf[95]
[96] لامب ، سوق الكهرباء الهندي: دراسة قطرية وسياق الاستثمار ،
ورقة العمل رقم 48 ، 16 أغسطس 2005 (تم تحديثه في يوليو 2006) ، برنامج الطاقة والتنمية المستدامة في مركز العلوم والسياسات البيئية ، جامعة ستانفورد.

ملكية عامة (المعروفة باسم "المضايقات") غالبًا ما تكون مثقلة بالديون لدرجة أنها لا تستطيع دفعها لشركات التوليد ("gencos").[97]

في الهند وفي أماكن أخرى ، كانت السياسة هي ضمان الأرباح لمشتركي القطاع الخاص من القطاع الخاص مع تحويل تكاليف النظام إلى شركات النقل والتوزيع التي غالبًا ما لا تزال عامة ، وبالتالي تكبد المزيد من الديون لهذه الأخيرة. في حالة الهند ، من المتوقع أن توفر المضايقات خدمات للفقراء الذين ، في كثير من الحالات ، لديهم قدرة ضئيلة على الدفع. الأصوات التي تحث على المزيد من الخصخصة تدعو المضايقات إلى التوقف عن توفير الكهرباء المجانية لسكان الريف وإدخال عدادات مسبقة الدفع. سنعود إلى هذه المسألة في الجزء الثاني عندما نناقش نهج المسار العام لمعالجة فقر الطاقة.

كما هو الحال مع البلدان النامية الأخرى خلال هذه الفترة ، قدمت SEBs الكهرباء المجانية لتشغيل مضخات المياه الجوفية في القرى الريفية كجزء من جهد وطني لزيادة الإنتاجية الزراعية. [98]"سرقت" العديد من القرى الكهرباء من SEBs (أصبحت "سرقة الكهرباء" هدفًا لسياسة البنك الدولي منذ عقود). سقطت العديد من شركات SEB في الهند في الديون ، وكان يُنظر إلى الخصخصة على أنها وسيلة لجذب رأس المال ، وشجعت الحكومة الدول على إعطاء مساحة للمستثمرين المستقلين. قامت بعض الولايات أيضًا بخصخصة التوزيع ، بينما قامت دول أخرى "بفك مجموعات" SEB الخاصة بها ، واختارت بعض الدول عدم الإصلاح ، مع الحفاظ على سلامة الهيئات SEB والإصلاح داخليًا.[99]

كانت إحدى سلبيات الخصخصة التباطؤ الكبير في خطة عمل كهربة الريف في الهند ، والتي كانت تأمل في الأصل في تحقيق كهربة القرى بنسبة 100٪ بحلول عام 2007. [100]اليوم ، أكبر شركة للطاقة في الهند ، NTPC لا تزال عامة ويتم تشجيعها لدخول أسواق الطاقة المتجددة - وهي قضية نعود إليها في الجزء الثاني.[101] [ملاحظة للمحرر: هذا لم يكتب بعد]

في يونيو 2020 ، حذر وزير الطاقة الهندي آر كيه سينغ من أن "الاستثمار [الخاص] لن يأتي إلا إذا كانت هناك قابلية للنمو في النظام وإلى أن يتم التأكد من أن الأشخاص الذين يضعون المال سوف يتم دفع ثمنها. هذه هي المشكلة الأساسية للاستدامة التي نواجهها ". [102]لذلك استهدف المدافعون عن سياسات "الخصخصة لإزالة الكربون" في الهند مآزق الخصخصة. ووفقًا لأحد المصادر ، "بدون إصلاح هذه الصناعة المفلسة ، ستكافح الهند لتحقيق هدفها الجريء المتمثل في زيادة قدرة توليد الوقود غير الأحفوري - بما في ذلك الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية - إلى 500 جيجاوات بحلول عام 2030 ، ارتفاعًا من حوالي 150 جيجاوات الآن ". [103]أشار بيان صادر عن وكالة التصنيف موديز في يونيو 2022 إلى أن "البيانات المالية الضعيفة لشركات التوزيع المملوكة للدولة أدت إلى تأخيرات في توقيع اتفاقيات شراء الطاقة (PPAs)". ووفقًا للوكالة ، فإن أهداف الطاقة المتجددة الطموحة في الهند تتعرض للتهديد من خلال "تأخير أو إلغاء المشروع".[104]

---

[97] https://www.deccanherald.com/national/discoms-aggregate-loss-rises-66-to-rs-50281-cr-in-2020-21-report-1153696.html

[98] لامب ، سوق الكهرباء الهندي: دراسة قطرية وسياق الاستثمار ، ورقة العمل رقم 48 ، 16 أغسطس 2005 (تم تحديثه في يوليو 2006) ، برنامج الطاقة والتنمية المستدامة في مركز العلوم والسياسات البيئية ، جامعة ستانفورد.

[99] لامب ، سوق الكهرباء الهندي: دراسة قطرية وسياق الاستثمار ، ورقة العمل رقم 48 ، 16 أغسطس 2005 (تم تحديثه في يوليو 2006) ، برنامج الطاقة والتنمية المستدامة في مركز العلوم والسياسات البيئية ، جامعة ستانفورد.

[100] لامب ، سوق الكهرباء الهندي: دراسة قطرية وسياق الاستثمار ، ورقة العمل رقم 48 ، 16 أغسطس 2005 (تم تحديثه في يوليو 2006) ، برنامج الطاقة والتنمية المستدامة في مركز العلوم والسياسات البيئية ، جامعة ستانفورد.

[101] https://www.iisd.org/publications/report/india-state- Owned-energy-enterprises

[102] https://www.bqprime.com/politics/investment-will-not-come-in-unviable-power-sector-says-rk-singh

[103] https://www.deccanherald.com/opinion/there-s-an-80-billion-hole-in-india-s-climate-pledge-1048731.html

[104] https://www.business-standard.com/article/companies/weak-discoms-remain-a-hurdle-for-india-s-renewable-energy-sector-moody-s-122061300360_1.html . للحصول على مثال عن كيفية دفع شركات الطاقة المتجددة الخاصة للخصخصة ، راجع:

النجاح يصبح فشلاً: تأثير خصخصة وتسويق الشركات المملوكة للدولة

يمكننا أن نرى مما ورد أعلاه أن الاقتصادات النامية بسرعة في الجنوب - ومن بينها الصين والهند وكوريا وفيتنام - تبنت نسخة من "النمو الأخضر" تشبه إلى حد بعيد النسخة التي اعتمدتها بلدان الشمال. ترافق اعتماد "النمو الأخضر" مع إصلاح شركات الطاقة العامة بطرق تحولها إلى شركات رأسمالية محليًا ، وفي حالة الصين وكوريا على الصعيد الدولي. ومحاكاة لشمال الشمال ، فقد دعمت منتجي الطاقة المتجددة من القطاع الخاص وأسواق الطاقة المحررة. ولكن ، كما سنرى ، لم تفعل هذه السياسات الكثير لعرقلة صعود إنتاج الوقود الأحفوري واستهلاكه ، وقد أدت ، كما تشير الأدلة ، إلى زيادات كبيرة في كليهما.

وبنفس القدر من الأهمية ، أعاق إصلاح قطاع الطاقة تحول الطاقة. في البلدان التي أصبحت فيها الشركات المملوكة للدولة شركات عالمية ناجحة و / أو تحتفظ بالهيمنة على السوق في الداخل ، فإنها تلعب دورًا رئيسيًا في توسيع الطاقة وتستفيد من تسليع الكهرباء كمصدر للإيرادات والأرباح. ومع ذلك ، في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض ، تم تقويض الشركات المملوكة للدولة ، وقطع رأس المال ، وفي كثير من الحالات شُلت بسبب التحرير والسوق ، مما جعلها غير قادرة على لعب دور قيادي في تحول الطاقة.
في كلتا الحالتين ، بدلاً من دفع عجلة الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون ، تساهم النتائج المحددة للخصخصة النيوليبرالية في مشكلة ارتفاع الانبعاثات وتغير المناخ. في الجزء الثاني ، سننظر في كيفية بدء نهج المسار العام في معالجة هذه الحقائق المتناقضة. التحديات شاقة للغاية. ولكن إذا كان البديل هو "العمل كالمعتاد" ، فإن هذا البديل غير مقبول سواء من الناحية الاجتماعية أو البيئية.

تمويل المناخ و "البيئة التمكينية"

غالبًا ما كانت الجهود المبذولة لخصخصة أنظمة الطاقة تتوقف على حقيقة أن العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في الجنوب لديها ميزانيات محدودة للغاية ولا تملك رأس المال الأولي للاستثمار في البنية التحتية للطاقة كثيفة رأس المال. [105]اقترح الليبراليون الجدد أن الطريقة الوحيدة لمعالجة نقص رأس المال هي خلق "بيئة مواتية" للمستثمرين من القطاع الخاص. يعمل مصطلح "البيئة التمكينية" كرمز للخصخصة والتسويق والدعم للمصالح الخاصة. هذا ما نعنيه ب "التعديل الهيكلي الأخضر".

يكمن الدفع من أجل التعديل الهيكلي في صميم مناقشات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن تمويل المناخ ، ولكن ، كما رأينا ، تسبق الإصلاحات النيوليبرالية لأنظمة الطاقة العامة الجهود العالمية لتعزيز وحماية مصادر الطاقة المتجددة . في حالة الهند (تمت مناقشته أعلاه) بدأ الدفع من أجل IPPs في التسعينيات. لكن منطق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كان ثابتًا طوال الوقت: لا يوجد مسار عام ؛ المسار الخاص هو الخيار الوحيد.

كما لوحظ أعلاه ، اعترفت بروتوكولات كيوتو بالديون البيئية للشمال للجنوب ، ووافق الشمال (من حيث المبدأ) على دعم تعامل الجنوب مع آثار تغير المناخ ، وتعزيز بدائل الوقود الأحفوري ، والمساعدة في مساعدة الجنوب. تجنب هذا النوع من التنمية كثيفة الكربون التي (إلى جانب الاستغلال الاستعماري) جعلت بلدان الشمال غنية. لكن الدعم المالي الذي يتصوره الشمال لن يكون على أساس المنح. بدلاً من ذلك ، سيتكون الجزء الأكبر من القروض "الميسرة" ، وستنطوي هذه القروض على "شروط" ، وستفرض المزيد من الديون على الجنوب.

-https://www.saurenergy.com/solar-energy-news/investment-crunch-discoms-twin-hurdles-to-indias-2070-re- الهدف- المزاج

[105]وفقًا للأونكتاد ، بلغ إجمالي أرصدة الديون لجميع البلدان النامية (الخارجية والمحلية والخاصة والعامة) ما يقرب من 191 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 - بعبارة أخرى ، ما يقرب من ضعف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان. ثلاثة أرباع هذا المبلغ تقريبًا عبارة عن ديون خاصة ؛ باقي الدين العام ، مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، من الانهيار الكبير إلى الانهيار الكبير: ديون البلدان النامية في زمن كوفيد -19 ، أبريل 2020 ، https://unctad.org/webflyer/great-lockdown-great-meltdown-developing-country- وقت الديون كوفيد 19 . يجب أن يوضع في الاعتبار أن الكثير من التقارير السائدة عن الديون لا تزال تعكس الفهم التقليدي الذي يتم الطعن فيه حاليًا. ما هو مهم للغاية للإنفاق العام في البلدان النامية هو الدين الخارجي العام : الدين الحكومي المقوم بالعملات الأجنبية "الصعبة" مثل الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني ، إلخ.

في هذه المرحلة ، من المفيد تلخيص موقف الأمور مع تمويل المناخ. في COP15 في كوبنهاجن عام 2009 ، التزمت الدول الغنية بهدف "حشد" 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2020 لمساعدة الجنوب. [106]ونص الالتزام على أن يأتي التمويل من مجموعة متنوعة من المصادر ، العامة والخاصة ، والثنائية والمتعددة الأطراف ، بما في ذلك مصادر التمويل البديلة. [107]في COP21 في باريس في عام 2015 ، وسعت الأطراف الهدف السنوي البالغ 100 مليار دولار أمريكي حتى عام 2025. [108]لكن الهدف السنوي البالغ 100 مليار دولار أمريكي (حتى عام 2022 على الأقل لم يتم الوصول إليه مطلقًا. علاوة على ذلك ، كان هدف 100 مليار دولار أقل بكثير بالفعل من 400 مليار دولار التي حددتها مجموعة ال 77 البلدان ، المدعومة من قبل الدول الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة ، قد اقترحت في وقت سابق (ما يعادل 1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الغنية). ومع ذلك فمن الواضح [109]أن الدول الغنية في الشمال لم تف بالتزاماتها بتقديم المساعدة المالية إلى بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية التقدمية ، فإن هذا يعكس فقط موقفًا بخيلًا من جانب الدول الغنية لمساعدة الجنوب على الرغم من قبول الدول الغنية بأن لديها التزامًا للقيام بذلك.

لكن كتفسير ، فإن بخل الدولة الغنية يذهب إلى أبعد من ذلك. لقد غيرت السياسة النيوليبرالية كيفية توجيه "المساعدة" في شكل تمويل نحو الجنوب. إن الفرضية الكامنة وراء فكرة "التمويل الميسر" هي أنها "تحفز" الاستثمار الخاص. هذه الفكرة في حد ذاتها مرتبطة بتوقع أن المستثمرين من القطاع الخاص سوف ينجذبون باحتمال تأمين "عوائد مرضية".

وهنا تكمن المشكلة الأساسية: احتمالات جني الأرباح في الجنوب ضعيفة ، والمستثمرون من القطاع الخاص يعرفون ذلك. اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤخرًا لاحظ أن "مستوى تمويل المناخ أقل بكثير مما يتوقعه المرء بالنظر إلى فرص واحتياجات الاستثمار التي تم تحديدها". [110]ولكن في حين أن الاحتياجات واضحة ، فإن فرص الاستثمار التي يمكن أن تحقق "عوائد مرضية" تبرز بغيابها.

تسليم تمويل المناخ (العودة إلى المرسل)

في COP26 في جلاسكو في نوفمبر 2021 ، تم الإعلان عن أن الدول الغنية تقترب من هدف 100 مليار دولار سنويًا ، لكن لسوء الحظ ، لم تصل إلى هذا الحد بعد. تم تقديم بيانات عن حالة التمويل المناخي إلى COP26 في خطة تنفيذ تمويل المناخ: تحقيق هدف *100* مليار دولار أمريكي. [111]تم "تعبئة" ما يقرب من 80 مليار دولار في عام 2019 ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بمجرد تجميع بيانات عام 2020 بالكامل. [112]وفقًا لخطة التسليم ، جاء 63 مليار دولار من مصادر عامة ، مع قيادة بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs). من الأموال العامة الملتزم بها في عام 2019 ، بلغت الأسهم الممثلة بالقروض (بما في ذلك القروض الميسرة وغير الميسرة) والمنح ، على التوالي ، 71٪ و 27٪.

من الصعب الوصول إلى فهم واضح للتمويل المناخي بناءً على هذه البيانات ، باستثناء القول إنه في حين أن جزءًا كبيرًا من الدولارات التي تم حشدها كان مقيدًا في شكل منح ، فقد جاء جزء أكبر في شكل قروض - بحكم التعريف - تنطوي على نوع من

---

[106]اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، القرار 2 / CP.15

[107] ثم تم الاعتراف بالهدف المالي رسميًا من قبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في COP16 في كانكون بعد عام. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، القرار 1 / CP.16

[108]اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، القرار 1 / CP.21

[109]https://www.theguardian.com/environment/2009/dec/17/us-copenhagen-100bn-climate-fund

[110] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل ، تقييم فترة السنتين 2018 و نظرة عامة على تدفقات تمويل المناخ
https: //unfccc.int/topics/climate-finance/resources/biennial-assessment-of-climate-finance--

[111]خطة تسليم تمويل المناخ: تحقيق هدف 100 مليار دولار أمريكي. https: //ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/10/Climate-Finance-Delivery-Plan-1.pdf

[112]خطة تسليم تمويل المناخ: تحقيق هدف 100 مليار دولار أمريكي. https: //ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/10/Climate-Finance-Delivery-Plan-1.pdf

الاسترداد بغض النظر عما إذا كانت "ميسرة" أم لا. [113]بعبارة أخرى ، إذا كان تمويل المناخ قد تم تصميمه لمعالجة الديون البيئية لكوريا الشمالية - وهو أمر أساسي للفكرة الأصلية - فقد تم تجميع الكثير منه بطريقة تؤدي إلى تكبد المزيد من الديون إلى الجنوب المثقل بالديون بالفعل.[114]

سيتم فحص الدور المحتمل للمساعدة الإنمائية في تمويل نهج المسار العام لتحويل الطاقة ومعالجة فقر الطاقة في الجزء الثاني. من منظور تقديم بديل للمسار العام يمكنه الاعتماد على موارد الشمال ، تجدر الإشارة إلى أنه مقابل كل 4 دولارات ملتزمة بتمويل المناخ من قبل المؤسسات المالية العامة ، تمت إضافة أقل من دولار واحد من قبل القطاع الخاص - ومعظم صُنف التزام القطاع الخاص على أنه "غير ميسر". يشير هذا إلى أن الاستثمار الخاص الملتزم كان من المتوقع أن ينتج عوائد نموذجية للسوق.[115]

اتجاهات الطاقة العالمية: التوسع والركود

سينظر القسم الأخير من الجزء الأول من وثيقة التأطير هذه ، أولاً ، في اتجاهات الطاقة العالمية ، وثانيًا ، يلخص ما يحدث في الجنوب من حيث التوسع في الطاقة واستمرار فقر الطاقة بسبب ركود القدرات - لا سيما في المناطق الفرعية. أفريقيا الصحراوية.

تمت الإشارة أعلاه إلى أن التأثير المنهجي على المستوى الكلي للإدارة الاقتصادية النيوليبرالية ينعكس في حقيقة أن ما نراه عالميًا هو توسع في الطاقة ، وليس انتقالًا للطاقة .[116] وفي الوقت نفسه ، يستمر التوسع في الطاقة في زيادة الانبعاثات. بعد انخفاض مؤقت في عام 2020 وسط جائحة COVID-19 ، انتعشت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2021. وفي قطاع الطاقة الكهربائية ، ارتفعت الانبعاثات من الفحم والغاز بنسبة 3.4٪ و 3٪ أعلى من ذروتها السابقة في عام 2019.[117]

توضح اتجاهات الطاقة العالمية عدم فعالية السياسة النيوليبرالية والحاجة إلى نهج جديد. "النمو الأخضر" لم يبطئ بشكل ملحوظ من ارتفاع الانبعاثات. إن الادعاءات القائلة بأن النمو الأخضر يمكن أن يفصل النشاط الاقتصادي المتزايد عن مستويات الانبعاثات المتزايدة ليس لها أساس في الواقع ، بل إنها تضيف جهودًا لا تكاد تكون مخفية إلى "الغسل الأخضر" للتنمية كثيفة الكربون.
وبينما يتم استخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة وتزايد مصادر الطاقة المتجددة ، فإن العالم لا يبتعد عن الوقود الأحفوري. على العكس من ذلك ، فإن استخدام الوقود الأحفوري آخذ في الازدياد - لا سيما في الجنوب.

---

[113] يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الكثير من الخطاب السائد حول الديون يعكس الفهم الأرثوذكسي الذي يتحدى حاليًا منظرو النظرية النقدية الحديثة. ما هو مهم للغاية للإنفاق العام في البلدان النامية هو الدين الخارجي العام : الدين الحكومي المقوم بالعملات الأجنبية "الصعبة" مثل الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني ، إلخ. يعكس تقرير أوكسفام الفهم التقليدي للديون . انظر: Oxfam، Climate Finance Shaddow Report، 2020 https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621066/bp-climate-finance-shadow-report-202 sequence=1؟0-201020-en.pdf ، الصفحة 3

[114]أوكسفام ، تقرير الظل لتمويل المناخ ، 2020 https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621066/bp-climate-finance-shadow-report-202 sequence=1 ، page 3؟0-201020-en.pdf

[115]خطة تنفيذ تمويل المناخ: تحقيق هدف 100 مليار دولار أمريكي. https: //ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/10/Climate-Finance-Delivery-Plan-1.pdf ، الصفحة 6

[116] NUM ، NUMSA ، SAFTU ، AIDC ، TUED ، TNI: Eskom Transformed: Achieving a Just Energy Transition for South Africa . TUED و TNI: انتقال الطاقة أم توسيع الطاقة؟

[117] الوكالة الدولية للطاقة (2022). Global Energy Review: CO2 Emissions in 2021 [data & Statistics]. https://www.iea.org/reports/global-energy-review-co2-emissions-in-2021-2 . تجاوزت هذه الزيادات الانخفاضات الطارئة في الانبعاثات المرتبطة بالنفط ، والتي كانت أقل بنسبة 5.7٪ في عام 2021 مما كانت عليه في عام 2019. وكان المحرك الرئيسي لهذا الانخفاض هو التباطؤ في الطيران العالمي ، مع انخفاض الطلب على النفط في قطاع الطيران بنسبة 33٪ في 2021 مما كانت عليه قبل عامين.

بالنظر عن كثب إلى اتجاهات الطاقة العالمية ، يمكننا أن نرى أن الفحم والنفط والغاز لا يزال يمثل 82 ٪ من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في جميع أنحاء العالم.[118] يتم حاليًا تلبية ما يقرب من ثلاثة أرباع الطلب على الطاقة الجديدة بواسطة الوقود الأحفوري. ولأن استخدام الوقود الأحفوري آخذ في الازدياد ، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون آخذة في الارتفاع ، وأصبح خطر تغير المناخ خطيرًا بشكل متزايد.[119]

فيما يلي لمحة سريعة عن الاتجاهات العالمية فيما يتعلق باستخدام الوقود الأحفوري:

- العالمي **للفحم** اليوم [أواخر عام 2022] عند مستويات قياسية .[120]على مدار الثلاثين عامًا الماضية أو نحو ذلك ، تضاعف استخدام الفحم بسبب ارتفاع مستويات الاستهلاك في الصين والهند ، ولكن أيضًا في فيتنام وإندونيسيا وتركيا وأماكن أخرى.[121] [122] في قطاع الطاقة ، تباطأ بناء محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم في السنوات الأخيرة ، لكن توليد الطاقة باستخدام الفحم نما من أقل من 1000 جيجاوات من السعة المركبة في عام 1990 إلى أكثر من 2000 جيجاوات في عام 2018 ، ومعظم الطاقة الجديدة محطات في آسيا.[123]

- أن استخدام **الغاز** ينمو بسرعة. [124]خلال العقد الماضي ، نما استخدام الغاز في قطاع الطاقة بشكل أسرع من أي مصدر آخر للطاقة. [125]على الصعيد العالمي ، تضاعف الطلب على الغاز تقريبًا منذ عام 1990 ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع السريع في السنوات المقبلة ، في غياب تحول كبير في السياسة. [126]تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع الطلب على الغاز بنسبة 14٪ فوق مستويات عام 2019 بحلول عام 2030 ، مع حدوث معظم هذا النمو في آسيا. [127]

- **النفط** في الاتجاه الصعودي. في أوائل عام 2015 ، كان استهلاك النفط 95 مليون برميل يوميًا (ب / ي) بحلول أواخر عام 2019 ، تجاوز الاستهلاك 100 مليون برميل في اليوم - بزيادة تزيد عن 5.2٪. [128]أدى الوباء إلى انخفاض كبير في استهلاك النفط ، لكن التقديرات الأخيرة تشير إلى أن متوسط الاستهلاك العالمي من البترول والوقود السائل سيبلغ متوسط 99.4 مليون برميل في اليوم لكامل عام 2022 ، وهو ما يمثل زيادة قدرها 2.1 مليون برميل في اليوم اعتبارًا

---

[118] بي بي (2022) المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية 2022.
https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-revie w/bp-stats -Review-2022-full-report.pdf .

[119]تقرير مشترك للوكالة الدولية للطاقة ومركز تمويل المناخ والاستثمار ، مارس 2021 ، الصفحة 8

[120]

utm_source=SendGrid&utm_medium=Email&utm_campaign=IEA+newslet؟https://www.iea.org/reports/coal-2021 ters

[121]

https://www.iea.org/commentaries/global-coal-demand-surpassed-pre-covid-levels-in-late-2020-underlining-the-world-s-emissions-challenge

[122]انظر وكالة الطاقة الدولية حول زيادة استخدام الفحم:
https://www.iea.org/commentaries/global-coal-demand-surpassed-pre-covid-levels-in-late-2020-underlining-the-world-s-emissions-challenge راجع أيضًا: روبرت رابير ، "الاستهلاك العالمي للفحم يحركه البلدان النامية ،" فوربس ، 19 يوليو ، 2020 ، 06:00 مساءً بتوقيت شرق الولايات المتحدة ، https://www.forbes.com/sites/rrapier/2020/07/19/ الاستهلاك العالمي للفحم يحركه البلدان النامية /

[123]https://www.worldcoal.org/installed-coal-generation-capacity-countryregion-1

[124]عرض قدمه سبنسر ديل ، كبير الاقتصاديين في شركة البترول البريطانية ، الطاقة في 2018: مسار غير مستدام ، لندن ، 11 يونيو 2019

[125] https://www.iea.org/reports/natural-gas-fired-power

[126]الوكالة الدولية للطاقة ، الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب السيناريو ، 2010-2030 ، 12 أكتوبر 2020 ،
https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/global-natural-gas-demand-by-scenario-2010-2030

[127]الوكالة الدولية للطاقة ، توقعات الطاقة العالمية *2020* - توقعات الطلب على الطاقة ، أكتوبر 2020 ، https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2020/outlook-for-energy-demand تقدم الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها التطلعية من حيث "السيناريوهات" البديلة ، بناءً على مجموعات مختلفة من الافتراضات. يعكس "سيناريو السياسات المعلنة" (STEPS) إسقاطًا يستند إلى "نوايا وأهداف السياسة المعلنة حاليًا ، بقدر ما يتم دعمها بإجراءات مفصلة لتحقيقها".

[128]https://www.eia.gov/outlooks/steo/report/global_oil.php

من عام 2021. إدارة معلومات الطاقة ، "سيرتفع الاستهلاك العالمي للبترول والوقود السائل بمقدار 2.1 مليون برميل في اليوم أخرى في عام 2023 إلى متوسط 101.5 مليون برميل في اليوم." في عام 2021 ، أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أنه "في ظل عدم وجود تغييرات رئيسية في السياسة من الحكومات وتغييرات أكثر سرعة في السلوك ، من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على النفط لسنوات قادمة".[129]

مصادر الطاقة المتجددة الحديثة: الصورة العالمية

في قطاع الطاقة ، نمت "مصادر الطاقة المتجددة الحديثة" (طاقة الرياح والطاقة الشمسية بشكل أساسي) بشكل كبير. يمثل الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة الآن أكثر من 80٪ من قدرة توليد الطاقة الجديدة على مستوى العالم ، وهذا يساعد على تقليص حصة الوقود الأحفوري في مزيج توليد الطاقة. لكن التقدم بطيء. تمثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية ما يقرب من 10.2٪ من توليد الكهرباء على مستوى العالم.[130]ومع ذلك ، فإن نمو طاقة الرياح والطاقة الشمسية لم يقلل بشكل كبير من كميات الفحم والغاز المستخدمة لتوليد الكهرباء.[131]تتزايد مساهمة مصادر الطاقة المتجددة بشكل عام في مزيج الطاقة في توليد الطاقة ، ولكن بوتيرة متزايدة للغاية ولا تتوافق مع أهداف باريس.[132]

أدى الارتفاع العالمي في الطلب على الطاقة إلى نمو في جميع أشكال إمدادات الطاقة ، كما أن النمو في مصادر الطاقة المتجددة له تأثير محدود على النمط العام لاستخدام الطاقة.[133] وفقًا لـ IRENA ، "يتطلب تحول الطاقة أن استخدام تتوسع مصادر الطاقة المتجددة بأكثر من النمو في الطلب على الطاقة ، بحيث يتم استخدام كمية أقل من الطاقة غير المتجددة. العديد من البلدان لا تزال لم تصل هذه النقطة ، على الرغم من الزيادات الهائلة في استخدامها الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء ".[134] لذلك ، تعد مصادر الطاقة المتجددة جزءًا من توسع الطاقة ، ولكن خارج قطاع الطاقة ، فهي لا تلعب دورًا مهمًا في تحول الطاقة .

الركود والتوسع: اتجاهات الطاقة في الجنوب

بالنظر عن كثب إلى اتجاهات الطاقة في الجنوب ، تبرز عدة اتجاهات. وتشمل هذه:

1. **تنمو مصادر الطاقة المتجددة بسرعة كبيرة** ، لا سيما في آسيا. استحوذت المنطقة على 60٪ من قدرة الطاقة المتجددة العالمية الجديدة في عام 2021 ، مما زاد من قدرتها المتجددة بمقدار 154.7 جيجاوات. على سبيل المقارنة ، توسعت السعة في أوروبا وأمريكا الشمالية بمقدار 39 جيجاوات و 38 جيجاواط على التوالي.[135]

---

[129] الوكالة الدولية للطاقة ، النفط *2021*: التحليل والتوقعات حتى عام *2026* ، مارس 2021 ، https://www.iea.org/reports/oil-2021

[130] REN 21 ، تقرير الحالة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة 2022

[131] ديف جونز وإوان جراهام وبيت تونبريدج ، "الرياح والطاقة الشمسية تولد الآن عُشر الكهرباء العالمية: تحليل نصف عام للكهرباء العالمية ،" إمبر ، أغسطس 2020 ، https://ember-climate.org/project/global-electricity -H12020 /

[132] IEA World Energy Investment 2022

[133] وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) و Bloomberg New Energy Finance (BNEF) ، "على الرغم من وجود الكثير من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المثبتة في العقد الأخير ، إلا أن تأثيرها على مزيج الكهرباء كان تدريجيًا وليس دراميًا. " كانت حصة الطاقة الكهربائية العالمية المولدة خلال النصف الأول من عام 2020 من طاقة الرياح والطاقة الشمسية 10٪ فقط مدرسة فرانكفورت - مركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة / BNEF ، الاتجاهات العالمية في استثمار الطاقة المتجددة *2019* ، http://www.fs-unep-centre .org

[134] https://irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2022/Apr/IRENA_-RE_Capacity_Highlights_2022.pdf؟la=ar&hash=6122BF5666A36BECD5AAA2050B011ECE255B3BC7

[135]، https://irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2022/Apr/IRENA_-RE_Capacity_Highlights_2022.pdf؟la=ar&hash=6122BF5666A36BECD5AAA2050B011ECE255B3BC7

2. **كما أن استخدام الطاقة المعتمدة على الأحافير آخذ في الارتفاع** ، مدفوعة أيضًا بآسيا. شكل الوقود الأحفوري 93 في المائة من زيادة الاستهلاك في آسيا خلال الفترة 2000-14.[136]يوضح هذا كيف يمكن أن تنمو مصادر الطاقة المتجددة بسرعة في الجنوب ، ولكن ليس بطرق تحل محل استخدام الوقود الأحفوري.

3. **تمثل البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجزء الأكبر من الإنتاج العالمي الحالي للوقود الأحفوري.** وهذا يشمل روسيا ودول رابطة الدول المستقلة ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تمثل البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 79٪ من استخراج الفحم العالمي ، و 73٪ من النفط و 63٪ من الغاز.[137] وهذا يعني أن الطلب المتزايد على الطاقة في الجنوب ، إذا استمر دون عوائق ، يمكن تلبيته من قبل دول الجنوب (أو الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) نفسها. ومع ذلك ، فإن الاقتصادات الكبرى مثل الصين والهند وكوريا هي مستوردة صافية للطاقة القائمة على الوقود الأحفوري. (انظر أدناه) [138]ولكن لا يوجد نقص في احتياطيات الفحم والنفط والغاز ، خاصة في آسيا.[139]

4. **لا يزال فقر الطاقة ونقص الطاقة في الطاقة مستمرين** ، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لا يزال ما يقرب من 860 مليون شخص في جنوب الكرة الأرضية لا يحصلون على الكهرباء و 1.1 مليار آخرين يمكنهم الوصول إليها ، لكن الإمداد كان متقطعًا. [140]أضافت أفريقيا 2.1 جيجاواط فقط من مصادر الطاقة المتجددة في عام 2021. واليوم ، يفتقر ثلث البشرية جمعاء إلى طاقة يمكن الاعتماد عليها.[141]

توضح هذه الاتجاهات كيف أن النهج النيوليبرالي ، أولاً ، لم يكن قادرًا على التحكم في الارتفاع في الطلب على الطاقة ومستويات الانبعاثات في البلدان ذات النمو المرتفع في الجنوب (وهنا ندرج الصين) ، وثانيًا ، أظهر أنه غير قادر على توفير إمدادات كافية من الطاقة النظيفة لما يقرب من ثلث سكان العالم.

مزيج الطاقة في الصين: خضرة ، براونر ، أكبر

إن حقيقة "التوسع في الطاقة ، وليس تحول الطاقة" واضحة في حالة الصين. نمت الطاقة المتجددة بشكل مثير للإعجاب ، لكن استخدام الفحم يستمر في النمو ، وكذلك استهلاك النفط والغاز.

---

136 https://www.aiib.org/en/policies-strategies/strategies/sustainable-energy-asia/.content/index/_download/Energy-Strategy-Discussion-Draft.pdf

137استنادًا إلى انبعاثات النفط والغاز والفحم الحالية (Le Quéré et al. 2018) ، وبافتراض عوامل انبعاثات متساوية جغرافيًا ، تستخرج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليًا أنواعًا من الوقود الأحفوري تعادل 9.2 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون 2 سنويًا بينما تستخرج خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 25.3 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون $_2$ / سنويًا . إذا كان على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التخلص التدريجي على خط مستقيم في غضون خمس سنوات وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في غضون 25 عامًا ، فإن الانبعاثات الناتجة ستكون 340 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون ، حتى قبل النظر في مصادر أخرى مثل الأسمنت وتغيير استخدام الأراضي.

138 https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf

139 وفقًا لبنك آسيا للاستثمار في البنية التحتية [بيانات عام 2017] "يوجد أكثر من نصف احتياطيات النفط والغاز العالمية التقليدية في آسيا: 3795 تريليون قدم مكعب من الغاز (55 في المائة من الاحتياطيات العالمية) و 888 مليار برميل من النفط (54 في المائة من الاحتياطيات العالمية) ، ويتركز معظمها في غرب آسيا: المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك ، تمتلك روسيا 1،688 تريليون قدم مكعب من الغاز (28٪ من الاحتياطيات العالمية) و 80 مليار برميل من النفط (5٪ من الاحتياطيات العالمية). احتياطيات الفحم في آسيا وفيرة أيضًا ، حيث تصل إلى أكثر من 369،497 مليون طن قصير وتمثل 38 بالمائة من الاحتياطيات العالمية ، مع تركيز عالٍ في خمسة بلدان بما في ذلك: الصين (34 بالمائة) ، أستراليا (23 بالمائة) ، الهند (18 بالمائة) ، كازاخستان (10 في المائة) وإندونيسيا (8 في المائة). يصل احتياطي الفحم الروسي إلى 173.074 مليون طن قصير ، أي حوالي 18 بالمائة من الاحتياطيات العالمية.

140الوكالة الدولية للطاقة ، إيرينا ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية. 2021. تتبع الهدف 7: تقرير التقدم في الطاقة. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي - غير تجاري 3.0 IGO (CC BY-NC 3.0 IGO).

141الطاقة المستدامة للجميع ، 2021

بحلول عام 2013 ، كانت الصين تستثمر بالفعل في مصادر الطاقة المتجددة أكثر من أي دولة أخرى ، وفي عام 2021 كانت تمثل 43٪ من إضافات السعة العالمية في مصادر الطاقة المتجددة وأعلى مستويات الاستثمار في الطاقة النظيفة (380 مليار دولار). [142]أضافت الصين 121 جيجاواط من الطاقة المتجددة في عام 2021 ، منها أكثر من 100 جيجاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية. بحلول نهاية عام 2021 ، كانت الصين رائدة عالميًا في القدرة التراكمية للطاقة المتجددة. [143]برزت الصين أيضًا كشركة مصنعة رائدة في العالم للألواح الشمسية وتمثل الصين نصف أكبر 10 شركات لتوربينات الرياح.[144]

قبل عقد واحد فقط ، في عام 2012 ، كانت الصين قد ركبت ما يقل قليلاً عن 7 جيجاواط من الطاقة الشمسية. بحلول نهاية عام 2021 ، كانت قد ركبت 307 جيجاواط من الطاقة الشمسية. وبالمثل ، في عام 2012 ، قامت الصين بتركيب 61 جيجاوات من الرياح البرية ؛ في نهاية عام 2021 ، قامت بتركيب 303 جيجاواط (و 26.3 جيجاواط إضافية من الرياح البحرية). [145]على الرغم من هذا النمو الهائل ، شكلت حصة جميع مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء في الصين ما يزيد قليلاً عن 10٪.

ومع ذلك ، فإن استخدام الفحم في الصين ضخم. من عام 1990 إلى عام 2019 ، تضاعف استهلاك الصين من الفحم أربع مرات تقريبًا ، ومنذ عام 2011 ، استهلكت الصين الفحم أكثر من بقية العالم مجتمعة. [146]شهد التباطؤ الاقتصادي في الصين في 2015-2014 انخفاضًا حادًا في استخدام الفحم
(2.9 بالمائة في 2014 و 3.6 بالمائة في 2015) مما دفع بعض المحللين (بما في ذلك نيكولاس ستيرن) إلى إعلان أن الصين قد دخلت فترة "نمو ما بعد الفحم". [147]كتب معهد بروكينغز في ذلك الوقت "هناك فصل بين النمو الاقتصادي والنمو في استهلاك الفحم. في الواقع ، ربما بلغ استهلاك الفحم في الصين ذروته بالفعل ".[148]

في عام 2021 ، شكلت الصين ما يزيد قليلاً عن 53٪ من استهلاك الفحم في العالم. [149]اعتبارًا من عام 2020 ، شكل الفحم ما يقرب من 57 في المائة من استخدامات الطاقة في الصين. أصبحت الصين أكبر مصدر لانبعاث ثاني أكسيد الكربون في العالم في عام 2006 ، متجاوزة الولايات المتحدة. وصلت انبعاثات الصين إلى مستويات قياسية في عام 2021. تتزايد فجوة الاستيراد والتصدير المتعلقة بالطاقة في الصين مع سعي الدولة لموارد الطاقة خارج حدودها الوطنية من أجل الحفاظ على نموها الاقتصادي. في عام 2020 ، استوردت الصين حوالي 73٪ من نفطها الخام و 60٪ من غازها الطبيعي. [150]

الهند: زيادة استخدام الفحم ، وعدم تلبية أهداف الطاقة المتجددة

توضح الهند أيضًا اتجاه الطاقة "التوسع وليس التحول". تمتلك البلاد إمدادات وفيرة من الفحم ، لكن معدل النمو الاقتصادي للهند كان من النوع الذي يجعلها ثاني أكبر مستورد للفحم في العالم ، وتستورد الفحم بشكل أساسي من إندونيسيا وأستراليا وجنوب

---

[142]الوكالة الدولية للطاقة ، استثمار الطاقة العالمي 2022

[143]IRENA تسليط الضوء على doc - [ملاحظة: GW # التراكمي ليس في بيانات REN21] تليها الولايات المتحدة (398 جيجاواط) والبرازيل (160 جيجاواط) والهند (158 جيجاواط) وألمانيا (139 جيجاواط).

[144]شون سويني ، استدامة ما هو غير مستدام: لماذا شركات الطاقة المتجددة ليست محاربي المناخ ، منتدى العمل الجديد ، أغسطس 2021 ، -شركات-ليست-محاربي-مناخ /

[145] إيرينا *(2022)* ، إحصاءات الطاقة المتجددة *2022* ، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ، أبوظبي

[146]http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2021/indexeh.htm

[147]Qi Ye *et.al* ، نمو الفحم بعد الصين ، Nature Geoscience 0 (2016): 564-566 ، متاح على https://doi.org/10.1038/ngeo2777

[148] /https://www.brookings.edu/blog/up-front/2016/08/04/the-end-of-coal-fired-growth-in-china

[149]https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2022-full-report.pdff

[150]يتم دعم الأهداف الدولية للصين من خلال إرشادات العمل الخاصة بها لتحقيق ذروة ثاني أكسيد الكربون وحياد الكربون وخطة العمل الخاصة بثاني أكسيد الكربون ذروته قبل عام 2030 ، بالإضافة إلى الخطة الخمسية الرابعة عشرة (FYP) ، والتي تتضمن أهدافًا لخفض كثافة الطاقة والكربون ، بالإضافة إلى أهداف الطاقة مثل الأسهم غير الأحفورية لقطاعي الطاقة والكهرباء. https://climateactiontracker.org/countries/china/

إفريقيا والولايات المتحدة.[151] في عام 2021 ، شكلت الهند 21٪ من استهلاك الفحم في العالم ، ارتفاعًا من 13٪ قبل عقد من الزمن.[152] تتوقع سياسة الطاقة الوطنية في الهند أن تزيد قدرة توليد الكهرباء من 125 جيجاوات (خط الأساس لعام 2012) إلى نطاق يقدر بنحو 330-441 جيجاوات بحلول عام 2040 ، وأن الكهرباء المولدة من الفحم سوف تزيد عن الضعف (وربما ثلاثة أضعاف) بحلول عام 2040.[153]

تعمل الهند أيضًا على تنمية قدرتها على الطاقة المتجددة. في عام 2015 ، أعلنت الحكومة الهندية هدفًا يتمثل في 175 جيجاواط من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2022 (باستثناء الطاقة المائية الكبيرة) ، والتي تضمنت 100 جيجاواط من الطاقة الشمسية ، منها 40 جيجاواط من الطاقة الشمسية على الأسطح ، و 60 جيجاواط من طاقة الرياح.[154] قالت الهند إنها ستركب 500 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 أو قبله.[155] لكن الهند ستقصر كثيرًا عن أهداف الطاقة المتجددة لعام 2022 التي تم تحديدها في عام 2015. وبحلول مايو 2022 ، كانت منشآت طاقة الرياح والطاقة الشمسية حوالي 98 جيجاواط ، وهي أقل بكثير من هدف 175 جيجاوات بحلول عام 2022.[156]

تمثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية ما يقرب من 7٪ من توليد الكهرباء في الهند ، وتبلغ حصة الفحم 70٪. بين الفترة 2015-2019 ، ظهرت 58 جيجاواط من الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم على الإنترنت ، متجاوزة توليد الطاقة الجديدة من الرياح والطاقة الشمسية بنسبة ثلاثة إلى واحد تقريبًا.[157]

مما سبق يمكننا أن نرى أن الطاقة المتجددة في آسيا (بقيادة الصين والهند) قد نمت بشكل كبير. ومع ذلك ، فإن التوسع في الطلب على الطاقة لا يزال يتم تلبيته في الغالب عن طريق الفحم والغاز. هذا صحيح في قطاع الطاقة وكذلك في قطاعي الصناعة والنقل.[158]

إعادة الكربنة؟ حالة بنغلاديش

أشار نقد TUED لسياسة المناخ النيوليبرالية إلى النمو المتزايد للطاقة المتجددة على المستوى العالمي. في سياق التوسع في الطاقة ، لا يزال النمو التدريجي من حيث النسبة المئوية يضيف إلى انبعاثات قطاع الطاقة المتزايدة لأن استخدام الفحم والغاز لتوليد الطاقة يتزايد أيضًا من حيث القيمة المطلقة.

تمثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية حاليًا ما يقرب من 7٪ من توليد الكهرباء في الهند ، وتبلغ حصة الفحم 70٪ وقد ترتفع أكثر. كما تلاحظ وكالة الطاقة الدولية ، "كان الارتفاع في السعة المركبة لحرق الفحم في الواقع أعلى [في الهند] من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح خلال الفترة 2015-2019 (تم تركيب قدرة حرارية للفحم تبلغ 58 جيجاوات مقابل 49 جيجاواط من الطاقة

---

[151] https://www.newindianexpress.com/business/2022/mar/19/india-imports-17332-million-tonnes-of-coalin-2021-22-plans-to-cut-down-2431831.html

[152] https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2022-full-report.pdff

[153] 708 تيراواط ساعة في عام 2012 إلى نطاق من 1،984 إلى 2،606 تيراواط ساعة بحلول عام 2040. - راجع البريد الإلكتروني لشانكار]

[154] وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة. 2010. مهمة جواهر لال نهرو الوطنية للطاقة الشمسية: نحو بناء الهند للطاقة الشمسية. وثيقة المهمة ، نوفمبر. دلهي. https://mnre.gov.in/sites/default/files/uploads/mission_document_JNNSM.pdf .

[155] https://economictimes.indiatimes.com/industry/renewables/india-to-achieve-50-clean-energy-share-500-gw-re-capacity-targets-before-2030-deadline-singh/articleshow/87604552.cms

[156] https://www.renewablesindia.in/

[157] تنص وكالة الطاقة الدولية ، توقعات الطاقة الهندية ، 202 ، صفحة 38 ، على أن إجمالي إضافات طاقة الرياح والطاقة الشمسية بلغ 49 جيجاواط. كقاعدة عامة ، لكل ميجاوات من السعة المركبة ، تولد محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم في المتوسط أكثر من 3 أضعاف ما تولده الرياح و 4 أضعاف الطاقة الشمسية على أساس سنوي ، مما يجعل "الريادة" للفحم الجديد على مصادر الطاقة المتجددة أمرًا بالغ الأهمية. على نطاق واسع بالفعل.

[158] https://www.worldcoal.org/installed-coal-generation-capacity-countryregion-1

الشمسية وطاقة الرياح)." [159]شكلت حصة جميع مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء في الصين ما يزيد قليلاً عن 10٪ بحلول نهاية عام 2021 ، لكن الدولة تستهلك فحمًا أكثر من بقية دول العالم مجتمعة.[160]

لكن في بعض البلدان ، تتزايد في الواقع نسبة وأحجام استخدام الفحم والغاز. ويرجع ذلك إلى التباطؤ في نشر الطاقة الكهرومائية والنووية (على سبيل المثال ، في فيتنام وإندونيسيا وباكستان) مما يعني أن الطلب المتزايد على الطاقة يتم تلبيته بشكل متزايد عن طريق الفحم والغاز. (انظر القسم الفرعي الخاص بباكستان أدناه).

ربما تقدم بنغلاديش أوضح مثال على "إعادة الكربون". تمثل الطاقة التي تعمل بالغاز والفحم حاليًا ما يقرب من 94 ٪ من الكهرباء المولدة ، وتستورد البلاد 4 ٪ من الكهرباء من الهند (والتي تعمل في الغالب على الفحم). فقط 2٪ -3٪ من الكهرباء في بنغلاديش تأتي من طاقة الرياح والطاقة الشمسية. [161]لكن كمية الطاقة التي تعمل بالفحم قيد الإنشاء في بنغلاديش تشير إلى أن قطاع الطاقة لديها يمكن أن يستمر في زيادة كثافة الكربون في المستقبل ، وليس أقل.

من منظور المناخ ، يشكل نمو استخدام الطاقة عبر آسيا (وأجزاء أخرى من الجنوب) تحديًا هائلاً. في عام 2015 ، اعتمدت الأمم المتحدة خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). يتألف الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة من 17 هدفًا ، ويدعو ، بحلول عام 2030 ، إلى "حصول الجميع بتكلفة ميسورة على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة ، إلى جانب اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير ومضاعفة معدل التحسين في كفاءة الطاقة . " [162]ما يحدث الآن هو توسيع الوصول من خلال توسيع شبكة الطاقة المولدة في الغالب عن طريق حرق الفحم والغاز ، حيث تلعب الطاقة المتجددة دورًا صغيرًا نسبيًا في هذه المرحلة. في البلدان التي قدمت التزامات طموحة نسبيًا للطاقة المتجددة - مثل الهند والصين - تساهم طاقة الرياح والطاقة الشمسية بشكل محدود في إنتاج الكهرباء.

عجز الاستثمار في الجنوب

يعد نقص الاستثمار في تحول الطاقة وإزالة الكربون على مستوى الاقتصاد حقيقة عالمية ذات أهمية هائلة. [163]كما أشارت وكالة الطاقة الدولية مؤخرًا ، "هناك القليل من العلامات على التحول الكبير لرأس المال نحو الكفاءة ومصادر الطاقة المتجددة والتقنيات المبتكرة اللازمة لتغيير الانبعاثات.... تتشكل قرارات الاستثمار والتمويل من خلال السياسات: أطر العمل الحالية ليست مجهزة بعد لتجنب مخاطر متعددة في المستقبل ". [164]

بشكل عام ، لا يزال الاستثمار في تحول الطاقة أقل بكثير من المستويات المطلوبة للوصول إلى أهداف باريس. لقد زاد الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ، ولكن كل ذلك تقريبًا هو نتيجة للسياسات الحكومية التي تضمن الأرباح ومصادر الإيرادات طويلة

---

[159]بين الفترة 2015-2019 ، ظهرت 58 جيجاواط من الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم على الإنترنت في الهند ، متجاوزة توليد الطاقة الجديدة من الرياح والطاقة الشمسية بنحو ثلاثة إلى واحد ، عند أخذ عوامل السعة المختلفة في الاعتبار. بدلاً من طرح أسئلة صعبة حول الحكومة الهندية للوصول إلى أهداف الطاقة المتجددة لعام 2022 ، فإنها تشيد بنسبة 7٪ باعتبارها "قصة نجاح كبيرة".

[160]إيرينا ، يسلط الضوء على 2021

[161]https://energytracker.asia/the-state-of-renewable-energy-in-bangenhagen/

أنظر أيضا: Kumar Biswajit Debnath & Monjur Mourshed (2022) لماذا يتجه توليد الكهرباء في بنغلاديش نحو مستقبل كثيف انبعاثات غازات الدفيئة ؟، إدارة الكربون ، 13: 1 ، 216-237 ، DOI: 10.1080 / 17583004.2022.2068454 ؛ https://ember-climate.org/insights/research/global-electricity-h12020/

[162]الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة هو حقًا 4 أهداف في 1 ، والوصول الشامل للكهرباء (7.1.1) ، والوصول إلى الطهي النظيف (7.1.2) ، والطاقة المتجددة (7.2) وكفاءة الطاقة (7.3). انظر: https://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/

[163]راجع https://www.iea.org/reports/world-energy-investment-2019: "مؤشرات السوق والسياسات الحالية لا تحفز إعادة تخصيص رأس المال إلى طاقة وكفاءة منخفضة الكربون تتماشى مع مستقبل الطاقة المستدامة . في غياب مثل هذا التحول ، هناك احتمال متزايد بأن الاستثمار في إمدادات الوقود سيكون أيضًا أقل من المطلوب لتلبية الطلب المتزايد. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في المناطق التي تواجه أعلى القيود الاقتصادية والمالية ، كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

[164]الوكالة الدولية للطاقة ، استثمار الطاقة العالمي 2019: ندوة عبر الإنترنت ، 14 مايو 2019 ، https://youtu.be/ZulVjHW7n5k .

الأجل للاهتمامات الخاصة. وفقًا للرابطة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) ، فإن استثمار قطاع الطاقة في الطاقة المتجددة الجديدة على مستوى العالم (طاقة الرياح والطاقة الشمسية بشكل أساسي) يحتاج إلى إجمالي 22.5 دولارًا. تريليون بحلول عام 2050. [165]وهذا يعادل حوالي 662 مليار دولار كل عام - تقريبًا ضعف مستويات الاستثمار السنوي التي شوهدت في السنوات الأخيرة. وبعبارة أخرى ، فإن النهج الحالي لتعبئة الاستثمار الرأسمالي للتصدي لتغير المناخ يفشل ويفشل لبعض الوقت. كما أنه يزيد العبء على الميزانيات العامة ويصل إلى حد تحويل الأموال من الأيدي العامة إلى الخاصة. هذه ظاهرة عالمية يمكن ملاحظتها في البلدان الغنية والمتوسطة والفقيرة على حد سواء.

ومع ذلك ، فإن عجز الاستثمار حاد بشكل خاص في حالة العديد من البلدان الأفقر في الجنوب ، مثل تلك الموجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA). وفقًا لوكالة الطاقة الدولية ، فإن العجز في أجزاء كبيرة من الجنوب آخذ في الازدياد وليس التناقص: "تمثل الاقتصادات النامية والناشئة ثلثي سكان العالم ولكن فقط خمس الاستثمار في الطاقة النظيفة - وعُشر فقط من الثروة المالية العالمية. انخفضت الاستثمارات السنوية في جميع أجزاء قطاع الطاقة في الأسواق النامية والناشئة بنحو 20٪ منذ عام 2016 ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى بعض التحديات المستمرة في حشد التمويل لمشاريع الطاقة النظيفة ".[166]

في أفريقيا جنوب الصحراء ، أسفرت الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة المتجددة عن نتائج هزيلة ، ويدفع الشمال الخصخصة على أمل أن يبدي القطاع الخاص مزيدًا من الاهتمام بمواجهة أزمة قدرة الطاقة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. تم تشجيع البلدان الأفريقية على الانضمام إلى معاهدة ميثاق الطاقة (ECT) التي تعمل على أساس أن الاستثمار المستقبلي المتعلق بالطاقة سيأتي في الغالب من مصالح القطاع الخاص في البلدان الغنية في الشمال. ولكن لكي يحدث هذا ، سيطلب المستثمرون ضمانات ملزمة قانونًا يمكن أن تحمي استثماراتهم من التغييرات في سياسة الحكومة. على حد تعبير أمانة ECT ، " كيف يمكننا طمأنة رأس المال الأجنبي الخاص بأن الاستثمار في إفريقيا يستحق العناء؟" [167]تقترح الأمانة أن تقدم ECT الإجابة. لكنها إجابة تتطلب من الدول التخلي عن سيادتها السياسية وتعليق عملياتها الديمقراطية في محاولة لتلبية احتياجات الاستثمار المتعلقة بالطاقة - وهي محاولة ، استنادًا إلى التاريخ الحديث ، من المرجح جدًا أن تفشل.

استمرار فقر الطاقة ونقص القدرات (خاصة في إفريقيا)

لا يزال فقر الطاقة يمثل تحديًا خطيرًا في الجنوب. في عام 2021 ، كان ما يقرب من 860 مليون شخص في الجنوب لا يزالون غير قادرين على الحصول على الكهرباء وكان 1.1 مليار شخص إضافي لديهم إمكانية الوصول ، لكن الإمداد كان متقطعًا. [168]اليوم ، يفتقر ثلث البشرية جمعاء إلى الوصول إلى قوة يمكن الاعتماد عليها. يقوم ما يقرب من 2.6 مليار شخص بتدفئة منازلهم بالوقود والتقنيات الملوثة ، واستخدام المواقد التقليدية التي تعمل بالفحم والفحم ونفايات المحاصيل والروث والكيروسين والخشب. [169]غالبية العائلات في جنوب الكرة الأرضية قادرة اليوم على تشغيل الضوء الكهربائي - وبالتالي لديها "إمكانية الوصول إلى الكهرباء" لبضع ساعات على الأقل في اليوم - ولكن بالنسبة للكثيرين ، فإن هذا الأمر بعيد المنال. بالنسبة لكل شيء آخر ، لا تزال الطاقة القذرة وربما التي تهدد الحياة هي القاعدة. [170]يزداد الحصول على الكهرباء في الجنوب ، ولكن يتم ذلك في الغالب عن طريق توليد الطاقة المستندة إلى الأحافير.

---

[165]إيرينا ، تحويل نظام الطاقة ، سبتمبر 2019 ، ، ISBN: 978-92-9260-149-2
https://www.irena.org/publications/2019/Sep/Transforming-the-energy-system

[166]تقرير خاص لوكالة الطاقة الدولية ، تمويل تحولات الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs) | تقرير خاص

[167] https://www.energycharter.org/fileadmin/DocumentsMedia/Infographics/2015_Energy_Charter_And_Africa.pdf

[168]الوكالة الدولية للطاقة ، إيرينا ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية. 2021. تتبع الهدف 7: تقرير التقدم في الطاقة. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي - غير تجاري 3.0 IGO (CC BY-NC 3.0 IGO).

[169]الوكالة الدولية للطاقة ، إيرينا ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية. 2021. تتبع الهدف 7: تقرير التقدم في الطاقة. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي - غير تجاري 3.0 IGO (CC BY-NC 3.0 IGO).

[170]https://static1.squarespace.com/static/5d371cb401986300013881d3/t/5fd2da665cb14268c384c788/1607654000062/GCEEP-ALLReports-Full-2020-3.pdf ؛ تقدر منظمة الصحة العالمية (WHO) أن التلوث الداخلي يساهم في 3.8 مليون حالة وفاة كل عام في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، مع تأثر النساء والأطفال (الذين عادة ما يكونون في المنزل أكثر من الرجال) بشكل غير متناسب. اللجنة العالمية لإنهاء فقر الطاقة ، تقرير 2020 ، منظمة الصحة العالمية. 2021. "مرصد الصحة العالمي". منظمة الصحة العالمية ، جنيف. https://www.who.int/data/gho/data/themes/air-pollution/household-air-pollution.

إن فقر الطاقة حاد بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA). في عام 2017 ، كان 573 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء (حوالي 53٪ من السكان) يفتقرون إلى الكهرباء. [171]مقابل كل 10 أشخاص في العالم بدون كهرباء ، يعيش سبعة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. بسبب النمو السكاني ، يوجد اليوم عدد أكبر من الناس بدون كهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء مما كان عليه الحال في عام 1990.[172]

خلال جائحة Covid19 ، ازداد فقر الطاقة حيث وجد جزء كبير من أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الكهرباء صعوبة أكبر في دفع ثمنها. [173]وفقًا لمنظمة الطاقة المستدامة للجميع ، "بدون سياسة واستثمارات أكثر تقدمية ... ستشهد العديد من البلدان الأفريقية زيادة في عدد سكانها غير المحترفين بحلول عام 2030."[174]

إن نمو مصادر الطاقة المتجددة في أفريقيا جنوب الصحراء بطيء للغاية. إذا نظرنا إلى البيانات الحديثة حول نشر الطاقة المتجددة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى ، يصبح من الواضح أن مستويات طاقة الرياح والطاقة الشمسية المثبتة بالكاد تسجل. بحلول نهاية عام 2019 ، تم تشغيل 7.4 جيجاواط فقط من الطاقة الشمسية و 5.7 جيجاواط من طاقة الرياح في القارة بأكملها . [175]وفي الوقت نفسه ، قامت آسيا بتركيب 258 جيجاواط من طاقة الرياح وأوروبا 195 جيجاواط. قامت إسبانيا بتركيب طاقة الرياح والطاقة الشمسية أكثر من 48 دولة أفريقية جنوب الصحراء مجتمعة. نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في دول جنوب الصحراء الكبرى ، والذي يبلغ 124 كيلوواط / ساعة سنويًا وينخفض ، هو 10 بالمائة فقط من ذلك الموجود في أماكن أخرى في العالم النامي بالكاد يكفي لتشغيل مصباح واحد بقوة 100 واط لكل شخص لمدة ثلاث ساعات في اليوم. [المصدر مطلوب]. كما هو مذكور أعلاه ، تم تركيب 2.1 جيجاواط فقط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في قارة إفريقيا بأكملها في عام 2021.

مع أخذ الزيادات السكانية في الاعتبار ، سيتعين ربط ما يقدر بنحو 940 مليون شخص على مستوى العالم بحلول عام 2030 إذا كان هدف الوصول بنسبة 100٪ للهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة أن يتحقق. استنادًا إلى السياسات الحالية (ما تسميه وكالة الطاقة الدولية سيناريو السياسات المعلنة) سيظل حوالي 660 مليون شخص يفتقرون إلى الوصول في عام 2030. لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ، "يجب أن يتضاعف معدل الوصول إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بين الآن وعام 2030. في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها ، فهذا يعني توصيل حوالي 85 مليون شخص كل عام حتى عام 2030. "
[176]السياسات الحالية ، تنص على وكالة الطاقة الدولية ، "ستفشل في توفير الوصول الكامل للطاقة للجميع أو في توفير تحسين كبير في جودة الهواء."[177]

بشكل عام ، فإن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين حصلوا على الكهرباء خلال العقود الماضية فعلوا ذلك بسبب الزيادة الهائلة في توليد الطاقة المركزية. في الصين والهند ، ساهمت الطاقة المتجددة بشكل كبير في الجهود المبذولة للوصول للجميع. ومع ذلك ، بالنظر إلى بيانات الكهربة في أماكن أخرى في آسيا ، فإن مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في توسيع نطاق الوصول كانت

---

[171]بنك عالمي. (22 مايو 2019) `` تقرير تقدم الطاقة 2019 ''. متاح على:
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/05/22/tracking-sdg7-the-energy-progress-report-201
9 (تم استرجاعه في 22 يونيو 2020).

[172]بنك عالمي. (22 مايو 2019) `` تقرير تقدم الطاقة 2019 ''.

[173] https://unstats.un.org/sdgs/report/2020/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2020.pdf ؛ الوكالة الدولية للطاقة ، إيرينا ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية. 2021. تتبع الهدف 7: تقرير التقدم في الطاقة. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي - غير تجاري 3.0 IGO (CC BY-NC 3.0 IGO).

[174] https://www.seforall.org/system/files/2021-08/Analysis-SDG7-Progress-2021.pdf مستند على الإنترنت ، غير مرقّم

[175]معهد دراسات التنمية ، ومؤسسة المناخ الأفريقي ، والجامعة المفتوحة ، توسيع نطاق الاستثمار الصيني في الطاقة الخضراء في أفريقيا جنوب الصحراء: التحديات والآفاق ، نوفمبر 2021 ، الملخص التنفيذي. تم تمويل هذا التقرير من قبل NRDC.

[176]الوكالة الدولية للطاقة ، إيرينا ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية. 2021. تتبع الهدف 7: تقرير التقدم في الطاقة. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي - غير تجاري 3.0 IGO (CC BY-NC 3.0 IGO). الرسائل الرئيسية ، الصفحة 2

[177]الوكالة الدولية للطاقة ، 2019. توقعات الطاقة العالمية *2019* . https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2019

أقل أهمية بكثير. على سبيل المثال ، حققت إندونيسيا 97٪ كهربة ، لكن كمية طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركبة بالكاد تسجل (أقل من 1٪ من إمدادات الكهرباء). [178]قامت كل من ماليزيا والفلبين وسنغافورة وبروناي دار السلام ولاو وميانمار وكمبوديا بتركيب أقل من 2 جيجاواط من مصادر الطاقة المتجددة الحديثة (على الرغم من وصول تايلاند إلى ما يقرب من 4 جيجاوات). وهذا يعني أن الوصول الشامل ، رغم أنه لم يصل بعد إلى 100٪ ، يتم تحقيقه بالكامل تقريبًا من خلال التوسع في استخدام الوقود الأحفوري.

إرث تقويض السلطة العامة في دول جنوب الصحراء الكبرى: نقص القدرات

منذ أربعة عشر عامًا ، في عام 2008 ، أشار تقرير للبنك الدولي إلى أن قدرة توليد الكهرباء المجمعة ل 48 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء كانت أقل من تلك الموجودة في إسبانيا. إزالة جنوب إفريقيا المتطورة نسبيًا من الصورة ، وقدرة التوليد بالكاد تضاهي تلك الموجودة في الأرجنتين ، البلد الذي كان عدد سكانه في ذلك الوقت أقل من 40 مليون نسمة. [179]كان عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حوالي 750 مليونًا وقد تجاوز الآن حاجز المليار.

الأهم من ذلك ، أرجع التقرير أزمة الطاقة في إفريقيا إلى عدم رغبة الحكومات في اتباع أجندة إصلاح الطاقة النيوليبرالية. وفي معرض الإعراب عن الرفض ، أشار التقرير إلى أنه "لا يوجد مكان في أفريقيا جنوب الصحراء يواجه نموذج الإصلاح القياسي ، أي التفكيك ، والخصخصة ، ومنافسة البيع بالجملة والتجزئة ... لا يوجد مكان في أفريقيا جنوب الصحراء يدفع فيه العملاء السكنيون أو التجاريون والصناعيون التكلفة الكاملة - أسعار الاسترداد ، إرث مختلط من الإعانات القائمة على الاهتمام بالفقراء والسياسة الصناعية التي عفا عليها الزمن ".[180]

خلص البنك الدولي إلى أن فقر الطاقة سيستمر إلى أن تتمكن المرافق من "تغطية تكاليف التشغيل بالكامل وعلى الأقل جزء من تكاليف رأس المال". كانت الفكرة النيوليبرالية المتمثلة في "الاسترداد الكامل للتكلفة" ، ولا تزال ، المقياس الرئيسي للقدرة على البقاء لدى البنك (وصندوق النقد الدولي). [181]وأُبلغت الدول بأنه لا بد من تحرير السوق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. للبقاء على قيد الحياة ، يجب أن تظهر المرافق أنها قادرة على المنافسة مع منتجي الطاقة من القطاع الخاص.[182]

ومع ذلك ، لم يتوقع النموذج القياسي للبنك الحاجة إلى دعم منتجي الطاقة المستقلين في قطاع الطاقة المتجددة. أظهر بحث TUED كيف أن هذه الإعانات (أو "خارج حماية السوق") أغرقت العديد من المرافق في عالم سياسة الطاقة بأنه "دوامة الموت". مع اقتطاع IPPs من الحصة السوقية للشركات الوطنية ، تفقد المرافق الإيرادات. [183]عندما تفشل هذه المرافق نفسها في تلبية معايير استرداد التكلفة الكاملة ، يتم الإعلان عنها بدرجة كبيرة من "المخاطر المالية" لجذب المستثمرين من القطاع الخاص. تتدهور التصنيفات الائتمانية ، وينخفض الاستثمار العام في السعة الجديدة ، ويتم إهمال الصيانة والتحديث. لذلك ، فإن

---

[178] https://www.irena.org/IRENADocuments/Statistical_Profiles/Asia/Indonesia_Asia_RE_SP.pdf

[179] البنك الدولي ، مايو 2006: ضعيف القوة: حالة قطاع الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
أنطون إبرهارد ، فيفيان فوستر ، سيسيليا بريسينيو جارمنديا ، فاطماتا ويدراوغو ، دانييل
كاموس ، ماريا شكاراتان https://openknowledge.worldbank.org/bitstream
sequence=1&isAllowed=y؟/handle/10986/7833/482140ESW0P11110Power0Sector0Review.pdf

[180] البنك الدولي ، مايو 2006: ضعيف: حالة قطاع الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
أنطون إيبرهارد ، فيفيان فوستر ، سيسيليا بريسينيو جارمنديا ، فاطماتا ويدراوغو ، دانييل
كاموس ، ماريا شكاراتان
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/7833/482140ESW0P11110Power0Sector0Review.
sequence=1&isAllowed=y؟pdf

[181] بمعنى آخر ، يجب تغطية تكاليف تقديم الخدمة من قبل أولئك الذين يستخدمون الخدمة

[182] البنك الدولي ، مايو 2006: ضعيف: حالة قطاع الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
أنطون إيبرهارد ، فيفيان فوستر ، سيسيليا بريسينيو جارمنديا ، فاطماتا ويدراوغو ، دانيال
كاموس ، ماريا شكاراتان https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/ مقبض /
sequence = 1 & isAllowed = y ؟10986/7833/482140ESW0P11110Power0Sector0Review.pdf

[183] NUM ، NUMSA ، SAFTU ، AIDC ، TUED ، TNI: Eskom Transformed: Achieving a Just Energy Transition for South
Africa . TUED و TNI: انتقال الطاقة أم توسيع الطاقة؟

المحركات التقليدية للكهرباء (المرافق الوطنية) غير قادرة على إكمال المهمة التي تم إعدادها لإنجازها ، وهي توسيع نطاق الوصول كوسيلة لدفع التنمية البشرية والاقتصادية.

على ما يبدو غافلاً عن حقيقة أن سياساتهم ربما تكون قد ساهمت في فقر الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء ونقص القدرات ، يواصل البنك الدولي وهيئته الإقليمية ، بنك التنمية الأفريقي (AfDB) الترويج لفكرة أن إصلاحات السوق ضرورية لجذب الاستثمار الخاص . وفقًا لبنك التنمية الأفريقي ، "غالبًا ما يرجع نقص التمويل لقطاع الطاقة في إفريقيا إلى خيارات الاستثمار غير موجودة وليست نقصًا في رأس المال. يمكن تسهيل دخول السوق في القطاع من خلال الفصل الهيكلي بين التوليد والنقل والتوزيع ، وهو ما تفتقر إليه القارة ". [184]بعبارة أخرى ، ينبغي تفكيك المرافق الوطنية المتكاملة أو "تفكيكها".[185]

تستمر رسالة "التكيف الهيكلي الأخضر" المناهضة للجمهور في التعزيز من قبل مجموعة من "مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين" التي تهيمن عليها الشركات والوكالات المتعددة الأطراف. يرى الميثاق مع إفريقيا أن دوره هو "ربط التمويل الخاص للبنية التحتية بالإصلاحات التنظيمية". [186]تشير مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا إلى كيفية "دخول الجهات الفاعلة الدولية من القطاع الخاص إلى الفضاء الأفريقي للطاقة المتجددة" وينبغي الترحيب بها بأذرع مفتوحة. [187]تحث مؤسسة المناخ الأفريقي الحكومات الأفريقية على "فتح قطاعات التوليد والتوزيع والنقل أمام الجهات الفاعلة الخاصة باستخدام آليات تسليم المشاريع القائمة على المزادات" كوسيلة لمعالجة "الافتقار إلى بيئة مواتية للاعبين من القطاع الخاص" واتفاقية COP26 [188]الأخيرة بين الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا يحذرون من إمكانية التمويل "الميسر" بينما يؤيدون جهود حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لزيادة خصخصة نظام الطاقة الوطني.[189]

كارثة سياسة الطاقة في جنوب إفريقيا

في أفريقيا جنوب الصحراء ، تعد جنوب إفريقيا استثناءً من حيث أنها ، باعتبارها أكثر الاقتصادات تقدمًا في المنطقة ، قد وصلت إلى مستوى عالٍ من الوصول إلى الكهرباء مقارنةً ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأخرى. ومع ذلك ، قبل سقوط نظام الفصل العنصري ، كان المرفق الوطني (Eskom) ، على الرغم من ملكيته العامة ، يخدم بشكل رئيسي قطاعات التعدين والكيماويات الكبيرة ، ولم يكن الوصول الشامل أبدًا أولوية من أولويات السياسة. في نهاية عام 1993 ، كان 36٪ فقط من السكان و 12٪ فقط من سكان الريف يحصلون على شبكة الكهرباء.

في منتصف التسعينيات ، أمرت حكومة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي شركة Eskom بتوسيع نطاق الوصول ، وكان كل من المرافق والحزب الحاكم يعلمان جيدًا أن متلقي الكهرباء لن يكونوا قادرين على دفع التكلفة الكاملة للخدمة. تماشياً مع التجربة الدولية ، اعتقدت الحكومة أن تكاليف الكهرباء ستعوضها المكاسب التي تحققت من حيث تحسين التعليم والصحة العامة وإنتاجية العمل. بين عامي 1994 و 2000 نجحت Eskom في إضافة 2.5 مليون أسرة إلى الشبكة ، مع ربط المزيد من قبل الحكومة

---

[184] قفزات سريعة: مفتاح تنمية أفريقيا - من القيود إلى فرص الاستثمار ، https://documents1.worldbank.org/curated/en/121581505973379739/pdf/Leapfrogging-the-key-to-Africas-development-from-constraints-to-opportunities.pdf .

[185] https://www.afdb.org/en/news-and-events/policy-reforms-and-investment-needed-to-curb-the-shortfall-in-africas-energy-sector-13938

[186] https://blogs.worldbank.org/nasikiliza/compact-with-africa-linking-policy-reforms-with-private-investment

[187] مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا ، إطار عمل لتحويل إفريقيا نحو مستقبل مدعوم بالطاقة المتجددة مع إمكانية الوصول للجميع. http://www.arei.org/wp-content/uploads/2018/09/AREI-Framework.pdf

[188] معهد دراسات التنمية ، ومؤسسة المناخ الأفريقي ، والجامعة المفتوحة ، توسيع نطاق الاستثمار الصيني في الطاقة الخضراء في أفريقيا جنوب الصحراء: التحديات والآفاق ، نوفمبر 2021 ، الملخص التنفيذي. تم تمويل هذا التقرير من قبل NRDC.

[189] الإعلان السياسي بشأن التحول العادل للطاقة في جنوب إفريقيا: إعلان من حكومات جمهورية جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، و الاتحاد الأوروبي.

المحلية. بحلول عام 1999 ، زادت Eskom والسلطات المحلية ، من حيث النسبة المئوية ، الكهرباء من 31٪ إلى حوالي 66٪.[190]

ولكن مع تقدم الكهرباء ، ابتعد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي عن التزامه السابق بالتخطيط الاقتصادي الاشتراكي واعتنق الأجندة النيوليبرالية. وضع الكتاب الأبيض لعام 1998 سلسلة من المقترحات لإصلاح Eskom. ستكون الأداة المساعدة "غير مجمعة" ؛ سيتم بيع 30٪ من طاقتها التوليدية ، وسيقوم القطاع الخاص ببناء كل قدرات التوليد الجديدة. في عام 2001 ، أمرت الحكومة صراحة شركة Eskom "بعدم [السماح] بالاستثمار في جيل جديد في السوق المحلية ... لضمان المشاركة الهادفة للقطاع الخاص في الكهرباء على المدى المتوسط". [191]تم تسليم جميع القرارات الخاصة بسعة التوليد الجديدة إلى وزارة المعادن والطاقة (DME).

لم يكن لدى جنوب إفريقيا خبرة سابقة في تهيئة الظروف لاستثمارات القطاع الخاص أو التعامل مع منتجي الطاقة المستقلين (IPPs.) وفقًا لأحد الحسابات ، فإن خطط الحكومة "استلزمت الإنشاء الفوري لسوق لم يكن موجودًا بعد وإنشاء وصيانة ظروف السوق التي من شأنها تسهيل عمل مثل هذا السوق. بدلاً من إصدار Eskom للمناقصات لبناء المصانع ، يجب تهيئة الظروف للقطاع الخاص للاستثمار في هذه المصانع ".[192]

في أبريل 2004 ، حذرت شركة Eskom (التي لا تزال مملوكة ملكية عامة) من الحاجة إلى سعة جديدة لتلبية الطلب المتزايد ، وإلا فسيكون "فصل الأحمال" (انقطاع التيار الكهربائي) أمرًا لا مفر منه في السنوات المقبلة. ومع ذلك ، لم تتعاقد بورصة دبي للطاقة مع أي IPPs ، لكن Eskom لا تزال محظورة من الاستثمار في أي بناء جديد.

تراجعت الحكومة في وقت لاحق عن قرارها باستبعاد Eskom من الاستثمار في قدرات جديدة. لكن الأوان قد فات بالفعل بالنظر إلى المهلة الزمنية البالغة 10 سنوات تقريبًا لبناء محطات طاقة كبيرة تعمل بالفحم. أفضل ما يمكن أن تفعله Eskom هو بناء قدرة جديدة بأسرع ما يمكن. تم اتخاذ قرار الاستثمار لبناء محطة الطاقة الضخمة التي تعمل بالفحم والتي تبلغ 4800 ميجاوات من قبل Eskom في عام 2005. في عام 2008 ذكرت Eskom: "تم توقع نقص السعة ... المشكلات (مثل الفحم الرطب) التي كان لها تأثير ضئيل أو معدوم في السابق على العرض بسبب الاحتياطيات الكافية يؤدي الآن إلى عواقب وخيمة على العملاء ". [193]لقد عانى اقتصاد جنوب إفريقيا وشعبها سنوات من انقطاع التيار الكهربائي بسبب خطأ سياسي كارثي ، وتوقفت تمديدات الشبكة ، ويزداد فقر الطاقة.[194]

نموذج للجنوب؟ "الشراكة الدولية لانتقال الطاقة العادلة مع جنوب إفريقيا".

وفي الوقت نفسه ، تم الكشف عن الشراكة الدولية لانتقال الطاقة العادلة مع جنوب إفريقيا في *2* نوفمبر 2021 في COP26 في غلاسكو. تعهدت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بدعم جنوب إفريقيا "للابتعاد عن الفحم وتسريع انتقالها إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات ومقاوم للمناخ". يُزعم أن الشراكة ستحشد التزامًا أوليًا بقيمة 8.5 مليار دولار

---

[190] الكهربة قد تخفف من حدة الفقر ، لكنها لا تقضي عليه. تنفق المنازل الحضرية الفقيرة في جنوب إفريقيا ما بين 12٪ و 20٪ من دخل الأسرة على الطاقة. من حيث الموارد المالية لشركة Eskom ، فإن مستويات الفقر هذه تعني أنه تم استرداد جزء بسيط فقط من تكاليف الكهرباء من خلال مدفوعات الكهرباء من قبل المستخدمين. قسم المعادن والطاقة (RSA) ، (DME. (تشرين الثاني / نوفمبر 2001) البرنامج الوطني للكهرباء *1994-1999* ، تقرير موجز عن التقييم . بريتوريا: DME. متاح على:
http://www.energy.gov.za/files/media/explained/statistics_eletrification_2001.pdf (تم استرجاعه في 20 يونيو 2020). أنظر أيضا

[191]مذكرة مجلس الوزراء لبورصة دبي للطاقة ، أبريل 2001 ، مقتبسة في 2008 ، Newbery & Eberhard.

[192]Trollip، H.، Butler، A.، Burton، J.، Caetano، T.، Godinho، C (2014) Energy Security in South Africa. كيب تاون ، خرائط

[193]ونقلت Eskom في NERSA 2008 ، ص 41. NERSA 2008. التحقيق في نقص إمدادات الكهرباء الوطنية وسفك الأحمال. منظم الطاقة الوطني في جنوب إفريقيا. انظر أيضًا: Trollip، H.، Butler، A.، Burton، J.، Caetano، T.، Godinho، C (2014) Energy Security in South Africa. كيب تاون ، خرائط

[194]AIDC / TUED / TNI Eskom Transformed 2020.

للمرحلة الأولى من التمويل ، من خلال آليات مختلفة بما في ذلك المنح والقروض الميسرة والاستثمارات وأدوات تقاسم المخاطر ، بما في ذلك تعبئة القطاع الخاص.[195]

يجسد البيان الرسمي الأبعاد الرئيسية للتعديل الهيكلي الأخضر الذي تدفعه المؤسسات الليبرالية الجديدة. بشكل واضح ، حددت الحاجة إلى "خلق بيئة مواتية من خلال إصلاح السياسات في قطاع الكهرباء ، مثل التفكيك وتحسين تحصيل الإيرادات." وتعكس " [196]الصفقة" مع جنوب إفريقيا التفكير والسياسات التي لا تزال تهيمن على مستوى النخبة المناقشات المناخية: إنها تشير إلى إمكانية التمويل "الميسر" مع دعم جهود حكومة جنوب إفريقيا لزيادة خصخصة نظام الطاقة الوطني.[197]

اليوم ، يواصل البنك الدولي وهيئته الإقليمية ، بنك التنمية الأفريقي (AfDB) الترويج لفكرة أن الخصخصة والتحرير سوف "يفتحان" الاستثمار الخاص ، وأنه "يمكن تسهيل دخول السوق في قطاع [الكهرباء] من خلال الفصل الهيكلي بين التوليد والنقل والتوزيع ، وهو ما تفتقر إليه القارة ". [198]بعبارة أخرى ، ينبغي تفكيك المرافق الوطنية المتكاملة للقارة ("غير المجمعة") لجذب انتباه المستثمرين من القطاع الخاص.[199]

بعد COP26 ، بدأ ممثلو صندوق النقد الدولي مناقشاتهم مع حكومة جنوب إفريقيا ومصالح القطاع الخاص. دعت توصيات صندوق النقد الدولي إلى تفكيك المرفق الوطني (Eskom) ، وتسريح العاملين في قطاع الكهرباء ، والحاجة إلى تحقيق "استرداد كامل للتكلفة". [200]وأضاف صندوق النقد الدولي: "المنافسة من الشركات الخاصة ضرورية. يجب أن يساعد المستوى الأعلى الناتج من الاستثمار الخاص في تمويل انتقال الطاقة بعيدًا عن الفحم ، والمساهمة في أهداف تغير المناخ ". [201]

أشارت حكومة جنوب إفريقيا إلى ما تعتبره أهمية صفقة جلاسكو. أشار دانييل مينيلي ، رئيس فريق العمل الرئاسي لتمويل المناخ ، إلى عدد البلدان التي "تراقب باهتمام وتأمل أن تشكل جنوب إفريقيا سابقة لكيفية إشراك الموارد المناخية الدولية لدعم

---

[195]الإعلان السياسي بشأن التحول العادل للطاقة في جنوب إفريقيا: إعلان من حكومات جمهورية جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، و الاتحاد الأوروبي.

[196]الإعلان السياسي بشأن التحول العادل للطاقة في جنوب إفريقيا: إعلان من حكومات جمهورية جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، و الاتحاد الأوروبي. أنظر أيضا:
-https://www.g7germany.de/resource/blob/974430/2057418/9a1d62b3c5710b4c1989f95b38dc172c/2022-06
Chairs-Summary-Climate-neutrality-data.pdf-27

[197]المفوضية الأوروبية ، الإعلان السياسي حول التحول العادل للطاقة في جنوب إفريقيا ، 2 نوفمبر 2021

[198] قفزات سريعة: مفتاح تنمية أفريقيا - من القيود إلى فرص الاستثمار ،
https://documents1.worldbank.org/curated/en/121581505973379739/pdf/Leapfrogging-the-key-to-Africas-develo
pment-from-constraints-to- فرص الاستثمار. pdf

[199]انظر:
https://www.afdb.org/en/news-and-events/policy-reforms-and-investment-needed-to-curb-the-shortfall-in-africas-energy-sector-13938 يتم تعزيز رسالة "التكيف الهيكلي الأخضر" بشكل روتيني من قبل مجموعة من "مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين" التي تهيمن عليها الشركات والتي تركز على إفريقيا ومختلف الوكالات المتعددة الأطراف. يرى الميثاق مع إفريقيا أن دوره هو "ربط التمويل الخاص للبنية التحتية بالإصلاحات التنظيمية". انظر:
https://blogs.worldbank.org/nasikiliza/compact-with-africa-linking-policy-reforms-with-private-investment . تشير مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا إلى كيفية "دخول الجهات الفاعلة الدولية من القطاع الخاص إلى الفضاء الأفريقي للطاقة المتجددة" وينبغي الترحيب بها بأذرع مفتوحة. انظر: مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا ، إطار عمل لتحويل إفريقيا نحو مستقبل مدعوم بالطاقة المتجددة مع إمكانية الوصول للجميع.
http://www.arei.org/wp-content/uploads/2018/09/AREI-Framework.pdf . تحث مؤسسة المناخ الأفريقي الحكومات الأفريقية على "فتح قطاعات التوليد والتوزيع والنقل للاعبين من القطاع الخاص". انظر: معهد دراسات التنمية ، ومؤسسة المناخ الأفريقي ، والجامعة المفتوحة ، توسيع نطاق الاستثمار الصيني في الطاقة الخضراء في أفريقيا جنوب الصحراء: التحديات والآفاق ، نوفمبر 2021 ، الملخص التنفيذي.

[200]يجب أن تكون إعادة الهيكلة وتفكيك Eskom مصحوبة بتقليص كبير في حجم عملياتها وتحويل هيكلي لعملياتها ، ولا سيما من خلال خفض كبير في تكاليف المشتريات والموظفين.
https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/12/07/south-africa-staff-concluding-statement-of-the-2021-article-iv-mission

[201]
https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/12/07/south-africa-staff-concluding-statement-of-the-2021-article-iv-mission

انتقال عادل". وتابع: "من المهم أن نذكر أن هذا مبلغ أولي ، وكدولة ، فإننا ندرك أن تكاليف الانتقال لجنوب إفريقيا هائلة". ومع ذلك ، "تتمتع الشراكة بإمكانية تحفيزية لتعبئة التمويل المستقبلي الحاسم".[202]

شراكة انتقال عادل للطاقة لفيتنام

يتم دفع JETP اليوم في بلدان أخرى. في أغسطس 2022 ، أعلن رئيس COP27 ووزير حزب المحافظين البريطاني ألوك شارما عن برنامج JETP لفيتنام ، والذي قال إنه سيقدم "خططًا واضحة لتحقيق انتقال عادل للطاقة وتحفيز الاستثمار في الطاقة النظيفة ، مما يتيح لفيتنام الفرصة لتصبح رائدة عالميًا في طاقة متجددة." [203]
ومع ذلك ، فإن فيتنام تجسد ظاهرة التوسع في الطاقة ، وليس التحول. اقترحت خطة تطوير الطاقة الثامنة في البلاد (PDP8) ما يصل إلى 20 جيجاواط من الطاقة الشمسية و 19 جيجاواط من الرياح بحلول عام 2030 ، لكنها اقترحت أيضًا 22 جيجاواط من الغاز و 37 جيجاواط من الطاقة التي تعمل بالفحم بحلول عام 2030.[204]

بصرف النظر عن توضيح توسع الطاقة ، توضح فيتنام أيضًا تناقضات نموذج النمو الحالي. أصبحت فيتنام أكثر من أي دولة في جنوب شرق آسيا ، ومنصة تصدير للشركات متعددة الجنسيات الكبيرة. ما يقرب من 60٪ من صادرات البلاد عبارة عن سلع مصنعة يتم إنتاجها في مصانع مملوكة لمستثمرين أجانب. وفقًا لـ IEEFA ، "أقامت الشركات الكبرى مثل Samsung و Intel متجرًا في فيتنام منذ ما يقرب من عقدين من الزمن ، وتحولت تدريجياً المجمعات الصناعية المحلية إلى قاعدة إنتاج عالمية. في غضون ذلك ، كانت شركات أخرى ، مثل Apple أو Nike ، تحصل على مصادر من شبكة من الموردين المحليين ، عادةً مملوكة للأجانب ، تقوم بتجميع المنتجات التي يتم شحنها إلى المستهلكين في جميع أنحاء العالم ". [205]

للحفاظ على هذا النموذج من النمو ، اتخذت فيتنام نهج الطاقة "بأي وسيلة ضرورية". ولكن في هذه الحالة ، هناك دلائل على أن التعديل الهيكلي الأخضر قد يجعل فيتنام أكثر كثافة للكربون ، وليس أقل. في يوليو 2021 ، أصر المجلس العالمي لطاقة الرياح (GWEC) - الذي يمثل شركات طاقة الرياح الكبيرة - على أن تنشئ حكومة فيتنام مزادات طاقة لطاقة الرياح البحرية (OSW) ، لكنه حذر من أن فيتنام بحاجة إلى "تحسين اتفاقية شراء الطاقة [PPA] إذا أراد جذب مستثمرين من الخارج. اشتكت GWEC من أن نموذج PPA الفيتنامي " لا يتبع المعايير الدولية ، لا سيما حول: تأخير الشبكة ومخاطر التشغيل المتكبدة ؛ آلية التقليص والتعويض ؛ مخاطر تحويل العملات ؛ الحماية من التغيير في القانون ؛ منتديات للنزاع الدولي ". لذلك "المستثمرون الأجانب ليسوا واثقين من المضي قدمًا وفقًا للشروط الحالية". [206]

مرة أخرى ، نرى أن شركات الطاقة المتجددة الكبيرة تضع شروطًا أو مطالب مرهقة من شأنها أن تفرض تكاليف على حكومة فيتنام أو المرافق الوطنية أو كليهما. دون ذكر السبب ، عدلت فيتنام في سبتمبر 2021 خطتها الثامنة لتنمية الطاقة (PDP8) وألغت برنامج طاقة الرياح البحرية ، وقلصت بشكل كبير التزاماتها المتعلقة بالطاقة الشمسية ، وأشارت إلى أن البلاد ستعود نحو الفحم.

---

[202] الكلمة الرئيسية التي ألقاها السيد دانيال مينيلي ، رئيس: فريق العمل الرئاسي للتمويل المناخي ، في مناقشة السياسات حول تمويل الانتقال العادل ، التي عقدتها MISTRA في 09 مايو 2022 ، https://mistra.org.za/mistra-media/daniel-mminele-معالجة-عند-مجرد-انتقال-تمويل-سياسة-مناقشة /

[203] https://www.gov.uk/government/news/alok-sharma-cop26-president-returns-to-viet-nam-to-drive-progress-on-a-clean-energy-transition-ahead-of-cop27 شرطي
https://blogs.idos-research.de/2022/09/21/just-energy-transition-partnerships-boosting-international-climate-cooperation/

[204] تحدد مسودة *PDP8* استراتيجية إمدادات الطاقة المستقبلية في فيتنام التي تتمحور حول الغاز والغاز الطبيعي المسال https://ihsmarkit.com/research-analysis/draft-pdp8-outlines-vietnams-future-power-supply-strategy-cent.html

[205] https://ieefa.org/wp-content/uploads/2021/09/Vietnam-PDP8-Signals-Policy-Confusion-About-the-Economics_Thu_Vu_Sept_2021.pdf

[206] انتقال فيتنام المستقبلي إلى مزادات طاقة الرياح البحرية - أفضل الممارسات الدولية والدروس المستفادة. مجلس طاقة الرياح العالمي. [يوليو] 2021

[207]مستشهدة بحقيقة أن المزيد من البنوك الكبرى وشركات التأمين في آسيا قد ذكرت أنها لن تمول مشاريع الفحم الجديدة ، حذرت مجموعات السياسة البيئية من أن فيتنام قد تكافح للحصول على تمويل مشاريع الفحم الجديدة. [208]ما مدى قوة هذه الالتزامات بعدم تمويل مشاريع الفحم الجديدة؟ قد تكون الالتزامات المناخية وبيانات الطموح حقيقية من حيث نواياها وصدرت على أمل "إرسال إشارات" إلى أسواق الطاقة ، لكن أسواق الطاقة كانت ترسل إشارات خاصة بها في شكل مستويات متزايدة من استخراج الوقود الأحفوري واستخدامه. .[209]

[ملاحظة للمحرر: تحديث cop27 هنا]

نحو مسار عام

شرح الجزء الأول كيف أنتجت السياسة الليبرالية الجديدة نتائج منهجية تميزت بارتفاع استخدام الطاقة بفعل التجارة والتحرير المالي. وقد أسفر أيضًا عن نتائج محددة تُعزى مباشرة إلى سياسات التحول في المناخ والطاقة. أشار الجزء الأول أيضًا إلى التناقضات العميقة التي تكمن في قلب النهج النيوليبرالي. نظرًا لأن السياسات "الخضراء" صممت لتكون منسجمة مع الأجندة النيوليبرالية الأساسية وتركيزها على "النمو" ، فمن المرجح دائمًا أن تكون هذه السياسات غير فعالة. يتجلى عدم الفعالية هذا اليوم بشكل صارخ في اتجاهات وإسقاطات الطاقة والانبعاثات.

الجزء الثاني: المسار العام بديل : معالجة فقر الطاقة وتوسع الطلب

سيأخذ الجزء الثاني من وثيقة التأطير هذه في الاعتبار كيف يمكن للنقابات العمالية أن تبدأ في تقديم مسار عام بديل لنموذج "النمو الأخضر" النيوليبرالي الحالي لانتقال الطاقة وحماية المناخ. يقترح أن البديل يجب أن يبنى حول شركات الكهرباء العامة المستصلحة والمسوقة (أو مرافق الطاقة). يتم شرح الدور الحاسم لكل من قطاع الطاقة ومرافق الطاقة المستصلحة أدناه.

سيتطلب هذا النهج إلغاء تسليح الكهرباء وتفويض جديد لشركات الطاقة العامة. يجب أن يجمع "تحول الولاية" هذا بين مهمة خدمة عامة تقليدية مع ترخيص اجتماعي للنهوض بأجندة إزالة الكربون على مستوى الاقتصاد بأساليب خاضعة للمساءلة وشفافة ويمكن أن تخلق فرصًا للتوظيف المستقر والتدريب على المهارات ودرجة مناسبة من التحكم بين العمال والمجتمع. .

يجب أيضًا توسيع الملكية العامة والتحكم ليشمل سلاسل التوريد الأساسية ، ولا سيما موردي التكنولوجيا الرئيسيين لمصادر الطاقة المتجددة ، وتخزين البطاريات ، والطاقة النووية ، واحتجاز الكربون ، والهيدروجين. وتتركز هذه "الأسواق" (وكلها تدعمها الإعانات العامة) بشكل كبير وتتواجد في حفنة صغيرة من البلدان. تعني هذه المستويات من تركيز السوق أن مستقبل تحول الطاقة يتم التحكم فيه حاليًا من قبل بضع عشرات من الشركات متعددة الجنسيات مع حق النقض "ربما نعم ، وربما لا" من حيث الاستثمار والنشر. لا يوجد أي من اللاعبين الرئيسيين في السوق في الجنوب العالمي. وفي الوقت نفسه ، يجب استجواب التقنيات الواعدة بقوة من أجل اكتشاف إمكاناتها الحقيقية للنهوض بالأهداف الاجتماعية والبيئية.

ليس من الممكن مناقشة هذه القضايا بشكل كاف هنا. تمت الإشارة أعلاه إلى أن برنامج النقابات العمالية لمستقبل الطاقة العام منخفض الكربون الذي تم إطلاقه في COP26 في غلاسكو في نوفمبر 2021 اقترح نموذجًا لنهج المسار العام لانتقال الطاقة الذي يركز على قطاع الطاقة. يلقي البرنامج ، والتقرير القادم لفريق العمل النقابي لمستقبل الطاقة العامة ، نظرة متعمقة على الدور المحتمل للمرافق في دفع عملية الانتقال والنهوض بإزالة الكربون على مستوى الاقتصاد. [210]العديد من مجالات برنامج النقابات العمالية والتقرير (القادم) لفريق العمل قابلة للتطبيق بشكل مباشر على التحديات التي تواجه الجنوب ، لكن هذه التحديات تتطلب تحليلًا ومناقشة أكثر تفصيلاً بكثير من حيث المسار العام بالضبط . قد تكون قادرة على الوفاء بتحديات ركود الطاقة

---

[207] https://energytracker.asia/the-proposed-vietnam-pdp8-update-and-the-risks-from-the-coal-pivot/

[208] https://ieefa.org/wp-content/uploads/2021/09/Vietnam-PDP8-Signals-Policy-Confusion-About-the-Economics_That_Vu_Sept_2021.pdf

[209] https://chinadialogue.net/en/energy/chinas-no-new-coal-power-overseas-pledge-one-year-on/

[210] تقرير فريق العمل النقابي لمستقبل الطاقة العامة ، قادم ، 2023

والفقر في بعض أجزاء الجنوب ، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ونوع التوسع في الطاقة المتمثل في الاقتصادات الآسيوية ذات النمو المرتفع.

نحن ندرك أن فشل النهج النيوليبرالي لا يضمن أن فكرة المسار العام ستؤدي إلى نتائج أفضل. لذلك نحن بحاجة إلى تطوير طرق معقولة لمعالجة المستويات المزمنة لفقر الطاقة وركود القدرات في مناطق العالم التي تعاني حاليًا من فقر الطاقة. هذه الحلول ليست خيالية. إنها معقولة. لكننا نحتاج إلى أن نكون مدركين تمامًا للتحديات الفنية والمالية التي ينطوي عليها تطوير الكهربة ، خاصة إذا كان أحد أهداف المسار العام هو تجنب استخدام الوقود الأحفوري كمصدر أساسي للطاقة.

يجب أن نبين أيضًا كيف يمكن لمرافق الطاقة المستصلحة والمُعاد تسويقها أن تفعل شيئًا لعرقلة وربما عكس توسع الطاقة الذي تم توثيقه في الجزء الأول. إذا كانت معالجة فقر الطاقة أمرًا هائلاً ، فإن وقف نمو الطلب على الطاقة يعد مهمة أكبر بكثير وأكثر تعقيدًا على مستوى الاقتصاد ، ولا يتوفر لها سوى القليل من أدوات السياسة المجربة والمختبرة.

على النقيض من أفريقيا جنوب الصحراء حيث الحاجة إلى كهرباء موثوقة واضحة وملحة لمئات الملايين من الناس ، فإن العديد من البلدان في الجنوب هي ، أو ستصبح قريبًا ، من البلدان المتوسطة الدخل التي تصل إلى ما يقرب من 100 ٪ من الكهرباء ، نمو القطاع الصناعي والتجاري ، والطبقة المتوسطة الصاعدة. اليوم ، معظم الكهرباء المولدة في البلدان النامية الرئيسية هي للأغراض الصناعية والتجارية. على سبيل المثال ، يمثل الاستخدام المحلي في الهند 26٪ فقط من إجمالي استهلاك الطاقة ، بينما يمثل الاستخدام الصناعي والتجاري حوالي 50٪. [211]لقد رأينا كيف تغذي "الأجندة الأساسية" للسياسة النيوليبرالية توسع الطاقة ، ولكن ما الذي يتطلبه الأمر للسيطرة عليه؟ في حالة الدول الفقيرة بالطاقة ، القطار عالق في المحطة بسبب نقص الوقود والركاب محبطون. ومع ذلك ، في حالة الاقتصادات ذات النمو المرتفع ، غادر القطار المحطة وهو يسير على القضبان ، ويبدو أن العديد من الركاب يستمتعون بالرحلة. يجب أن يقدم نهج المسار العام بطريقة ما طرقًا معقولة لإعاقة توسع الطاقة مع إزالة الكربون تدريجياً من إمدادات الطاقة. ربما يكون هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه الجهد العالمي للتصدي لخطر تغير المناخ.

الجزء الثاني مقسم إلى عدة أقسام.

في القسم الأول ، سنشرح بإيجاز سبب أهمية الاستعادة الشاملة لقطاع الطاقة لنهج المسار العام ، وكيف يمكن لمرافق الطاقة ، بمجرد أن تصبح عامة بالكامل وتعمل بموجب تفويض جديد ، أن تبدأ في مواجهة التحديات التي تمت مناقشتها أعلاه.

في القسم الثاني ، ننتقل إلى قضية فقر الطاقة وكيفية معالجة نقص الاستثمار في تحول الطاقة في أجزاء كثيرة من الجنوب ، بما في ذلك العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط. نحن هنا نفكك كل من التفكير والعقم "التكيف الهيكلي الأخضر" و "التمويل المختلط" كسياسات مصممة "لإطلاق" الاستثمار. نحن نجادل بأن التحول العادل للطاقة يحتاج إلى التمويل الكافي ، ويجب توجيه تمويل التنمية بعيدًا عن المحاولات غير المجدية "لفتح" الاستثمارات الخاصة. بدلاً من ذلك ، يجب أن يتم توجيهها نحو استصلاح وترميم المرافق العامة. مرة أخرى ، نحتاج إلى أن نكون واضحين فيما يتعلق بمدى الإصلاحات المطلوبة في النظام المالي العالمي ، الإصلاحات التي يجب أن تذهب إلى أبعد من تلبية مستويات أعلى من "تمويل المناخ".

القسم الثاني سيتناول قضايا التمويل. يعد إصلاح التمويل العالمي أمرًا ضروريًا ، ولكن يجب استخدام تمويل التنمية لاستعادة واستعادة أنظمة الطاقة العامة ، وبالتالي إنهاء السياسة الحالية التي تستمر في تقويض المرافق الوطنية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

سيضع القسم الثالث ، بعبارات عامة ، إنجازات أنظمة الطاقة العامة ، قبل الإصلاحات النيوليبرالية التي بدأت في الثمانينيات ومؤخرًا (في الإكوادور وباكستان وربما المكسيك). هذا التاريخ مهم لأنه سيسمح لنا بالتعلم من الماضي أثناء مواجهة تأثير عقود من الدعاية النيوليبرالية ضد أنظمة الطاقة العامة.

[211] https://www.statista.com/statistics/1130112/india-electricity-consumption-share-by-sector/

كما يعيد هذا القسم النظر في التفكير الكامن وراء دفع البنك الدولي للخصخصة والتكيف الهيكلي ، وكيف تم استخدام مساعدات التنمية كأداة قسرية. النقطة هنا ليست إعادة سرد قصة التكيف الهيكلي والضرر الذي تسبب فيه ؛ بدلاً من ذلك ، الهدف هو إظهار أن أنظمة الطاقة العامة لعبت دورًا مهمًا في فترة ما قبل الليبرالية الجديدة ؛ كانت "إصلاحات" السوق غير ضرورية ومدمرة في النهاية ، وكم عدد الأنظمة العامة التي نجت إلى حد كبير من موجة الخصخصة. بمجرد استصلاحها واستعادتها بالكامل ، يمكن للمرافق العامة أن تلعب دورًا أكثر أهمية في المستقبل.

يشير القسم الرابع إلى كيف بدأ عدد متزايد من الأصوات السائدة في إدراك أن الشركات المملوكة للدولة (SOEs) قد تكون ضرورية للجهود المبذولة للوصول إلى أهداف المناخ ، لأسباب ليس أقلها ، قبل فترة طويلة من محاولة السياسات الليبرالية الجديدة تحويلها إلى أهداف ربحية. الشركات الرأسمالية ، العديد من الشركات المملوكة للدولة كانت تعمل في السابق في إطار الخدمة العامة وتفويض بناء الدولة . لا تدعو هذه الأصوات في أي مكان إلى إعادة التأميم أو عكس الإصلاحات النيوليبرالية - على الأقل حتى الآن. ولكن إذا كان بإمكان الشركات المملوكة للدولة أن تلعب دورًا في تحول الطاقة الذي لا تستطيع الشركات الخاصة القيام به بسبب مخاوف بشأن "عوائد الاستثمار" ، فإن قضية إعادة التوطين تختفي تمامًا.[212]

ثم نوجه انتباهنا إلى التحديات التي يفرضها توسع الطاقة وما يجب أن يقدمه المسار العام . المناقشة هنا هي أكثر المفاهيمية ، والتي تتحدث في بعض النواحي عن الطبيعة المرعبة للتحدي. تطرح معالجة فقر الطاقة أيضًا العديد من التحديات ، لكن السجل التاريخي للطاقة العامة ومزايا التمويل المسبق وإنجازات تخطيط الطاقة يمكن أن تساعدنا في رسم الطريق إلى الأمام. ومع ذلك ، فإن معالجة التوسع في الطاقة تمثل اختبارًا أكثر صرامة.

نهج المسار العام لمعالجة توسع الطاقة بقيادة الجنوب إيجاد طرق لإحراز تقدم مطرد نحو إنجاز مجموعة من المهام الصعبة. تمت مناقشة أربع مهام بإيجاز أدناه. هؤلاء هم:

1 إبطاء وتيرة "حبس" الكربون. الانخراط في "رفض مُدار".
2 تغيير مزيج الطاقة تدريجيًا عن طريق إزالة الكربون من إمدادات الطاقة
3 استعادة تخطيط الطاقة والتحكم في سلاسل التوريد وتطوير تقنيات واعدة
4 دفع كفاءة الطاقة والحفاظ عليها على أساس المنافع العامة غير النقدية.
بناء الإطار المؤسسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص

سنحاول تلخيص الأبعاد الرئيسية لهذه المهام في الصفحات الأخيرة من هذا المستند.

الدور الحاسم لقطاع الكهرباء والحاجة إلى "استصلاح شامل".

في القسم الأول ، سنشرح سبب أهمية الاستعادة الشاملة لقطاع الطاقة لنهج المسار العام ، وكيف يمكن لمرافق الطاقة ، بمجرد أن تكون عامة بالكامل وتعمل بموجب تفويض جديد ، أن تلعب دورًا رائدًا في قيادة انتقال عادل للطاقة .

إن أي جهد جاد لدفع عملية انتقال على مستوى الاقتصاد إلى مستقبل منخفض الكربون ومستقبل مستدام حقًا سيعتمد على التغييرات في كيفية إنتاج الكهرباء. وأي محاولة لإزالة الكربون من النقل والتدفئة والتبريد والعمليات الصناعية وما إلى ذلك مع اتخاذ خطوات في نفس الوقت للقضاء على فقر الطاقة ، يجب أن تتضمن توليد المزيد من الكهرباء . وبالتالي ، فإن التحول على مستوى الاقتصاد كله سيتوقف على كل من إزالة الكربون من إمدادات الكهرباء وزيادة كمية الكهرباء المولدة بشكل كبير. هذه حقائق راسخة حاليًا.

ومع ذلك ، من المؤكد أن الانتقال إلى الطاقة منخفضة الكربون سوف يمتد لعدة عقود ، بغض النظر عن السياسات المستخدمة لتعزيز إزالة الكربون. بالنظر إلى هذا الواقع التقني ، ستكون أنظمة الطاقة المركزية والمتكاملة تمامًا ميزة لا غنى عنها لإزالة

212

الكربون على مستوى المدينة وعلى مستوى الاقتصاد. وفقًا لوكالة الطاقة الدولية ، "على الرغم من النمو المتوقع في التوليد اللامركزي والتخزين في أسواق الطاقة الأكثر تطورًا ، فمن المرجح أن تظل غالبية أنظمة الكهرباء تعتمد إلى حد كبير على التوليد المركزي وشبكة نقل وتوزيع قوية في المستقبل المنظور." [مصدر وكالة الطاقة الدولية].

لذلك ، سيكون من الخطأ الفادح اعتبار الشركات القائمة على أنها "قضية خاسرة" سياسية. يجب أن يكون هناك التزام واضح لا لبس فيه بالملكية العامة لمرافق الطاقة لأنها توفر ما قد يكون الوسيلة الوحيدة المعقولة لمواجهة بعض التحديات ، الفنية والمتعلقة بالسوق ، التي تفرضها الكهرباء وإزالة الكربون على مستوى الاقتصاد. بعبارة أخرى ، سيعتمد إزالة الكربون إلى حد كبير على الدور الذي ستلعبه مرافق الطاقة في المستقبل.

من السمات الأساسية لنهج المسار العام الاستصلاح الشامل لأنظمة الطاقة وسلاسل إمداد التكنولوجيا الرئيسية. نعني بالاستصلاح الشامل توسيع الملكية العامة لتشمل توليد الكهرباء (وبشكل تدريجي عبر سلاسل التوريد للتقنيات الرئيسية) وأنظمة النقل والتوزيع ، فضلاً عن خدمة العملاء أو عمليات البيع بالتجزئة.

تشمل المزايا الرئيسية للاستخلاص الشامل ما يلي:

1. فتح سبل التعاون بين المرافق المستصلحة والسلطات البلدية والمستخدمين النهائيين من جميع الأنواع ، مما يسمح بمعالجة قضايا المساواة بشكل صحيح أثناء متابعة أهداف إزالة الكربون. في حين ظهرت "الشراكات بين القطاعين العام والخاص" (PUPs) كوسيلة للبقاء على قيد الحياة للشركات العامة الهشة مالياً (معظمها مرافق المياه) ، يمكن أن توفر PUPs بعض البنية الفوقية المؤسسية لنظام الطاقة العامة الجديد. يمكن أيضًا أن تسهل PUPs التعاون الكامل حول وظائف البحث والتطوير ، وتطوير تقنيات جديدة وتحسين التقنيات الموجودة ، كل ذلك في إطار المنافع العامة.

2. تحقيق التوازن بين الحاجة إلى إزالة الكربون من العرض وتقليل الطلب على الطاقة. في ظل النظام النيوليبرالي للكهرباء المُسَلَّعة ، يرقى خفض الطلب إلى مصاعب اقتصادية أو إفلاس محتمل لشركات الطاقة الهادفة للربح. بعد إعفاء الحاجة إلى بيع الكهرباء من حيث الحجم (حجمًا) ، يمكن للمرافق المستصلحة أن تعمل جنبًا إلى جنب مع البلديات والمستخدمين التجاريين والصناعيين الكبار لتعزيز الكفاءات وتقليل الطلب. يمكن تقديم موارد الطاقة الموزعة (DER) مثل البطاريات وأجهزة الاستشعار وما إلى ذلك عن طريق مجموعة من المعايير التنظيمية ، ولم يعد يترك نشر هذه التقنيات "لاختيار المستهلك" أو كعمل جانبي في مجال موازنة الطاقة. (انظر أدناه)

3. إعادة المداولات القائمة على الأدلة بشأن خيارات إزالة الكربون والمفاضلات. سيشكل إزالة الكربون على مستوى الاقتصاد تحديات غير مسبوقة. من المتوقع أن يزيد الطلب على الكهرباء (وكذلك قدرة التوليد). ستكون هناك حاجة إلى فترة مطولة من النقاش العام بشأن خيارات الكهربة وإزالة الكربون التي يجب أن تحظى بالأولوية على الفور وعلى المدى الطويل. هذه المناقشات موجودة بالفعل ، على الأقل إلى حد ما. لكن المناقشات حاليًا مشوهة بدافع الربح ، تمامًا مثل المناقشات حول الحاجة إلى أحزمة المقاعد أو مخاطر تدخين السجائر ، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، على التوالي ، من قبل بعض شركات السيارات الكبرى و صناعة التبغ. تقع في قلب عملية الكهربة على مستوى الاقتصاد ، يمكن لأنظمة الطاقة العامة أن تضمن أن مبدأ المنافع العامة والتخطيط طويل الأجل يسبق الأولويات التجارية للمصالح الخاصة.

تمويل تحول الطاقة - ما بعد "تمويل المناخ"

في هذا القسم ، نوجه انتباهنا إلى قضية تمويل انتقال الطاقة في الجنوب ، وكيفية تطوير بدائل لـ "التكيف الهيكلي الأخضر" التي يمكن أن تستغل التشققات في إجماع النخبة حول الإدارة الاقتصادية العالمية التي أصبحت مرئية بشكل متزايد.

يتعلق ما يلي في الغالب بتمويل التنمية ، ولكن من المهم هنا الاعتراف بأنه ، على الرغم من أهمية مستويات رأس المال المتاحة لبنوك التنمية متعددة الأطراف ، فإنها تحتاج إلى زيادة بعدة أوامر من الحجم بما يتناسب مع مستويات الاستثمار الرأسمالي اللازمة تمويل الانتقال.

قد تكون النقاشات حول تمويل المناخ التي دارت حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منذ مؤتمر الأطراف الخامس عشر في عام 2009 مضللة للغاية ، لأنها تعطي الانطباع بأنه ، إذا تم تسليمها ، فإن 100 مليار دولار سنويًا التي يلتزم بها الشمال ستساهم بشكل كبير في تغطية تكاليف الاتفاقية. انتقال الطاقة. كما هو مذكور في الجزء الأول ، تقر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نفسها بأن بلدان الجنوب ستحتاج إلى 5.8 تريليون دولار على الأقل بشكل تراكمي للوصول إلى التزامات المساهمات المحددة وطنيا الفردية الخاصة بالتكيف والتخفيف بحلول عام 2030.[213]

عندما نحدد التركيز السياسي لـ TUED South ، من المهم تطوير نهج واضح لتمويل المناخ - وفهم سبب عدم تحققه. تم التطرق إلى هذا في الجزء الأول وسنعود إليه أدناه عندما نناقش "التمويل المختلط" ودوره في التكيف الهيكلي الأخضر.

لكننا نحتاج أيضًا إلى الإقرار بأن نهج المسار العام الممول تمويلًا مناسبًا سوف يحتاج إلى معالجة مجموعة أكبر بكثير من المشاكل التي تواجه العديد من بلدان الجنوب ، من بينها ارتفاع مستويات الديون الخارجية ، والتدفقات المالية غير المشروعة ، وكذلك التهرب الضريبي و فرض الضرائب على الفئات والشركات ذات الدخل المرتفع.

في هذا الصدد ، من الضروري أن تنضم TUED South إلى الكفاح من أجل إلغاء الديون ، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات للتهرب من الضرائب وتجنبها ، واستعادة مستويات الضرائب المحلية التي يمكن أن تولد إيرادات لتحول الطاقة بينما في نفس الوقت لإعادة توزيع الثروة وخلق فرص العمل. بعض النقابات نشطة بالفعل في الكفاح العالمي من أجل إلغاء الديون والعدالة الضريبية. سيتوقف [214]تأمين نهج المسار العام للطاقة والمناخ على تعزيز وتوسيع الحركة من أجل الإصلاح الجذري. يوفر إطلاق TUED South فرصة للنقابات للنظر في كيفية دعم المبادرات التي يمكنها إصلاح النظام متعدد الأطراف بطرق يمكنها نقل الموارد - المالية والتقنية والبشرية - خلف نهج المسار العام لانتقال الطاقة.

اصلاح اضرار الديون

نبدأ بالنظر في تأثير الديون على الجنوب العالمي ، وكيف أن خدمة الديون تقوض قدرة الحكومات على تجنب التنمية كثيفة الاستهلاك للطاقة والتي تضر بالمناخ. في مارس 2021 حذرت مجموعة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة من أن المستويات المرتفعة لديون البلدان النامية " تحد بشدة من قدرة العديد من البلدان على الاستثمار في التعافي والعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة". [215]وفقًا للبنك الدولي ، بلغ الدين الخارجي لجميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مستوى يقارب 8.7 تريليون دولار في نهاية عام 2020 ، العام الأول للوباء. [216]هذه زيادة اسمية قدرها 548 مليار دولار مقارنة بالعام السابق. تساعد هذه الأرقام في وضع مناقشة "100 مليار دولار" حول تمويل المناخ في منظورها الصحيح.

من خلال دراسة خدمة الديون من منظور تاريخي أوسع ، قامت البلدان النامية ، منذ عام 1982 ، بتحويل ما يقدر بنحو 4.2 تريليون دولار من مدفوعات الفوائد إلى دائنيها في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وهو ما يفوق بكثير المساعدة الإنمائية الرسمية

---

[213] اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، التقرير الأول عن تحديد احتياجات الأطراف من البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس ، https://unfccc.int/sites/default/files/resource/54307_2٪20-٪20UNFCCC ٪ 20 First٪ 20NDR٪ 20summary٪ 20-٪ 20V6.pdf

[214] https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2021/11/State_of_Tax_Justice_Report_2021_ENGLISH.pdf

[215] https://unsdg.un.org/sites/default/files/2021-03/sg-policy-brief-on-l Liquidity-and-debt-solutions.pdf

[216] https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36289/9781464818004.pdf?sequence=4&isAllowed=y

التي تلقتها هذه البلدان خلال نفس الفترة. [217]زادت مدفوعات الديون بنسبة 120٪ منذ الأزمة المالية عام 2007 ، ووصلت في عام 2021 إلى أعلى مستوى لها منذ 20 عامًا.[218]

ينعكس التأثير المحتمل لديون البلدان النامية على احتمالات التحول العادل للطاقة في البيانات الحديثة عن الإنفاق العام. وفقًا لـ *Global Sovereign Debt Monitor 2022* ، فإن 135 من أصل 148 دولة في الجنوب العالمي مثقلة بالديون. [219]البلدان في هذه الحالة لديها خياران. يمكنهم إما أن يتخلفوا عن السداد أو يحاولوا إعادة هيكلة ديونهم بشكل جذري - وهو ما سيعني على الأرجح أن وكالات التصنيف ستخفض التصنيف الائتماني وأن يتم قطعها عن الاقتراض في المستقبل. أو يمكن للبلدان المثقلة بالديون أن تفرض برامج تقشف شديدة على حساب الإنفاق العام.

من بين هذين الخيارين الضارّين ، اختارت معظم البلدان الخيار الثاني الآن: التقشف. ويشير المرصد إلى أنه "في العديد من البلدان ، لا يمكن الحفاظ على خدمة الدين إلا على حساب الخدمات العامة". في عام 2021 ، "تم تخفيض الإنفاق العام في 83 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل لتمكينها من الاستمرار في خدمة الديون". ويتوقع [220]المرصد أن خدمة الديون ستعني أن "الإنفاق الأولي العام في عام 2026 سيكون أقل من مستويات الإنفاق قبل انتشار الوباء في 80 دولة" [221]. يقدر تقرير حديث لـ Eurodad أنه في عام 2023 سيكون 85 ٪ من سكان العالم في الطرف المتلقي لإجراءات التقشف. وإجمالاً ، يُظهر التقرير أن 143 دولة - 94 منها من الدول النامية - تتبع سياسة التقشف ، غالبًا بناءً على إلحاح من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .[222]

والأهم من ذلك ، أن نسبة متزايدة من ديون بلدان الجنوب مستحقة لدائنين من القطاع الخاص ، يتقاضون عادة معدلات فائدة أعلى بكثير من المقرضين الآخرين. يمتلك هؤلاء الدائنون أكثر من 60 في المائة من جميع المطالبات على بلدان في جنوب الكرة الأرضية ، وحوالي نصف مدفوعات الديون الخارجية والفوائد التي تسددها البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل هي لمقرضين من القطاع الخاص.[223]
تسبب جائحة كوفيد في توسع الإقراض العام للجنوب ، وبالتالي تكبد المزيد من الديون. حدث هذا في الوقت الذي أدت فيه الأزمة الصحية والاقتصادية التي أحدثها الوباء إلى اتساع العجز المالي ، والذي كان على العديد من البلدان تغطيته بشكل أساسي بالديون الجديدة. [224]لكن التوسع في التمويل متعدد الأطراف للأزمات سمح للدائنين من القطاع الخاص بالخروج من البلدان المدينة دون الاضطرار إلى تحمل أي خسائر بأنفسهم. في عام 2020 ، دفعت 58 دولة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل فوائد وأصولاً لدائنين من القطاع الخاص الخارجيين أكثر مما حصلت عليه في قروض جديدة خلال نفس الفترة. وفقًا للمونيتور ، " بدلاً من حل الأزمة بسرعة ، يتم تحويل المطالبات الخاصة إلى الميزانيات العامة".[225]

ازدادت احتمالية حدوث موجة جديدة من حالات التخلف عن سداد الديون خلال العام الماضي ، حيث تم دفع البلدان إلى نقطة الانهيار ، مما دعا إلى مزيد من التقشف الذي يحركه صندوق النقد الدولي. إن حالة زامبيا مفيدة بشكل خاص. بعد أن تخلفت عن سداد ديونها [التاريخ] ، اضطرت البلاد في سبتمبر 2022 إلى الذهاب إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض إنقاذ. لقد تم إصدار القرض بشروط قاسية بما يكفي لتبديد أي آمال بأن صندوق النقد الدولي قد أغلق كتاب سياسات التكيف الهيكلي التي فُرضت على الجنوب في الثمانينيات والتسعينيات. [226]ستتطلب اتفاقية الإنقاذ في زامبيا من الدولة تحويل عجز ميزانيتها - عند

---

[217]جيروم روس لماذا لا تتخلف عن السداد؟ الاقتصاد السياسي للديون السيادية ، 2019 ، مطبعة جامعة برينستون ، الصفحة 2
[218]عدالة الديون ، تفاقم أزمة الديون العالمية مع ارتفاع أسعار الفائدة ، 23 يناير 2022 ،
https://debtjustice.org.uk/press-release/growing-debt-crisis-to-worsen-with-interest-rate-rises
[219]Erlassjahr ، مراقب الديون السيادية العالمية 2022.
https://erlassjahr.de/wordpress/wp-content/uploads/2022/04/GSDM22-online.pdf
[220]https://erlassjahr.de/wordpress/wp-content/uploads/2022/04/GSDM22-online.pdf
[221]https://erlassjahr.de/wordpress/wp-content/uploads/2022/04/GSDM22-online.pdf
[222]يورونداد ، سبتمبر 2022. أوقفوا التقشف: تقرير عالمي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في 2022-25
[223]المرجع نفسه.
[224]Erlassjahr ، مراقب الديون السيادية العالمية 2022.
https://erlassjahr.de/wordpress/wp-content/uploads/2022/04/GSDM22-online.pdf
[225]Erlassjahr ، مراقب الديون السيادية العالمية 2022.
https://erlassjahr.de/wordpress/wp-content/uploads/2022/04/GSDM22-online.pdf
[226]https://peoplesdispatch.org/2022/09/22/zambias-debt-crisis-a-warning-for-what-looms-ahead-for-global-south/

6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 - إلى فائض بنسبة 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025. وسيتحقق ذلك من خلال الإلغاء الفوري لدعم الوقود ، وزيادة تعريفة الكهرباء ، والتخفيضات الشديدة [227]في الدعم الحكومي لصغار المزارعين ، ولتوسيع نطاق ضريبة القيمة المضافة لتشمل مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات. بحلول عام 2030 ، من المقرر أن تنفق زامبيا على مدفوعات الديون أربعة أضعاف ما تنفقه على معالجة آثار أزمة المناخ.[228]

يمكن أن يساعد TUED South في بناء الحركة إما لإلغاء الديون أو التنصل من الديون. هذه ليست مسألة عدالة أساسية فحسب ، بل يجب معالجة تأثير الديون على الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ إذا أردنا إيجاد رأس المال الأولي اللازم لتمويل نهج المسار العام لانتقال الطاقة وحماية المناخ .

العدالة الضريبية ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة

إن الإصلاح التدريجي والمبتكر للنظام الضريبي الهادف إلى إعادة بناء صحة المالية العامة ينطوي على إمكانيات كبيرة من حيث زيادة الموارد اللازمة لاستعادة مرافق الطاقة وإعادة بناء قدرات الدول لتعزيز النهج المؤيد للجمهور في التنمية.

على المستوى الوطني ، تعد قدرة الحكومات على تنفيذ سياسة ضريبية تصاعدية أمرًا حاسمًا لتعزيز الملكية العامة ، والتغلب على عدم المساواة ، وعكس الاتجاه الحالي لإعادة توزيع الثروة من الفقراء إلى الأغنياء.

إن الحيز المتاح لإصلاح الضرائب المحلية كبير ، ويمكن أن تكون آثاره تحويلية. يؤكد البنك الدولي أن نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي تبلغ 33٪ مناسبة لتعبئة الموارد المحلية لتغطية الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات الحيوية. تفرض العديد من البلدان النامية ضرائب أقل بكثير من مستوى 33٪ والعديد منها - بما في ذلك الهند وبنغلاديش ونيجيريا والجزائر - لديها نسب ضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من 10٪. يشير تقرير [229]الأمم المتحدة عن تمويل التنمية المستدامة لعام *2022* إلى أن البلدان "يمكنها فرض ضرائب تضامن أو تدابير أخرى تهدف إلى فرض ضرائب مناسبة على الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية ، والذين لديهم ميل أقل لإنفاق الدخل الهامشي ، إما كإجراءات مؤقتة للاستجابة للأزمات أو سياسات دائمة. ، مع التدابير المناسبة لمواجهة التهرب الضريبي. يمكن أن يؤدي تعزيز الضرائب على الممتلكات والأرباح الرأسمالية أيضًا إلى توليد إيرادات جديدة ".[230]

ويزيد حجم التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية والفقيرة من تفاقم الأزمة المالية في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا. إلى حد بعيد ، يتمثل أكبر عنصر في التدفقات المالية غير المشروعة في عمليات تحويل الأرباح التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات. [231]تعد إساءة الفواتير التجارية إحدى الأدوات الرئيسية للتهرب الضريبي على الشركات. يحدث هذا عندما يقوم المستوردون والمصدرون عمداً بتزوير القيمة المصرح بها للبضائع في الفواتير المقدمة إلى السلطات الجمركية. يسمح ذلك للتجار بنقل الأموال بشكل غير قانوني عبر الحدود الدولية ، والتهرب من الضرائب و / أو الرسوم الجمركية ، وغسل عائدات النشاط الإجرامي ، والتحايل على ضوابط العملة ، وإخفاء الأرباح في حسابات مصرفية خارجية. يقدر تقرير النزاهة المالية العالمية لعام 2021 (GFI) أن 1.6 تريليون دولار في الفواتير التجارية المحتملة لسوء الفواتير بين 134 دولة نامية ، منها 835 مليار دولار حدثت بين البلدان النامية و 36 من الاقتصادات المتقدمة (بيانات 2108). [232]تقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أنه بين عامي 2000 و 2016 ، كان لدى أفريقيا ، في المتوسط ، 83 مليار دولار سنويًا في صافي التدفقات

---

[227]تقرير صندوق النقد الدولي رقم 22/292 ، 9 أغسطس 2022.

[228]تيس وولفندن والدكتورة سيندرا شارما كوشال ، أزمات الديون والمناخ: لماذا يجب أن تشمل العدالة المناخية عدالة الديون. ص 6.

[229]https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS

[230] الأمم المتحدة ، فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتمويل التنمية ، تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022. (نيويورك: الأمم المتحدة ، 2022) ، متاح من: https://developmentfinance.un.org/fsdr2022 . ص 31

[231]النزاهة المالية العالمية ، التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالتجارة في 134 دولة نامية 2009-2018 ، GFI 2021.

[232] يقدر تقرير عام 2017 الصادر عن النزاهة المالية العالمية (GFI) أنه في عام 2017 بلغ إجمالي التدفقات الخارجة غير المشروعة من سوء الفواتير التجارية في كينيا 95 مليار شلن كيني (885 مليون دولار). انظر: النزاهة المالية العالمية ، التدفقات المالية غير المشروعة في كينيا ، الصفحة 23

الخارجة من خلال سوء الفواتير التجارية.[233] وبشكل تراكمي بين عامي 2000 و 2016 ، قُدر سوء الفواتير التجارية بنحو 1.4 تريليون دولار ، أي ما يعادل 11.4 في المائة من قيمة تجارة أفريقيا.[234]

إلى هذه الخسائر ، يحتاج المرء إلى إضافة نتيجة عدد لا يحصى من تدابير التهرب الضريبي التي اتخذتها الشركات متعددة الجنسيات. سيكون الكثير على دراية بقضايا شركات التكنولوجيا الكبرى ، Google ، Apple ، إلخ ، الذين يدفعون القليل من الضرائب عن طريق تسجيل أرباحهم في الملاذات الضريبية مثل أيرلندا ولوكسمبورغ وجزر كايمان وما إلى ذلك. تُعرف هذه الظاهرة باسم تآكل القاعدة وتحويل الأرباح ويأخذ العديد من الأشكال مثل إحدى الشركات التابعة لشركة تفرض رسومًا إدارية وتسويقية وقانونية وأتعابًا أخرى على شركة تابعة أخرى دون حدوث أي نشاط حقيقي أو الأشخاص العاملين أو المكاتب الموجودة. تم تقدير الخسائر السنوية من خلال "أساليب التخطيط الضريبي الصارمة هذه مؤخرًا بمبلغ 187 مليار دولار على أساس سنوي.[235]

يشير تقدير متحفظ تم إجراؤه في شبكة العدالة الضريبية إلى أن نطاق الثروة المتراكمة على مر السنين في الملاذات الضريبية ، التي تعمل كاستثمار معفى من الضرائب ، من هذه التدفقات المالية غير المشروعة يتراوح بين 21 تريليون دولار أمريكي و 32 تريليون دولار أمريكي. وتقدر أن 427 مليار دولار هي عائدات ضريبية تضيع كل عام في الملاذات الضريبية.[236]

الصفقة الخضراء العالمية الجديدة و "التعددية الجديدة"

لطالما دعم المجتمع النقابي الدولي كلاً من إصلاح النظام متعدد الأطراف والتحول في إدارة الاقتصاد العالمي بعيدًا عن الأجندة النيوليبرالية الأساسية التي تفضل الأغنياء والأقوياء في العالم. تتحدث الأصوات الرائدة في النظام متعدد الأطراف - بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش - اليوم بصراحة عن أزمة الشرعية التي تواجه المؤسسات المتعددة الأطراف بسبب فشلها في تعزيز المساواة أو حماية الصحة أو تحقيق أهداف المناخ.[237]

لذلك يجب أن ندرك أن نجاح نهج المسار العام سيتوقف على الأرجح على الإصلاح السياسي الجذري للنظام متعدد الأطراف وعلى مستوى الدول القومية الرئيسية. لن تكون النقابات وحدها في الكفاح من أجل الإصلاح الجذري. في مايو 2020 ، دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى تقديم 2.5 تريليون دولار من الدعم الدولي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، سيأخذ تريليونٍ دولار منه شكل تخفيف أعباء الديون ، وسيتم توفير تريليون دولار للجنوب. على شكل حقوق سحب خاصة تم إنشاؤها حديثًا ، وسيتم تخصيص المبلغ المتبقي البالغ 500 مليار دولار أمريكي كمنح من بلدان الشمال العالمي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ".[238]

أدت هذه المقترحات وغيرها من المقترحات المماثلة إلى تضخيم الدعوات من أجل صفقة عالمية خضراء جديدة ونهج عالمي للسلع العامة لانتقال الطاقة وحماية المناخ. في أبريل 2019 ، أوضح تقرير صادر عن الأونكتاد أعده مركز سياسات التنمية العالمية بجامعة بوسطن مبادئ جنيف لصفقة عالمية خضراء جديدة . واقترح جدول أعمال بحثي وسياسي "يعيد بناء قواعد الاقتصاد العالمي مع الاحترام المتعمد لمساحة سيادة السياسة الوطنية".[239] هذا ، كما يقول التقرير ، سيتطلب دورًا جديدًا للدولة:

---

[233] فريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتمويل التنمية ، وتمويل التنمية المستدامة ، وردم الفجوة المالية ص 48

[234] المرجع نفسه ، الصفحة 48

[235] NBER Working Paper Series) Tørsløv، L Wier، G Zucman - ؛The Missing Profits of Nations (No. 24701 2018

[236] /https://taxjustice.net/faq/how-much-money-is-in-tax-havens

[237] https://www.nelsonmandela.org/news/entry/annual-lecture-2020-secretary-general-guterress-full-speech

[238] https://news.un.org/en/story/2020/03/1060612

[239] جنيف لصفقة عالمية خضراء جديدة ،

هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار العام ، والحد الأدنى للأجور الذي يعكس تكاليف المعيشة ، وتقوية مؤسسات المفاوضة الجماعية والحماية الاجتماعية الشاملة في نفس الوقت مع إزالة الكربون بسرعة. لكن هذا لن يحدث ما لم تعزز الإدارة الأفضل متعددة الأطراف وتنسيق برنامجًا عالميًا لإعادة التوزيع والتعافي.[240]

خطة مارشال العالمية: تنشيط تمويل التنمية

يلفت إطار الصفقة العالمية الخضراء الجديدة (GGND) الذي قدمه الأونكتاد الانتباه إلى الحاجة إلى دور جديد لتمويل التنمية (يشار إليه أحيانًا باسم "التمويل الإنمائي الرسمي" أو ODF. ويشير مؤلفا الأونكتاد كيفن غالاغر وريتشارد كوزول - رايت إلى الحاجة من أجل زيادة ODF ونشره كجزء من خطة مارشال العالمية. تعمل بموجب ولاية جديدة وبتوفير المزيد من الأموال للتوزيع ، فإن بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) ، وبنوك التنمية الإقليمية (RDBs) ومؤسسات تمويل التنمية (DFIs) لديها دور رئيسي تلعبه في تمويل GGND.[241]

يشير المؤلفون إلى أن هناك أكثر من 450 مؤسسة تمويل عقاري يبلغ إجمالي أصولها 11.6 تريليون دولار. يمكن لمؤسسات التنمية المالية هذه أن تمول ما يزيد عن 2 تريليون دولار على أساس سنوي - تمثل ما يقرب من 12 في المائة من إجمالي الاستثمار العالمي. [242]ومع ذلك ، فإن مؤسسات التنمية المالية "تفتقر إلى النطاق والتغطية الجغرافية اللازمتين للعب دور محفز للتمويل وتوفير التكيف من أجل الانتقال العادل إلى اقتصاد خالٍ من الكربون." [243]ويقترحون أن المطلوب هو "أجندة إصلاح جريئة يمكن أن تزيد من تمويل التنمية العامة بشرط أن تتماشى مع مجموعة من المبادئ الأساسية حول المساواة والتنمية المستدامة".[244]

في الدعوة إلى خطة مارشال العالمية ، لاحظ غالاغر وكوزول رايت أنه في ظل نظام بريتون وودز الذي تم إنشاؤه في منتصف الأربعينيات إلى أواخرها ، تم بناء البنك الدولي حول نموذج المالية العامة لقيادة إعادة الإعمار بعد الحرب وكان شكلها تفكير الصفقة الجديدة.[245] ومن المثير للاهتمام ، أن نجاح سلطة وادي تينيسي - محرك كهربة الريف المملوكة ملكية عامة في الولايات المتحدة منذ عام 1935 وما بعده - هو الذي شكل التفويض العام للبنك الدولي. قبل إنشاء البنك الدولي ، "لم يتم إنشاء أي مؤسسة مالية دولية بهدف توجيه الموارد إلى البلدان الفقيرة".[246]

استندت خطة مارشال في فترة ما بعد الحرب المبكرة أيضًا إلى نموذج المالية العامة. خصصت الولايات المتحدة أكثر من 1٪ من دخلها القومي للخطة لمدة أربع سنوات متتالية. يقترح غالاغر وكوزول-رايت أنه بمجرد إنشائها ، يمكن لخطة مارشال الجديدة أن تشتت رأس المال إما على شكل منح أو قروض بدون فائدة ، وقد يكون ذلك مصحوبًا بتأجيل سداد الديون يليه إعادة هيكلة وإلغاء. وأشاروا إلى أن مساعدة مارشال استندت إلى الاعتراف بأن التزامات خدمة الديون الثقيلة ستعيق الاستثمار اللازم للتعافي والنمو على المدى الطويل.

---

[240]الأونكتاد: إصلاح نظام التجارة الدولية من أجل الانتعاش والمرونة والتنمية الشاملة ، ورقة بحث الأونكتاد رقم 65 ، / UNCTAD / SER.RP 2021/8

[241]من بين أكبر بنوك التنمية المتعددة الأطراف بنك التنمية الأفريقي ، بنك التنمية الآسيوي ، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) ، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ، بنك الاستثمار الأوروبي ، بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IADB) ، البنك الإسلامي للتنمية والعالم.
مجموعة البنك. مؤسسات التنمية المالية هي مؤسسات مختلفة عن بنوك التنمية متعددة الأطراف وبنوك التنمية الإقليمية. العديد منها عبارة عن شركات و / أو صناديق استثمارية ، لا يتم تنظيمها بنفس طريقة البنوك ولا يتم تمويلها من قبل أسواق رأس المال.
هذا يعني أنه يمكن أن يكون لديهم رغبة أعلى نسبيًا في المخاطرة من بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف وبنوك التنمية الإقليمية. يرى:

[242]2020 ، Xu et al ، استشهد بها KGS / RKW. [المرجع الكامل مطلوب]

[243]قضية بريتون وودز الجديدة

[244]قضية بريتون وودز الجديدة

[245]غالاغر ، كيفن ب ، وآخرون. "الضرورة الشديدة الآن: حالة لحظة بريتون وودز جديدة." قضية بريتون وودز الجديدة ، دولة ، مارس 2022 ،

[246]2014 ، Helleiner ، استشهد به KGS / RKW. [[المرجع الكامل مطلوب]

بموجب خطة مارشال العالمية الجديدة ، يمكن نشر الموارد المنقولة من جزء من العالم إلى جزء آخر من أجل تعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بطرق من شأنها أن تعود بالفائدة على الجميع وتحميهم ، بغض النظر عن الموقع . وبالتالي ، فإن نهج النفقات المشتركة يوفر بديلاً قابلاً للتطبيق للتمويل المناخي القائم على القروض والذي ، كما رأينا ، غير كافٍ ويترتب عليه المزيد من الديون على بلدان الجنوب. لذلك توفر خطة مارشال العالمية منبرًا لنوع نهج المنافع العامة العالمية الذي يتطلبه الوضع الحالي.

استخدام تمويل التنمية لتوسيع الملكية العامة

على النقيض من المستويات التافهة للتمويل المناخي التي تتم مناقشتها في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، فإن المدافعين عن دعوة GGND لمستويات التمويل التي تتناسب أكثر مع التحديات التي تفرضها الحاجة إلى الانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون. .

ومع ذلك ، فإن المدافعين عن GGND يميلون أكثر للحديث عن الحاجة إلى الاستثمار العام ، في حين أن الملكية العامة لا يشار إليها إلا نادرًا وفي كثير من الأحيان بشكل عابر. إن زيادة تمويل التنمية العامة ، بينما في كثير من النواحي التقدمية من حيث نتائجه الاجتماعية والاقتصادية ، لا تقوي ، في حد ذاتها ، قدرة الدول على استيعاب التوسع في الطاقة أو إعاقة ضرورات النمو التي تحدد الرأسمالية الحالية. الاقتصاد السياسي. مع ارتفاع الطلب على الطاقة بين 2٪ -3٪ كل عام ، وما يقرب من ثلاثة أرباع الطلب الجديد الذي يتم تلبيته حاليًا بواسطة الوقود الأحفوري ، هناك حاجة ملحة لنشر التمويل العام بطرق يمكن أن تبدأ في اعتراض وعرقلة الديناميكيات التوسعية للاقتصاد السياسي الرأسمالي.

الطاقة المملوكة للقطاع العام لن تجعل الطلب المتزايد على الطاقة يختفي بأعجوبة أو يحل كل مجموعة المشاكل والتحديات المرتبطة بإزالة الكربون. ولكنه يوفر خيارات للحفاظ على الطاقة ، وتحسين الكفاءة ، وتطوير ونشر التقنيات الأساسية التي يمنعها إطار السياسة الحالي.

في الجزء الأول ، قمنا بتوثيق كيف أن النهج الليبرالي الجديد الحالي لتحول الطاقة يتم استدامته بالفعل من خلال مستويات عالية من التمويل العام ، لكن هذا التمويل لم يكن قادرًا على "تعبئة" أو "تحفيز" مستويات الاستثمار الخاص اللازمة للوصول إلى أهداف المناخ. لكنها ضمنت عوائد الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات ومطوري المشاريع والمصالح المالية. لفتت أوراق العمل السابقة لـ TUED الانتباه إلى الطبيعة الانتكاسية الاجتماعية لـ "الإعانات بلا نهاية" وكيف تم استخدام الإعانات لتقوية القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، وبالتالي تقويض قدرة هذا الأخير على توصيل السلع العامة.

عند النظر في هذا الضوء ، يجب ربط توسيع نطاق تمويل التنمية بأجندة الملكية العامة التي ، إذا تم تنفيذها ، يمكن أن تبدأ في تغيير الديناميكيات التوسعية للاقتصاد السياسي الرأسمالي. إذا لم يكن مرتبطًا بتوسيع الملكية العامة ، فإن المستويات الأعلى من تمويل التنمية قد تعيد ببساطة توجيه التمويل العام من قطاع من الاقتصاد إلى قطاع آخر ، دون تغيير الصورة العامة للملكية العامة والخاصة. إن إمكانات تمويل التنمية - والتمويل العام على نطاق أوسع - لتحقيق درجة ذات مغزى من "تغيير النظام" سوف تضيع.[247]

[247] ملاحظات نيكولا بيلوتا وفابريزيو بوتي تمهيد الطريق للبنوك المركزية الخضراء كيف يمكن للبنوك المركزية "نقل الائتمان نحو الأصول الخضراء والابتعاد عن الأصول البنية" ، وبذلك ، "تخصص الأسواق المالية الائتمان للشركات الخضراء بشروط أكثر ملاءمة مما هو عليه الحال مع "البني". في حين أن استخدام التمويل العام لتوسيع أصول الدولة يعد خيارًا ، فقد لاحظوا أن عددًا قليلاً فقط من البنوك المركزية لديها حاليًا "برامج شراء الأصول" التي يمكنها ، من حيث المبدأ ، استخدام التمويل العام لتوسيع الملكية العامة. انظر Ni cola Bilotta و *Paving* ، Fabrizio Botti الطريق للبنوك المركزية الأكثر خضرة ، Edizioni Nuova Cultura for Istituto Affari Internazionali (IAI) 2022
https://www.iai.it/en/pubblicazioni/paving-way-greener-central-banks

لذلك يمكن أن يساعد TUED South في الإشارة إلى كيفية استخدام التمويل العام لتوسيع الملكية العامة لأنظمة الطاقة ، وثانيًا ، ما قد يعنيه هذا من حيث تعزيز قابلية وفعالية نهج GGND على المدى الطويل. [248]وفقًا للأونكتاد ، "يُعد تنشيط المالية العامة أمرًا أساسيًا لإعادة بناء الاقتصاد العالمي من خلال الانتقال العادل إلى اقتصاد عالمي خالٍ من الكربون". [249]لكن بدون توسيع الملكية العامة ، من الصعب أن نرى كيف يمكن أن تساعد إعادة بناء الاقتصاد العالمي في أي من هذه المهام الحاسمة.[250]

قد تتمثل إحدى مهام TUED South في تجميع تقييم تفصيلي لكيفية توفير التمويل العام المتزايد وسيلة لإعادة بناء قدرات الدول على تجميع الأصول الاستراتيجية وتوسيع الملكية العامة ، وبالتالي ممارسة المزيد من السيطرة على أنواع القرارات. ستكون هناك حاجة لإعادة تشكيل الاقتصاد السياسي بطرق يمكن أن "تحبس" ممارسات الطاقة الصديقة للمناخ وتطوير التقنيات المناسبة.[251]

يمكن للنظام متعدد الأطراف - ويجب عليه - تسهيل تحول السياسة في اتجاه زيادة المساعدة المالية القائمة على المنح والمرتبطة بتوسيع الأصول العامة. يمكن للمؤسسات التي تشرف على المنح ضمان توافقها مع أجندة المنافع العامة العالمية من خلال العمل جنبًا إلى جنب مع حكومات البلدان الفقيرة كشركاء متساوين ، وليس كجهات منفذة.

بدائل "التمويل المختلط"

بالعودة إلى قضية تمويل المناخ ، عززت الحركة النقابية الدولية باستمرار دعوات الدول الغنية للوفاء بالتزاماتها. [252]يجب أن يأخذ نهج المسار العام هذا الدعم إلى مستوى أعلى. إن النقابات في الجنوب (والجنوب TUED) في وضع جيد للعب هذا الدور.

من حيث الإجراءات المحددة ، تبرز اثنتان. أولاً ، يمكننا لفت الانتباه إلى الفشل المطلق للنهج الحالي لتمويل المناخ بطرق أكثر دقة وقوة وإقناعًا. ثانيًا ، يمكننا أن نشير إلى الحاجة إلى إعادة توجيه تمويل التنمية نحو استعادة الجدوى المالية والكفاءات والقدرات التقنية للكيانات العامة - وأهمها مرافق الطاقة الوطنية المستصلحة. يمكننا أن نبين كيف أن إعادة توجيه تمويل التنمية بهذه الطريقة سيكون أكثر فعالية من حيث دفع انتقال الطاقة من التركيز الحالي على دعم المصالح الخاصة من خلال آليات مثل "التمويل المختلط".

تعزز هاتان الحجتان بعضهما البعض: فكلما كان النقد غير قابل للجدل ، زاد احتمال أن يؤخذ البديل على محمل الجد من قبل كل من حلفائنا وكذلك من قبل صانعي السياسات الأقل تحفيزًا أيديولوجيًا والذين يشغلون حاليًا السياسة الرئيسية.

فيما يتعلق بالحجة الأولى ، أظهرنا في الجزء الأول كيف أن النهج الحالي لتمويل المناخ يفشل في تحقيق هدف 100 مليار دولار سنويًا الذي حددته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واعتمدته اتفاقية باريس. وشرحنا أيضًا لماذا لا يفسر بخل البلدان الغنية سبب انخفاض مستوى المناخ عما تم التعهد به. ووفقًا للأونكتاد ، فإن [253]الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (والتي تشمل الأهداف المتعلقة بالمناخ والطاقة ، وتحديداً SDG7 و SDG13) ، قد أعاقت أيضًا بسبب

---

[248]على سبيل المثال ، أشارت المسودة الأصلية للصفقة الخضراء الجديدة التي تم تقديمها إلى الكونجرس الأمريكي في أوائل عام 2019 ، إلى أن "هناك أيضًا مساحة للحكومة لتقوم بدور عادل في المشاريع ، كما تفعل بالفعل العديد من المؤسسات الحكومية والتابعة للحكومة". لكن الإشارة (غير المباشرة كما هي) إلى الملكية تنتهي عند هذا الحد . / VB-4wSm8sselVMsqWZrSrYpYC9slHKLzo

[249]الأونكتاد ، 2019 ، مقتبس في نيو بريتون وودز

[250]وتجدر الإشارة إلى أن النقص الحالي في الاهتمام بالملكية العامة يقف في تناقض صارخ مع النقاشات اليسارية خلال فترة ما بعد الحرب التي استمرت حتى ثمانينيات القرن الماضي ، عندما كان توسع أصول الدولة سمة مركزية للسياسة الاقتصادية اليسارية وشكلت كليهما. الأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى لكل من المشروعات الديمقراطية الاجتماعية والمشاريع السياسية الاشتراكية بشكل أكثر وضوحًا.

[251] منذ منتصف الثمانينيات أو نحو ذلك ، تم دفع الملكية العامة باعتبارها قضية يسارية إلى الهامش لدرجة أنها في الغالب غير مرئية. لمناقشة التقليل الأيديولوجي للملكية العامة والديمقراطية الاجتماعية "الطريق الثالث" ، راجع TUED 2018: النقابات والانتقال العادل: البحث عن سياسة تحويلية

[252]https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/cop_26_en-2.pdf

[253]هذا تقدير لعام 2014 وربما تم تغييره. انظر: الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2014) تقرير الاستثمار العالمي 2014: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. نيويورك وجنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf.

فجوة التمويل البالغة 2.5 تريليون دولار سنويًا. [254]وقد لاحظنا أن المبالغ غير الكافية من التمويل المتعلق بالمناخ التي تم الالتزام بها حتى الآن تتكون أساسًا من الأموال العامة التي أنتجت مستويات منخفضة من الاستثمار الخاص الإضافي. هذه نقطة حاسمة ، لأنها تساعد في إثبات أهمية نهج المسار العام لتمويل المناخ.

في عام 2015 ، عندما أصبح من الواضح أن الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون لم يكن من المرجح أن يجتذب مستويات الاستثمار الخاص التي كانت متوقعة في وقت سابق ، انطلق البنك الدولي نحو سياسة تستخدم أموال تنمية القطاع العام لتحفيز القطاع الخاص الإضافي. الاستثمار - ما يسمى ب "التمويل المختلط". [255]تم وصف التمويل المختلط بأنه "الاستخدام الاستراتيجي لرأس المال الإنمائي العام أو الخيري لتعبئة تمويل تجاري خاص خارجي إضافي للاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة". [256]كان البنك الدولي واثقًا من أن التمويل المختلط سيؤدي إلى وضع بمليارات الدولارات من تمويل التنمية "يفتح" تريليونات الدولارات من مستثمري القطاع الخاص ، وهو مستوى من التمويل من شأنه أن يجعل أهداف التنمية المستدامة قابلة للتحقيق. [257]تم تعزيز رسالة البنك "من المليارات إلى التريليونات" من خلال خطة عمل أديس أبابا المعتمدة في يوليو 2015 في اجتماع نظمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA).[258]

ومع ذلك ، كانت هذه السياسة فاشلة تماما. دعا تقرير صدر عام 2019 عن معهد التنمية الخارجية (ODI ، وهو مركز أبحاث مقره لندن) إلى "فحص الواقع" والحاجة إلى "سد الفجوة الحالية بين خطاب السياسة والواقع التشغيلي". [259]يقوم التقرير بتحليل البيانات من بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التنمية المالية ، ويوثق نطاق "نسب الرافعة المالية" للتمويل المختلط. نسبة الرافعة المالية هي محاولة لمعرفة مقدار دولار واحد من المال العام قد ولّده أو قد يولده من القطاع الخاص. [260]وخلص التقرير إلى أن دولارًا واحدًا من الاستثمار العام قد يُتوقع منه تعبئة 0.37 دولار فقط في التمويل الخاص في البلدان منخفضة الدخل (LICs) ، وبشكل هامشي أكثر في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (LMICs) والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (UMICs) ، على التوالي. و 1.06 دولار و 0.65 دولار. [261]هذا بعيد كل البعد عن سيناريو "المليارات إلى التريليونات" الذي قدمه البنك الدولي. ليس من المستغرب أن أوصى معهد الاستثمار الدولي بأن "صانعي السياسات بحاجة إلى كبح جماح توقعاتهم بشأن

---

[254] https://sdgs.un.org/goals/goal13

[255] البنك الدولي ، 2015. من مليارات إلى تريليونات: تحويل تمويل التنمية. تم إعداد الوثيقة بالاشتراك مع بنك التنمية الأفريقي ، وبنك التنمية الآسيوي ، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، وبنك الاستثمار الأوروبي ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، وصندوق النقد الدولي ، ومجموعة البنك الدولي في 18 أبريل.
اجتماع لجنة التنمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. siteresources.worldbank.org/
(DEVCOMMINT / Documentation / 23659446 / DC2015-0002 (E) FinancingforDevelopment.pdf

[256] http://s3.amazonaws.com/aws-bsdc/BFT_BetterFinance_final_01192018.pdf#asset:614:url

[257] البنك الدولي ، 2015. من مليارات إلى تريليونات: تحويل تمويل التنمية. تم إعداد الوثيقة بالاشتراك مع بنك التنمية الأفريقي ، وبنك التنمية الآسيوي ، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، وبنك الاستثمار الأوروبي ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، وصندوق النقد الدولي ، ومجموعة البنك الدولي في 18 أبريل.
اجتماع لجنة التنمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. siteresources.worldbank.org/
(DEVCOMMINT / Documentation / 23659446 / DC2015-0002 (E) FinancingforDevelopment.pdf). وفقًا لـ Blended Finance Taskforce "المزج ، الذي يتم بشكل جيد ، هو أحد أفضل الحلول لتحويل مليارات أموال مساعدات ODA إلى تريليونات من رأس المال الاستثماري لأهداف التنمية المستدامة." انظر: Blended Finance Taskforce تمويل أفضل ، عالم أفضل (2018) ورقة استشارية لفريق عمل التمويل المختلط بالتشاور مع الأعمال والتنمية المستدامة
العمولة والنظام. لندن: www.blendedfinance.earth/ better-finance-better-world ، Blended Finance Taskforce

[258] UNDESA - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2015) إجراءات أديس أبابا
جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. نيويورك: يونايتد
الأمم (Sustainableevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2051&menu=35

[259] https://odi.org/en/publications/blended-finance-in-the-poorest-countries-the-need-for-a-better-approach/

[260] ODI 2019 صفحة 34
https://odi.org/en/publications/blended-finance-in-the-poorest-countries-the-need-for-a-better-approach/

[261] وذكر التقرير أيضًا أن نسب الرافعة المالية العالية ليست "مرادفة تلقائيًا لمستويات عالية من التمويل الإضافي" لأن "الاستثمار الخاص كان سيتحقق على أي حال ، بدون دعم عام". ODI ، صفحة 11

إمكانات التمويل المختلط". [262]وللمضي قدمًا ، خلص تقرير ODI إلى أن "القطاع العام يتحمل الكثير من التكلفة .. التمويل المختلط لا يخفف من المخاطر ولكنه ينقلها فقط من القطاع الخاص إلى القطاع العام."[263]

شراكة انتقال الطاقة العادلة مع جنوب إفريقيا مثالاً على مساعدات التنمية التي تأتي في شكل تمويل بشروط ميسرة "ممزوج" بتمويل خاص غير بشروط ميسرة ، مما يوفر هدية للمستثمرين من القطاع الخاص بجعل ما لا يمكن أن يكون مربحًا لولا ذلك. يشير ODI إلى الحاجة إلى تدخلات السياسة العامة التي تكون "أكثر فعالية وشفافية من تقديم دعم مباشر للقطاع الخاص".[264]

تقرير تمويل التنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2019 إلى نتيجة مماثلة. وبالنظر إلى اتجاهات الاستثمار من منظور أهداف التنمية المستدامة ، خلص التقرير إلى أنه "لم يكن هناك استيعاب كبير في الاستثمار الخاص ... حتى الآن ، يهيمن القطاع العام إلى حد كبير على الإنفاق على البنية التحتية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، حيث يمثل 87 إلى 91 في المائة من استثمارات البنية التحتية. " وأشار التقرير إلى أن "الإعانات يمكن أن تجعل المزيد من المشاريع" قابلة للاستثمار "بشكل كبير ، ولكن يتعين على صانعي السياسات النظر في الوقت الذي يحتمل فيه أن تقدم خدمات البنية التحتية المقدمة من القطاع الخاص قيمة أفضل للناس من البديل العام".[265]

من الواضح ، بالنظر إلى هذه البيانات ، أن تقويض شركة الطاقة العامة لجذب الاستثمار الخاص سيؤدي إلى وضع "خاسر" حيث يصبح المزود الرئيسي للكهرباء بلا رأس مال ، ويفشل القطاع الخاص في الاستثمار.

يقودنا هذا إلى الحجة الثانية: أن هناك طريقة أفضل لكوريا الشمالية للوفاء بالتزاماتها المناخية تجاه الجنوب. يمكن أن يبدأ تمويل المنح (الذي أوصى به تقرير ODI كبديل للتمويل المختلط) جنبًا إلى جنب مع المساعدة الفنية المباشرة ، وتنمية المهارات ، ونقل التكنولوجيا ، في بناء إطار مؤسسي للتعاون ، وبالتالي استبدال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (P3s) بـ "العامة-الشراكات العامة "(أو" PUPs) ". يمكن لخطة مارشال العالمية أن توجه التمويل إلى المؤسسات العامة وتساعد في تنمية نوع أخلاقيات الخدمة العامة التي نشأت عن العديد من النضالات ضد الاستعمار في فترة ما بعد الحرب وتركت المشاريع السياسية في مجموعة من البلدان. مسلحين بالحقائق ، ستكون نقابات الجنوب في وضع أفضل لتضخيم المعارضة المتزايدة لكل من أجندة "التعديل الهيكلي الأخضر" وإطار العمل الذي يركز على المستثمر بأكمله والذي يبدو اليوم صريرًا ويبدو أنه جاهز للانهيار.

يمكن أن يساعد TUED South في دفع هذه الأجندة البديلة. في الواقع ، يمكن للحركة النقابية الدولية بأكملها أن تتحدى المبادرات المرئية للغاية مثل شراكة انتقال الطاقة العادلة (JETP) مع جنوب إفريقيا ، والتي تدعو صراحة إلى "تفكيك" مرفق الطاقة العامة ESKOM وتسريع دور القطاع الخاص في توليد الطاقة. [266]إن مثل هذه السياسات التي تم الترويج لها باسم حماية المناخ سيكون لها تأثير معاكس ، من حيث أنها تقوض قدرة الدول - وشركات الطاقة الوطنية - على لعب دور قيادي في تحول الطاقة.

استعادة واستعادة مرافق الطاقة الوطنية

بالنسبة للنقابات وحلفائها ، فإن إيقاف التعديل البنيوي الأخضر رغم أهميته البالغة ، يرقى إلى الحد من الضرر ، أو وسيلة لمنع المزيد من الضرر. يجب أن يوفر بديل المسار العام طرقًا لإزالة أو الالتفاف حول العقبات التي تمنع العديد من الدول الفقيرة من بناء قدرات قطاع الطاقة والبنية التحتية.

---

[262] ODI، 2019، page 38
[263] ODI، 2019، page 38
[264] ODI، 2019، page 12
[265] الأمم المتحدة ، فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتمويل التنمية ، تقرير تمويل التنمية المستدامة 2019 (نيويورك: الأمم المتحدة ، 2019) ، متاح من: https://developmentfinance.un.org/fsdr2019
[266] تحولت Eskom

يجب أن يكون من الواضح الآن أن الدول التي لديها ميزانيات عامة مقيدة بشدة ليست في وضع يسمح لها بـ "إزالة المخاطر" من الاستثمارات التي تقوم بها المصالح الربحية التي تسعى ، في حالة اتفاقيات شراء الطاقة النموذجية (PPAs) ، إلى تأمين عوائد في حدود 12٪ سنويًا لما قد يكون ، في معظم الحالات ، 20 عامًا أو أكثر. وهذا يفسر إلى حد كبير سبب وجود مثل هذا النقص في الاستثمار في القدرات الجديدة ، وسبب استمرار المستويات غير المقبولة من فقر الطاقة. لكن هذه الدول نفسها ليست قادرة دائمًا على تمويل المشاريع بنفسها. لذلك يجب إلغاء نظام الدعم الذي يدعم حاليًا IPPs باستخدام آليات مثل اتفاقيات شراء الطاقة. وكذلك الأمر بالنسبة لمزادات السعة التي تحمي بالفعل شركات الطاقة الخاصة (خاصة في مصادر الطاقة المتجددة) من المنافسة في السوق.[267]

لذلك لا ينبغي إهدار تمويل التنمية على "تحفيز" الاستثمار الخاص الذي لن يظهر ؛ بدلاً من ذلك ، يجب إعادة توجيهها نحو استعادة واستعادة مرافق الطاقة الوطنية ، ويمكن لوكالات المعونة بعد ذلك أن تشارك الحكومات لتعبئة التمويل العام لانتقال الطاقة.

معالجة ركود الطاقة والفقر

في هذا القسم الثالث من الجزء الثاني ، سيركز على كيف يمكن لنهج المسار العام أن يبدأ في معالجة ركود الطاقة والفقر ، وكيف يمكن للشركات الوطنية ذات الموارد الكاملة أن تبدأ في بناء القدرات لتوليد الكهرباء وفقًا لنوع من الأساليب العامة المجربة والموثوقة التي ، عقود عديدة عملت بشكل جيد.

سوف نعرض ، بعبارات عامة ، إنجازات أنظمة الطاقة العامة ، قبل الإصلاحات النيوليبرالية التي بدأت في الثمانينيات ، وأثناء فترة الإصلاح نفسها عندما تعرضت العديد من الأنظمة العامة للتشويه بفعل السياسات المؤيدة للسوق ولكنها بقيت على قيد الحياة. في الفترة الأخيرة.

سوف نركز على أفريقيا جنوب الصحراء (SSA). كما لوحظ في الجزء الأول ، جنوب الصحراء الكبرى هي منطقة العالم حيث ينتشر فقر الطاقة ، وثانيًا ، تلفت تجربتها الانتباه إلى التأثيرات المحددة (والسلبية للغاية) لسياسة التحول المناخي النيوليبرالي والطاقة في البلدان الأفقر في الجنوب . [268]في عام 2017 ، كان 573 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء (أي ما يقرب من 53٪ من سكان المنطقة) يفتقرون إلى الكهرباء. [269]يعيش ما يقرب من 70٪ من فقراء الطاقة في العالم في دول جنوب الصحراء الكبرى.

وفقًا لتقرير متعدد الوكالات بقيادة البنك الدولي والذي يتتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ، بلغت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء ما يقرب من 90٪ في عام 2020 ، ارتفاعًا من 83٪ في عام 2010. وانخفض عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الوصول من حوالي 1.2 مليار إلى 759 مليون خلال فترة العشر سنوات. من عام 2017 إلى عام 2019 ، حصل ما يقرب من 130 مليون شخص على الكهرباء في كل من تلك السنوات الثلاث.

أمريكا اللاتينية وشرق آسيا متصلان حاليًا بنسبة 100٪ تقريبًا ، على الرغم من أن جنوب آسيا لا يزال بها حوالي 20٪ من سكانها بدون كهرباء. كانت الوتيرة السريعة للنمو السنوي في الكهربة مدفوعة بشكل رئيسي بالتقدم في الهند (263 مليون متصل) وبنغلاديش (53 مليون متصل) خلال الفترة 2010-2019. من خلال إلقاء نظرة طويلة المدى على كهربة الهند ،

---

[267]ورقة عمل TUED 10 ، إعداد مسار عام: مواجهة أزمة الاستثمار في الطاقة المتجددة ، نوفمبر 2017.
/https://rosalux.nyc/preparing-a-public-pathway

[268]وفقًا لمؤشر ODI ، فإن 27 دولة من أصل 34 دولة منخفضة الدخل في العالم تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
/https://odi.org/en/publications/blended-finance-in-the-poorest-countries-the-need-for-a-better-approach

[269]بنك عالمي. (22 مايو 2019) `` تقرير تقدم الطاقة 2019 ''. متاح على:
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/05/22/tracking-sdg7-the-energy-progress-report-2019 (تم استرجاعه في 22 يونيو 2020).

لاحظت وكالة الطاقة الدولية ، " تم تحقيق وصول شبه شامل للأسر إلى الكهرباء في عام 2019 ، مما يعني أن أكثر من 900 مليون مواطن قد حصلوا على اتصال كهربائي في أقل من عقدين."[270]

كما أشار الجزء الأول إلى أن التقدم في الكهربة قد تم تحقيقه من خلال إضافة قدرة توليد تعمل بالفحم والغاز ، على الرغم من أن أنظمة الطاقة المائية العامة الكبيرة وبعض القدرات النووية قد ساهمت أيضًا. نظرًا لانخفاض مستويات الكهربة في دول جنوب الصحراء الكبرى ، فإن الجهود المبذولة لمعالجة فقر الطاقة في المنطقة تقدم للعالم فرصة لإنشاء نظام طاقة منخفض الكربون ، ولكنه متطور بما يكفي لتلبية احتياجات الطاقة لبعض أفقر الناس في العالم. سيكون هذا الهدف متسقًا مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ، وهو تحقيق حصول الجميع على الكهرباء ؛ لزيادة النسبة المئوية لمصادر الطاقة المتجددة العالمية ، ومضاعفة التحسن في كفاءة الطاقة

ومع ذلك ، وكما وثقت وكالة الطاقة الدولية ، فإن الوصول إلى الإتاحة الشاملة يمثل تحديًا هائلاً. في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها ، يعني الوصول الشامل ربط حوالي 85 مليون شخص كل عام حتى عام 2030. " [271]على المستوى العالمي ، فإن السياسات الحالية "ستفشل في توفير الوصول الكامل إلى الطاقة للجميع أو في توفير تحسين كبير في جودة الهواء". [272]استنادًا إلى السياسات الحالية (ما تسميه وكالة الطاقة الدولية سيناريو السياسات المعلنة) من المتوقع أن يظل حوالي 660 مليون شخص يفتقرون إلى الوصول في عام 2030. لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ، "يجب أن يتضاعف معدل الوصول إلى أكثر من ثلاثة أضعاف من الآن وحتى عام 2030."

استمرار فقر الطاقة في دول جنوب الصحراء الكبرى

عند تطوير نهج TUED South لمعالجة فقر الطاقة ، من المهم معرفة الأسباب الكامنة وراء استمراره في أفريقيا جنوب الصحراء ، خاصة عند مقارنته بتوسيع الوصول إلى الكهرباء في العديد من البلدان النامية الأخرى.

الحقيقة الصارخة هي أن السياسات الحالية جعلت مستقبلًا قائمًا على مصادر الطاقة المتجددة لأفريقيا جنوب الصحراء أمرًا لا يمكن تصوره تقريبًا. ومع ذلك ، من الصعب أيضًا تصور مستقبل قائم على أساس القوة الأحفورية. يعد نقص رأس المال المتاح لبناء قدرات التوليد الجديدة وتوسيع أنظمة النقل والتوزيع السبب الرئيسي لفقر الطاقة. الميزانيات العامة مقيدة ، ومن غير المرجح أن يستثمر مستثمرو القطاع الخاص في بنية تحتية جديدة دون ضمانات من الحديد الزهر لتحقيق ما يرون أنه عوائد مرضية.

أشار الجزء الأول إلى أن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين حصلوا على الكهرباء خلال العقود الماضية فعلوا ذلك بسبب الزيادة الهائلة في توليد الطاقة المركزية. في الصين والهند ، ساهمت الطاقة المتجددة بشكل كبير في الجهود المبذولة للوصول للجميع. ومع ذلك ، بالنظر إلى بيانات الكهربة في أماكن أخرى في آسيا ، فإن مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في توسيع نطاق الوصول كانت أقل أهمية بكثير. على سبيل المثال ، حققت إندونيسيا 97٪ كهربة ، لكن كمية طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركبة بالكاد تسجل (أقل من 1٪ من إمدادات الكهرباء). [273]قامت كل من ماليزيا والفلبين وسنغافورة وبروناي دار السلام ولاو وميانمار وكمبوديا بتركيب أقل من 2 جيجاواط من مصادر الطاقة المتجددة الحديثة (على الرغم من وصول تايلاند إلى ما يقرب من 4 جيجاوات). وهذا يعني أن الوصول الشامل ، رغم أنه لم يصل بعد إلى 100٪ ، يتم تحقيقه بالكامل تقريبًا من خلال التوسع في استخدام الوقود الأحفوري.

---

[270]توقعات الطاقة في الهند لعام *2021* الصادر عن وكالة الطاقة الدولية

[271]الوكالة الدولية للطاقة ، إيرينا ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية. 2021. تتبع الهدف 7: تقرير التقدم في الطاقة. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي - غير تجاري IGO (CC BY-NC 3.0 IGO). الرسائل الرئيسية ، الصفحة 2

[272]الوكالة الدولية للطاقة ، 2019. توقعات الطاقة العالمية *2019* . https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2019

[273]https://www.irena.org/IRENADocuments/Statistical_Profiles/Asia/Indonesia_Asia_RE_SP.pdf

خارج بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، نشر الطاقة المتجددة اليوم متفاوت للغاية. في عام 2021 ، أضافت الصين 121 جيجاواط من الطاقة المتجددة ، لكن بقية الدول في آسيا أضافت 34 جيجاواط فقط.[274] من بين دول الآسيان ، تعد فيتنام استثناءً ، حيث قامت بتركيب 17 جيجاواط من الطاقة الشمسية في ثلاث سنوات فقط (2017-2020) ولكن هذا تباطأ منذ ذلك الحين. لتلخيص الوضع الحالي: الوصول إلى الكهرباء يتم بواسطة الوقود الأحفوري. تنمو مصادر الطاقة المتجددة بسرعة في عدد قليل من البلدان (الصين والهند وفيتنام) ولكن في العديد من بلدان الجنوب تتقدم مصادر الطاقة المتجددة ببطء بوتيرة بطيئة.

يجب أن يعالج نهج المسار العام لمعالجة فقر الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء نقص البنية التحتية لتوليد الكهرباء ونقل الطاقة وتوزيعها. هذه الحواجز هائلة. التمويل الحكومي غير الكافي يشكل قطاع خاص غير مهتم حاليا عقبات كبيرة. كما رأينا ، فإن العوائق المالية هي في الأساس سياسية وليست فنية. الأمر الأكثر صعوبة هو معالجة التقدم بالكهرباء دون الاعتماد على الطاقة المستندة إلى الأحافير.

بناء القدرات: سجل الطاقة العامة في الجنوب

يصدر الليبراليون الجدد بشكل روتيني أحكامًا على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على ما فشلوا في تحقيقه ، ونادرًا ما يعترفون بما كانوا قادرين على تحقيقه خلال فترة بناء الدولة التي أعقبت الاستعمار ؛ أي قبل أن يبدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حربهما المتعددة العقود ضد الخدمات العامة.

في بداية التسعينيات ، كانت جميع أنظمة توليد الطاقة الرئيسية تقريبًا في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تمول من القطاع العام وكان العديد منها مملوكًا للقطاع العام. كان هذا صحيحًا أيضًا في SSA. لعبت القروض الميسرة من مؤسسات تمويل التنمية (DFIs) دورًا مهمًا من حيث توفير رأس مال مقدمًا في شكل قروض منخفضة الفائدة ، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. كان هذا الشكل من التمويل عنصراً أساسياً في تكوين الشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة المتكاملة رأسياً. [275]نما الوصول إلى الكهرباء خلال فترة ما بعد الاستعمار المبكر (من الخمسينيات إلى السبعينيات) في هذه الفترة ، لكن الوصول إلى العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ظل منخفضًا للغاية. حتى اليوم ، تحوم دول مثل بوروندي وتشاد ورواندا على نسبة تزيد قليلاً عن 10٪.[276]

ومع ذلك ، خلال فترة ما بعد الاستعمار ، تم إحراز بعض التقدم من حيث توسيع الوصول. وإدراك إنجازات الطاقة العامة خلال هذه الفترة يمكن أن يساعد في مواجهة تأثير عقود من الدعاية النيوليبرالية المستمرة التي تسيء إلى أنظمة الطاقة العامة بلا هوادة. تتطلب هذه الدعاية استجابة ، لأن آثارها تستمر في التأثير بشكل ملموس على المناقشات الحالية حول القدرات الخاصة بأنظمة الطاقة العامة والخاصة.

النقطة هنا ليست إعادة سرد قصة التكيف الهيكلي والضرر الذي تسبب فيه ؛ بدلاً من ذلك ، الهدف هو إظهار أن أنظمة الطاقة العامة لعبت دورًا مهمًا في فترة ما قبل الليبرالية الجديدة ؛ في كثير من الحالات ، نجوا من الضغط لخصخصة قطاعات الطاقة ، وبمجرد استعادتهم ، يمكنهم لعب دور أكثر أهمية في المستقبل. سيبحث هذا القسم أيضًا في مبادرات الطاقة العامة القائمة على الجنوب في الفترة الأخيرة (في الإكوادور وباكستان والمكسيك) والتي توضح إمكانات المرافق العامة لتصبح سمة مركزية لبديل المسار العام .

---

[274] https://irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2022/Apr/IRENA_-RE_Capacity_Highlights_2022.pdf؟l=ar&hash=6122BF5666A36BECD5AAA2050B011ECE255B3BC7

[275] "بدأت الدول الأفريقية في تبني نموذج" معياري "جديد لأنظمة الطاقة لديها ، متأثرًا برائد الإصلاحيين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتشيلي والنرويج (باترسون ، 1999 ؛ البنك الدولي ، 2003). وبدافع من مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية ، التي انسحبت إلى حد كبير من تمويل المشاريع المملوكة للدولة ، تبنى عدد من البلدان خططًا لتفكيك أنظمة الطاقة الخاصة بهم وإدخال المشاركة الخاصة والمنافسة (البنك الدولي ، 1993) وزارة التنمية الدولية البريطانية ، 2002 انظر: / :https .(/www.iatp.org/sites/default/files/Energy_for_the_Poor_Underpinning_the_Millenniu.htm

[276] https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS؟contextual=min&locations=EC&most_recent_value_desc=false

هل هناك طريقة "الطاقة المتجددة فقط" لمعالجة فقر الطاقة؟

نهج المسار العام سؤالًا بالغ الأهمية: كيف يمكن معالجة فقر الطاقة في الجنوب العالمي دون زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير؟ بعبارة أخرى ، ما هي بدائل الفحم والغاز التي يمكن زيادتها لتلبية احتياجات الطاقة في البلدان التي تعاني اليوم من "فقر الطاقة"؟

كما هو مذكور في الجزء الأول ، اعتمدت الأمم المتحدة في عام 2015 خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). يتألف الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة من 17 هدفًا ، ويدعو ، بحلول عام 2030 ، إلى "حصول الجميع بتكلفة ميسورة على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة ، إلى جانب اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير ومضاعفة معدل التحسين في كفاءة الطاقة . " [277]في أحدث تقرير له عن تتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة *2022* ، قال البنك الدولي: " إن الوصول الشامل إلى الكهرباء أمر ضروري لتحقيق صافي انبعاثات صفري بطريقة عادلة وشاملة ويجب أن يتم تكييفه لتلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل."[278]

ولكن ماذا يعني "زيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير"؟ ما نادرًا ما يتم الاعتراف به في التقارير السائدة ، هذا إن حدث ، هو أن وراء التوسع في الوصول يكمن التوسع في استخدام الوقود الأحفوري كوسيلة لتوليد الكهرباء. وعندما ننظر إلى جانب الطاقة الكهرومائية والنووية والمتجددة الحديثة ، نرى أن حجم الفحم والغاز الذي يتم حرقه في البلدان الرئيسية يتزايد ولا يتراجع. ومما يثير القلق أيضًا أن نسبة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة في البلدان الرئيسية آخذة في الازدياد أيضًا ، حيث تنمو منشآت الفحم والغاز بشكل أسرع من الطاقة الكهرومائية والنووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. لا يتوافق هذا مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ، الذي يتصور أنه يطمح إلى توسيع نطاق الوصول مع توسيع مصادر الطاقة المتجددة في نفس الوقت.

في حالة الهند ، لاحظت وكالة الطاقة الدولية أن "صعود مصادر الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة في الهند كان قصة نجاح كبيرة". [279]كما نما الوصول إلى الكهرباء بشكل كبير في المناطق الريفية في الهند. لكن هذا يعني أن مصادر الطاقة المتجددة تكمن وراء الزيادة في الوصول. ومع ذلك ، فإن الأرقام تحكي قصة مختلفة. تمثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية 7٪ من توليد الكهرباء في الهند ، وتبلغ حصة الفحم من الكهرباء المنتجة 70٪. بين الفترة 2015-2019 ، ظهرت 58 جيجاواط من الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم على الإنترنت ، متجاوزة الطاقة المولدة من منشآت طاقة الرياح والطاقة الشمسية بحوالي ثلاثة إلى واحد. [280]وبالتالي ، فإن ما فعلته الهند لا يتوافق مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ، والذي يهدف إلى تحقيق وصول بنسبة 100٪ بشكل رئيسي من خلال توسيع مصادر الطاقة المتجددة.

تؤدي القراءة السريعة للتقارير السائدة حول فقر الطاقة ودور الطاقة المتجددة في الجنوب إلى استنتاج واضح: يحاول البنك الدولي ، ووكالة الطاقة الدولية ، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة ، والطاقة المستدامة للجميع ، إلخ ، إخفاء حقيقتين. هذه الحقائق هي ، أولاً ، أن كل التقدم تقريبًا من حيث التقدم نحو توفير الكهرباء للجميع هو نتيجة للكهرباء القائمة على المرافق والشبكات. البرامج المدعومة بالاستثمارات العامة ؛ وثانيًا ، تم تمهيد الطريق إلى الوصول بنسبة 100٪ بالفحم.[281]

المسار العام لمعالجة فقر الطاقة خيارات قابلة للتطبيق لتوسيع نطاق كهربة منخفضة الكربون. فيما يتعلق بتوسيع الوصول إلى الكهرباء ، فإن السجل التاريخي للأنظمة العامة مثير للإعجاب. كانت معظم مشاريع الطاقة الكهرومائية والنووية الكبرى في الستين أو السبعين سنة الماضية منخفضة الكربون وعامة . ومع ذلك ، فمن الصحيح أيضًا أن الوقود الأحفوري كان في صميم

---

[277]الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة هو حقًا 4 أهداف في 1 ، والوصول الشامل للكهرباء (7.1.1) ، والوصول إلى الطهي النظيف (7.1.2) ، والطاقة المتجددة (7.2) وكفاءة الطاقة (7.3). انظر: https://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/

[278]البنك الدولي ، تتبع أهداف التنمية المستدامة 7 2022 ، https://trackingsdg7.esmap.org/

[279]الوكالة الدولية للطاقة ، توقعات الطاقة الهندية ، 202 ، الصفحة 38

[280]تنص وكالة الطاقة الدولية ، توقعات الطاقة الهندية ، 202 ، صفحة 38 ، على أن إجمالي إضافات طاقة الرياح والطاقة الشمسية بلغ 49 جيجاواط. كقاعدة عامة ، لكل ميجاوات من السعة المركبة ، تولد محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم في المتوسط أكثر من 3 أضعاف ما تولده الرياح و 4 أضعاف الطاقة الشمسية على أساس سنوي ، مما يجعل "الريادة" للفحم الجديد على مصادر الطاقة المتجددة أمرًا بالغ الأهمية. على نطاق واسع بالفعل.

[281]استثناء هو فوستر ورنا. (2020). إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي . تمت الإشارة إلى هذا التقرير عدة مرات في هذه الوثيقة لأنه يقر - إلى حد ما - أنه عند الاطلاع على سياسة البنك الدولي على مدى 30 عامًا ، قد أسفرت عن "نتائج مختلطة".

التوسع في الوصول إلى الكهرباء عبر الجنوب. في هذا الصدد ، تسير الطاقة كثيفة الكربون جنبًا إلى جنب مع السلطة العامة. بالإضافة إلى توفير الوصول الأساسي ، فقد أدى الوقود الأحفوري أيضًا إلى دفع جزء كبير من التنمية الصناعية في البلدان النامية الرئيسية ، بنفس الطريقة التي قدم بها الفحم والنفط والغاز الكثير من الطاقة وراء التنمية الاقتصادية في الشمال في القرن الماضي.

يلفت هذا السؤال الانتباه إلى التقنيات التي يمكن نشرها لمعالجة فقر الطاقة. جميع التقنيات المتعلقة بالطاقة تجلب معها مجموعة من التحديات والمشاكل ، والطاقة المتجددة الحديثة (الرياح ، والطاقة الشمسية ، وما يسمى بالكتلة الحيوية الحديثة) ليست استثناءً. كان هناك الكثير من الجدل حول الأسئلة المتعلقة بالتكنولوجيا ، وهناك مجموعة واسعة من الآراء عبر الحركة النقابية الدولية فيما يتعلق بالإيجابيات والسلبيات (الحقيقية أو المفترضة) للخيارات المختلفة منخفضة الكربون. النووية ، واحتجاز الكربون ، والهيدروجين ، وتخزين البطاريات ، وكذلك التقنيات المستقبلية المحتملة (مثل إزالة ثاني أكسيد الكربون ، من CDR) كلها مثيرة للجدل بطريقة أو بأخرى.

عندما نفكر في الشكل الذي قد يبدو عليه نهج المسار العام تجاه الخيارات التكنولوجية المختلفة ، يبدو من الحكمة أن تكون صارمًا ودقيقًا ومنفتحًا. يجب النظر في جميع التقنيات ، سواء كانت قائمة أو مستقبلية ، بطريقة تراعي الحقائق المتاحة. إن التقييم المستمر لمختلف الخيارات مهم للغاية ، وربما ينبغي أن تكون النتائج المستخلصة مؤقتة.[282]

ما يلي ، إذن ، هو نقاط للنظر قد تكون مفيدة للمناقشات المستقبلية حول الأسئلة المتعلقة بالتكنولوجيا في TUED South.

الكهربة خارج الشبكة وفرضية القفزة

تؤكد مجموعة واحدة من الأفكار التي كانت مؤثرة بشكل خاص فيما يتعلق بتخيل كيفية معالجة فقر الطاقة بطريقة تتماشى مع أهداف باريس والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة أن المناطق الفقيرة بالطاقة في الجنوب في وضع جيد "لتخطي" مرحلة المركزية. الطاقة القائمة على الشبكة والقفز أولاً في الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة الحديثة. [283]في حين أن محطات الطاقة الكبيرة التي تعمل بالطاقة النووية والفحم والغاز والسدود الكهرومائية تستغرق سنوات لبنائها ، فإن تقنيات الرياح والطاقة الشمسية والبطاريات صغيرة وسهلة التركيب ، كما تقول الحجة ، تزداد أسعارها. يمكن للمجتمعات الريفية بدون كهرباء إنشاء "شبكات صغيرة" قائمة بذاتها ، لذلك ليست هناك حاجة لشبكات النقل والتوزيع التقليدية ("T&D") التي تكون باهظة الثمن وغير فعالة. ينعم بالكثير من أشعة الشمس والرياح ، لا يوجد سبب يمنع نقص الطاقة في التاريخ بسرعة نسبيًا.[284]

تظهر الدراسات ، على سبيل المثال ، أن أفريقيا لديها موارد طاقة الرياح تقدر بنحو 250 ضعف الطلب السنوي على الكهرباء.[285]تقدر موارد الطاقة الشمسية في القارة ما يقرب من 1000 ضعف احتياجات الكهرباء السنوية للقارة. [286]من الواضح أنه إذا كانت الكهرباء تعتمد بشكل كبير على توافر الرياح وأشعة الشمس ، فإن SSA ستصل إلى 100 منفذ بحلول الآن. [287]ولكن في

---

[282]خلال تاريخ TUED البالغ 10 سنوات ، كانت هناك تحولات كبيرة

[283]تم استخدام مصطلح "الطاقة المتجددة الحديثة" للتمييز بين الأشكال الأخرى للطاقة المتجددة. على سبيل المثال ، يعتبر روث البقر ونفايات المحاصيل "متجددة" ، ولكن لا يتم تصنيفها على أنها "حديثة" على الرغم من أنها ، كمصادر للوقود ، تظل جزءًا كبيرًا من العصر الحديث. قفزات كبيرة: مفتاح تنمية أفريقيا - من القيود إلى فرص الاستثمار ،
https://documents1.worldbank.org/curated/en/121581505973379739/pdf/Leapfrogging-the-key-to-Africas-development-from-constraints-to-investment-opportunities.pdf

[284] https://www.csir.co.za/sites/default/files/Documents/IRP_Update_Assumptions_1904.pdf التعليقات الرسمية على افتراضات تحديث خطة الموارد المتكاملة (IRP) والحالة الأساسية و
ملاحظات 2016 بواسطة جاراد جي رايت ، توبياس بيشوف-نيمز ، جوان كاليتز ، الهلال موشوانا ، روبي فان هيردين ، ماماهلوكو سيناتلا ، 4 أبريل ، 2017 ، الصفحة الأولى

[285] GWEC. (2020). يُظهر تحليل جديد أن إمكانات الرياح البرية في جميع أنحاء إفريقيا تكفي قوَّ القارة بأكملها مرات عديدة. https://pressroom.ifc.org/all/pages/PressDetail.aspx؟ID=24607.

[286]سامباث كومار الخامس ، جاغديش براساد ، رافي ساميكانو ، الحواجز أمام تنفيذ الشبكات الذكية ومحطة الطاقة الافتراضية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى - التركيز بوتسوانا ، 2018 http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

[287]فوستر ، ف. وبريسينيو -جارمنديا ، سي. (محرران) (2010) البنية التحتية لأفريقيا: وقت التحول . البنك الدولي ، 5.

أواخر عام 2019 ، تم تشغيل 7.4 جيجاواط من الطاقة الشمسية و 5.7 جيجاواط من طاقة الرياح في القارة بأكملها .[288] من حيث سعة التوليد ، تمت إضافة 2.1 جيجاوات فقط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في إفريقيا في عام 2021.[289] على سبيل المقارنة ، قامت آسيا بتركيب 258 جيجاواط من طاقة الرياح وأوروبا 195 جيجاواط. قامت إسبانيا بتركيب طاقة الرياح والطاقة الشمسية أكثر من 48 دولة أفريقية جنوب الصحراء مجتمعة.[290]

على الصعيد العالمي ، ارتفع عدد الأشخاص المتصلين بالشبكات الصغيرة من 5 ملايين في عام 2010 إلى 11 مليونًا في عام 2019. [291]وبالنظر إلى عدد الأشخاص الذين ما زالوا بحاجة إلى الطاقة ، فإن هذا ليس مثيرًا للإعجاب. في عام 2019 أيضًا ، ورد أن 105 مليون شخص لديهم إمكانية الوصول إلى "حلول الطاقة الشمسية خارج الشبكة" وكان نصفهم تقريبًا (51 مليونًا) في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[292] تضاعفت مبيعات الطاقة الشمسية خارج الشبكة ثلاث مرات تقريبًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي 2016 و 2019.[293] ومع ذلك ، تشمل "حلول الطاقة الشمسية خارج الشبكة" أشياء مثل المصابيح الشمسية والألواح الشمسية الصغيرة التي يمكنها شحن الهاتف المحمول وتشغيل مروحة و (ربما) ثلاجة صغيرة. تقع الغالبية العظمى من المستفيدين من حلول الطاقة الشمسية في فئة "المستوى 1" - وهي فئة أساسية للغاية. توفر هذه الأجهزة بديلاً جيدًا لمصابيح الكيروسين وقد تقلل من استخدام مولدات الديزل. [294]في هذا الوقت ، لا تقدم هذه التقنيات حلاً لنقص الكهرباء الموثوقة.[295]

في حالة بنغلاديش ، انتشرت أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية بين عامي 2003 و 2018 ، مما أدى إلى توفير الكهرباء الأساسية لـ 16٪ من سكان الريف. أثار توسع أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة الآمال في أن البلدان الفقيرة في الطاقة يمكن أن "تقفز" فوق نوع توليد الطاقة المركزي الذي كان موجودًا في أماكن أخرى. [296]ولكن بحلول عام 2021 ، انهار مستوى المنشآت الشمسية الجديدة إلى الصفر تقريبًا. ويكشف سبب الانهيار: أن حكومة بنغلاديش سرّعت وتيرة توصيلاتها الشبكية ، وقدمت كهرباء أكثر موثوقية قائمة على الشبكة وبأسعار منخفضة. من منظور الوصول ، كانت النتائج مذهلة: في عام 2016 ، حصل 76٪ من السكان على شبكة الكهرباء في عام 2016. وبحلول عام 2019 ، وصلت إلى 92.2٪.[297]

نهج المسار العام إلى استجواب صارم للإمكانات الحقيقية للتكنولوجيات خارج الشبكة. مثل هذا الاستجواب معقد حاليًا بفعل إخفاقات السياسة النيوليبرالية. على سبيل المثال ، في عام 2013 أطلقت وكالة الرئيس أوباما للتنمية الدولية (USAID) برنامج *Power Africa* مبادرة "بهدف مضاعفة عدد الأفارقة الذين يحصلون على الكهرباء [و] التأكيد على تعزيز وتطوير التقنيات

---

[288]معهد دراسات التنمية ، ومؤسسة المناخ الأفريقي ، والجامعة المفتوحة ، توسيع نطاق الاستثمار الصيني في الطاقة الخضراء في أفريقيا جنوب الصحراء: التحديات والآفاق ، نوفمبر 2021 ، الملخص التنفيذي. تم تمويل هذا التقرير من قبل NRDC.

[289]الوكالة الدولية للطاقة ، إيرينا ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية. 2021. تتبع الهدف 7: تقرير التقدم في الطاقة. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي - غير تجاري 3.0 IGO (CC BY-NC 3.0 IGO).

[290]https://renewablesnow.com/news/spain-generates-436-of-power-from-renewables-in-2020-725418/

[291]إيرينا. 2020 ب. إحصاءات الطاقة المتجددة خارج الشبكة *2020*. أبو ظبي: IRENA.

[292]"تحليل مفصل للبيانات المجمعة لتقارير سوق الطاقة الشمسية خارج الشبكة العالمية نصف السنوية: النصف الأول 2016 إلى النصف الثاني 2019." www.gogla.org/global-off-grid-solar-market-report.

[293]الوكالة الدولية للطاقة ، إيرينا ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية. 2021. تتبع الهدف 7: تقرير التقدم في الطاقة. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي - غير تجاري 3.0 IGO (CC BY-NC 3.0 IGO) pp 34-35

[294]لمزيد من التفاصيل حول نظام "Tier" للكهرباء ، راجع: https://www.esmap.org/

[295]الوكالة الدولية للطاقة ، توقعات الطاقة في الهند ، 2021 ، الفصل 4

[296]عدين م ، رحمن م ، مفيجور م ، وآخرون. الطاقة المتجددة في بنغلاديش: الوضع والآفاق. بروسيديا الطاقة. 2019 ؛ 160: 655-661. دوى: 10.1016 / j.egypro.2019.02.218. هالدر ف ، بول إن ، جوردر مو ، وآخرون. ندرة الطاقة وإمكانيات الطاقة المتجددة في بنغلاديش. تجديد مراجعات الطاقة المستدامة ، 2015 ؛ 51: 1636-1649.
دوى: 10.1016 / j.rser.2015.07.069

[297]https://energytracker.asia/the-state-of-renewable-energy-in-bangenhagen/
كومار بيسواجيت ديبناث ومونجور مرشد (2022) لماذا يتجه توليد الكهرباء في بنغلاديش نحو مستقبل كثيف انبعاثات غازات الدفيئة ؟، إدارة الكربون ، 13: 1 ، 237-216 ، DOI: 10.1080 / 17583004.2022.2068454

خارج الشبكة والموزعة لاستخدامها على المستوى المحلي." [298]وتحدد المبادرة "أهدافًا تتمثل في توفير الوصول إلى 50.000.000 من الأفارقة جنوب الصحراء بحلول عام 2020 وإضافة 20.000 ميغاوات من الكهرباء بحلول عام 2020."

لم يتم الوصول إلى هذه الأهداف ، على الرغم من أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لم تعترف بعد بالفشل أو بالأسباب التي قد تكون ساهمت في ذلك. [299]وفقًا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، "تركز Power Africa على زيادة الاستثمار الخاص لزيادة التمويل لمشاريع الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى." التزمت المبادرة بـ "الشراكة مع حكومات إفريقيا جنوب الصحراء لوضع سياسات تخفف من اللوائح المرهقة التي تعيق الاستثمار الخاص في قطاع الكهرباء". مرة أخرى ، تم حث الحكومات على خلق "بيئة مواتية" للاستثمار الخاص في الفوانيس الشمسية والتقنيات المماثلة. [300]أفادت دراسة مكتبية أجريت عام 2020 حول المبادرة أن تأثيرها على اتجاهات الكهربة كان "ضئيلاً".

هناك بعض الأدلة على أن النهج العام في الصين للكهرباء خارج الشبكة أدى إلى نتائج أفضل. تم إطلاق برنامج السطوع الحكومي (TBP) في عام 1998. وقد خصص مجلس الدولة الصيني حوالي 50 مليون دولار في إطار فترة الخطة الخمسية العاشرة (2001-2005) للبرنامج. ليس من الواضح عدد سكان الريف في الصين الذين حصلوا على الكهرباء نتيجة لهذا البرنامج وغيره من البرامج المماثلة ، على الرغم من أن الدراسات تقدر أن العدد قد يصل إلى 32 مليون. إذا كانت هذه التقديرات دقيقة ، فإنها تلفت الانتباه إلى القدرات المتناقضة لنهج "البيئة التمكينية" النيوليبرالية لنشر أنظمة الطاقة الشمسية خارج الشبكة والنهج الممول من القطاع العام. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحوث.

ملاحظة للمحرر: القسم الفرعي الخاص بإمكانيات الطاقة الكهرومائية غير المحققة في إفريقيا سيذهب هنا
أدخل بيانات عن نهج "الشبكة الكبيرة" ومشاكل الإفراط في البناء واستخدام الأراضي [Eskom Transformed]

حل في البحث عن مشكلة : الأزمة التركيبية للسلطة العامة

يوضح سجل الخصخصة بوضوح ما كان إيجابيًا بشأن أنظمة الطاقة العامة ، ولماذا يجب استعادتها بالكامل ("الاستصلاح الشامل") ، والعقبات التي يجب التغلب عليها في المستقبل نظرًا للتحديات المحددة في الجزء الأول.

بدأت خصخصة أنظمة الطاقة في شيلي (1978) خلال فترة الديكتاتورية الوحشية التي أعقبت انقلاب عام 1973 بقيادة بينوشيه. أصبحت الخصخصة إحدى أولويات حكومة تاتشر في المملكة المتحدة (تم انتخابها لأول مرة في عام 1979 وأعيد انتخابها في عام 1983) والولايات المتحدة في ظل إدارتي ريغان وبوش (1981-1993). بحلول أوائل التسعينيات ، كانت خصخصة قطاع الطاقة سمة رئيسية في أجندة "العلاج بالصدمة" الخاصة بالتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الكتلة السوفيتية السابقة وعبر أمريكا اللاتينية وإفريقيا (كينيا) وأجزاء من آسيا (على سبيل المثال ، الفلبين).

في بداية التسعينيات ، تم تمويل جميع أنظمة توليد الطاقة الرئيسية تقريبًا في جميع أنحاء إفريقيا من التمويل العام وكان العديد منها مملوكًا للقطاع العام. لعبت القروض الميسرة من مؤسسات تمويل التنمية (DFIs) دورًا مهمًا من حيث توليد رأس المال مقدمًا. كان هذا الشكل من التمويل عنصراً أساسياً في تكوين الشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة المتكاملة رأسياً. [301]كان

---

[298] https://www.govinfo.gov/content/pkg/CRPT-114srpt176/html/CRPT-114srpt176.htm

[299] https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/2021-Power-Africa-Annual-Report.pdf

[300] https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/Power-Africa-Enopped-Environment-Fact-Sheet-09072022.pdf

[301] "بدأت الدول الأفريقية في تبني نموذج" معياري "جديد لأنظمة الطاقة لديها ، متأثرًا برائد الإصلاحيين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتشيلي والنرويج (باترسون ، 1999 ؛ البنك الدولي ، 2003). وبدافع من مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية ، التي انسحبت إلى حد كبير من تمويل المشاريع المملوكة للدولة ، تبنى عدد من البلدان خططًا لتفكيك أنظمة الطاقة الخاصة بهم وإدخال المشاركة الخاصة والمنافسة (البنك الدولي ، 1993)

الوصول إلى الكهرباء ينمو خلال هذه الفترة ، ولكن في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ظل في خانة الآحاد ، على الرغم من مرور ثلاثين عامًا ، فإن بلدانًا مثل بوروندي وتشاد ورواندا تحوم حول ما يزيد قليلاً عن 10 ٪.[302]

من الصعب تقييم ما كان يمكن للشركات المملوكة للدولة تحقيقه بالضبط لولا الإصلاحات النيوليبرالية. قامت الأنظمة العامة بتزويد جزء كبير من شمال الكرة الأرضية بالكهرباء وكان جزء كبير من الجنوب يتبع مسارًا مشابهًا. في الواقع ، بحلول الوقت الذي عزز فيه الليبراليون الجدد سيطرتهم على مؤسسات بريتون وودز في أوائل الثمانينيات ، كانت العديد من بلدان الجنوب قد وصلت بالفعل إلى مستويات كهربة تجاوزت 50٪. لذلك فإن الجهد المبذول لتطوير نهج المسار العام لانتقال الطاقة يمكن أن يتعلم الكثير من تجربة الكهربة في فترة ما بعد الاستعمار.

اعتبرت العديد من حكومات ما بعد الاستعمار في الجنوب الكهرباء خدمة أساسية يمكن تضمينها في التنمية الاقتصادية الوطنية ، وفي جميع الحالات تقريبًا تم توجيه الاستثمار نحو تطوير الأنظمة العامة. قدمت هذه الأنظمة في كثير من الأحيان مستويات من الكهرباء تجاوزت بكثير برامج كهربة ما قبل الاستقلال التي تم تصميمها لخدمة المصالح الاستعمارية واستغلال "رأس المال الطبيعي". إلى الحد الذي كان فيه الناس العاديون في المناطق الريفية والحضرية لديهم أي كهرباء على الإطلاق في فترة ما بعد الاستعمار أو ما قبل الليبرالية الجديدة ، كان ذلك بسبب إنجازات أنظمة الطاقة العامة.

الالتزام بتعميم الوصول هو بمثابة التزام برفع مستويات المعيشة ، لأنه بدون فقر الكهرباء أمر لا مفر منه ، وكذلك انخفاض الإنتاجية ، وما إلى ذلك. تم إنشاء مرافق الطاقة لتوفير الكهرباء ومواكبة الطلب المتزايد ، الأمر الذي يتطلب التخطيط و القدرة على توقع مستوى السعة الجديدة - في التوليد والنقل والتوزيع - المطلوبة لتلبية هذا الطلب. هذه ليست مهمة سهلة. ولكن إذا كانت المهمة تتضمن الحاجة إلى تحقيق فائض مالي ، فإن المهمة تصبح أكثر صعوبة.

الصين: 900 مليون اتصال

كانت كهربة الصين رائعة بشكل خاص. حصل ما يقدر بنحو 900 مليون شخص على الكهرباء من الفترة من 1949 إلى 2015. من الناحية العددية ، وصف هذا بأنه الإنجاز الأكثر إثارة للإعجاب في تاريخ الكهرباء.[303]

كيف تم تحقيق ذلك؟ استندت المرحلة الأولى من كهربة الصين إلى أنظمة الطاقة الكهرومائية الصغيرة والشبكات المحلية ، ولكن مع توسع الشبكات الوطنية والإقليمية ، نمت الطاقة المائية والنووية والغاز والفحم الكبيرة وفقًا لذلك. [304]في فترة الثلاثة عقود التي سبقت تحول الصين نحو ما أطلقت عليه الحكومة اسم "اقتصاد السوق الاشتراكي" (1949-1978) ، وصلت قدرة التوليد في الصين بالفعل إلى 57.1 جيجاوات - 30 ضعف المستوى الذي تم الوصول إليه في فترة ما قبل الثورة.

بينما كان الدفع لخصخصة الطاقة العامة يكتسب زخمًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الكتلة الشرقية السابقة ، وفي أجزاء كثيرة من الجنوب كجزء من برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، واصلت الصين طرح نظام كهرباء عام بالكامل. بحلول عام 1995 ، احتلت قدرة التوليد في الصين المرتبة الثامنة على مستوى العالم ، وفي عام 2000 ، وصلت مستويات الكهرباء في الصين إلى 97٪. في 20 مايو 2006 ، تم الانتهاء من سد Three Gorge ، مما أدى إلى توفير 22.5 جيجاوات من الطاقة الكهرومائية العامة ، وهو أكبر مشروع من نوعه في أي مكان في العالم ، إلى حد بعيد. بحلول عام 2015 ، كانت الصين قد وصلت إلى 100٪ ، وهي أول دولة نامية كبيرة تقوم بذلك.

(وزارة التنمية الدولية البريطانية ، 2002 انظر: :https
.(//www.iatp.org/sites/default/files/Energy_for_the_Poor_Underpinning_the_Millenniu.htm
[302] https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS?contextual=min&locations=EC&most_recent_value_desc=false

[303] هو ، جانج ، ديفيد جي فيكتور. 2017. تجارب ودروس من نجاح الصين في توفير الكهرباء للجميع. الموارد والحفظ وإعادة التدوير. 122: 335-338. دوى: 10.1016 / j.resconrec.2017.03.011

[304] انظر: Subhes C. Bhattacharyya and Sanusi Ohiare ، النموذج الصيني للوصول إلى الكهرباء لكهربة الريف: النهج والخبرة والدروس للآخرين ، سياسة الطاقة 49 ، 2012 ، S0301421512005848 / https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii

ماذا يخبرنا إنجاز الصين عن معالجة فقر الطاقة في المناطق الريفية في جنوب الصحراء الكبرى وفي أماكن أخرى؟ شيئين يبرزان. أولاً ، اعتبرت سياسة "البنية التحتية لكل قرية" في الصين أن الكهرباء وسيلة لتسهيل التنمية الاقتصادية الريفية وزيادة دخل سكان الريف ، مما يعزز في المقابل استخدام الكهرباء ويجذب المزيد من الاستثمارات لكهربة الريف. وكلما كانت المنطقة بعيدة ، ارتفعت نسبة التمويل الحكومي. في هذا الصدد ، كانت سياسة الصين مشابهة جدًا لبرنامج كهربة الريف الأمريكي الذي بدأ في عام 1935 كجزء من الصفقة الجديدة. فلو كانت سياسة "الاسترداد الكامل للتكلفة" هي السياسة الموجهة ، لما كانت هناك كهربة للريف.

ثانيًا ، حصل ما يقرب من 80٪ من سكان الريف على إمكانية الوصول من خلال توسيع شبكة الكهرباء. ومع ذلك ، تم تزويد الـ 20٪ المتبقية بالكهرباء عن طريق ربط محطات الطاقة المائية والفحم الصغيرة في الشبكات المحلية والإقليمية. يلفت هذا الانتباه إلى أهمية الشبكات لتكون قادرة على توفير الطاقة المولدة مركزيًا والمزيد من التوليد المحلي الموزع. عندما وصلت الصين إلى 97٪ من الكهرباء ، حصل 3٪ من السكان (حوالي 23 مليون من سكان الريف) الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية على الكهرباء عبر خيارات التكنولوجيا خارج الشبكة ، وخاصة أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، تراوحت تكلفة تمديدات الشبكة في غرب أو شمال غرب الصين بين 5000 دولار و 12750 دولارًا لكل كيلومتر. اعتمدت السلطات المحلية على الدعم المالي من الحكومة المركزية. بشكل ملحوظ ، كلما زادت المناطق الريفية بعدًا ، ارتفع مستوى دعم الحكومة المركزية. لقد ساهمت الإدارات المحلية مالياً ، لكن المساهمات كانت تستند إلى القدرات المالية لكل منها. وصلت الصين إلى كهربة 100٪ بحلول عام 2015.

هناك الكثير مما يجب أن يقال عن كهربة الصين والعلاقة بين الحكومة الوطنية والمقاطعات والمحافظات ، وكيف تم تمويلها ، ومساهمتها في التحول الصناعي في الصين. ولكن فيما يتعلق بالنظر في المسار العام لمعالجة مستويات فقر الطاقة الحالية ، فإن نهج الصين لكهربة المناطق الريفية النائية في البلاد مفيد.

مساعدات التنمية كأداة قسرية

من حيث الحلول لمستويات فقر الطاقة المستمرة اليوم ، فإن النهج الليبرالي الجديد مجرّد. لكن ليس الفشل في حل المشكلة هو ما يجب أن يطارد الخيال النيوليبرالي. وعلى نفس القدر من الخطورة ، اعترضت برامج التكيف الهيكلي في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين برامج الكهربة العامة من خلال حرمان الشركات العامة من تمويل الديون لمواصلة جهود ما بعد الاستعمار لتوسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء. لاستعادة وصولهم إلى التمويل ، سيحتاجون إلى الالتزام بخصخصة قطاعات الطاقة الخاصة بهم وتمرير تشريعات إصلاح الطاقة لتعزيز الالتزام.

ولكن بالنظر إلى تاريخ إنجازات أنظمة الطاقة العامة في العديد من البلدان ، فما الذي يبرر الخصخصة النيوليبرالية؟ كما سنرى ، فإن خصخصة قطاع الطاقة تحمل كل علامات الحل في البحث عن مشكلة. لم تكن أنظمة الطاقة العامة مثالية ، وكان بعضها بلا شك "غير فعال". ارتكبت أخطاء. لكن الفكرة القائلة بأن الخصخصة ستحل جميع المشاكل التي واجهت شركات الطاقة العامة في فترة ما بعد الاستقلال عكست العداء الأيديولوجي لـ "الدعاية" الذي كان سيصبح سمة سيئة السمعة للتكيف الهيكلي.

من المهم أن نتذكر أن برامج التكيف الهيكلي في أوائل التسعينيات تميزت بالالتواء الخطير في الذراع من جانب مسؤولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. متحمسًا ومدعومًا بلحظة "انتصار السوق" فور انهيار الاتحاد السوفيتي وإصلاحات السوق في الصين ، أدرك مسؤولو البنك والصندوق أن بلدان الجنوب العالمي ليس لديها مكان آخر تلجأ إليه للحصول على رأس المال ولا يوجد نموذج بديل لتوجيهها . أصبحت المساعدات الخارجية أداة قسرية تستخدم لمعاقبة الحكومات التي فشلت في الامتثال للشروط المنصوص عليها. كان أحد هذه الشروط إصلاح سوق قطاع الطاقة والخصخصة.

الخصخصة: "النموذج المعياري"

كان البيان التاريخي الصادر عن البنك الدولي عام 1989 بعنوان أفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام توجيهيًا للغاية من حيث دفع الإصلاحات التي أضعفت الدولة وعززت القطاع الخاص (بما في ذلك التخفيضات الهائلة في أجور وموظفي القطاع العام).

في أوائل التسعينيات ، صرح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنهما لن يمولوا بعد الآن مشاريع الطاقة المملوكة للدولة في البلدان النامية ، في غياب الالتزام بتقسيم شركاتهم العامة إلى كيانات منفصلة مسؤولة عن توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها (لذلك- يسمى "التفكيك") ؛ لإنشاء جهة تنظيمية مستقلة (لدفع الإصلاحات النيوليبرالية وتقليص قدرات اتخاذ القرار في الشركات المملوكة للدولة) ، وخلق مساحة لمنتجي الطاقة المستقلين المملوكين للقطاع الخاص (IPPs) ، وإدخال المنافسة في كل من التوليد والتوزيع [305].

أصبحت حزمة الإصلاحات هذه تعرف باسم "النموذج القياسي" للبنك الدولي لخصخصة قطاع الكهرباء. [306]عادة ما يتم بناء قضية الخصخصة حول ثلاث حجج. الأول هو الممارسات غير الفعالة المزعومة للشركات العامة. والثاني هو الفساد ، والمحسوبية السياسية ، والتوظيف "المفرط" ، وما إلى ذلك (غالبًا ما يستند إلى أدلة غير مؤكدة) ، والحجة الثالثة كانت الحاجة إلى جذب الاستثمار الخاص لأنه ، كما زُعم ، كان القطاع الخاص هو الوحيد الذي يملك هذا النوع من المال تمويل مشاريع الطاقة كثيفة رأس المال.

أشار الليبراليون الجدد أيضًا إلى حقيقة أنه في أوائل التسعينيات ، كان الدعم الحكومي السنوي للطاقة في البلدان النامية حوالي 50 مليار دولار (بدولارات 1992) ، أي أكثر من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها هذه البلدان على أساس سنوي. [307]تم تصوير الشركات المملوكة للدولة على أنها أرض خصبة للإسراف في الميزانية والمحسوبية. اتُهم مسؤولو الدولة المبذرون ، الذين يروجون للأموال العامة ، بتوظيف أصدقائهم وحلفائهم وعدم إيلاء اهتمام كبير لمصالح الجمهور الأوسع. عاكسة المدى السياسي الطويل لهذه الحجج في عام 2002 كلير شورت ، لاحظت وزيرة دولة حزب العمل للتنمية الدولية في عهد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير: "إن الجدل حول إصلاح أسواق الطاقة قد فاز الآن إلى حد كبير. قلة من الناس الذين يهتمون بمصالح الفقراء سوف يدافعون عن صيانة العديد من أنظمة الطاقة الحالية التي تتم إدارتها بشكل سيء ، وفاسدة للغاية ، وتمتص مبالغ هائلة من المال العام لتعويض الخسائر الضخمة والمتكررة ".[308]

خدم الارتباط بين عدم الكفاءة وسوء الإدارة والفساد غرضًا سياسيًا. لقد خلق الانطباع بأن عدم الكفاءة ليس تحديًا تقنيًا يحتاج إلى معالجة ؛ بل هو عيب جوهري لا تظهره سوى المؤسسات العامة. على سبيل المثال،
تشير خسائر النقل والتوزيع إلى حصة الطاقة المولدة (عادة 5٪ - 10٪) المفقودة لأسباب فنية لا يمكن تجنبها. في العديد من بلدان الجنوب هذه "الخسائر الخطية". كانت أعلى بنسبة 60٪ تقريبًا من تلك التي تحدث عادةً في العالم المتقدم.

وأرجع المصلحون الفرق بين الخسائر في الشمال المتقدم والجنوب إلى سرقة الكهرباء. يحدث هذا الأخير عندما يقوم الفقراء بتوصيل الأسلاك مباشرة بخطوط التوزيع (وهو مشهد مألوف في العديد من البلدان الفقيرة) وبالتالي يتجاوزون أي نظام عداد قد

---

[305]وفقًا لإبرهارد ، "تُعرَّف المشاريع المستقلة على أنها مشروعات طاقة يتم تطويرها وإنشاؤها وتشغيلها وامتلاكها بشكل خاص ؛ لديها نسبة كبيرة من التمويل الخاص ؛ ولديها اتفاقيات شراء طاقة طويلة الأجل مع مرفق أو متعهد آخر ".

[306]"سلسلة من الخطوات التي تحرك المرافق المتكاملة رأسياً نحو المنافسة ، وتشمل بشكل عام الأنشطة التالية: الشركات ، والتسويق ، وإصدار التشريعات اللازمة ، وإنشاء جهة تنظيمية مستقلة ، وإدخال IPPs ، وإعادة الهيكلة / التفكيك ، والتخلص من التوليد والتوزيع الأصول وإدخال المنافسة هذا النموذج ، الذي حفز [] قطاع الطاقة على مستوى العالم ، بدءًا من السبعينيات في الدول الصناعية ، تم تطبيقه في جميع أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء ، بدءًا من التسعينيات فصاعدًا ".

https://www.gsb.uct.ac.za/files/KenyasLessonsFromTwoDecades.pdf

[307] https://www.iatp.org/sites/default/files/Energy_for_the_Poor_Underpinning_the_Millenniu.htm

[308] https://www.iatp.org/sites/default/files/Energy_for_the_Poor_Underpinning_the_Millenniu.htm

تم تثبيته.[309] لقد تم اقتراح الفكرة الشعبوية بأن الكهرباء حق إنساني أو عالمي يشجع السرقة ، ويجعل من الصعب استرداد التكاليف ، وبالتالي زيادة الضغط المالي على المرافق.

الكثير من الكهرباء؟

كما انتقد الإصلاحيون النيوليبراليون الشركات العامة للإفراط في إنتاج الكهرباء. وفقًا لإبرهارد ، "تسعى المرافق المملوكة للدولة الحالية دائمًا إلى الحصول على فرص جيل جديد لنفسها ، مدعية أنها يمكن أن توفر طاقة أرخص".[310] لا يشرح إيبرهارد سبب رغبة المرافق المملوكة للدولة في توليد كهرباء أكثر مما يتطلبه "السوق". ومع ذلك ، فإن تاريخ الطاقة العامة يرتكز على فكرة أن الكهرباء هي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية ؛ لذلك فإن التزويد الكافي بالكهرباء ضروري. إن رغبة إحدى المرافق العامة في تثبيت سعة توليد أكبر مما قد تحتاج إليه ، وبالتالي السماح لها بأن تكون جاهزة لتلبية مستويات الطلب المتزايدة (المعروفة باسم "هامش السعة") تتماشى مع مبدأ التخطيط الأساسي للطاقة وتجعلها مثالية حاسة. البديل - قدرة قليلة للغاية ، وبالتالي عدم كفاية الكهرباء - مشكلة أكبر بكثير من حيث تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. كما ذُكر أعلاه ، فإن عقد توزيع الأحمال على شعب جنوب إفريقيا هو نتيجة مباشرة لتقويض المرافق الوطنية (ESKOM) ونقص الاستثمار في قدرات التوليد الجديدة.

كما اشتكى النيوليبراليون من أنه عندما لا يتم "سرقة" الكهرباء ، فإن الكهرباء "الزائدة" التي توفرها المرافق الوطنية كانت في كثير من الحالات أقل من قيمتها الحقيقية. وفقًا لتقرير البنك الدولي ، كان من المتوقع أن تؤدي الخصخصة إلى تصحيح مشاكل السرقة وخفض الأسعار: "العملاء الذين سرقوا الكهرباء أو فشلوا في دفع فواتيرهم لن يكونوا قادرين على الركوب مجانًا بعد أن يطرح المشغل الخاص تدابير حماية الإيرادات الخاصة به".[311] كما تم انتقاد الحكومات لاستخدامها المرافق "لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الأخرى مثل التوظيف (مما أدى إلى زيادة عدد الموظفين) أو نقل الموارد إلى مجموعات معينة (مثل توفير الطاقة الرخيصة للمزارعين)."[312]

الاسترداد الكامل للتكاليف والأزمة الاصطناعية للشركات العامة

وهكذا يمكننا أن نرى كيف أن تعريف البنك الدولي للنجاح ، أي "الاسترداد الكامل للتكلفة" ، جعل "فشل" المرافق العامة أمرًا لا مفر منه تقريبًا. في تقرير صدر عام 1993 بعنوان دور البنك الدولي في قطاع الطاقة الكهربائية: سياسات مؤسسية وتنظيمية ومالية فعالة إصلاح البنك أوضح أن الخصخصة الكاملة للأصول لم تكن الهدف الأساسي. بدلاً من ذلك ، تم تسليط الضوء على المشاركة الخاصة كوسيلة لإخضاع الشركات العامة للمنافسة وجعلها تتصرف مثل الشركات الخاصة حتى لو ظلت عامة جزئيًا أو حتى بالكامل. ويرى البنك أن ذلك يحسن أداء القطاع ويزيد من مستوى الاستثمار.[313]

غير قادر على استرداد التكاليف ، ثم تم إعلان شركات الطاقة العامة "غير قادرة مالياً". وقد أدى هذا بدوره إلى خفض تصنيفها من قبل وكالات التصنيف "الثلاث الكبرى" ، مما أدى إلى الحد من وصولها إلى التمويل الميسور التكلفة. ثم يتحول "عدم

---

[309] في مقال حديث بعنوان عواقب معاملة الكهرباء كحق ، بورغيس وآخرون. آل. لاحظ ، "خسائر النقل والتوزيع (T&D) أعلى بنحو أربعة أضعاف في البلدان منخفضة الدخل كما هو الحال في البلدان ذات الدخل المرتفع (22.8 مقابل 6.1 في المائة). ومع ذلك ، فإن التقنيات المستخدمة للتوزيع هي نفسها إلى حد كبير في كل مكان: على الرغم من أن مستويات الاستثمار أو هيكل شبكة التوزيع قد تكون مختلفة ، فلا توجد طريقة لتبرير فرق بأربعة أضعاف في الخسائر على أسس تقنية فقط. يجب أن ينتج الاختلاف على الأقل جزئيًا عن عوامل اجتماعية أو مؤسسية تختلف عبر البلدان ، مثل - كما نناقش في هذه الورقة - بواسطة الأعراف الاجتماعية حول توفير الكهرباء التي تساهم في ضعف معدلات دفع الفواتير وارتفاع الخسائر في البلدان منخفضة الدخل . انظر: Journal of Economic Perspectives - المجلد 34 ، العدد 1 - شتاء 2020 - الصفحات 145–169 متوفر على:
https://pedl.cepr.org/sites/default/files/JA%203858%20BurgessGreenstoneRyanSudarshan%20ConsequenecesOfTreatingElectricity.pdf

[310] https://www.gsb.uct.ac.za/files/KenyasLessonsFromTwoDecades.pdf

[311] فوستر وفيفيان وأنشول رنا. 2020. إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دوى: 10.1596 / 978-1-4648-1442-6. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO. ينتقد فوستر ورنا بشدة التفكير في استرداد التكلفة الكاملة ، بنفس الطريقة التي ينتقد بها الليبراليون الجدد في بعض الأحيان تجاوزات "أصولية السوق" التي تميزت بخلافات السياسة في أوائل إلى منتصف التسعينيات.

[312] https://www.gsb.uct.ac.za/files/KenyasLessonsFromTwoDecades.pdf

[313] البنك الدولي ، 1993. دور البنك الدولي في قطاع الطاقة الكهربائية: سياسات الإصلاح المؤسسي والتنظيمي والمالي الفعال ، واشنطن العاصمة.

الاستقرار" المالي إلى ضغوط لخفض التكاليف وإهمال البنية التحتية وتأجيل الاستثمار. بعبارة أخرى ، تتحول الأزمة التركيبية إلى أزمة جسدية يمكن أن تؤثر على الجميع في شكل فصل الأحمال ، وسوء الخدمة ، وفقدان المهارات والكفاءات.
ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من ذلك: فقد طلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الحكومات إدخال سياسات من شأنها أن تزيد من صعوبة وصول المرافق العامة إلى "هدف" استرداد التكلفة الكامل الذي أصر البنك والصندوق على أنه مفتاح النجاح. من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، طُلب من الحكومات تحرير الأسواق وخلق "بيئة مواتية" للقطاع الخاص.
[314]أدى دخول IPPs إلى السوق إلى زيادة تكاليف المرافق مع تقليل حصتها في السوق وتقليص تدفقات الإيرادات. وبسبب تجويع رأس المال بالفعل ، توغلت المرافق في الجنوب أكثر في "دوامة الموت" التي جعلت قضية الخصخصة أمرًا لا يُقاوم.

غير أن تقويض المرافق العامة أدى إلى نتائج عكسية. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص لم يلتزم بالاستثمار في قطاع الطاقة وأن التكلفة التي تتحملها المحفظة العامة للإعانات المصممة لإطلاق العنان للاستثمار تستمر في النمو. وفي الوقت نفسه ، أثرت دوامة الموت في المرافق على كل من الشركات المخصخصة وكذلك الشركات العامة المسوقة ، مما قلل من جاذبية هذه الشركات لأي مشترٍ محتمل من القطاع الخاص. [315]الأهم من ذلك ، من خلال تقويض المرافق العامة ، لم تفشل السياسة في معالجة فقر الطاقة فحسب ، بل عرقلت وأوقفت في كثير من الأحيان جهود الكهربة التي ، على الرغم من التحديات التي تفرضها الدول المستقلة حديثًا ، كانت تحرز بعض التقدم إلى حد ما.
سواء تم إنتاجها بكفاءة أو عدم كفاءة ، لا يمكن تسجيل قيمة الكهرباء في جداول البيانات المالية. عندما قرر الليبراليون الجدد إخضاع المرافق العامة لمعايير "استرداد التكلفة الكاملة" لجعلها أكثر كفاءة ، فقد أضروا بقدرة المرافق على تلبية الاحتياجات الأوسع المتعلقة بالطاقة والمجتمعية. [316]وإذا تُرك القطاع الخاص لقيادة الكهرباء ، فإن قلة من الناس الثمينين في الشمال أو الجنوب ستحصل على الكهرباء. قامت معظم الحكومات - بما في ذلك الحكومات المحافظة - بتضمين الكهربة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة
لكن هل أدت الخصخصة إلى حل مشكلة الاستثمار؟ كما رأينا في الجزء الأول ، فإن الجهود المبذولة لخلق "بيئة تمكينية" للقطاع الخاص قد قوضت مكانة المرافق ، ولكن القطاع الخاص ، كما تشير الأدلة ، لم يتم "تمكينه" بشكل كافٍ. لم تجذب توغلات IPPs الاستثمار ، لأن "اللعبة النهائية" لـ IPPs هي تأمين اتفاقيات شراء طاقة خالية من المخاطر (PPAs). هذا النهج "البناء والبيع" يفرغ التكاليف والمسؤوليات على شبكات النقل والتوزيع التي تظل في معظم الحالات تحت الملكية العامة.

وقد أدى ذلك إلى وضع تم فيه تسويق الشركات العامة وتعرضها للخطر. لم يؤد قص أجنحة المرافق في البلدان الفقيرة بالطاقة إلى زيادة اهتمام القطاع الخاص. أصبح عجز الاستثمار الذي يواجه تحول الطاقة أكثر خطورة من أي وقت مضى.

في أعقاب ذلك: الفلبين
[ملاحظة للمحرر: هذا القسم الفرعي لا ينتمي هنا حقًا.]

لا يوجد مكان يتجلى فيه فشل الخصخصة أكثر من الفلبين ، حيث تبنت الحكومة بشكل كامل "النموذج القياسي" للخصخصة الكاملة. بعد فرض قانون مارشال في عام 1972 ، قام الرئيس ماركوس بتأميم نظام الطاقة ، لكنه سلم تشغيل النظام إلى شركة خاصة تعرف باسم MERALCO.
حظر قانون إصلاح صناعة الطاقة الكهربائية لعام 2001 (EPIRA) الاستثمار الحكومي في الجيل الجديد ، لكن IPPs استحوذت على 46 ٪ من توليد الطاقة في البلاد ، وانتشر عدد اتفاقيات شراء الطاقة. EPIRA جيل آخر غير منظم وتم إنشاء سوق بيع بالجملة في عام 2006 ، مما فتح الوصول إلى شبكة النقل أمام الشركات الخاصة. في عام 2007 ، مُنحت شركة National

---

[314]البنك الدولي ، مايو 2006: ضعيف: حالة قطاع الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
أنطون إيبرهارد ، فيفيان فوستر ، سيسيليا بريسينيو جارمنديا ، فاطماتا ويدراوغو ، دانيال
كاموس ، وماريا شكاراتان https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/ مقبض /
10986/7833/482140ESW0P11110Power0Sector0Review.pdf؟ sequence = 1 & isAllowed = y
[315]TUED / AIDC / TNI: Eskom Transformed ، 2021
https://aidc.org.za/eskom-transformed-full-report/

[316]ec.europa.eu/economy_finance/publications/publication_summary11904_en.htm

Grid Corporation في الفلبين (NGCP) امتيازًا لمدة 25 عامًا لتشغيل نظام النقل في البلاد. NGCP عبارة عن كونسورتيوم يقوده أباطرة فلبينيون وشركة State Grid Corporation في الصين. هذا الأخير يمتلك 40 ٪ من NGCP.
كان من المفترض أن يؤدي قانون EPIRA لعام 2001 إلى إيجاد سوق حرة في قطاع الطاقة من شأنها أن تؤدي إلى توزيع أكثر كفاءة للطاقة وخفض الأسعار. بدلاً من ذلك ، قامت ببساطة بتحويل الطاقة من الملكية العامة إلى احتكار القلة الخاص ، وهو وضع مشابه تمامًا لما حدث في المملكة المتحدة عندما عززت 5 شركات (المعروفة باسم "الخمسة الكبار") سيطرتها على نظام السلطة في المملكة المتحدة. [المرجع الحاجة الخمسة الكبار هنا]
بعد مرور EPIRA ، رفعت الشركة الأسعار إلى مستوى مرتفع بما يكفي لبدء تحقيق وطني. قفزت أسعار الكهرباء بنسبة 55 في المائة بين عامي 2003 و 2010 ، وأصبحت شركة MERALCO واحدة من أكثر الشركات ربحية في البلاد. ألقى MERALCO باللوم على IPPs في الزيادات في الأسعار ، وألقت شركة النقل المخصخصة باللوم على شركة MERALCO. كما كتب والدون بيلو في عام 2012 ، "ما فعلته EPIRA هو وضع الفلبين في دفاتر الأرقام القياسية. تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن الفلبين لديها إما أول أو ثاني أعلى معدلات للكهرباء في آسيا ومن بين العشرة الأوائل على المستوى الدولي ". [317]في عام 2017 ، اقترب البنك الدولي من الاعتراف بأن الإصلاحات لم تكن ناجحة تمامًا ، وأن "اللاعبين في السوق" قد انخرطوا بالفعل في "سلوك مناهض للمنافسة أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار". [318]
كان أحد مبررات الخصخصة هو الحاجة إلى جذب الاستثمار في قدرات التوليد الجديدة. بحلول عام 2014 ، تمت إضافة 2.22 جيجاوات فقط من سعة التوليد في أول 12 عامًا من إصلاح قطاع الطاقة ، وقد تم الالتزام بهذا في الغالب قبل دخول EPIRA حيز التنفيذ. أكد تقرير الحالة التاسع عشر عن تنفيذ *EPIRA* الصادر في عام 2014 ، "قد تحتاج الحكومة إلى إشراك نفسها مرة أخرى في توليد الطاقة لتجنب نقص الطاقة في المستقبل والحفاظ على الزخم الحالي الذي يتمتع به كاستثمار جذاب اقتصاد."[319]
منذ إدخال الإصلاحات ، يهيمن الوقود الأحفوري على مزيج الكهرباء في الفلبين أكثر من أي وقت مضى ، حيث يمثل الفحم (51 ٪) والغاز (22 ٪) 73 ٪ من إجمالي احتياجات الطاقة الكهربائية في البلاد. فرض قانون الطاقة المتجددة في عام 2008 تعريفة التغذية والأولوية والتوصيل من أجل مصادر الطاقة المتجددة وعرض حوافز مالية أخرى. لكن الطاقة المتجددة اليوم بالكاد تسجل. في الواقع ، انخفض توليد الطاقة من الموارد المتجددة في الفلبين من 33٪ من إجمالي التوليد في عام 2005 إلى 25٪ في عام 2017. ولا تزال الطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية تهيمن على توليد الطاقة المتجددة ، والتي بلغت 11٪ و 10٪ على التوالي في عام 2017 ؛ بينما ساهمت كل من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية بنسبة 1٪ فقط من إجمالي توليد الطاقة.[320]

طريق العودة: إعادة بناء الطاقة العامة في كينيا

لنهج المسار العام لمعالجة فقر الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء أن يتعلم من تجربة كينيا. على غرار العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، شرعت كينيا في أوائل التسعينيات في برنامج لإصلاح الطاقة على غرار الخطوط التي اقترحها البنك الدولي. لكنها ركزت على الدفع لخصخصة القطاع بالكامل وتطور نظام الطاقة الخاص به على مدار العقد الماضي بطرق حافظت على طبيعته العامة بشكل أساسي. بشكل ملحوظ ، في السنوات الأخيرة ، زادت حكومة كينيا (GoK) من حجم حصتها في نظام الطاقة ، واتبعت برنامجًا لكهربة الريف العام الذي زاد من الوصول إلى الكهرباء إلى مستويات تتجاوز بكثير تلك الموجودة في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

ومع ذلك ، فإن قصة كينيا تستحق دراسة مفصلة لأنها تكشف عن الأولويات المتضاربة للسياسة النيوليبرالية والبديل العام. قد تواجه البلدان التي ترغب في اتباع نهج المسار العام في المستقبل ظروفًا مماثلة ، ويتعين على النقابات أن تكون متيقظة لاحتمال

---

[317] https://opinion.inquirer.net/67785/missing-in-action-president-aquino-and-the-meralco-rate-hike-scandal

[318]رودنيك ، هيو. فيلاسكيز ، قسطنطين. 2019. التعلم من تجارب سوق القوة في البلدان النامية: حالة الفلبين. ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات؛ رقم 8721. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31189 الترخيص: CC BY 3.0 IGO. "

[319] https://www.doe.gov.ph/19th-status-report-epira-implementation؟withshield=1

[320]رودنيك ، هيو. فيلاسكيز ، قسطنطين. 2019. التعلم من تجارب سوق القوة في البلدان النامية: حالة الفلبين. ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات؛ رقم 8721. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31189 الترخيص: CC BY 3.0 IGO. "

مواجهة النضال لاستعادة قطاع الطاقة معارضة داخلية وخارجية. مثلما تمت مقاومة النموذج المعياري النيوليبرالي في العديد من البلدان على مدى عقدين أو ثلاثة عقود ، فإن إعادة تأكيد الملكية العامة والسيطرة قد يتحول إلى عملية طويلة الأمد.

الطاقة والاستقلال

كان أداء الاقتصاد الكيني جيدًا نسبيًا في العقدين الأولين بعد الاستقلال في عام 1963. نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي متوسط قدره 7 في المائة. خلال هذه الفترة كان قطاع الطاقة الكيني عامًا بالكامل. تم إنتاج الكهرباء من قبل شركة الطاقة الكينية (KPC) وهيئة تنمية نهر تانا (TARDA) ، تحت إدارة شركة كينيا للكهرباء والإضاءة (KPLC) التي تأسست في عام 1983. باعت شركات توليد الطاقة الكهرباء لشركة KPLC ، والتي كان مسؤولاً عن النقل والتوزيع.[321]
من منظور المناخ والصحة العامة ، أحدثت الطاقة العامة تغييرات إيجابية في مزيج الطاقة. بحلول أواخر التسعينيات ، شكلت أنظمة الطاقة الكهرومائية العامة 87 بالمائة من الكهرباء في البلاد وولدت الطاقة الحرارية الأرضية 7 بالمائة إضافية - كلاهما من مصادر الطاقة المتجددة. كانت البلاد قد اعتمدت في السابق على الديزل المستورد لتوليد الكهرباء ، لكن استخدام زيت الديزل لتوليد الطاقة انخفض إلى 6٪ فقط من إمدادات الكهرباء. حصل ما يقرب من 50٪ من سكان الحضر على الكهرباء خلال هذه الفترة ؛ ومع ذلك ، كانت كهربة الريف أقل من 5٪. في أواخر التسعينيات ، كان مستوى الكهرباء الوطنية 14.5٪.[322]
قبل احتضانه لبرامج التكيف الهيكلي و "النموذج القياسي" لخصخصة قطاع الطاقة ، ساعد البنك الدولي في تمويل قدرة طاقة جديدة في كينيا ، حيث قدم سبعة قروض وائتمانات بلغ مجموعها 307 مليون دولار أمريكي بين عامي 1971-1988. قامت ثلاثة من القروض / الاعتمادات بتمويل تنمية الطاقة الكهرومائية على نهر تانا بينما قامت الأربعة الأخرى بتمويل مشاريع الطاقة الحرارية الأرضية. تم تقديم أربعة قروض / ائتمانات أخرى يبلغ مجموعها 80 مليون دولار أمريكي لإعادة التحريج والبنية التحتية ذات الصلة. يبدو من المعقول أن نستنتج أنه لو استمر هذا الشكل من التمويل ، لكان النظام العام في كينيا قد حقق مزيدًا من التقدم فيما يتعلق بمستويات الكهربة. [جرو FN]

تم تمويل هذه المشاريع في وقت كانت كينيا ، منذ الاستقلال ، تحكمها كينيا الاتحاد الوطني الأفريقي (كانو). أصبح حزب الاستقلال الذي لديه تطلعات واضحة لبناء الأمة يعمل في بيئة سياسية متعددة الأحزاب ، على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود ، حزبًا يهيمن عليه عدد قليل من الأفراد مما أدى إلى تقييد أحزاب المعارضة بشكل خطير. تم قمع الحركات المحلية التي تسعى إلى استعادة نظام التعددية الحزبية بشدة وعنف في كثير من الأحيان. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، أثرت الاضطرابات السياسية على الاقتصاد. مع تدهور الوضع السياسي ، قررت الدول الغنية في أواخر عام 1991 قطع مساعدات التنمية عن كينيا على أمل أن يؤدي ذلك إلى تسريع التحرر السياسي. وافقت حكومة كانو على تحرير النظام السياسي وأجريت انتخابات متعددة الأحزاب في عام 1992 ومرة أخرى في عام 1997 . فاز كانو في كلتا الانتخابات ، على الرغم من أن الحزب الحاكم استمر في التعامل مع أحزاب المعارضة في البلاد. تعرضت كينيا لأزمة مالية عميقة في عام 1993 ، وهي أزمة سيكون لها عواقب وخيمة على قطاع الطاقة في البلاد. انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى الصفر ، في حين بلغ معدل التضخم السنوي 34٪. انفجر عجز ميزانية الحكومة.

التعديل الهيكلي 1.0

من الواضح أن الاضطرابات السياسية الداخلية ساهمت في الأزمة الاقتصادية في كينيا. لكن بعض أبعاد الأزمة كانت خارجة عن سيطرة كينيا. أشار صندوق النقد الدولي إلى "الصدمات الخارجية السلبية" التي تضمنت "هطول الأمطار غير المنتظم ، وتدفق كبير للاجئين من البلدان المجاورة ، والانخفاضات الكبيرة في أسعار منتجات التصدير الكينية".[323] أدى الارتفاع العالمي في أسعار النفط العالمية إلى تفاقم المشاكل المالية في كينيا ، كما فعل الركود الذي طال أمده في البلدان الصناعية وتدهور معدلات التبادل التجاري لصادرات كينيا من المواد الخام.

---

[321] في عام 1993 ، أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه "لم يكن هناك أي مشاركة للقطاع الخاص في مجال الكهرباء ، على الرغم من أن الحكومة قررت السماح للقطاع الخاص بتوليد الطاقة في المستقبل القريب".
https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/1995/133/article-A001-en.xml#A01lev1sec4

[322] https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS?locations=KE

[323] في عام 1993 ، أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه "لم يكن هناك أي مشاركة للقطاع الخاص في مجال الكهرباء ، على الرغم من أن الحكومة قررت السماح للقطاع الخاص بتوليد الطاقة في المستقبل القريب".
https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/1995/133/article-A001-en.xml#A01lev1sec4

عانى العديد من بلدان الجنوب من عجز في ميزان المدفوعات والديون الخارجية الثقيلة خلال هذه الفترة ، كما ساهم ارتفاع أسعار الفائدة في زيادة عبء خدمة الديون. في مواجهة الأزمة الاقتصادية ، غالبًا ما لجأت البلدان المستقرة سياسيًا إلى مؤسسات الإقراض التجاري لضخ رؤوس الأموال التي قد تساعدها على الصمود في وجه العاصفة. ومع ذلك ، كثيرا ما تم رفض طلبات الائتمان من قبل المقرضين التجاريين. في مواجهة ارتفاع مستويات الديون والتضخم وتزايد الحاجة إلى الدعم ، لجأت البلدان إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على المساعدة. [324]تم تجميع "المساعدة" بشكل ثابت كبرنامج تعديل هيكلي يفرض شروطًا على الدولة المقترضة.
في حالة كينيا ، اتفقت حكومة كوريا وصندوق النقد الدولي في عام 1994 على أن تدابير التقشف ضرورية لتحقيق الاستقرار المالي للبلاد. ذهبت حكومة الكويت جنبًا إلى جنب مع أجندة التعديل الهيكلي. هدد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالانسحاب من قطاع الطاقة ما لم تقدم حكومة كوريا إصلاحات "النموذج القياسي".
بشكل ملحوظ ، كان البنك الدولي قد استهدف نظام الطاقة في كينيا للخصخصة قبل عدة سنوات من الأزمة السياسية في 1991-1993. في أواخر الثمانينيات ، أقر البنك بأن "هناك حاجة إلى استثمارات جديدة في قطاع الطاقة الفرعي بحلول منتصف التسعينيات لتجنب نقص الإمدادات". ومع ذلك ، فإن البنك "لا يمكنه دعم الاستثمارات الجديدة في غياب اتفاق بشأن سياسات إصلاح القطاع وبرنامج التنفيذ". [325]وألقى البنك باللوم على الحكومة في نقص الإمدادات ، مؤكدًا أنه لو أدخلت إصلاحات عاجلاً ، لكان من الممكن استعادة القروض. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 1997 ، أدى تأخير الإصلاح إلى ظهور وضع "حيث تعاني كينيا الآن من نقص في الكهرباء مما يفرض تكلفة كبيرة على الاقتصاد ويقيد النمو الاقتصادي". [326]

وأشار البنك إلى عدم قدرة النظام المملوك للدولة على مواكبة الطلب المتزايد على الطاقة ، وهو ما اعتبره علامة واضحة على عدم الكفاءة. يبدو أن البنك يتجاهل حقيقة أن الفشل في تلبية الطلب يمثل أيضًا مشكلة عدم كفاية العرض. في حالة كينيا ، كان نقص الإمدادات مرتبطًا بشكل مباشر بنقص التمويل ، وكان نقص التمويل مرتبطًا بقرار البنك بعدم تمويل مشاريع الطاقة العامة.[327]

كما كان معتادًا (آنذاك ، والآن) ، اتهم البنك أيضًا الحكومة الكورية بجعل الكهرباء في متناول الجميع. بطبيعة الحال ، فإن الفكرة الكامنة وراء التزويد العام بالطاقة هي أن الكهرباء ذات الأسعار المعقولة من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي الذي من شأنه ، بدوره ، أن يعبر عن نفسه في الطلب المتزايد على الطاقة. تتطلب مواكبة الطلب تخطيطًا لرأس المال والطاقة ، ولا ينبغي أن يصبح أي منهما عقبة. كان بإمكان البنك أن يستمر في تقديم تمويل الديون طويلة الأجل ، وكان بإمكان المرافق العامة وضع خطط لبناء القدرات. لكن هذا النهج لم يكن متسقًا مع "النموذج القياسي" للخصخصة للبنك ، وبالتالي فهو غير مقبول. وفقًا للبنك ، لكي يتمكن الأجيال من اللحاق بالطلب ، ستحتاج كينيا إلى الاستثمار الخاص ، وليس المزيد من الاقتراض العام. الأهم من ذلك ، قرر البنك الدولي وقف التمويل حتى تبدأ الإصلاحات.[328]

تفكيك وتقلص السلطة العامة

---

[324]ستوك أولاف ، المعونة والشرطية السياسية ، فرانك كاس ، لندن 1995 ص 1 - 60.

[325] البنك الدولي 1997 ، كينيا: إصلاح قطاع الطاقة ومشروع تطوير الطاقة

[326] البنك الدولي 1997 ، كينيا: إصلاح قطاع الطاقة ومشروع تطوير الطاقة

[327] انتقد البنك في البداية الأنظمة العامة لضمان أن يكون الإمداد بالكهرباء متقدمًا بخطوة أو خطوتين عن الطلب ("القدرة المفرطة") ثم انتقد لفشلها في تلبية الطلب. بالنسبة للعديد من الأدوات المساعدة ، يقوم هذا بإعداد سيناريو "مهما فعلت ، ستفشل".

[328]ألقى البنك الدولي باللوم على الحكومة في تعميق أزمة إمدادات الطاقة ، "نظرًا للوقت الطويل الذي استغرقته حكومة كوريا والبنك للتوصل إلى اتفاق بشأن سياسات إصلاح القطاع ، فقد ثبت أنه من الصعب على الحكومة الكورية تعبئة الموارد للاستثمارات المطلوبة ، مما أدى إلى نقص التيار الكهربائي الحالي ". انظر: البنك الدولي 1997 ، كينيا: إصلاح قطاع الطاقة ومشروع تطوير الطاقة. [رابط مطلوب] لكن وفقًا لإبرهارد ، فإن قرار وقف الإقراض " ضاعف من صعوبات قطاع الكهرباء في جمع الموارد للاستثمار. عندما تم رفع الحظر على المساعدات في وقت لاحق. أدت الصعوبات في التوصل إلى اتفاق مع المانحين بشأن سياسات القطاع إلى تأخير الاستثمارات الجديدة في توليد الطاقة. ونتيجة لذلك ، فإن نظام الطاقة غير ملائم لتلبية الطلب الحالي ".

وحث البنك حكومة كوريا على إظهار جديتها في تنفيذ الإصلاح. ينبغي على الحكومة الكورية القيام بذلك من خلال خلق "بيئة تمكينية" للقطاع الخاص ، وهو مصطلح كان كل من البنك والصندوق مغرمين باستخدامه منذ تسعينيات القرن الماضي ، ولا يزال شغفهم بهذا المصطلح مستمرًا حتى يومنا هذا. امتثلت GoK.
قدمت حكومة الكويت زيادة بنسبة 60٪ في تعرفة الكهرباء [سنويًا] وخفضت عدد موظفي شركة KPLC بنسبة 17٪. استهدف صندوق النقد الدولي المرافق العامة (KPLC) ، ودعا إلى "مزيد من التحسينات في نسبة العملاء / الموظفين" ، مما أدى إلى المزيد من عمليات الفصل. بالنسبة لصندوق النقد الدولي ، كان تحقيق الاستقرار المالي لشركة KPLC خطوة أولى مهمة ، لكن الحل طويل الأجل كان الخصخصة.
في عام 1996 ، أعلنت حكومة كوريا عن نيتها في "تفكيك" قطاع الطاقة ، وفصل وظائفه التنظيمية والتجارية ، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص ، وإفساح المجال للمستهلكين المستقلين. قدم قانون الطاقة الكهربائية لعام 1997 البنية القانونية للإصلاح. في خطاب سياسة القطاع ، أعلنت حكومة كوريا أن قطاع الطاقة سيكون مطلوبًا للعمل "على أساس تجاري دون إثقال كاهل ميزانية الحكومة". [المرجع مطلوب]
تبين أن تفكيك نظام الطاقة في كينيا عملية استمرت عقدًا من الزمان. في عام 1997 ، تم تقسيم شركة KPLC المملوكة للقطاع العام إلى قسمين: كيان جديد ، تم تشكيل شركة توليد الكهرباء الكينية (KenGen). استحوذت KenGen على جميع محطات الطاقة المملوكة ملكية عامة ، واحتفظت KPLC بالنقل والتوزيع. تم إدراج KenGen في بورصة نيروبي في عام 2006 ، والتي كانت في الأساس الخطوة التالية لخصخصة "النموذج القياسي". [329]بعد تمرير قانون الطاقة في عام 2006 ، تم اقتطاع وظيفة البنية التحتية لنقل الكهرباء من شركة KPLC ونقلها إلى شركة نقل الكهرباء الكينية التي تم تشكيلها حديثًا (KETRACO). كما أنشأ القانون هيئة كهربة الريف (REA).

تلخيصًا لهذه الفترة ، كتب الباحث والباحث النيوليبرالي البارز أنطون إيبرهارد ، "قامت حكومة [كينيا] بتفكيك قطاع الكهرباء تحت ضغط من المانحين الأجانب. هدد المانحون الرئيسيون ، بما في ذلك بنك التنمية الأوروبي وألمانيا واليابان والبنك الدولي ، بالانسحاب من قطاع الطاقة ما لم يشرع البرلمان في سن قانون الطاقة ". [330]وفقًا لإبرهارد ، كان أحد المحركات الرئيسية للإصلاحات هو "عقود من الأداء الضعيف للمرافق التي تديرها الدولة". [331]وهذا يعزى بشكل غير متناسب إلى النقص في القدرات ونقص التمويل المتاح للاستثمار إلى المرافق العامة. بعبارة أخرى ، تسببت العوامل الداخلية في كينيا في الأزمة. وفي الوقت نفسه ، تم التقليل من أهمية العوامل الخارجية - معدلات التبادل التجاري غير المتكافئة ، وتأثير الديون ، والتي ساهمت جميعها في ما يسمى "الأداء الضعيف" للمرافق. [332]

IPPs في كينيا: خذ أو ادفع

في تقرير عام 2020 ، قام البنك الدولي بتقييم تأثير إصلاحات "النموذج القياسي" في الثمانينيات والتسعينيات. وأشار إلى أنه خلال فترة ما قبل الإصلاح ، حققت المرافق العامة في كينيا بالفعل استردادًا كاملاً للتكاليف ، لكنها ببساطة تفتقر إلى الأموال اللازمة لتمويل المزيد من مشاريع التوليد الجديدة كثيفة رأس المال. بعبارة أخرى ، كانت KPLC عبارة عن مرفق عام جيد الإدارة. ومع ذلك ، في أعقاب الإصلاحات النيوليبرالية ، "شهدت كينيا انخفاضًا في استرداد التكاليف على الرغم من الزيادات الضخمة في التعريفات لأن التكاليف زادت بسرعة أكبر". [333]

ولكن لماذا زادت التكاليف بشكل أسرع من زيادة الرسوم الجمركية في كينيا؟ كان القصد من الارتفاع الحاد في التعريفات هو المساعدة في تحقيق الاستقرار المالي لـ KPLC ، وليس جعل الشؤون المالية لـ KPLC أسوأ مما كانت عليه قبل إدخال الإصلاحات. لا يقول البنك ذلك ، لكن التكاليف المتزايدة كانت بسبب إدخال IPPs للربح.

---

[329] https://africanfinancials.com/document/ke-kegn-2006-ps-00/

[330] https://www.gsb.uct.ac.za/files/KenyasLessonsFromTwoDecades.pdf

[331] إبرهارد https://www.gsb.uct.ac.za/files/KenyasLessonsFromTwoDecades.pdf

[332] إبرهارد ، أ ، وك. جراتويك. 2008. "زوال النموذج القياسي لإصلاح قطاع الطاقة وظهور أسواق الطاقة الهجينة". سياسة الطاقة 36 (10): 3948-60. يقر المؤلفون بأنه "على الرغم من أن الأداء الضعيف دفع إلى إصلاح قطاع الطاقة ، إلا أن أسباب هذا الأداء متعددة الجوانب وعميقة ، مما يساعد على تفسير النتائج المختلطة لإصلاح قطاع الطاقة".

[333] فوستر وفيفيان وأنشول رنا. 2020. إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي. سلسلة البنية التحتية المستدامة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دوى: 10.1596 / 978-1-4648-1442-6. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي IGO CC BY 3.0. صفحة 264

ابتداءً من أواخر التسعينيات ، انتقلت IPPs (بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات مثل Union Fenosa ومقرها إسبانيا) إلى قطاع الطاقة في كينيا ، وانتشرت اتفاقيات شراء الطاقة.[334]كانت شروط اتفاقيات تقييم الأداء التي تم التفاوض عليها مع IPPs تنطوي دائمًا على التزامات "تأخذ أو تدفع" المدعومة من الحكومة. ضمنت هذه الالتزامات أن المرافق ("العارض") إما "تأخذ" الطاقة المنتجة ، "أو تدفع" مقابل الطاقة المنتجة حتى لو لم تكن هناك حاجة إليها. يضمن بند الاستلام أو الدفع في اتفاقية شراء الطاقة لمنتج الطاقة مبلغًا محددًا مسبقًا من الإيرادات (من خلال "رسوم السعة") بشرط أن يوفر منتج الطاقة الطاقة للمرفق. وهذا بدوره يسمح لبرنامج IPP بتغطية تكاليفه (والتي تشمل هوامش الربح ومدفوعات الفائدة).

تعتبر أحكام الاستلام أو الدفع ضرورية بالنسبة إلى IPP للحصول على تمويل المشروع لأن الأحكام تضمن عادةً عوائد مجزية على الاستثمار لمدة تصل إلى 25 عامًا. إن تحرك الحكومة لإنهاء التزام الاستلام أو الدفع من شأنه أن يرقى إلى مستوى الإخلال بالعقد. مثل هذا الانتهاك من شأنه أن يدق أجراس الإنذار مع مقدمي خدمات الاستثمار الآخرين ويكلف الحكومة مبالغ كبيرة محتملة من المال كتعويضات قد تصل إلى مبالغ أكبر من المدفوعات المطلوبة بموجب شروط الاستلام أو الدفع. وغني عن القول ، إن اتفاقيات شراء الطاقة مع أحكام الاستلام أو الدفع تضمن تحقيق أرباح لكل من IPP والمقرض ، وبالتالي "إزالة مخاطر" الاستثمارات. ومع ذلك ، فقد تم انتقاد هذه الترتيبات لتفريغ المخاطر و "تكاليف النظام" على "العارض" ، وهو إما المرافق أو الحكومة. نصت العديد من عقود الاستلام أو الدفع على أنه يجب دفع IPP بالدولار الأمريكي أو اليورو ، وبالتالي تفريغ مخاطر تقلبات أسعار الصرف على المرفق أو الحكومة.[335]

كينيا وغانا: صد ضد IPPs و PPAs الابتزاز

في عام 2003 ، أعربت حكومة كوريا عن استيائها من أداء قطاع الطاقة. وأشار إلى أنه على الرغم من الإصلاحات وإدخال محطات الطاقة المستقلة وما إلى ذلك ، فإن الكهرباء في كينيا لا تزال غير موثوقة ومكلفة. كما ظهرت على السطح اتهامات بالفساد. [336]كشف تقرير تدقيق على KPLC في عام 2004 عن التعاملات غير الصحيحة والأسعار المتضخمة والربح من قبل IPPs.[337]

كشفت دراسة أجريت عام 2008 أن كينيا كانت جزءًا من اتجاه ناشئ. في جميع أنحاء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ، تضاعفت التعريفات الحقيقية تقريبًا خلال الفترة 2001-2005 ، لكن معدل استرداد التكلفة انخفض.[338]
ومع ذلك ، خلصت الحكومة الكورية إلى أن الأسعار المرتفعة المضمنة في اتفاقيات شراء الطاقة تتطلب إصلاحات أعمق. لم يكن سوق الطاقة منافسًا . إذا كانت تنافسية ، حسب رأي GoK ، فإن تكلفة اتفاقيات شراء الطاقة ستنخفض لأن IPPs سيحتاجون إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العقود.

خلال هذا الوقت ، بدأت غانا - التي كانت أيضًا هدفًا للتكيف الهيكلي في التسعينيات - في التشكيك في اتفاقيات تقييم الأداء ودور IPPs. خلال فترة ما بعد الاستقلال ، كان أداء المرافق العامة في غانا جيدًا من حيث استرداد التكاليف ، ولكن الوصول إلى الكهرباء قد ازداد بوتيرة بطيئة للغاية. [339] تم التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية عندما كانت غانا تواجه أزمة إمدادات وشيكة في فصل الأحمال. تم استغلال الأزمة من قبل IPPs. قامت شركة استثمار الموارد في إفريقيا والشرق الأوسط (AMERI)

---

[334] http://www.psiru.org/reports/energy-privatisation-and-reform-east-africa.html

[335] شرق إفريقيا عبر الإنترنت 23 فبراير 2004 انسحب Westmont من العمليات الكينية

[336] اتُهمت شركة Westmont Power الماليزية عام 2003 بدفع رشاوى إلى Samuel Gichuru ، الرئيس السابق لشركة Kenya Power and Lighting Company. وقد أمرت بتخفيض التعريفات إلى النصف ، وغادرت كينيا عندما انتهى عقدها في عام 2004. انظر: PSIRU، David Hall Africa News 11 https://allafrica.com/stories/200312110418.html 2006 ديسمبر 2003: Energy؛ سرقة الطاقة: كيف قام المورد بجمع أكثر من Sh18b

[337] https://allafrica.com/stories/200312110418.html أفريكا نيوز 11 ديسمبر 2003: الطاقة ؛ سرقة الطاقة: كيف قام المورد بجمع أكثر من Sh18b

[338] إبرهارد ، أ ، وك. جراتويك. 2008. "زوال النموذج القياسي لإصلاح قطاع الطاقة وظهور أسواق الطاقة الهجينة". سياسة الطاقة 36 (10): 3948-60.

[339] فوستر وفيفيان وأنشول رنا. 2020. إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي. سلسلة البنية التحتية المستدامة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دوى: 10.1596 / 978-1-4648-1442-6. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي IGO 3.0 CC BY. صفحة 267

ببناء محطة غاز ذات دورة مركبة سعة 250 ميغاواط وتكبدت 510 ملايين دولار ، أو ضعف سعر المشاريع المماثلة تقريبًا.[340] تم شراء 32 اتفاقية شراء خاصة من خلال العطاءات غير المرغوب فيها والتي وضعت عبئًا ماليًا كبيرًا على المتداول. وكان هذا مصحوبًا بعدم الإفصاح عن معلومات أساسية - فقد تم التفاوض على اتفاقيات تقييم الأداء "خلف الأبواب المغلقة". وجدت غانا نفسها في موقف كانت فيه السعة الإضافية أعلى بكثير من الطلب (أو "الحمل") ، لكن نظام اتفاقية شراء الطاقة يعني أنه من أجل توليد إيرادات لـ IPP ، كان على المتعهد شراء كل الطاقة المضافة في أقرب وقت عندما أصبح متاحًا.

خلص تحقيق أجرته حكومة غانا في عام 2019 إلى أن "المشتريات غير المنسقة لمشاريع IPP أدت إلى تخمة في قدرة التوليد المركبة ... قطاع الطاقة في غانا كما هو موجود الآن ليس مستدامًا من الناحية المالية." وخلص التقرير إلى أن قطاعي الكهرباء والغاز يقتربان من 2.8 مليار دولار متأخرات و 30٪ مستحقة الدفع للقطاع الخاص. كان من المتوقع أن ينمو العجز إلى أكثر من 12.5 مليار دولار بنهاية عام 2023. "[341]

في مواجهة ارتفاع رسوم الطاقة الاستيعابية في ظل نظام Take or Pay ، اختارت غانا في عام 2019 تقليص خسائرها. وقد ألغت 11 اتفاقية شراء خاصة ودفعت 402 مليون دولار كتعويض بدلاً من دفع متوسط تكلفة قدرة سنوية قدرها 586 مليون دولار على مدى الفترة المتبقية من اتفاقيات شراء الطاقة. إذا تم تكريم اتفاقيات تقييم الأداء ، لكانت تكلف البلاد 7.6 مليار دولار تراكميًا من 2018-2030. وقدرت الحكومات أن إلغاء اتفاقيات شراء الطاقة سيوفر 7.21 مليار دولار على مدى 13 عامًا.[342] كما تم تأجيل سبع اتفاقيات شراء طاقة أخرى بسعة إجمالية قدرها 2960 ميغاواط.[343]

لكن إلغاء اتفاقيات شراء الطاقة لا يزال يترك قطاع الطاقة في غانا في ضائقة مالية - وهي مشكلة كان من المفترض أن يساعد المستثمرون المستقلون في حلها عن طريق إنتاج طاقة أقل تكلفة من الشركات المملوكة للدولة. هذا المبلغ يعادل 33٪ من عائدات الضرائب الحكومية لعام 2018. اضطرت الحكومة إلى إصدار سندات يبلغ مجموعها حوالي مليار دولار في عامي 2017 و 2018 لدفع 50 ٪ من الديون القديمة المستحقة للمصالح الخاصة والبنوك.[344]

يساعد الضرر الهائل الذي لحق بالشؤون المالية لقطاع الطاقة والحكومة في غانا بسبب نظام IPP وترتيبات الاستلام أو الدفع في تفسير سبب إثارة تحول الطاقة في أجزاء كثيرة من الجنوب إلى المعارضة والمقاومة. تعني IPPs تكاليف أعلى وإهمال كامل لتخطيط الانتقال. أعربت منظمة غير حكومية صديقة للسوق عن قلقها بشأن جهود غانا لتنمية الطاقة المتجددة ، ولاحظت ما يلي:

> غالبًا ما يتم توقيع اتفاقيات شراء الطاقة لفترات تتراوح من 25 إلى 30 عامًا. إن الطبيعة طويلة الأجل لهذه العقود إلى جانب افتقارها للشفافية تجعل التخطيط لقطاع الطاقة أمرًا صعبًا ... ولكن نظرًا لأن اتفاقيات شراء الطاقة الحالية أوجدت زيادة في المعروض من المصادر التقليدية وحدها ، فقد يكون القطاع بالفعل مزدحمًا للغاية بحيث لا يتمكن من تنمية الطاقة المتجددة بشكل كبير. قد تحتاج أي محاولة أخرى لزيادة توليد الطاقة المتجددة إلى الانتظار حتى يتقاعد المصنع الحراري أو تنتهي صلاحية اتفاقية شراء الطاقة. توقف إصدار تراخيص التوليد المتجدد منذ أكتوبر 2018 ، وتم تطوير 3 تراخيص فقط من أصل 124 ترخيصًا قائمًا.

---

[340] معهد الشؤون الاقتصادية ، Accra Energy for Growth Hub ، دراسة حالة لاتفاقيات شراء الطاقة في غانا ، مارس 2021 ، https://www.energyforgrowth.org/report/a-case-study-of-ghanas-power-purchase-agreements /

[341] http://energycom.gov.gh/files/2019%201111%20ESRP%20ESTF_Clean_v3.0redacted%20final.pdf

[342] http://www.reportingoilandgas.org/govt-cancels-11-power-agreements-state-to-pay-us402m-in-settlement/

[343] التغيير في مزيج الطاقة في غانا جدير بالملاحظة. في عام 2000 ، أنتجت المحطات المائية أعلى نسبة (حوالي 92٪) من متطلبات الكهرباء بينما أنتجت المحطات الحرارية نسبة 8٪ المتبقية. ومع ذلك ، في عام 2021 ، بلغ مزيج التوليد حوالي 34.1٪ من الطاقة المائية مقابل 65.3٪ من الطاقة الحرارية و 0.55٪ من مصادر الطاقة المتجددة. تمثل حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج التوليد في عام 2021 مضاعفة حصتها لعام 2020 البالغة 0.28٪. انظر: http://www.energycom.gov.gh/files/2022%20Energy%20Statistics.pdf

[344] https://www.energyforgrowth.org/report/a-case-study-of-ghanas-power-purchase-agreements/

في هذه المرحلة ، كان على البنك الدولي أن يعترف بأن سياسته قد حولت مشكلة قابلة للحل (تحتاج مرافق الطاقة العامة إلى تأمين تمويل ميسور التكلفة) إلى كارثة سياسية لا يمكن إصلاحها دون رفض النهج النيوليبرالي لتحول الطاقة تمامًا.

لسوء الحظ ، تعتقد حكومة غانا والبنك الدولي أن الحل هو ضمان ذلك
يتم توقيع اتفاقيات شراء الطاقة المستقبلية من خلال مناقصة تنافسية لزيادة الشفافية. جربت بلدان أخرى - من بينها جنوب إفريقيا - هذا النهج ولكن المشكلة لم تختف: لن يستثمر المستثمرون المستقلون بدون نوع العوائد المضمونة التي توفرها اتفاقيات شراء الطاقة. يمكن أن تؤدي المناقصات أو المزادات التنافسية إلى خفض تكلفة اتفاقيات شراء الطاقة ، ولكن إذا لم تكن اتفاقيات شراء المشروعات جذابة بالنسبة إلى IPPs ، فلن يتحقق الاستثمار ، وستقوم الحكومات بضخ المزيد من الأموال في استثمارات "التخلص من المخاطر" أكثر مما سيكون عليه الحال إذا كانت قام بتمويل المشاريع بأنفسهم.

بالعودة إلى كينيا ، ستؤدي التكاليف المتضخمة للطاقة المولدة من IPP ، في عام 2021 ، إلى قيام حكومة كوريا بإنشاء فريق عمل للتحقيق في اتفاقيات PPA. في عام 2020 ، أعلنت شركة KPLC عن خسارة قدرها 67 مليون دولار. يمثل المستثمرون المستقلون 47٪ من تكاليف شراء الطاقة (السنة المالية 2020) لكنهم قدموا 25٪ فقط من طاقة الدولة. وفي الوقت نفسه ، شكلت شركة KenGen (70٪ مملوكة ملكية عامة) 48٪ من تكاليف المشتريات وولدت 72٪ من الطاقة الكينية. وخلص تقرير فريق العمل ، الذي صدر في سبتمبر 2021 ، إلى أن خطط IPPs قد رفعت التكاليف ، وأن اتفاقيات تقييم الأداء لم تكن شفافة.

قام فريق العمل بتوثيق المشاكل مع IPPs في العديد من البلدان. ولكن بدلاً من التوصية برفض نظام اتفاقية شراء الطاقة والعودة إلى نموذج المشتريات العامة الذي تم تجربته واختباره ، أشاد فريق العمل ببرنامج REIPPPP في جنوب إفريقيا لخفضه تكاليف اتفاقيات شراء الطاقة من خلال تقديم مزادات تنافسية. لكن برنامج REIPPPP في جنوب إفريقيا أوجد سوقًا محمية لمشتريات الطاقة المستقلة ، وليس سوقًا تنافسيًا. بموجب نظام مزاد REIPPPP ، يتنافس المطورون ضد بعضهم البعض من أجل الفوز بالعقد لتوريد مبلغ متفق عليه مسبقًا لعطاء السعة ويحصل الفائز على ما هو عادةً اتفاقية شراء خاصة لمدة 20-30 عامًا حيث يتم ضمان الإيرادات والعائدات. عند هذه النقطة ، تنتهي أي منافسة. بموجب قواعد برنامج REIPPPP الحالية ، ستظل المرافق العامة (ESKOM) ملزمة قانونًا بشراء الطاقة التي يولدها IPPs. سينطبق هذا على الكهرباء المولدة من IPP أو الكهرباء التي تعمل بالفحم بقدر ما ينطبق حاليًا على مزارع الرياح أو الصفيفات الشمسية. لذلك ، سيكون المستثمرون المستقلون الفائزون بالعطاء جزءًا من القطاع الخاص ، ويتمتعون بأرباح مضمونة من خلال الالتزام القانوني لشركة ESKOM بشراء الطاقة المولدة من IPP.

باستخدام نظام المزاد ، تخطط الحكومات لإضافات السعة بناءً على ما تعتقد أنه مطلوب لتلبية الطلب المتوقع وتحقيق مزيج الطاقة المطلوب. كثيرا ما ترتكب الحكومات أخطاء في تقدير الطلب - يكاد يكون من المستحيل التنبؤ بتأثير دورات الازدهار الاقتصادي والكساد على احتياجات الطاقة ، أو الاستجابة بسرعة لاتجاهات الطلب المتغيرة. ثم يجب استيعاب التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لسوء التقدير (أو تجاوز "هوامش القدرة" المعقولة) من قبل الخزانة العامة ، أو تمريرها إلى المستخدمين النهائيين ، أو مزيج من الاثنين. يريد IPPs "البناء والبيع" وبالتالي لا يتعرضون لنفس النوع من المخاطر مثل المرافق العامة مثل ESKOM.

[المحرر: فقرة أو فقرتان حول أزمة REIPPPP وارتفاع التكاليف ستظهر هنا]

مستقبل الطاقة العامة في كينيا

إذا قمنا بتقييم الوضع الحالي في كينيا ، يمكننا أن نرى أن المسرح مهيأ للعودة إلى المزيد ، وليس أقل ، الملكية العامة والسيطرة على نظام الطاقة في البلاد. ضع في اعتبارك ما يلي:

- اليوم ، لا يزال معظم جيل البلاد مملوكًا للقطاع العام. KenGen مملوكة بنسبة 70٪ من قبل GoK ، وزادت حصة الحكومة من 50.1٪ [تاريخ حدوث زيادة الحصة]. توفر KenGen ما مجموعه 80 في المائة من إجمالي الكهرباء المستهلكة داخل كينيا. تستخدم الشركة معظم احتياجاتها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ، ولا سيما الطاقة

المائية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح. Hydro هي المصدر الرئيسي للكهرباء ، بسعة مركبة 677.3 ميجاوات ، والتي تمثل 72.3 بالمائة من قدرة KenGen المركبة.

- نظام النقل في كينيا مملوك ملكية عامة بنسبة 100٪. تأسست شركة كينيا لنقل الكهرباء (KETRACO) في عام 2007 من عملية "التفكيك" التي روج لها البنك الدولي ، لكنها لا تزال عامة.

- كما ظلت شركة التوزيع الكينية KPLC عامة. وتعزى الديون التي تكبدتها إلى حد كبير إلى نظام "الاستلام أو السداد" الذي أدى إلى إضعاف المرافق العامة خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية.

- هيئة كهربة الريف هي كيان عام بالكامل ، وعملها يجسد فعالية النهج العام للكهرباء. (انظر أدناه)

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنه على الرغم من عدم التزام الدولة بنموذج البنك الدولي المعياري للخصخصة ، فقد ساعد البنك في الفترة من 2010-2017 في تمويل ما يقرب من 1.4 مليار دولار في مشاريع قطاع الطاقة.[345] وبطبيعة الحال ، فإن البنك الدولي نفسه "مملوك للقطاع العام" بمعنى أنه مؤسسة مالية عامة يدعمها دافعو الضرائب.

لنهج المسار العام أن يبني على هذا الأساس العام القوي. ما يقف في الطريق حاليًا هو تصور من جانب حكومة كوريا أن تكاليف اتفاقيات شراء الطاقة يمكن خفضها بمجرد مطالبة IPPs بالمشاركة في مزادات السعة. لكن السبب الحقيقي لارتفاع تعرفة الكهرباء على الطاقة المولدة من IPP ليس قلة المنافسة. وبدلاً من ذلك ، فإن السبب الحقيقي هو الحاجة إلى اقتراض رأس المال بمعدلات فائدة أعلى (أعلى من معدلات فائدة الشركات العامة) ، وتأمين عوائد ثابتة للمستثمرين من القطاع الخاص.

نموذج لأفريقيا؟ برنامج كهربة الريف العام في كينيا

في عام 2007 ، تبنت حكومة كوريا رؤية *2030* لتطوير الاقتصاد.[346] تم إنشاء هيئة كهربة الريف (REA) في وقت كانت الكهرباء فيه 4٪ فقط من سكان الريف. في عام 2018 أعيد تسميتها باسم مؤسسة كهربة الريف والطاقة المتجددة (REREC). كما لوحظ أعلاه ، فإن ما يقرب من 62٪ من سكان الريف في كينيا يحصلون على الكهرباء إلى حد ما.[347] هذا هو مستوى كهربة أعلى بكثير من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء حيث ، وفقًا لبيانات البنك الدولي لعام 2021 ، فقط 27٪ من سكان الريف يمكنهم الوصول إليها.[348]

قبل أن ندرس كيف تمكنت كينيا من تحقيق تقدم جاد فيما يتعلق بتوسيع نطاق الحصول على الكهرباء ، من المهم ملاحظة أن البنك الدولي قد "جمع" إنجازات كينيا في توسيع نطاق الوصول كما لو كانت إصلاحات التسعينيات ، بما في ذلك تفكيك المرافق الوطنية ، كان إدخال IPPs و PPAs "Take or Pay" جزءًا من قصة نجاح البلاد.[349]

لكن في السنوات الأخيرة ، تخلى البنك إلى حد كبير عن "النموذج القياسي" (اقرأ: الخصخصة الكاملة ، والسوق ، والتحرير. ويتحدث اليوم عن "النموذج الهجين". من المهم أن تكون النقابات وحلفاؤها تنبيهًا إلى التحول الأخير في المصطلحات للبنك ، لأن التاريخ يخبرنا أن المصطلحات سيتم استيعابها وتكرارها من قبل موظفي البنك في عشرات السياقات الوطنية المختلفة في الفترة المقبلة.[350]

---

[345] فوستر وفيفيان وأنشول رنا. 2020. إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دوى: 10.1596 / 978-1-4648-1442-6. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO. تسرد الصفحة 105 المشاريع التي يمولها البنك للفترة 2010-2017: 2010-11: مشاريع التوليد ، 500 مليون دولار أمريكي ؛ 2012: ربط النقل الإقليمي ، 441 مليون دولار أمريكي ؛ 2015: تحديث القطاع ، 450 مليون دولار أمريكي ؛ 2017: الوصول خارج الشبكة ، 150 مليون دولار أمريكي - بإجمالي 1.4 مليار دولار تقريبًا

[346] مكتب رئيس الوزراء وزارة الدولة للتخطيط والتنمية الوطنية والرؤية 203
http://vision2030.go.ke/wp-content/uploads/2018/05/Sessional-paper-No.-10-of-2012-On -Kenya-Vision-2030.pdf

[347] https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.RU.ZS؟locations=KE

[348] https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.RU.ZS؟locations=ZG

[349] https://www.youtube.com/watch؟v=PvxrJtdxLFk دقيقة 48.

[350] بدأ متخصصو سياسة الطاقة في الحديث عن النموذج "الهجين" منذ عام 2008.
هناك سوق هجين آخذ في الظهور حيث توجد عقود طويلة الأجل لأخذ أو دفع مع IPPs جنبًا إلى جنب مع المصانع المملوكة والمدارة من قبل القطاع العام. ألا يمكن أن تكون هذه الإشارة إذن نقطة وسطية في النموذج القياسي ، بل هي نموذج جديد تمامًا؟

تشير الإشارات إلى "النموذج المختلط" إلى شراكة مثمرة بين السوق والدولة ، تتخذ شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى القطاع. وهذا يخفي دور الطاقة العامة ، وبذلك يقوم البنك بالتستر على أخطائه السابقة وفي الوقت نفسه يعطي الانطباع بأنه في حين أن الخصخصة الكاملة كانت مفضلة ، فإن الخصخصة الجزئية أفضل من عدم الخصخصة على الإطلاق. يتم تقديم نجاح كينيا في ضوء يسلط الضوء بشكل إيجابي على الإصلاحات التي بدأت في التسعينيات. لكن إنجازات كينيا في معالجة فقر الطاقة توضح بوضوح الضرر الذي تسببه الإصلاحات.

كيف إذن وسعت كينيا الوصول إلى الكهرباء؟ كان مفتاح النجاح بسيطًا: سُمح لهيئة كهربة الريف (REA) بالعمل على أساس غير ربحي. بدأ البرنامج بإجمالي 215 مشروعًا لكهربة الريف ، تم تمويلها جميعًا من قبل حكومة الكويت فقط. وفقًا لفرقة العمل الرئاسية حول اتفاقيات شراء الطاقة ، فقد وصل البرنامج إلى مناطق تعتبر "غير قابلة للتطبيق تجاريًا استنادًا إلى العارض الذي يركز على الربح". على المستوى الوطني ، جمعت الحكومة 5٪ من فواتير الكهرباء ووجهت الإيرادات نحو تمويل كهربة الريف. تم استخدام المقاولين لبناء خطوط النقل والبنية التحتية المرتبطة بها ، ولكن هذه الأصول مملوكة ملكية عامة (من قبل REREC) ، وستتولى KPLC التشغيل والصيانة.

[ملاحظة للمحرر: المزيد عن REREC مطلوب هنا: http://emiguel.econ.berkeley.edu/wordpress/wp-content/uploads/2021/03/DEV-ENG-1-s2.0-S2 35272851530035X-main.pdf]

ومع ذلك ، فإن دفع كينيا من أجل كهربة الريف يلفت الانتباه إلى بعض تحديات السياسة التي سيتعين على نهج المسار العام التعامل معها. من الفترة 2002 إلى 2012 ، يمكن للأسر التي تقع على بعد 600 متر من محول توزيع الجهد المنخفض التقدم للحصول على توصيل الكهرباء بسعر ثابت قدره 35000 شلن كيني (KES) ، أو ما يقرب من 398 دولارًا (بدولارات 2012). بالإضافة إلى ذلك ، كان من المتوقع أن تغطي الأسر تكاليف الأسلاك الداخلية. في عام 2012 ، كان الدخل السنوي للفرد في كثير من الأحيان أقل من 1000 دولار لمعظم الأسر الريفية. لم تكن تكاليف التوصيل لكل أسرة بعيدة عن متناول غالبية الأسر فحسب ، بل قدم أولئك الذين تم توصيلهم مساهمة ضئيلة أو معدومة في التنمية الاقتصادية الريفية. إن وجود ضوء كهربائي أو مروحة صغيرة أو تلفزيون يحسن نوعية الحياة ، ولكن تحقيق الاتصال بمفرده لن يكون كافياً للأسرة للمساهمة في الناتج الاقتصادي لبلدتها الصغيرة أو قريتها الصغيرة.

من منظور KPLC ، قدرت تكلفة التوصيل الفردي في منطقة أقل من كيلومتر واحد من تغطية الشبكة بعدة مضاعفات أعلى من 398 دولارًا التي تتحملها الأسرة. كلما زاد عدد الاتصالات ، أصبح عبء ديون KPLC أثقل. ومع تغطية الرسوم الجمركية لجزء بسيط من التكاليف الفعلية لـ KPLCs ، لجأت المرافق إلى تقنين الكهرباء كوسيلة لتوفير المال.

في حالة الصين ، دعمت الحكومة شراء الأجهزة الصغيرة حتى يشعر سكان الريف الفقراء بفوائد الكهرباء بطرق يمكن أن تحفز أيضًا الطلب على السلع المصنعة في المصانع الصينية. في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، تكون القدرة التصنيعية أقل تطوراً بكثير ، وبالتالي فإن الإعانات من هذا النوع ستفيد على الأرجح شركات التصنيع الموجودة في الخارج وتجار التجزئة المحليين.

أخطاء الحقوق؟

بطبيعة الحال ، فإن أولئك الذين لديهم إيمان راسخ بقدرة الأسواق على تقديم منافع اجتماعية واقتصادية (إلى جانب نفور قوي من الإعانات الحكومية) قد اقترحوا ما يعتقدون أنه حل لهذه المشكلة. على سبيل المثال ، يعد روبن بورغيس من مدرسة لندن ومايكل جرينستون ، أستاذ ميلتون فريدمان في الاقتصاد بجامعة شيكاغو ، من بين مجموعة من المفكرين الفريدمانيين الذين يعتقدون أن

انظر: (Gratwick، KN and Eberhard، A. (2008 "زوال النموذج القياسي لإصلاح قطاع الطاقة وظهور أسواق الطاقة الهجينة". سياسة الطاقة 36: 3948-3960.

الحكومات يجب أن "تكسر القاعدة الاجتماعية القائلة بأن الكهرباء حق ..." و ثم إدخال سياسات قائمة على السوق يمكن أن تنتج موقفًا يكون فيه "كل عميل كهرباء إضافي مربحًا وليس خاسرًا"[351]

نظرًا للتحديات الفنية في العديد من البلدان النامية المتمثلة في فصل المستخدمين الأفراد أو الأسر عن عدم الدفع ، يقترح هؤلاء الكتاب "السماح للمرافق هناك بقطع المناطق التي تعتبر أكثر المجرمين فظاعة". بمعنى آخر ، يجب قطع مجتمعات بأكملها إذا تجاوزت مستويات سرقة الكهرباء حدًا معينًا محددًا مسبقًا. إصلاح آخر مقترح يعتمد على "التكنولوجيا لجعل الكهرباء غير قابلة للاستبعاد ، مما يجعل من الممكن صراحة ربط المدفوعات والإمداد على المستوى الفردي. يمكن أن تتطلب العدادات الذكية مدفوعات مقدمًا أو تسمح للمرافق بقطع إمدادات الكهرباء المنزلية عن بُعد ". وإذا فشل كل شيء آخر ، "لماذا لا تهدف إلى خصخصة التوزيع على أمل أن يؤدي ذلك إلى سوق للكهرباء؟" ومع ذلك ، يحذر هؤلاء الكتاب ، "طالما أن الكهرباء تعتبر حقًا من قبل جميع الأطراف ، فإن الخصخصة الفعالة غير ممكنة". [352]

تقرير البنك الدولي لعام 2020 بعنوان إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي إلى توتر لا يمكن التوفيق بينه وبين النموذج النيوليبرالي الهادف للربح لتوفير الكهرباء ونموذج الخدمة العامة. تلاحظ:

> غالبًا ما يؤدي توسيع نطاق الحصول على الكهرباء إلى المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والريفية إلى تناقص عائدات الاستثمار بل وحتى عوائد هامشية سلبية ، لا سيما إذا ظل استهلاك الطاقة للأسر الفقيرة منخفضًا للغاية. وبالتالي ، لا يمكن تحقيق كهربة عالمية بحتة من خلال السماح للمرفق بمتابعة الحوافز التجارية. [353]

بعبارة أخرى ، بالنسبة للمرفق ، يتلخص الاختيار إما في محاولة الوصول إلى "استرداد كامل للتكلفة" أو محاولة التحرك نحو الوصول الشامل. لا يمكن السير في كلا الاتجاهين في وقت واحد. هذا لأن - كما رأينا في حالة برنامج كهربة الصين - المجتمعات الريفية التي ليس لديها كهرباء فقيرة وغير متطورة. لا يمكنهم دفع التكلفة الكاملة للخدمة لأنهم لا يملكون المال للقيام بذلك. كقاعدة عامة ، كلما كان المجتمع ريفيًا من حيث المسافة من البنية التحتية للنقل ، ارتفعت تكاليف التوصيل.

طريق عام يقترب ستبدأ من أساس أن الكهرباء حق من حقوق الإنسان ويجب أن تكون متاحة عالميًا. إن الفكرة القائلة بأن الكهرباء يجب أن تحفز التنمية الاقتصادية من أجل تبرير تكاليف التوصيل تتغاضى عن المساهمة الهائلة التي يمكن أن يقدمها توفير الكهرباء الأساسية لرفاهية الإنسان.

البنك الدولي: الحساب وإعادة التفكير

الدروس السلبية للخصخصة مهمة في مساعدتنا على تصور الشكل الذي قد يبدو عليه بديل المسار العام . المهمة الأولى هي استعادة نوع التخطيط الأساسي الذي جسد الأنظمة العامة. كما أقر إبرهارت:

> إن وظائف التخطيط والمشتريات والتعاقد ، التي كانت تضطلع بها في السابق المرافق المملوكة للدولة الاحتكارية ، تقع الآن "بين الشقوق" وهي إما مهملة أو يتم تنفيذها بشكل غير ملائم.

> في الماضي ، تولى مرفق الطاقة الحالي المملوك للدولة بشكل عام المسؤولية عن تخطيط توسعة التوليد ، ولأن هذه المرافق كانت تُدار بشكل عام من قبل المهندسين ، كان الاتجاه في الماضي هو التخطيط المتحفظ ، أي بناء سعة أكبر

---

[351] روبن بورغيس وآخرون:
https://pedl.cepr.org/sites/default/files/JA%203858%20BurgessGreenstoneRyanSudarshan%20ConsequenecesOfTreatingElectricity.pdf

[352] روبن بورغيس وآخرون:
https://pedl.cepr.org/sites/default/files/JA%203858%20BurgessGreenstoneRyanSudarshan%20ConsequenecesOfTreatingElectricity.pdf

[353] فوستر وفيفيان وأنشول رنا. 2020. إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دوى: 10.1596 / 978-1-4648-1442-6. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي IGO 3.0 CC BY.

مما هو مطلوب بالفعل من أجل لضمان عدم انطفاء الأنوار أبدًا. في كثير من الحالات ، واجهت هذه المرافق صعوبات مالية ؛ كانت تكاليف الاستثمار مرتفعة والتعريفات الجمركية غير كافية لتمويل الاستثمار الجديد المطلوب.

من الواضح أن ما يلفت إيبرهارد الانتباه إليه هو المنطق الخاطئ وقصر النظر اللذين شكلا أجندة الإصلاح النيوليبرالية ، ولا تزال تعيث فسادًا في جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية. واصل:

واليوم ، فإن غالبية المرافق في إفريقيا تعاني من نقص في الاستثمار: فهي ببساطة لا تمتلك موارد مالية كافية. وبالتالي تزايدت الضغوط من أجل إصلاحات قطاع الطاقة التي شجعت على دخول منتجي الطاقة المستقلة والاستثمار الخاص الجديد الذي يكمل جهود المرافق. ومع ذلك ، في هذه الأسواق الهجينة [حيث يتعايش IPPs وشركات النقل والتوزيع العامة] غالبًا ما يصبح من غير الواضح من المسؤول عن التخطيط لتوسيع التوليد. هل سيستجيب القطاع الخاص أو "السوق" ببساطة للاحتياجات إلى مزيد من القوة؟ ما هو دور التخطيط؟ وإذا كان التخطيط لا يزال ضروريًا ومهمًا ، فمن المسؤول - المنفعة ، أم المنظم ، أم الحكومة؟ وإذا تولت الحكومة هذه الوظيفة ، فهل لديها القدرة على إجراء التخطيط المناسب والمرن والمناسب؟

كان يجب طرح هذه الأسئلة قبل 30 عامًا. ذهب الحل النيوليبرالي (الخصخصة) بحثًا عن مشكلة (الملكية العامة غير الفعالة ، "الإدارة الرديئة" والافتقار إلى رأس المال) ، وجعل المشاكل أسوأ (بقطع الوصول إلى تمويل التنمية) ، ثم اكتشف أن مشاركة القطاع الخاص في لقد خلق قطاع الطاقة مستويات عالية من عدم الكفاءة ، واستثمار محبط ، وبنية تحتية للطاقة مهددة ، وزاد من استخدام الوقود الأحفوري ، ولا يزال يترك مئات الملايين من الناس في الظلام.

في عام 2020 ، خلص البنك الدولي إلى:

كان الهدف النهائي للنموذج [القياسي] في التسعينيات هو إنشاء سوق تنافسية. كان الافتراض في ذلك الوقت هو أن الاستثمارات الخاصة في توليد الطاقة يمكن أن تسترشد بإشارات الأسعار. كان يُنظر إلى دور الدولة في المقام الأول على أنه المنظم للقطاع التنافسي المملوك والمدار من قبل القطاع الخاص ، وتم التركيز بشكل كبير على إنشاء مؤسسة تنظيمية قادرة والإطار القانوني المرتبط بها ... عملت عمليات إصلاح قطاع الطاقة على تفكيك المرافق الحالية وخلق القدرات الفنية في الهيئات التنظيمية خارج الوزارات التنفيذية. من الناحية العملية ، ثبت صعوبة إنشاء أسواق الطاقة في جميع البلدان النامية باستثناء عدد قليل منها ، وحتى بين تلك البلدان ، لم توفر إشارات الأسعار أساسًا مناسبًا لقرارات الاستثمار.[354]

تدرك النقابات جيدًا أوجه القصور وعدم الكفاءة التي أصبحت مرتبطة بالشركات المملوكة للدولة ، لكن البيانات التجريبية لا تدعم الادعاء بأن الشركات المملوكة للدولة أقل كفاءة أو أكثر فسادًا من مخاوف القطاع الخاص الكبيرة. وهناك العديد من الأمثلة على المرافق العامة في الجنوب التي ، على الرغم من بيئة السياسات العدائية ، تدار بشكل جيد وتتسم بالكفاءة. [355]علاوة على ذلك ، هناك القليل من الأدلة التي تدعم فكرة أن الخصخصة والتسويق قد أدى إلى تحسين الكفاءة أو الحد من الفساد. من فضيحة إنرون في كاليفورنيا في أوائل التسعينيات إلى التلاعب بأسعار IPPs في كينيا والفلبين والمكسيك ، هناك أدلة كثيرة على أن المصالح الخاصة قد حفزت نصيبها من الفساد. علاوة على ذلك ، عندما يتم تكديس البطاقات القانونية لصالح الاهتمامات الخاصة ، فإن ما يمكن اعتباره في بعض السياقات فسادًا يكون في سياقات أخرى تمامًا ضمن القانون.[356]

مشاريع الطاقة الكهرومائية الباكستانية

---

[354]فوستر وفيفيان وأنشول رنا. 2020. إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دوى: 10.1596 / 978-1-4648-1442-6. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO. ينتقد فوستر ورنا بشدة التفكير في استرداد التكلفة الكاملة ، بنفس الطريقة التي ينتقد بها الليبراليون الجدد في بعض الأحيان تجاوزات "أصولية السوق" التي تميزت بخلافات السياسة في أوائل إلى منتصف التسعينيات.

[355] مقالات دانيال شافيز عن أوروغواي وكوستاريكا

[356] يلاحظ ديفيد هول "هناك دليل واضح على الفساد المرتبط بشكل خاص بعمليات الشراء بجميع أنواعها ، بما في ذلك العقود مع IPPs. يجب أن تكون إحدى ميزات سياسة القطاع العام القوية هي تقليل فرصة هذا النوع من الفساد. كما يجب أن يكون مرتبطًا بمطلب عام ثابت للشفافية التامة لجميع الوثائق المرتبطة بعقود الشراء أو الخصخصة ، للتدقيق العام والنقاش ، وللسياسات التأديبية الصارمة بشأن المسؤولين والسياسيين المتورطين ".
http://www.psiru.org/reports/energy-privatisation-and-reform-east-africa.html

لمزيد من الأدلة على مدى العبثية التي ألحقتها السياسة الليبرالية الجديدة بإدامة فقر الطاقة ، لا نحتاج إلى النظر إلى أبعد من باكستان. أعلنت خطة الطاقة طويلة الأجل للبلاد ، التي تم الإعلان عنها في عام 2021 ، أنها تعتزم إضافة 14 جيجاوات من الطاقة الكهرومائية الكبيرة والصغيرة على حد سواء بحلول عام 2030 ، وهي مشروعات يمكن أن توفر كميات كبيرة من الطاقة المتجددة وتساعد على تجنب كثافة الكربون. تطوير. ومع ذلك ، تتطلب مشاريع مثل هذه دعمًا ائتمانيًا من بنوك التنمية متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي) وأي تأخير في الحصول على التمويل ، كما يشير IEEFA ، "من المحتمل أن يؤدي إلى عدم تطابق العرض والطلب في الدولة مما يؤدي إلى العودة إلى الوراء للطاقة المستندة إلى الوقود الأحفوري لسد الفجوة. " من المنظور الاجتماعي والمناخ و "المنافع العامة" ، يجب أن يبدأ البناء في تلك المشاريع المائية في أسرع وقت ممكن.

في عام 2021 ، تم تخفيض تصنيف حكومة باكستان من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية (موديز وفيتش وستاندرد آند بورز) ، على أساس أن الآفاق الاقتصادية السيئة في البلاد. بطبيعة الحال ، من المحتمل أن يؤدي خفض التصنيف الائتماني إلى الإضرار بقدرة الحكومة على جمع رأس المال لنفس المشاريع المائية التي يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في مكافحة فقر الطاقة وانعدام الأمن ، فضلاً عن تغير المناخ. كما خفضت الوكالات تصنيف الشركة العامة التي ستكون مسؤولة عن تطوير الطاقة الكهرومائية الجديدة ، وهي هيئة تنمية المياه والطاقة (WAPDA). استشهدت وكالة موديز "بالروابط الوثيقة مع الحكومة" WAPDA نتيجة "ملكية الحكومة الكاملة والإشراف المباشر" على WAPDA. من المفارقات المأساوية أنه من بين الأسباب التي دفعت وكالات الائتمان إلى خفض تصنيف كل من الحكومة و WAPDA ، تأثير الفيضانات و Covid19 على اقتصاد البلاد.

ومن الجدير بالذكر أنه في عام 1980 أعلنت باكستان أنها تخطط لبناء سد دياميير-باشا بقدرة 4.5 جيجاواط ، وهو أكبر مشروع عام لتوليد الطاقة الكهرومائية في العالم. لكن البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي لم يكونوا مستعدين لتمويل المشروع. ومع ذلك ، في مايو 2020 ، دخلت الحكومة الباكستانية في مشروع مشترك بقيمة 2 مليار دولار مع شركة China Power المملوكة للقطاع العام وشركة البناء العامة الباكستانية (Frontier Works Organization (FWO لبناء السد.
[357]أصدرت الحكومة الباكستانية سندات خضراء لتمويل المشروع ، وجمعت 500 مليون دولار من رأس المال.

بناء الطاقة الكهرومائية العامة في الإكوادور

بالعودة إلى SSA ، لا أحد يعرف على وجه اليقين كيف يمكن أن تكون أنظمة الكهرباء في شبه القارة الهندية قد تطورت إذا ظلت الأنظمة العامة سليمة ، ومزودة بالموارد الكاملة ، وقادرة على متابعة ولايتها الأصلية. لكن لمحة عن ما كان يمكن أن يكون ممكناً - ولا يزال من الممكن أن يكون ممكناً - قدمتها الإكوادور خلال الفترة التي كان فيها اليساري رافائيل كوريا رئيساً.

تم انتخاب كوريا في أواخر عام 2006 ، وكانت الرسالة السياسية لكوريا هي "الأسواق لا تحكم ، الدول تفعل. " أنتج انتخابه دستورًا جديدًا تم تبنيه (بموافقة 63.2٪) عن طريق الاستفتاء. تنص المادة 313 من الدستور الجديد على ما يلي: "تحتفظ الدولة بحق إدارة وتنظيم ومراقبة وإدارة القطاعات الاستراتيجية" من بينها "الطاقة بجميع أشكالها".[358]

في عام 2008 ، كانت مستويات فقر الطاقة في الإكوادور أعلى من 50٪ في المناطق الريفية. تمثل الطاقة الكهرومائية 44 في المائة من توليد الطاقة (القدرة المركبة 1640 ميغاواط). [359]في عام 2007 ، أعلن كوريا عن البناء المتزامن لثمانية مشاريع رئيسية للطاقة الكهرومائية [360]، بدأ نظام واحد للطاقة الكهرومائية ، 1500 ميجاوات Coca Coda Sinclair ، العمل في عام 2016 وكان قادرًا على تلبية 30 في المائة من الطلب المحلي على الكهرباء. حاليًا ، تمتلك الإكوادور أكثر من 5 جيجاوات من

---

[357] https://www.dawn.com/news/1556951/rs442bn-accord-for-construction-of-diamer-bhasha-dam-signed

[358] الجمعية الوطنية للإكوادور ، 2008.

[359] https://www.hydropower.org/country-profiles/ecuador

[360] "لا شيء يمكن أن يوقفنا في قرارنا بممارسة سيادة الطاقة ، وهو ما لا يعني أكثر من استخدام السلطة الممنوحة لنا من قبل الناس لاتخاذ قرارات من شأنها أن توفر لهم فوائد اقتصادية واجتماعية (...) سنقلل من التوليد التكاليف بمتوسط 50٪. سنقلل من استخدام الوقود الأحفوري ، وبالتالي نخفض الدعم غير المباشر للمولدات الخاصة ". - كوريا ديلجادو ، 2008.

الطاقة الكهرومائية قيد التشغيل وقد أضافت أكثر من 600 كيلومتر من خطوط النقل عالية الجهد لتوسيع الشبكة.[361] تولد الطاقة الكهرومائية في الإكوادور اليوم طاقة أكبر من جميع الألواح الشمسية المثبتة حاليًا في SSA ، إلى حد بعيد.

كان بناء الطاقة الكهرومائية العامة مثيرًا للجدل. عطلت المشاريع مجتمعات السكان الأصليين وتم تمويلها من قبل البنوك العامة الصينية والبرازيلية. سددت الإكوادور الأموال التي اقترضتها عن طريق بيع النفط إلى الصين بسعر أقل من السوق - وبالتالي استخدام الوقود الأحفوري لتغطية تكاليف الكهرباء. لكن قصة الإكوادور توضح كيف يفتح النهج العام مسارات للكهرباء تخرج عن النص النيوليبرالي.

استعادة المكسيك لشركات الطاقة العامة

في الآونة الأخيرة ، أدى انتخاب أندريس مانويل لوبيز أوبرادور (المعروف باسم "AMLO") وحزبه ، الحركة من أجل التجديد الوطني (Movimiento de Regeneración Nacional باللغة الإسبانية ، أو MORENA) ، إلى وضع المكسيك في قلب الصراع مؤخرًا في عام 2018. للدفاع عن الملكية العامة للطاقة وتوسيعها.[362]

تمثلت إحدى أولويات AMLO في تحدي أجندة الخصخصة النيوليبرالية التي اتبعها الرئيس السابق ، إنريكي بينيا نييتو ، بحماس خلال فترة ولايته (2012-2018). في 2013-2014 ، أجرت إدارة Peña Nieto أكثر من 20 تغييرًا تشريعيًا وثلاثة تعديلات على الدستور المكسيكي من أجل السماح للشركات غير المكسيكية بالامتلاك والاستثمار في موارد الطاقة في البلاد.[363] هدفت الإصلاحات إلى إعادة هيكلة شركات الطاقة المملوكة للدولة في المكسيك - بشكل أساسي مرفق الطاقة CFE (Comisión Federal de Electricidad) وشركة النفط العامة PEMEX (Petróleos Mexicanos). رحب بينيا نييتو أيضًا بشركات الطاقة المتجددة متعددة الجنسيات باعتبارها "منتجي طاقة مستقلين" (IPPs) يضمنون أرباحهم عن طريق اتفاقيات PPAs وبالتالي يثقلون تكاليف إضافية على CFE.

وتعليقًا على الإصلاحات النيوليبرالية للرؤساء السابقين ، صرح AMLO في عام 2021 ، "لقد حان الوقت لتصحيح مسار سياسة الاستسلام التي تم فرضها على قطاع الطاقة".[364] وأكد مجددًا أن PEMEX و CFE (كلتا الشركتين المملوكتين للدولة في النفط والكهرباء على التوالي) "استراتيجية ولا غنى عنها للتنمية المستقلة والسيادة لأمتنا". وكتب أن هذا "يترجم إلى عدم الاستمرار في خصخصة قطاع الطاقة" و "وضع حد للأعمال التجارية الخاصة المثيرة ... وينبغي إلغاء منح الإعانات من أي نوع للشركات الخاصة في قطاع الطاقة".[365]

خلال حملته ، قال AMLO إنه يخطط لاستعادة سيادة الطاقة في المكسيك. بعد انتخابه ، اتخذت الحكومة تدابير لاستعادة PEMEX و CFE كمؤسسات عامة بارزة. ومع ذلك ، ذهب AMLO إلى أبعد من ذلك. في أوائل عام 2019 ، أجلت حكومته مزادات الطاقة المتجددة المجدولة ، وبالتالي فرضت تعليقًا غير محدد على مشاريع الطاقة الشمسية والرياح الجديدة - وهي خطوة أثارت معارضة دولية من مصالح الطاقة المتجددة وكذلك الحكومات الوطنية (بشكل أساسي الولايات المتحدة وكندا) والمفوضية الأوروبية . [المراجع مطلوبة]

على الرغم من الاختلافات الواضحة بينهما ، فإن نضال AMLO يثير مجموعة مماثلة من الأسئلة التي أثارها مثال الإكوادور. كلاهما يلفت الانتباه إلى الحاجة للسيطرة العامة على الطاقة كجزء من أجندة السيادة في مجال الطاقة. في كلتا الحالتين ، يمكن

---

[361] الرابطة الدولية للطاقة الكهرمائية 2020. الملامح القطرية: الإكوادور. https://www.hydropower.org/country-profiles/ecuador

[362] مذكرة من أندريس مانويل لوبيز أوبرادور ، رئيس المكسيك إلى الموظفين العموميين وأعضاء الهيئات التنظيمية لقطاع الطاقة.
https://www.bnamericas.com/ar/analysis/amlo-memo-seen-as-threat-to-investment-in-mexicos-energy-sector

[363] https://www.bakerinstitute.org/media/files/files/b7ccc9ca/mex-pub-mextradeamlo-041919.pdf

[364] مذكرة من أندريس مانويل لوبيز أوبرادور ، رئيس المكسيك إلى الموظفين العموميين وأعضاء الهيئات التنظيمية لقطاع الطاقة.
https://www.bnamericas.com/ar/analysis/amlo-memo-seen-as-threat-to-investment-in-mexicos-energy-sector

[365] مذكرة من أندريس مانويل لوبيز أوبرادور ، رئيس المكسيك إلى الموظفين العموميين وأعضاء الهيئات التنظيمية لقطاع الطاقة.
https://www.bnamericas.com/ar/analysis/amlo-memo-seen-as-threat-to-investment-in-mexicos-energy-sector

لاستعادة السيطرة ، من حيث المبدأ ، أن يفتح الباب أمام نهج عام لانتقال الطاقة حيث تقوم الدول بتوسيع أو استعادة أصولها وتوليد الكهرباء الخاصة بها.

ومع ذلك ، في حالة المكسيك ، تستلزم سيادة الطاقة عدم الدخول في اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل (PPAs) التي تكون مربحة لمستثمري القطاع الخاص ولكنها منهكة من منظور عام. رفضًا لمقاربة P3 القياسية ، تمضي الحكومة المكسيكية حاليًا قدمًا في مشروع Puerto Peñasco للطاقة الشمسية ، وهو "شراكة عامة وعامة" بين المرفق الوطني وولاية سونورا. سيكون أكبر مصنع للطاقة الكهروضوئية في أمريكا اللاتينية (420 ميجاوات) ، وسيكون مملوكًا ومُدارًا بشكل عام. سيتم تمويل 1.65 مليار دولار اللازمة لبناء المشروع من قبل مؤسسات التنمية الدولية بأسعار فائدة منخفضة.[366]

ومع ذلك ، تؤكد المجموعات البيئية والحق المؤيد للأعمال التجارية في المكسيك أن سياسة AMLO ستحصر المزيد من إنتاج النفط والغاز وتكريرهما ، وبالتالي ستعيق الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري.[367] يُزعم أن الإلغاء المقترح للإصلاحات النيوليبرالية سيخيف المستثمرين في طاقة الرياح والطاقة الشمسية ويضع المكسيك في الجانب الخطأ من الجهد الدولي للتصدي لتغير المناخ. وفقًا لأحد المعلقين اليساريين ، "يبدو أن إدارة [MORENA] عازمة على مستقبل الوقود الأحفوري ، وهو ليس مستقبلًا على الإطلاق ... المكسيك ليست على طريق الوفاء بالتزامها بالانتقال إلى 35 بالمائة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2024."[368] [369] [370] [371]

يلفت الصراع السياسي المكسيكي حول الطاقة الانتباه إلى السمات الإشكالية لثنائي "الوقود الأحفوري السيئ ، والطاقة المتجددة الجيدة" التي تميل إلى توجيه سياسات الحركة البيئية السائدة. بينما نطور بديلًا للمسار العام ، نحتاج إلى مراعاة حقائق الطاقة الحالية. في حالة المكسيك ، يتم توفير ما يقرب من 85 ٪ من استهلاك الطاقة في البلاد حاليًا من النفط والغاز. تستورد كميات كبيرة من الغاز من الولايات المتحدة ، معظمها لمحطات الطاقة. ينتج ما يقل قليلاً عن 2٪ من نفط العالم ، ومستويات الإنتاج آخذة في الانخفاض منذ سنوات. تصدر المكسيك اليوم كمية كبيرة من النفط الخام ، لكنها مستورد صاف للمنتجات البترولية المكررة.[372]

في الوقت الحالي ، أمام المكسيك خيار: إما أن تنتج وتكرير المزيد من النفط محليًا وبالتالي تقلل وارداتها ، أو يمكنها أن تقلل الإنتاج المحلي والتكرير ، وزيادة وارداتها. بعبارة أخرى ، لن تحل أي كمية من طاقة الرياح والطاقة الشمسية محل الحاجة إلى النفط والبترول. سيتطلب الحد من الاعتماد على هذه الأخيرة كهربة النقل على مستوى الاقتصاد ، فضلاً عن أنظمة التدفئة

---

[366] https://www.elsoldemexico.com.mx/mexico/sociedad/megaplanta-fotovoltaica-de-cfe-se-financiara-en-su-mayoria-con-deuda-7441977.html

[367] ملخص باللغة الإنجليزية: https://www.whitecase.com/publications/alert/energy-sector-program-2020-2024 . أنظر أيضا: https://www.hklaw.com/en/insights/publications/2020/05/analysis-of-applicable-provisions-to-renewable-energies-in-mexico

[368] وفقًا للورا كارلسون من CEPR ، "لا يتعلق الأمر بالمستثمرين الأجانب حقًا مقابل الصالح العام ، أو حتى تفاصيل الإصلاحات ، بل بالأحرى عدم الاستدامة والعواقب غير المدروسة للتغيير المفاجئ في قواعد اللعبة المستثمرين ، وخاصة صناديق الاستثمار المملوكة للمساهمين. المكسيك ليست على طريق الوفاء بالتزامها للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 35 في المائة بحلول عام 2024 ". انظر: https://www.thedialogue.org/analysis/is-lopez-obrador-upending-the-power-sectors-landscape/

[369] بشكل ملحوظ ، المعارضة القانونية المحلية لمقترحات AMLO قادت من قبل Greenpeace المكسيك. في أواخر يونيو 2020 ، أصدرت المحكمة العليا المكسيكية أمرًا قضائيًا وعلقت مؤقتًا التغييرات التي اقترحتها الحكومة ، والتي تضمنت خطط الوزارة لتطوير عنصر انتقال الطاقة المدفوع بشكل عام من خلال برنامج الطاقة القطاعي (*2020-2024* PROSENER) . تدعي العديد من المجموعات الخضراء أن لديها نهجًا محايدًا لمن يمتلك الطاقة ويتحكم فيها. وفقًا لبابلو راميريز من Greenpeace Mexico ، "ليس لدينا اهتمام خاص ... كيف يتم توليد الطاقة المتجددة ، سواء كانت عامة أو خاصة." https://twitter.com/greenpeacemx/status/1329586444197912579?s=08

[370] ملخص باللغة الإنجليزية: https://www.whitecase.com/publications/alert/energy-sector-program-2020-2024 . أنظر أيضا: https://www.hklaw.com/en/insights/publications/2020/05/analysis-of-applicable-provisions-to-renewable-energies-in-mexico

[371] https://dialogochino.net/en/climate-energy/37327-mexico-blocks-private-renewable-energy-expansion/

[372] https://www.eia.gov/international/analysis/country/MEX

والتبريد. تستغرق هذه العملية عقودًا من الزمن وتتطلب تطوير التقنيات (تخزين البطاريات ، على سبيل المثال) وسلاسل التوريد التي لا تملك المكسيك حاليًا سيطرة ذات مغزى عليها. وإذا أرادت المكسيك إزالة الكربون من نظام الكهرباء الخاص بها ، فستحتاج إلى القيام بأكثر من مجرد تركيب طواحين الهواء والألواح الشمسية بشكل عشوائي أو أكثر. يجب ترقية الشبكة الوطنية ، ويجب شحذ النظام بأكمله للتعامل مع المستويات المتزايدة من توليد الطاقة المتجددة المتغيرة أو المتقطعة. تكمن هذه الحقائق في قلب التحدي المتمثل في الابتعاد عن الوقود الأحفوري في المكسيك وفي عشرات البلدان عبر جنوب الكرة الأرضية.

إذا نجح الكفاح من أجل سيادة الطاقة في المكسيك ، فإنه يفتح مجموعة من الاحتمالات لانتقال الطاقة المؤيد للجمهور. من خلال إعادة التأكيد على الحاجة إلى تخطيط الطاقة مع وجود الدولة في المركز ، يمكن للحكومة أن تبدأ في إنشاء منصة لنهج لحماية المناخ يتم تحريره من مخاوف المستثمرين ، ويكون أكثر عدلاً اجتماعيًا ، وفي نهاية المطاف أكثر فعالية من حيث الوصول أهداف المناخ.[373]

دور المرافق العامة اليوم

يوضح هذا القسم الفرعي الرابع كيف بدأ عدد متزايد من الأصوات السائدة في إدراك أن الشركات المملوكة للدولة (SOEs) قد تكون ضرورية للجهود المبذولة للوصول إلى الأهداف المناخية ، لأسباب ليس أقلها ، قبل فترة طويلة من محاولة السياسات الليبرالية الجديدة تحويلها إلى الشركات الرأسمالية الهادفة للربح ، العديد من الشركات المملوكة للدولة كانت تعمل في السابق في إطار الخدمة العامة وتفويض بناء الدولة . لا تدعو هذه الأصوات في أي مكان إلى إعادة التأميم أو عكس الإصلاحات النيوليبرالية - على الأقل حتى الآن. ولكن إذا كان بإمكان الشركات المملوكة للدولة أن تلعب دورًا في تحول الطاقة الذي لا تستطيع الشركات الخاصة القيام به بسبب مخاوف بشأن "عوائد الاستثمار" ، فإن قضية إعادة التوطين تختفي تمامًا.[374]

في عام 2020 ، أقر البنك الدولي بأن الشركات المملوكة للدولة لعبت تاريخيًا دورًا مهمًا للغاية في معالجة فقر الطاقة في الجنوب. يجدر ذكر استنتاج التقرير بإسهاب:

> في بلد تلو الآخر ، استلزم الدافع للكهرباء التزامًا سياسيًا قويًا مدعومًا باستثمارات عامة مستدامة يتم توجيهها عادةً من خلال مؤسسة ذات كفاءة معقولة. علاوة على ذلك ، بالنسبة لمعظم البلدان ، فإن الفترة الرئيسية لتسريع عملية الكهربة لا علاقة لها بالفترة التي كان يتم فيها تنفيذ نموذج الإصلاح في التسعينيات.
>
> في العديد من البلدان المتوسطة الدخل - مثل الهند والمغرب وفيتنام - سبقت حملة الكهربة تنفيذ إصلاحات التسعينيات واستمرت ببساطة في الخلفية من خلال قنواتها الراسخة حتى مع حدوث إصلاحات أخرى.[375]

هذا قبول مهم. بعبارات أبسط ، يعود جزء كبير من كهربة الجنوب إلى ما قبل الفترة النيوليبرالية ولعبت المرافق "المختصة بشكل معقول" دورًا رائدًا. يساعد هذا في جمع التأكيدات التنقيحية بأن الكهربة كانت مدفوعة بإصلاحات قطاع الطاقة. على سبيل المثال ، في الجزء الأول ، لاحظنا كيف أن بنك التنمية الآسيوي قد عزا نجاح فيتنام في الوصول الشامل تقريبًا إلى الكهرباء إلى الإصلاحات النيوليبرالية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن "تفكيك" المرفق الوطني ، EVN ، لم يبدأ إلا بعد عام 2011 ،

---

[373] كما ألغت MORENA توسعة مطار مكسيكو سيتي ، والمزادات لاستكشاف حقول النفط والغاز ، وخطط لإعادة التفاوض على بعض عقود خطوط أنابيب الغاز طويلة الأجل. انظر: https://www.shearman.com/perspectives/2020/05/recent-regulatory-developments-in-the-mexican-power-sector؟sc_lang=de-DE ؛ راجع أيضًا: Luis Pazos ، " تيكسكوكو. الربح والخسارة Santa Lucía o " ، مركز أبحاث المشاريع الحرة ، سبتمبر. 2020 ، الساعة 12 ؛ مجلة Expansión ، " حكومة AMLO تلغي مزاد الكهرباء الرابع " ، مجلة 1 ، Expansión فبراير 2019 ؛ أرتورو سوليس ، " حكومة AMLO تلغي مزادات النفط المعلقة " ، فوربس المكسيك ، 11 ديسمبر 2018

[374]

[375] إعادة التفكير في إصلاح قطاع الكهرباء

علاوة على ذلك ، تشير مراجعة البنك التي استمرت 30 عامًا إلى أن تسريع الكهربة في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء - مثل كينيا وتنزانيا وأوغندا - حدث بعد سنوات من عملية الإصلاح في التسعينيات ، والتي تتزامن مع الفترة التي بدأت فيها البلدان النامية في التشكيك في فعالية "النموذج القياسي" الكامل لخصخصة أنظمة الطاقة الخاصة بهم.

وفقًا للبنك الدولي ، "حاولت دولتان فقط (السنغال وأوغندا) تطبيق مبادئ نموذج الإصلاح [القياسي] في التسعينيات على عملية الكهرباء نفسها ، من خلال تقديم امتيازات ريفية للقطاع الخاص." ومن المثير للاهتمام أن السنغال وأوغندا تخلتا عن هذا الجهد لأنهما "واجهتا تحديات تتعلق بالتوازن بين الجدوى المالية والقدرة على تحمل الرسوم الجمركية". [376]بلغة واضحة ، لم تستطع السنغال وأوغندا تنفيذ النموذج القياسي لأن المستهلكين لم يتمكنوا من دفع ثمن الكهرباء بناءً على حسابات "استرداد التكلفة الكاملة".

الشركات المملوكة للدولة باعتبارها "جهات فاعلة رئيسية في التنمية": المزيد من التساؤل من التيار السائد

في الآونة الأخيرة (2022) خلصت إيرينا إلى أن مشاركة الدولة في قطاع الطاقة تتزايد في الجنوب ، بعيدًا عن أن يتم استبعادها جانبًا من قبل المصالح الخاصة. اعترافًا بالبحث الذي أجرته TUED والمعهد عبر الوطني وغيرهما ، أشارت IRENA إلى أن: "المحركات التي أدت في الماضي إلى هيمنة الأنظمة الخاضعة للتنظيم - مثل احتياجات التوسع المكثف للشبكة وسياق إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية - تكتسب زخمًا اليوم. مع تقدم الانتقال وتحتل التحديات الاجتماعية والاقتصادية مكانة عالية على جدول الأعمال ". [377]

وعلى نفس المنوال ، أشار تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016 إلى قدرة الشركات المملوكة للدولة على أن تصبح لاعبًا رئيسيًا في الدفع لإزالة الكربون من قطاع الطاقة وتحقيق الأهداف المناخية. أشار التقرير إلى المزايا التي تتمتع بها الشركات المملوكة للدولة حاليًا في لعب دور في تحول الطاقة: "التمويل التفضيلي [لـ SOES] وضمانات الدولة الصريحة أو الضمنية يمكن أن تترجم إلى انخفاض تكاليف رأس المال ، والتي بدورها يمكن أن تكون ميزة تنافسية لمصادر الطاقة المتجددة حيث الاستثمارات تتميز بتكاليف رأس مال عالية وتكاليف تشغيل منخفضة نسبيًا ". [378]في الآونة الأخيرة ، ذكّرنا المعهد الدولي للتنمية المستدامة بأن الشركات المملوكة للدولة "لديها تفويض لتقديم نتائج مرغوبة اجتماعياً ، وهو مطلب يميزها عن أقرانها في القطاع الخاص". [379]

كما وثقت TUED في مكان آخر ، فإن الشركات المملوكة للدولة في وضع أفضل لتمويل ونشر مصادر الطاقة المتجددة وخيارات أخرى منخفضة الكربون من الاهتمامات الخاصة التي تحتاج إلى تمويل المشاريع في بيئة عالية المخاطر تؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، "التفويضات الحكومية يمكن أن تعني أن الشركات المملوكة للدولة لديها أهداف أداء تتجاوز تعظيم العوائد المالية". [380]وأضاف التقرير: "هناك العديد من الأسباب وراء قيام الحكومات بتأسيس والحفاظ على ملكية الدولة في قطاع الطاقة ... في البلدان النامية حيث لا يتوفر لأعداد كبيرة من الناس إمكانية الوصول إلى الكهرباء أو خدمات الطاقة الحديثة الأخرى ، قد تنظر الحكومات إلى الشركات المملوكة للدولة على أنها مفتاح جهة تنموية تعطي الأولوية للوصول إلى الطاقة على الأهداف التجارية أو البيئية الأخرى ". [381]

---

[376]فوستر وفيفيان وأنشول رنا. 2020. إعادة التفكير في إصلاح قطاع الطاقة في العالم النامي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دوى: 10.1596 / 978-1-4648-1442-6. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

[377] إيرينا (2022) ، إعادة تنظيم أنظمة الطاقة للانتقال ، أبو ظبي.

[378]أندرو براغ (وكالة الطاقة الدولية) وديرك آر تيجرز وإيفو شيرير (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ، والشركات المملوكة للدولة والانتقال منخفض الكربون - ورقة عمل البيئة رقم 129.2016 www.oecd.org/environment/workingpapers.htm

[379]https://www.iisd.org/system/files/2022-09/india-state- Owned-energy-enterprises.pdf

[380]أندرو براغ (وكالة الطاقة الدولية) وديرك آر تيجرز وإيفو شيرير (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ، والشركات المملوكة للدولة والانتقال منخفض الكربون - ورقة عمل البيئة رقم 129.2016 www.oecd.org/environment/workingpapers.htm

[381]أندرو براغ (وكالة الطاقة الدولية) وديرك روتجرز وإيفو شيرير (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ، الشركات المملوكة للدولة والانتقال منخفض الكربون - ورقة عمل البيئة رقم 129. 2016 www.oecd.org/environment/workingpapers.htm

بالنسبة للنقابات ، فإن حقيقة أن الشركات المملوكة للدولة كانت لعقود من الزمن "جهات فاعلة رئيسية في التنمية" هي معرفة عامة - على الرغم من أن الدول المختلفة لديها أولويات تنموية مختلفة اعتمادًا على توجهاتها السياسية والطبقية (على سبيل المثال ، خلال فترة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، لم تكن الدولة مهتمة بذلك. توفير الوصول الشامل ، لكنها كانت قلقة للغاية لتوفير طاقة مستقرة لقطاعي التعدين والمعادن.)

أظهر معهد Transnational Institute ومقره أمستردام كيف أن أوروغواي وكوستاريكا هما الرائدتان في العالم في مجال الطاقة منخفضة الكربون ، ويرتبط نجاحهما ارتباطًا مباشرًا بوجود شركات طاقة مملوكة للدولة تتسم بالكفاءة والتكامل الرأسي.[382] منذ تأسيسه في عام 1949 ، تطور معهد الكهرباء في كوستاريكا (ICE) ، وهو شركة نشطة في مجالات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية ، كإحدى المؤسسات الأساسية لدولة الرفاهية التي تُصنف اليوم من بين أكثر المؤسسات تقدمًا في العالم من حيث المجتمع. تطوير.

في أوروغواي ، لعبت الإدارة الوطنية لمحطات الطاقة ونقل الكهرباء (UTE) دورًا رئيسيًا في التحول إلى طاقة الرياح ، مما جعل البلاد الأكثر تقدمًا في العالم من حيث نسبة توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة الحديثة. تظل UTE شركة ذات كفاءة عالية في كل من موثوقية خدماتها واستقرارها المالي. في الواقع ، إنه أحد المصادر الرئيسية للتمويل - بدون تكلفة - لولاية أوروغواي ، حيث يتم استخدام جزء كبير من الإيرادات السنوية للشركة لدعم الخدمات العامة الأخرى. منحت وكالات الائتمان الدولية UTE أعلى درجة استثمارية AAA ، مشيرة إلى أن الشركة حافظت تاريخياً على مستوى مناسب من المديونية التي تضمن سهولة الوصول إلى السوق المصرفية والمالية. [مطلوب مراجع شافيز]

شركة الكهرباء الوطنية في كوستاريكا (ICE) هي شركة مملوكة للدولة تمكنت من توسيع خدمات الطاقة الخاصة بها في جميع أنحاء البلاد. إنه يسجل نتائج جيدة للغاية في مجموعة واسعة من مقاييس الأداء مثل الجودة والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة البيئية. اعتمدت إدارة شركة ICE منذ تأسيسها في عام 1949 على الوعي بأهمية شركة الطاقة كإحدى الركائز الأساسية لنموذج تضامن النموذج (*modelo* Solidario) الذي جعل كوستاريكا دولة رائدة في التنمية الاجتماعية. يدرك المواطنون الكوستاريكيون تمامًا مساهمات الشركة الحكومية في التنمية الوطنية ، الأمر الذي دفعهم إلى مقاومة العديد من المحاولات لخصخصة المؤسسة العامة في العقود الماضية.[383]

في كلتا الحالتين ، تظل الحقيقة أن نهج المسار العام يمكن أن يبني على الإنجازات التاريخية والحالية لأنظمة الطاقة العامة ، ويمكن للنقابات أن تثق في معرفة أن الشركات المملوكة للدولة تظل لاعبًا كبيرًا في أنظمة الطاقة في العالم ، وخاصة في الجنوب. يشير تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية في عام 2022 إلى أن: "المصادر العامة تدعم الإنفاق على الشبكات ، لا سيما في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية [الاقتصادات الناشئة والنامية] حيث تمثل حوالي 80٪ من إجمالي الاستثمار في الشبكة". ومع ذلك ، فإن "الانخفاض في الاستثمار في النقل والتوزيع في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية هو أحد الأعراض المقلقة للوضع المالي السيئ للعديد من المرافق المملوكة للدولة والقدرة المالية المحدودة للحكومات في هذه المناطق".[384] كما رأينا ، يعتبر نقص الاستثمار سمة من سمات "دوامة الموت" للمرافق والتي هي نتيجة مباشرة للجهود النيوليبرالية لتقويض أنظمة الطاقة العامة من أجل خلق "بيئة مواتية" للشركات الخاصة والمستثمرين.

نحن بحاجة إلى أن نكون واضحين: في كثير من الحالات ، يرجع استمرار فقر الطاقة في دول جنوب الصحراء الكبرى وفي أماكن أخرى إلى حد كبير إلى الهجمات على شركات الطاقة العامة التي كانت ، حتى الإصلاحات النيوليبرالية ، قد أحرزت تقدمًا كبيرًا فيما يتعلق بمعالجة فقر الطاقة من خلال الطاقة العامة الأساسية نموذج. في البلدان - مثل أوروغواي - حيث تم تحقيق

---

[382] شافيز ، د. (2018) "ديمقراطية الطاقة والملكية العامة: ما الذي يمكن أن تتعلمه بريطانيا من أمريكا اللاتينية؟" ، في التجديد: مجلة الديمقراطية الاجتماعية ، (26) 4 ، 34-44.

[383] شافيز ، د. (2014) "شركة كهرباء استثنائية في ديمقراطية اجتماعية غير نمطية: كوستاريكا ICE" ، في ماكدونالد ، DA (محرر) إعادة التفكير في التخصيص والخدمات العامة في الجنوب العالمي . لندن: كتب زيد.

[384] IEA، WEI 2022، page 34. تشير وكالة الطاقة الدولية أيضًا إلى أن الاستثمار في تحول الطاقة يتم إعاقته حاليًا بسبب "الضغوط المالية الحادة التي لا تزال ظاهرة بين العديد من شركات الطاقة (المملوكة للدولة غالبًا) في الاقتصادات الناشئة والنامية." الصفحة 23

الوصول الشامل منذ عقود مضت والتي قاومت الخصخصة والتسويق على حد سواء ، تواصل الشركات المملوكة للدولة تقديم خدمة أساسية.

في كلتا الحالتين ، تشير "قراءة ما بين السطور" في التقارير الأخيرة من السياسة السائدة إلى أن هناك إدراكًا متزايدًا بأن الجهود المبذولة لخصخصة أنظمة الطاقة في الجنوب قد واجهت مقاومة بشكل أو بآخر ، ومثل هذه المقاومة لها مزايا في أنها تتيح مساحة للحكومات لمتابعة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالطاقة ، بما في ذلك الوصول الشامل للكهرباء.

تحدي التوسع في الطاقة والنمو الرأسمالي

التحدي الأكبر الذي يواجه بديل المسار العام هو كيف يمكن أن يستجيب بشكل فعال لتوسع الطاقة الموثق في الجزء الأول. هذا التوسع هو تعبير عن ديناميات نمو الاقتصاد السياسي الرأسمالي ، إلى جانب تسارع التراكم الرأسمالي في العالم الاستعماري السابق.

سيتطلب نهج المسار العام لمعالجة التوسع في الطاقة إيجاد طرق لإحراز تقدم مطرد نحو إنجاز مجموعة من المهام الصعبة .

على الرغم من أن إصلاح مرافق الطاقة الوطنية واستعادتها يمثل تحديًا أكبر ، إلا أنه يمكن أيضًا أن يتصدى لتحدي توسع الطاقة الذي تمت مناقشته في الجزء الأول. ومع ذلك ، يجب أن يكون هذا الجهد مصحوبًا بمبادرات قانونية وتشريعية يمكن أن تدعم كفاءة الطاقة والحفاظ عليها عبر الاقتصاد ، وبالتالي إعطاء مساحة لشركات الطاقة الوطنية لإدارة توليد الطاقة واستخدامها. لتحقيق ذلك ، يجب إلغاء الإصلاحات النيوليبرالية التي حولت مرافق الطاقة إلى مؤسسات رأسمالية. يجب أن يتوقف بيع الإلكترونات من حيث الحجم ("الحجمي") لتحقيق الربح.

ستتطلب معظم هذه المهام أن تلعب مرافق الطاقة المستصلحة دورًا رائدًا ، لكن التحديات السياسية والتقنية هائلة للغاية. تم تحديد أربع مهام هنا ، سيتم مناقشة كل منها بإيجاز أدناه. هؤلاء هم:

1. إبطاء وتيرة "حبس" الكربون. الانخراط في "رفض مُدار".
2. تغيير مزيج الطاقة تدريجيًا عن طريق إزالة الكربون من إمدادات الطاقة
3. استعادة تخطيط الطاقة والتحكم في سلاسل التوريد وتطوير تقنيات واعدة
4. دفع كفاءة الطاقة والحفاظ عليها على أساس المنافع العامة غير النقدية.
   بناء الإطار المؤسسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص

هناك مهام إضافية متعلقة بالحوكمة يمكن إضافتها أيضًا ، ولكن سيتعين مناقشتها في مكان آخر.

البحث عن سياسة تحويلية

قبل أن نفحص هذه التحديات والمهام بمزيد من التفصيل ، يجدر التفكير في بعض الأعمال التي تم إنجازها بالفعل داخل اليسار فيما يتعلق بمناقشة كيفية التعامل مع النمو الرأسمالي وتوسع الطاقة. ماذا يمكن أن نتعلم من مناقشات الفترة الماضية؟ وماذا ، إذا كان هناك أي شيء ، يجب أن يقدمه المسار العام ؟

فيما يتعلق بتغير المناخ وانتقال الطاقة ، أعطت الدعوات المتكررة إلى العمل من قبل المجتمع العلمي ، إلى جانب الطبيعة غير المقبولة "للنمو الأخضر" كإطار سياسي للتصدي لتغير المناخ ، مزيدًا من الزخم للعديد من سلالات التفكير اليساري التي أدت إلى ساهم ، بشكل أو بآخر ، في تخيل بديل للرأسمالية وتدميرها المتهور للأنظمة البيئية في العالم. من بين سلالات التفكير الأكثر شهرة والتي نوقشت كثيرًا هي الاشتراكية البيئية ، وتراجع النمو ، و *Vivir Bien* . لقد حفزت هذه الأفكار وما شابهها وأبلغت العديد من الجهود المناهضة للرأسمالية في جميع أنحاء العالم ، فضلاً عن العدالة البيئية و (مؤخرًا) حركة العدالة المناخية.

كما لوحظ في البداية ، في أوائل العقد الأول من القرن الحالي ، قبلت العديد من النقابات (معظمها من الشمال) في البداية المبادئ الأساسية للنمو الأخضر. لقد نظروا إلى التهديد المناخي والانبعاثات المتزايدة كفرصة للدعوة إلى "الوظائف الخضراء" و "انتقال عادل" وقائي ، وفرصة لاستعادة الحوار الاجتماعي من النوع الذي ظهر في الاتحاد الأوروبي خلال فترة ما بعد الحرب المبكرة. تمت مناقشة الارتقاء بالحوار الاجتماعي إلى مكانة أيديولوجية في ورقة عمل TUED لعام 2018 بعنوان النقابات والانتقال العادل: البحث عن سياسة تحويلية.[385] لم تكن استعادة الطاقة للملكية العامة جزءًا من هذه الأجندة.

ومع ذلك ، أكدت نقابات أخرى أن المناخ والأزمة البيئية الأوسع تتطلب إطارًا أكثر تحولية ، وهو سرد قد يساعد في بناء تحالفات أقوى مع الحركات الاجتماعية الأخرى. استند البحث عن إطار عمل أكثر تحولًا إلى أفكار الاشتراكية البيئية ، والتراجع عن النمو ، و *Vivir Bien* وسلالات أخرى من التفكير الراديكالي. كان لهذه السلالات المختلفة في التفكير حتى الآن تأثير كبير على مناقشات النقابات حول تغير المناخ والأزمة البيئية في كل من الجنوب والشمال ، وقد حفزت وأبلغت عمل العديد من الحركات الاجتماعية ، مثل العدالة البيئية و حركات العدالة المناخية ، وكذلك تلك التي تناضل من أجل السيادة الغذائية ، وحقوق السكان الأصليين ، والمواطنة في مجال الطاقة ، إلخ.

من هنا إلى هناك: المسار العام كنظرية انتقال

ليس من الصعب اليوم على سلالات مختلفة من التفكير اليساري أن تتحد في معارضة رواية "النمو الأخضر" النيوليبرالية. إن الاقتراح القائل بأن النمو الاقتصادي يمكن أن يستمر كما هو لأن الإنتاج سيصبح "غير مادي" بشكل تدريجي هو أمر مثير للسخرية ، ومع ذلك يظل المفهوم الأساسي الذي يكمن في قلب سياسة المناخ والطاقة الليبرالية الجديدة. ولا يمكن الدفاع عن الفكرة القائلة بأن القطاع الخاص سيقود عملية الانتقال. الأفكار باقية ، لكن الحقائق لم تعد قادرة على تحمل الخيال.

يعتقد العديد من النقابيين ونشطاء الحركات الاجتماعية اليساريين أنه على الرغم من الركود والكساد ، فإن الرأسمالية والنمو لا ينفصلان.[386] وسيؤدي النمو حتما إلى زيادة استهلاك الطاقة. حقائق الطاقة اليوم - وأهمها الاعتماد على الوقود الأحفوري - تعني أن ارتفاع استهلاك الطاقة سيؤدي إلى زيادة في الانبعاثات. قد تؤدي الكفاءة إلى ارتفاع مستوى الانبعاثات بشكل أبطأ لكل وحدة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي ، لكن الانبعاثات ستظل في مسار تصاعدي في وقت يصر فيه علماء المناخ على ضرورة انخفاضها بسرعة. إن الفكرة القائلة بإمكانية فصل النمو والانبعاثات ، حيث يشير النمو إلى الأعلى بينما تتجه مستويات الانبعاثات إلى الانخفاض ، لا أساس لها من الصحة. وقد أدى ذلك إلى دعوات "لتغيير النظام وليس تغير المناخ" والحاجة إلى تجاوز الرأسمالية إلى شكل من أشكال الاشتراكية أو الاشتراكية البيئية. المعادلة التالية تلخص هذا التفكير:

الرأسمالية = النمو = التوسع في الطاقة = الانبعاثات = تغير المناخ.

لكن مختلف اتجاهات التفكير اليساري كافحت كل منها بطريقتها الخاصة للتوصل إلى إما مجموعة من السياسات أو استراتيجية سياسية معقولة يمكن أن تظهر كيف يمكن للعالم أن يقلل بشكل جذري من اعتماده على الطاقة المستندة إلى الأحافير مع ضمان حياة كريمة للناس. الجميع. ساهمت عوامل كثيرة في هذا الفشل ، وبُذلت جهود كبيرة في محاولة معالجته. أنتجت هذه الجهود العديد من الشعارات الجذابة والمطالب القوية ، لكن النتائج من حيث تغيير السياسة كانت مخيبة للآمال بشكل عام

قد يكون من المفيد ، لذلك ، التفكير في نهج المسار العام كنظرية متطورة لـ بمعنى أنه يحاول إظهار طرق "للوصول بنا من هنا إلى هناك" من خلال توسيع الملكية العامة للطاقة مع التركيز على الدور الحاسم لقطاع الطاقة. وبالتالي ، فإن المسار العام ليس رؤية لمجتمع مستقبلي ، بل هو عبارة عن مجموعة مقترحة من الالتزامات البرنامجية التي يمكن أن تحسن فرص ظهور اقتصاد سياسي جديد في العقود القادمة ، وهو اقتصاد يتماشى مع آمال وتطلعات العديد من الأشخاص المعاصرين. الحركات الاجتماعية.

---

[385] https://rosalux.nyc/wp-content/uploads/2021/09/tuedworkingpaper11_web.pdf

[386] على حد تعبير الكاتب اللاسلطوي الراحل موراي بوكشين ، "لم يعد بالإمكان" إقناع "الرأسمالية بالحد من النمو أكثر من" إقناع "الإنسان بالتوقف عن التنفس".

لقد أوضحت أدلة التاريخ - بالإضافة إلى الفطرة السليمة - أن التوسع الحالي في الطاقة لا ينفصل عن التوسع الرأسمالي ، وهذا هو ما يقود أزمة المناخ وانهيار النظم البيئية في العالم. نعلم أيضًا أن أي محاولة جادة لإزالة الكربون من الاقتصاد (مثل النقل والصناعة والتدفئة والتبريد والأغذية والزراعة وما إلى ذلك) ستتطلب المزيد من الكهرباء ، حتى لو تم رفع مستوى الحفاظ على الطاقة وكفاءتها بشكل كبير. [387]وبالتالي ، فإن أي وسيلة قابلة للتطبيق أو فعالة لفهم توسع الطاقة والتخفيف من آثارها المناخية يجب أن تتضمن التحكم في كيفية توليد الطاقة واستخدامها.

هذا هو المبدأ الرئيسي لفكرة المسار العام . السيطرة على الطاقة أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى كل من الحقائق التقنية ومن منظور الإستراتيجية السياسية. يمكن أن يوفر النضال من أجل الطاقة تركيزًا واضحًا للحركات التي تسعى إلى تغيير جذري في النظام.

ومع ذلك ، من الضروري التأكيد على ما قيل سابقًا: السيطرة على الطاقة لن تحل جميع المشاكل أو تعالج جميع المخاوف. لا تزال قدرة أي إطار للسياسة أو مجموعة من الإصلاحات على تغيير الاتجاه والحجم المتزايد للاقتصاد السياسي العالمي الرأسمالي (من حيث استخدامه للموارد) غير معروفة. لن يؤدي نهج المسار العام لانتقال الطاقة إلى إنهاء الرأسمالية ، ولكن يجب أن يكون مناهضًا للرأسمالية وظيفيًا لأنه يساعد على إعاقة ديناميكيات التوسع الرأسمالي مع تعزيز المنافع العامة في إطار العمل الدولي والتعاون.

بالنظر عن كثب إلى السلالات المختلفة للفكر اليساري المذكورة أعلاه ، فإن الحاجة إلى نظرية الانتقال يمكن اكتشافها بسهولة ، وكذلك الحاجة إلى جعل الطاقة أكثر وضوحًا من الناحية السياسية. فيما يلي ملخص لوجهات النظر المختلفة. ليس القصد من ذلك تصوير مساهمات الحركات والأفكار المختلفة كاريكاتيرًا ، ولكن للفت الانتباه إلى حقائق الطاقة وتعقيدات الانتقال.

o Ecosocialism

يُعرِّف الاشتراكيون في الحركة النقابية أنفسهم بشكل متزايد على أنهم اشتراكيون بيئيون لأن الكلمة تعبر عن وعي بالحاجة إلى معالجة الأزمة البيئية وإمكانية السياسات الاشتراكية لتقديم مساهمة كبيرة في الجهود المبذولة لتغيير المجتمع بطرق يمكن أن تكون أكثر. متوافق مع علاقة أكثر استدامة مع الطبيعة.

لقد زودنا مؤسسو الفكر الإيكولوجي بتحليل مقنع للرأسمالية التي تبدو غير قابلة للانفصال عن التدمير البيئي وعدم الاستقرار المناخي. قبل وقت طويل من تعريف تغير المناخ على أنه حالة طوارئ حضارية ، كان الاشتراكيون البيئيون الذين حددوا أنفسهم يلفتون الانتباه إلى التأثير البيئي للرأسمالية ، وكانوا ينتقدون الميول "الإنتاجية" للأحزاب والحكومات الاشتراكية.

ومع ذلك ، من الملاحظ أن رواد الفكر الاشتراكي الإيكولوجي كانوا يعارضون صراحة فكرة أن تكون الدولة مركزية للانتقال إلى عالم ما بعد الرأسمالية. إذا كان هناك شيء ، يجب على الدولة أن تبتعد عن الطريق! هذا النفور من الدولة ينعكس في بيليم الاشتراكي البيئي بيان عام 2008 ، لكنه يعود إلى أبعد من ذلك بكثير.[388]

يحذر مايكل لوي صراحةً من محاولة استخدام الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية بيئية. يجادل بأن "الاشتراكيين الإيكولوجيين" يجب أن يستلهموا ملاحظات ماركس عن كومونة باريس: لا يمكن للعمال الاستيلاء على جهاز الدولة الرأسمالي ووضعه في خدمتهم. عليهم "كسرها" واستبدالها بشكل جذري ، ديمقراطي وغير حكومي من السلطة السياسية ".[389] يقترح مؤلف آخر أن

---

[387]وفقًا لتقديرات المفوضية الأوروبية ، ستزيد حصة الكهرباء في الاستهلاك النهائي للطاقة من 22 بالمائة (2015) إلى 29 بالمائة (2030) وحتى 53 بالمائة (2050). https://www.eea.europa.eu/highlights/eu-achieves-20-20-20

[388] https://climateandcapitalism.com/2008/12/16/belem-ecosocialist-decisions-a-call-for-signatures/ دعا أندريه غورز الاشتراكيين إلى رفض فكرة أن مستقبل الاشتراكية يعتمد على إنتاج أكثر من الرأسمالية ، وعلى احتضان "أقل ولكن أفضل". واقترح جورز أن الاستثمار لم يعد يخدم نمو الاقتصاد ولكن تقلصه.

[389] مايكل لوي ، الاشتراكية البيئية والتخطيط الديمقراطي ، بحاجة إلى اقتباس كامل. افترض بعض الكتاب الاشتراكيين أن "المشاعات" توفر الأساس لمجتمع اشتراكي مستقبلي.

الاشتراكية البيئية يجب أن تُبنى حول "شبكة من المجالس في مكان العمل والمستهلكين". [390]هذا هو التفكير اليوتوبي في أفضل حالاته. لكن كيفية الانتقال من هنا إلى هناك ، وكيفية كسر اعتماد العالم على الوقود الأحفوري ، لا تزال غير مبررة.

o انخفاض النمو

على نفس المنوال ، تم بناء حركة تراجع النمو - التي لها روابط وثيقة بالتعبيرات المبكرة عن الحركة البيئية - حول العديد من الأفكار الأساسية ، من بينها الحاجة إلى إعادة توطين الحياة الاقتصادية. يدعي مناصروها أن تراجع النمو وإعادة التوطين ليسا طريقًا للفقر ، بل إلى مرحلة "ما بعد التنمية" التي تبحث عن " أشكال الازدهار الجماعي التي لا تركز على الرفاه المادي الذي يدمر البيئة و الرابطة الاجتماعية ".[391]

يجذب انخفاض النمو الكثير من اليساريين الذين يفهمون كيف تمت تنمية ثقافة المادية والاستهلاك بطرق تخدم التوسع الرأسمالي (مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة والانبعاثات والتلوث). بعد رؤية الضرر الذي يمكن أن تحدثه الدول (أحيانًا باسم الاشتراكية) ، فإن الرغبة في إعادة التمركز السياسي والاقتصادي أمر مفهوم. ويساوي البعض في اليسار (بما في ذلك اليسار النقابي) تراجع النمو مع الانكماش الاقتصادي الذي سيؤدي ، في ضوء الحقائق الرأسمالية الحالية ، إلى بطالة جماعية ودمار اجتماعي. يرفض مفكرو تراجع النمو هذا التفسير ، ويصرون على أن تراجع النمو هو لافتة "يمكنها حشد أولئك الذين قدموا نقدًا جذريًا للتنمية والذين يرغبون في تحديد الخطوط العريضة لمشروع بديل لسياسات ما بعد التنمية ... هدفه هو بناء مجتمع حيث يمكننا أن نعيش حياة أفضل بينما نعمل أقل و تستهلك أقل. [392]

يتجنب العديد من الكتاب الرائدين في مجال خفض النمو تقديم مسار أو استراتيجية "من هنا إلى هناك" ، وغالبًا ما يكون هذا التجنب متعمدًا. ويشعرون أن اقتراح مسار أو استراتيجية ينتهك روح صنع القرار المحلي أو المجتمعي. يقول لاتوش ، الذي كتب في عام 2007 ، "الشروط المسبقة التي قد تسمح لنا بالحلم ببناء مجتمع متراجع النمو لم يتم إنشاؤها بعد ، ومن المشكوك فيه أن يتم بناء مثل هذا المجتمع في إطار عفا عليه الزمن للدولة القومية . " [393]بعبارة أخرى ، عندما تختفي الدولة القومية ، قد يزدهر مجتمع منحط النمو.

يعتقد دعاة خفض النمو أن أفكارهم تقدم إجابة على "الإنتاجية" و "الهوس بالنمو" المجتمعي ، وهو هاجس ، كما يعتقدون ، يمتد عبر اليسار واليمين السياسيين: "الجمهوريات ، والديكتاتوريات ، والأنظمة الاستبدادية ، بغض النظر عما إذا كانت حكوماتهم كانوا من اليمين أو اليسار ، وبغض النظر عما إذا كانوا ليبراليين أو اشتراكيين أو شعبويين أو اجتماعيين ليبراليين أو اشتراكيين ديمقراطيين أو وسطيين أو راديكاليين أو شيوعيين. لقد افترضوا جميعًا أن النمو الاقتصادي كان حجر الزاوية الذي لا جدال فيه في أنظمتهم ".[394]

o فيفير بيان

يتجلى نهج مشابه للسياسة الحكومية والتقليدية في حركة *Vivir Bien* . تُرجمت *Vivir Bien* تقريبًا إلى "العيش بشكل جيد" ، وهي فلسفة مرتبطة بالشعوب الأصلية في بلدان الأنديز. تم دمج *Vivir Bien* كمبدأ إرشادي للدولة في الدساتير الجديدة للإكوادور وبوليفيا. [395]ومع ذلك ، اتُهمت الحكومتان اليساريتان في الإكوادور وبوليفيا في النهاية بالالتزام بـ *Vivir Bien* بالكلمات وحدها ، واختارت بدلاً من ذلك أن تبني التنمية الاقتصادية على استغلال النفط المحلي ، والغاز ، والرواسب المعدنية.

---

[390]بالنسبة إلى ديريك وول ، "في حين يمكن إضفاء الطابع الإنساني على توفير الدولة وترويض الأسواق من خلال المجتمع ، فإن المهمة الأساسية تتطلب تراجع كل من الدولة والسوق". يرى:
https://thenextsystem.org/toward-democracy-eco-socialism-as-the-next-world-system

[391]سيرج لاتوش ، وداعًا للنمو (Malden MA: Polity Press 2009)

[392]سيرج لاتوش ، وداعًا للنمو (Malden MA: Polity Press 2009)

[393]سيرج لاتوش ، وداعًا للنمو (Malden MA: Polity Press 20090 ، الصفحة 96

[394]

[395]http://links.org.au/pablo-solon-vivir-bien-beyond-capitalism-development

على حد تعبير رافائيل بوينتي ، "نحن نندد بإساءة معاملة أمنا الأرض من قبل جميع البلدان المتقدمة للعالم بأسره ، لكننا نحتفظ لأنفسنا بالحاجة إلى إساءة معاملة أمنا الأرض حتى يحين الوقت الذي نصل فيه إلى الحد الأدنى من التنمية".[396] تحدى *Vivir Bien* علنًا التنمية الاقتصادية كمفهوم معياري ويدين أتباعه السياسات الاقتصادية الاستخراجية لما يسمى بإدارات Pink Tide في البرازيل وأماكن أخرى.[397]/[398]

كان لتفكير *Vivir Bien* تأثير كبير على الحركات الاجتماعية المختلفة حول العالم ، بما في ذلك تلك الموجودة في شمال الكرة الأرضية. إن البيئة الحديثة ، والعدالة المناخية ، والاشتراكية البيئية ، والنسوية البيئية ، والسيادة الغذائية ، و "تراجع النمو" وغيرها من الحركات قد تبنت جميعًا ، بشكل أو بآخر ، *Vivir Bien* لأنها تلتقط العناصر الأساسية لوجهة نظرهم وتطلعاتهم للعالم.[399]

تحمل مناهضة فيفير بين الاستخراجية في طياتها تحيزًا قويًا ضد الجهود التي تقودها الدولة لحماية أو توسيع الملكية العامة للطاقة ، على أساس أنها ستعيق ظهور طرق جديدة ومجتمعية للعيش .[400]بالنسبة إلى بابلو سولون ، "يجب أن تفسح الخطط التي تقودها الدولة الطريق لنموذج يحركه المجتمع: الاعتراف الدستوري بـ *Vivir Bien* [في بوليفيا والإكوادور] ... يشجع الاعتقاد بأن التقدم نحو *Vivir Bien* يمكن أن يتم من خلال دولة وطنية قائمة" خطة التنمية "عندما يكمن سر هذه الرؤية في الواقع في تقوية المجتمع ، وتعزيز قدرته على التكامل مع المجتمعات الأخرى وفي الإدارة الذاتية لأراضيه".[401]

على غرار التفكير الإيكولوجي والتفكير المتدهور ، يرفض فيفير بيان فكرة أن الدول يجب أن تظهر القيادة فيما يتعلق بمعالجة وتصحيح العلل البيئية والاجتماعية لنموذج التنمية الحالي كثيف الطاقة. بدرجات متفاوتة ، تحتفل جميع سلالات التفكير الثلاثة بالنشاط الاقتصادي المحلي (إعادة التوطين) وتعتبره أساسًا لمستقبل مستدام حقًا. لكن وجهات النظر هذه لا ترى مجالًا للدولة ، لأن الدولة ستقف في طريق نوع الاقتصاد السياسي المحلي الذي يرغب فيه المدافع عنها.

"من هنا إلى هناك" والعدالة المناخية

يمكننا أيضًا أن نرى غياب نظرية التحول في خطاب العدالة المناخية. منذ مؤتمر COP15 في كوبنهاغن في عام 2009 ، ركزت الحركة (التي تتخذ من الشمال في معظمها) على تعبئة الناس للضغط على القادة المنتخبين لإظهار "المزيد من الطموح المناخي". امتثل العديد من هؤلاء القادة الحكوميين أنفسهم. تم تبني أهداف أكثر طموحًا من قبل معظم الاقتصادات الرئيسية في العالم.

لكن الأدلة تشير إلى أن تلك الأهداف لن تتحقق.

---

[396] https://www.paginasiete.bo/nacional/la-defensa-de-la-madre-tierra-se-redujo-a-mero-discurso-DFPS12063 .
استشهد به سولون ، http://links.org.au/pablo-solon-vivir-bien-beyond-capitalism-development

[397]كما كتب الماركسي الأرجنتيني أتيليو بورون في عام 2012: "ما ظهر في سياسات أمريكا اللاتينية هو أكثر من مجرد مناقشة حول التنمية أو النمو أو البيئة. إنه جدل عميق حول مسار الحضارة نفسها ".
/https://climateandcapitalism.com/2015/08/31/buen-vivir-and-dilemmas-of-latin-american-left

[398]ثيا ريوفرانكوس ، من القومية البترولية إلى ما بعد الاستخراجية في الإكوادور ، 2020 ، مطبعة جامعة ديوك ، مقدمة. متاح على:
https://www.dukeupress.edu/Assets/PubMaterials/978-1-4780-0848-4_601.pdf

[399]وفقًا لبابلو سولون ، "تم تصميم" حقوق أمنا الأرض "لبناء علاقات جديدة مع الطبيعة. يؤكد مفهوم "المشاعات" على الإدارة الذاتية للمجتمعات البشرية. يساهم كل من "اقتصاد التضامن" و "الاقتصاد من أجل الحياة" و "الاقتصاد الانتقالي" من زوايا مختلفة. لكل منها نقاط قوة وقيود وتناقضات ونقاط مشتركة. كلها أفكار قيد الإنشاء. http://links.org.au/pablo-solon-vivir-bien-beyond-capitalism-development

[400]كما يلاحظ ريوفرانكوس: استجابة للتأثيرات الاجتماعية والبيئية للمشاريع الاستخراجية ، تخلت [الحركات الاجتماعية] عن دعواتها التاريخية لنزع الملكية والتأميم والملكية الجماعية لوسائل ومنتجات الاستخراج وتبنت مناهضة الاستخراج: جميع أشكال استخراج الموارد.ثيا ريوفرانكوس ، من القومية البترولية إلى ما بعد الاستخراجية في الإكوادور ، 2020 ، مطبعة جامعة ديوك ، مقدمة. متاح على:
https://www.dukeupress.edu/Assets/PubMaterials/978-1-4780-0848-4_601.pdf

[401]http://links.org.au/pablo-solon-vivir-bien-beyond-capitalism-development

ومع تزايد المسافة بين الطموح والعمل ، يعمل قادة حركات المناخ بجد لتعبئة المزيد من النشطاء ، ويطالبون القادة باحترام الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. [402]وغني عن ذلك. إن التركيز على تحريك الناس (خاصة الشباب) إلى العمل أمر مفهوم ، لكن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الطموح والعمل تتطلب تفسيرًا أعمق.

لنهج المسار العام أن يساعد العدالة المناخية والحركات الأخرى على تطوير نهج انتقالي "من هنا إلى هناك" من خلال إظهار أهمية التحكم في الطاقة من خلال استعادة شركات الطاقة وجعلها تعمل بموجب تفويض المنافع العامة العالمية.

جعل الطاقة مرئية

من المهم أن نلاحظ أن الطاقة لا تبرز بشكل بارز في أي من التفكير التدهور أو التفكير الإيكولوجي. في الواقع ، نادرا ما يتم ذكره. هذا هو ضعف رئيسي. في الواقع ، إنه أمر بالغ الأهمية بحيث أنه بمجرد أن تصبح حقائق الطاقة مرئية ، فإن الاقتصاد القائم على إعادة التوطين يبدو مستحيلاً تخيله.

يشير دعاة خفض النمو إلى الحاجة إلى إعادة اكتشاف الاستقلال الاقتصادي المحلي في شكل الزراعة المحلية ، والتجارة المحلية ، والأموال المحلية ، وبشكل حاسم ، الطاقة المتجددة المحلية. وفقًا لأحد الحسابات ، "تتمتع كل منطقة في العالم بإمكانية طبيعية لتطوير شكل واحد أو أكثر من أشكال الطاقة المتجددة."[403]

هذا ادعاء مذهل ، ما لم تكن الطاقة المتجددة المشار إليها تشبه طواحين المياه وطواحين الهواء في فترة ما قبل الصناعة ، أو ربما تكون الطاقة المتجددة التي تأتي في شكل الطاقة الحرارية للخيول والماشية والبشر. وبالطبع ، فإن التحضر السريع الذي تسارع في العقود الأخيرة ، والذي أدى إلى ولادة مئات المدن الجديدة في الجنوب ، يجعل مثل هذه الرؤية لمستويات كافية من توفير الطاقة المحلية غير قابلة للتصديق.

وفقًا للمفكر الرائد في مجال تراجع النمو ، موراي بوكشين ، "مع تطور التكنولوجيا التي لم يكن من الممكن تصورها من خلال الخيال العلمي الأكثر جموحًا في زمن ماركس ، فإن إمكانية وجود مجتمع ما بعد الندرة أمامنا الآن ... معظم المنتجات اللازمة لتلبية يمكن إنتاج احتياجات السكان في المصانع المحلية الممولة على أساس محلي من خلال المدخرات الجماعية. ولذلك ينبغي تنفيذ جميع عمليات الإنتاج لتلبية الاحتياجات المحلية على المستوى المحلي ".[404]
ولكن من أين ستأتي الطاقة اللازمة لتصنيع واستدامة التقنيات والمصانع المحلية؟ تعتمد التقنيات التي قد تدعم مجتمع ما بعد الندرة على القوة التي ، في معظم الحالات ، يتم إنشاؤها حاليًا عن طريق حرق الوقود الأحفوري المتولد في محطات الطاقة الكبيرة.

مقياس التحدي

لفتت أوراق TUED السابقة الانتباه إلى الحدود الفنية للطاقة الموزعة ، سواء كانت متولدة بشكل جماعي أو فردي. [405]هناك مجموعة متزايدة من الأبحاث التي توضح أنه في حين أن المستويات العالية من توليد الطاقة القائمة على الطاقة المتجددة قد تحل بعض المشاكل ، فإنها ستخلق مشاكل أخرى (انظر المناقشة أدناه حول بنغلاديش واليابان). وبينما يمكن وينبغي استخدام الطاقة

[402]وكما كتب أحد النشطاء المقيمين في الولايات المتحدة مؤخرًا ، فإن المطلوب هو "حركة [مناخية] أكبر وأعلى . إن دمج المعارك المحلية معًا في حركات إقليمية ووطنية ودولية يمكنها المطالبة بأعلى مستويات العمل من أعلى مستويات الحكومة أمر بالغ الأهمية. تأخذ هذه المكاسب المرونة المحلية وتنشرها على أوسع نطاق ممكن من خلال إجبار الحكومات التي تمتلك أكبر قدر من القوة والموارد على نشرها على نطاق تتطلبه حالة الطوارئ المناخية ." https://popularresistance.org/the-climate-movement-was-built-for-a-world-before-climate-change/
[403]إيف كوشيه ، إيف (2005) ، بنزين نهاية العالم
[404]https://www.marxists.org/archive/bookchin/1969/listen-marxist.htm
[405]ورقة عمل TUED 13 ، الانتقال في ورطة: صعود وسقوط طاقة المجتمع في أوروبا ، 2020

بشكل أكثر كفاءة ، فإن الاستخدام الأكثر كفاءة للطاقة يتطلب أيضًا إنتاجًا على نطاق صناعي لتقنيات (مثل بطاريات التخزين ، ومواد العزل ، ومنتجات الزجاج) التي تتطلب موارد كثيرة.

أحدث بيانات IRENA حول مستويات انتشار الرياح والطاقة الشمسية اللازمة للبقاء ضمن 1.5 درجة من الاحترار تلفت الانتباه إلى حجم الطاقة المتجددة المتراكمة المطلوبة. من أجل تلبية 70٪ من الطلب العالمي على الكهرباء من خلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية بحلول عام 2050 ، سيتعين تركيب 14000 جيجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية على مستوى العالم ، وستحتاج طاقة الرياح المركبة (البرية والبحرية) إلى تجاوز 8100 جيجاواط.[406]

قارن هذا بإجمالي قدرة التوليد المركبة اليوم التي تزيد قليلاً عن 7000 جيجاوات ، وسيصبح حجم ما يجب القيام به واضحًا. هذا لا يشمل السعة التي يجب إضافتها لتكملة مصادر الطاقة المتجددة والتي ، وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، ستتطلب زيادة بنسبة 120٪ في الطاقة النووية (من 440 جيجاوات إلى 920 جيجاواط بحلول عام 2050) وتوسيع نطاق احتجاز الكربون وتخزينه (CCS).) للعمليات الصناعية التي تتطلب حرارة شديدة.

يجدر تذكير أنفسنا بأن حوالي 10٪ من توليد الكهرباء في العالم يتم توفيره اليوم عن طريق طاقة الرياح والطاقة الشمسية ، ويتم توليد معظم هذه النسبة البالغة 10٪ على "نطاق المرافق" ، أي مزارع الرياح ومصفوفات الطاقة الشمسية الكبيرة التي يملكها ويديرها مطورو القطاع الخاص. مصدر المدخلات من موردي التكنولوجيا الموجودين في العديد من البلدان.

الدول والتغيير متعدد المستويات

إذا تم أخذ الحقائق الأساسية المقدمة في هذه الوثيقة على محمل الجد ، فإنها تشكل مشكلة كبيرة لمختلف سلالات الفكر الراديكالي التي نوقشت أعلاه. كان لكل منهم درجة معينة من التأثير على التفكير النقابي ، وقد ساعدوا في الحفاظ على نقد جذري للاقتصاد السياسي الحالي وديناميكيات النمو التي كانت مفيدة للغاية. ومع ذلك ، يبدو من الصعب تخيل كيف ستصل الأهداف المناخية المتعلقة بالطاقة والمناخ في غياب شكل من أشكال الإجراءات المتضافرة والمنسقة من قبل الدول ، وفي ذلك الوقت ستحتاج المرافق الوطنية المستصلحة بالكامل والمجهزة تقنيًا بالكامل والموظفين بالعاملين الملتزمين والإدارة. للعب دور مركزي وتنسيقي.

هناك أيضًا حاجة للتخطيط والتعاون على جميع مستويات النظام. تعمل بموجب تفويض جديد مصمم لتقديم السلع العامة ، يجب أن تلتزم المرافق المستصلحة بمهمة تسريع التحول المجتمعي الذي يمكن أن يبدأ في تغيير الاقتصاد السياسي الرأسمالي ، وربما يكون جزءًا من سلسلة من التغييرات التي يمكن أن تحدث تغييرًا منهجيًا . وللحصول على أي فرصة للنجاح ، يجب أن يكون نهج المسار العام لانتقال الطاقة على أساس توسيع الملكية العامة مصحوبًا بتغييرات كبيرة في إدارة الاقتصاد العالمي واستخدام التمويل العام.

يبدو أن فرص حدوث هذه التغييرات في أي وقت قريب ضئيلة. نادرًا ما تحدث تحولات كبيرة في اتجاه الإدارة الاقتصادية العالمية ، وعادةً ما تكون بسبب التغييرات الرئيسية في المشهد السياسي والاقتصادي. أدى الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي وتأثير الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء مؤسسات بريتون وودز (BWIs) في منتصف الأربعينيات. [407]أدت فترات الركود "صدمة النفط" والتضخم المفرط في منتصف السبعينيات إلى أواخرها إلى تمهيد الطريق لتدخل ليبرالي جديد سيطر على تلك المؤسسات. كما هو معروف جيدًا ، قاد الليبراليون الجدد البارزون ثورة سياسية مضادة كانت لصالح المصالح المالية

---

[406] IRENA ، World Energy Transitions Outlook ، 2021.
https://www.irena.org/publications/2021/March/World-Energy-Transitions-Outlook

[407] وفقًا لجالاغر وكوزول رايت ، تم إنشاء النظام الدولي لدعم خمس سلع عامة عالمية رئيسية ، وهي "نظام نقدي ثابت ونظام سعر الصرف ؛ مقرض عالمي الملاذ الأخير لتوفير السيولة للدول المنكوبة ؛ الإقراض المعاكس للدورة الاقتصادية وطويل الأجل ؛ الأسواق المفتوحة "بما في ذلك في ظل الركود ؛ وسياسة اقتصادية دولية منسقة ". انظر: Gallagher، Kevin، P. and Richard Kozul-Wright. قضية بريتون وودز الجديدة . متاح من: VitalSource Bookshelf، Polity، 2021. مقدمة

العالمية والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات.[408] ولكن هذا هو المستوى الحالي من عدم الاستقرار - الإيكولوجي وكذلك الاقتصادي والاجتماعي - لدرجة أن التحول العالمي الكبير القادم قد يأتي في وقت أقرب مما نعتقد.

نظرية الانتقال أيضًا متيقظة للمعضلات التي تواجهها الحكومات التقدمية حاليًا من حيث تغيير اتجاه الاقتصاد السياسي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. خلال العقدين الماضيين ، كانت أمريكا اللاتينية هي المكان الذي كانت فيه القضايا المتعلقة بالتنمية والاستخراج أكثر شراسة ، ولكن ملامح النزاعات المماثلة واضحة بالفعل في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.[409]

كما هو معروف جيدًا ، بدأت الانتصارات السياسية لـ Pink Tide في أمريكا اللاتينية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين
فتح نقاشًا رئيسيًا وغالبًا ما يكون حاد الاستقطاب حول سياسة الطاقة ، وعلى وجه التحديد ، كيف يجب على البلدان التي تتمتع بموارد الطاقة إما استخدام هذه الموارد أو الامتناع عن استخدامها. اتُهمت حكومات Pink Tide باتباع مسار إنمائي قائم على الاستخراج مما يؤدي إلى ضرر بيئي ، وتشريد السكان المحليين ، واستمرار التبعية الاقتصادية تجاه البلدان الغنية في الشمال ، وربما في الآونة الأخيرة ، الصين. [410]استجابت الأصوات في الحكومة بالقول إن دول الجنوب - وخاصة أفقر البلدان - يجب أن تستخدم أي موارد طاقة ومعدنية لديها لمعالجة الفقر وتقليل اعتمادها على أسواق الطاقة التي تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات في الشمال أو الشركات المملوكة للدولة المسوقة ومقرها في الصين وروسيا وأماكن أخرى. في مقابلة عام 2012 ، حذر رئيس الإكوادور رافائيل من سياسة "اتركها على الأرض" في ذلك الوقت:

> إنه لمن الجنون أن نقول لا للموارد الطبيعية ، وهو ما يقترحه جزء من اليسار - لا للنفط ، لا للتعدين ، لا للغاز ، لا للطاقة الكهرومائية ، لا للطرق. هذه حداثة سخيفة ، لكنها كما لو أنها أصبحت جزءًا أساسيًا من الخطاب اليساري. مع وجود الكثير من القيود ، لن يكون اليسار قادرًا على تقديم أي مشاريع سياسية قابلة للتطبيق. . . لا يمكننا إغفال حقيقة أن الهدف الرئيسي لبلد مثل الإكوادور هو القضاء على الفقر. ومن أجل ذلك نحن بحاجة إلى مواردنا الطبيعية.[411]

جادل الكثير في اليسار بأن نقد النمو والتنمية الذي يقدمه دعاة فيفير بيان ، ومفكرو انحطاط النمو ورواد الاشتراكية البيئية ، يتركون دون تفسير كيف سيبدو بديلهم بالضبط وكيف يمكن تحقيقه. وفقًا لأتيليو بورون ، "يبدو أن هذا" البديل الغامض للتنمية "يحقق معجزة مضاعفة مصادر الطاقة الكهربائية وأنابيب مياه الشرب ، والقضاء على مياه الصرف الصحي ، وبناء المستشفيات ، وزيادة عدد الأطباء والممرضات لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان دون الاقتصاد ينمو ".[412]

---

[408] Asbjørn Wahl ، صعود وسقوط دولة الرفاهية ، مطبعة بلوتو ، 2011
https://www.plutobooks.com/9780745331393/the-rise-and-fall-of-the-welfare-state/

[409] https://www.livemint.com/industry/energy/coal-mines-struggle-to-expand-as-protests-slow-work-in-india-11649839010564.html

[410] ووفقًا لثي ريوفرانكوس ، فإن فترة المد الوردي "تميزت أيضًا بتكثيف نموذج التراكم الموجه نحو التصدير ، والذي يتطلب موارد كثيفة ، ويعتمد بشكل كبير على رأس المال الأجنبي". انظر ثيا ريوفرانكوس ، من القومية البترولية إلى ما بعد الاستخراجية في الإكوادور ، 2020 ، مطبعة جامعة ديوك ، مقدمة. متاح على: https://www.dukeupress.edu/Assets/PubMaterials/978-1-4780-0848-4_601.pdf . **أنظر أيضا:** https://www.shareable.net/el-buen-vivir-and-the-commons

[411] كما اعترض كوريا على الادعاء بأن إدارته كانت تتبع نموذجًا تنمويًا استخلاصيًا ، قائلاً: "مثلما تضر الثروة بالبيئة من خلال استهلاك الطاقة ، كذلك يفعل الفقر. لا أستطيع أن أخبر أسرة فقيرة تعيش بجوار غابة ألا تقطع الأشجار. إذا قللنا من الفقر ، يمكننا الحفاظ على البيئة ". وبخصوص التنقيب عن النفط في الأمازون ، أضاف كوريا ، "ما أكبر ضرر للغابة؟ توسع الحدود الزراعية. لتجنب ذلك نحتاج إلى خلق مصادر بديلة للعمل والدخل ... من أجل تغيير الوضع نحتاج إلى مئات الملايين من الدولارات. يمكننا الحصول على هذه الموارد من التعدين. وهذا يعني أن الاستغلال المناسب للموارد الطبيعية يمكن أن يساعد في الحفاظ على الطبيعة بدلاً من تدميرها ". مقابلة مع رافائيل كوريا ، مسار الإكوادور ، نيو ليفت ريفيو ، سبتمبر - أكتوبر 2012.
https://newleftreview.org/issues/ii77/articles/rafael-correa-ecuador-s-path

[412] Atilio Boron "Buen vivir" ومعضلات اليسار الأمريكي اللاتيني
https://climateandcapitalism.com/2015/08/31/buen-vivir-and-dilemmas-of-latin-american-left/

نظرية انتقالية قابلة للتطبيق وذات مصداقية سوف تحتاج إلى معالجة العديد من الأسئلة الرئيسية المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية وتطوير البنية التحتية المتعلقة بالطاقة. يجب أن تفعل ذلك بطريقة يجب أن تبدأ في تشكيل بدائل معقولة للطاقة كثيفة الاستهلاك للطاقة والوقود الأحفوري مدفوعة "التنمية كالمعتاد" التي تغلق في أنماط التبعية. وكان كوريا قد اقترح أن تدفع كوريا الشمالية لإكوادور ما يعادل بالعملة الصعبة من القيمة السوقية لموادها الهيدروكربونية حتى تتمكن الحكومة من متابعة أجندة إعادة توزيع لمكافحة الفقر. قد توفر خطة مارشال العالمية أو صفقة عالمية خضراء جديدة إطارًا لإعادة النظر في هذا والأفكار المماثلة.

في حالة الإكوادور ، أدى تطوير الطاقة الكهرومائية إلى توفير الكهرباء للمجتمعات الريفية التي لم تكن لتوجد لولا ذلك (انظر أدناه). نمت مستويات الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي قدره 4.2 ٪ في الإكوادور و 5.0 ٪ في بوليفيا خلال هذه الفترة بسبب زيادة إيرادات الدولة من الطفرة في أسعار المواد الخام وإعادة التفاوض في بعض الحالات على العقود مع الشركات عبر الوطنية. في حالة بوليفيا ، كان للحكومة ثمانية أضعاف الإيرادات ، حيث ارتفعت من 673 مليون دولار في عام 2005 إلى 5.459 مليار دولار في عام 2013. ويلاحظ سولون أن هذه الإيرادات الإضافية أدت إلى زيادة حادة في الاستثمار العام من 4.2٪ إلى 15.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الإكوادور ومن 14.3٪ إلى 19.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بوليفيا ، مما ساهم في انخفاض ملحوظ في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع (إلى 11٪ في الإكوادور و 16٪ في بوليفيا). ومع ذلك ، وفقًا لسولون ، أصبح اقتصاد بوليفيا والإكوادور أكثر اعتمادًا على صادرات المواد الخام نتيجة لهذه الإيرادات.[413] لكن هذا لا يجيب على السؤال حول كيفية حدوث التنويع إذا لم يتم استغلال الموارد في المقام الأول.

مناقشات نقابات العمال حول ملكية الطاقة في جنوب الكرة الأرضية

على مدى العقد الماضي ، حاولت المناقشات النقابية في أمريكا اللاتينية دمج منظورات التنمية المختلفة والمناهضة للتنمية برمجيًا ، مع الإعراب عن مخاوف بشأن الآثار المترتبة على الشراكة مع الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الشمال بطرق تؤدي إلى إدامة التبعيات المتعلقة بالموارد. كما يشير دييغو قزي ، من عام 2008 فصاعدًا ، بدأ اتحاد نقابات العمال في الأمريكتين (الفرع الإقليمي لـ TUCA ، ITUC) ، العمل على برنامج تطوير العمل للأمريكتين (المعروف باختصار اللغة الإسبانية PLADA) ، الإصدار الأول منه تم نشره في عام 2014. [414] يعكس تأثير أجزاء مختلفة من اليسار والحركات الاجتماعية المختلفة ، يدعو PLADA إلى "الدفاع عن المشاعات والحفاظ عليها" جنبًا إلى جنب مع "سيادة الطاقة وإرساء الديمقراطية بمصفوفة مستدامة" و "إنتاج وتوزيع جديد ونموذج الاستهلاك مع الاستدامة البيئية الحالية والمستقبلية ".[415]

في إعلانه لعام 2019 الصادر عن المؤتمر الإقليمي الثالث للطاقة والبيئة والعمل ، ذهب اتحاد النقابات العمالية للأمريكتين (TUCA) إلى أبعد من ذلك من حيث تخيل دور للملكية العامة في المساعدة على خلق مثل هذا النموذج. دعا إلى "إلغاء خصخصة القطاع ، بالنظر إلى أن منطق الربح الخاص يتعارض مع منطق تلبية احتياجات الشعوب والأمم". ومع ذلك ، فقد ذكر أيضًا أن "المطلب الأول للطبقة العاملة هو القضاء على فقر الطاقة. وهذا يعني ، ضمان حصول كل فرد على الطاقة اللازمة للحفاظ على المعايير الأساسية للحياة الأسرية والتنقل "و" يجب الدفاع عن الطاقة كخدمة عامة ".[416]

كما حاولت المناقشات النقابية على المستوى الوطني دمج الانتقادات المختلفة للتنمية في إطار الملكية العامة وسيادة الطاقة. في بيان صدر في أكتوبر 2021 ، أعرب اتحاد قطاع الطاقة في المكسيك (SME) عن دعمه لجهود الحكومة الموجهة نحو "استعادة السيطرة على النظام الكهربائي من قبل الدولة المكسيكية ، وهو ما يصب في مصلحة الأمة وسيادة الطاقة لبلدنا". أشارت الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن "الانتقال العادل للطاقة" "ينبغي أن يشمل أيضًا تطوير مصادر جديدة للطاقة النظيفة

---

[413] http://links.org.au/pablo-solon-vivir-bien-beyond-capitalism-development

[414] PLADA. 2014. CSA. منبر تنمية العمل في الأمريكتين. الكونفدرالية
نقابة عمال الأمريكتين. ساو باولو .

[415] CSA PLADA ، ص 43-48

[416] نشرة TUED 79 ، أكتوبر 2019 ، **نقابات أمريكا اللاتينية تتبنى أجندة الطاقة الراديكالية: "إلغاء الخصخصة ، والدمقرطة ، وإزالة السلع الأساسية"** https://mailchi.mp/cornell/just-transition-a-revolutionary-idea-tued-bulletin-1241629?e = 3de08e1c79

والتوليد الموزع محليًا مع المشاركة الديمقراطية لمجتمعات الفلاحين والشعوب الأصلية مع الاحترام الكامل لثقافتهم وإقليمهم واستقلالهم الذاتي." [رابط ضروري]

حاول كل من برنامج PLADA والإعلانات اللاحقة تحديد موقع الملكية العامة للطاقة كجسر بين اليسار المناهض للاستخراج وأولئك في اليسار الذين يرون الاستغلال الحكيم للموارد كوسيلة لرفع مستويات المعيشة. حاول PLADA أيضًا تطوير طرق لمعالجة المخاوف المرتبطة بالنهج الذي تقوده الدولة لتنمية الطاقة ، من خلال الدعوة إلى "آليات ديمقراطية وشفافة للمشاركة الشعبية ، والتي تحدد الطاقة التي نريد تطويرها ، وكيف ، ولأي غرض ولمن ، وعند القيام بذلك ، نتساءل ، من بين أمور أخرى ، عن أنماط الاستهلاك المفرط للنخب ".[417]

ستكون الانقسامات داخل اليسار حول الاستخراج واستغلال موارد الطاقة ، بشكل أو بآخر ، حضوراً مستمراً. بالطبع ، قد ترفض الأصوات في اليسار المناهض للاستخراج المسار العام على أساس أنه لا يتحدى صراحة الافتراضات الأساسية للحداثة والحضارة الرأسمالية. من ناحية أخرى ، قد يجد الاستخدام الحكيم للوقود الأحفوري والمعادن (الليثيوم ، على سبيل المثال) ومصادر الطاقة الأخرى لمعالجة الفقر نفسه غير قادر على إعاقة نمو استهلاك الطاقة بطرق تتوافق مع الأهداف المناخية القائمة على العلم .

الحقيقة هي أن العديد من الأسئلة سوف تتطلب دراسة متأنية. هؤلاء هم:

1. هل يمكن لنهج المسار العام توفير مساحة للمناطق الأفقر في الجنوب لاستغلال موارد الوقود الأحفوري للاستخدام المحلي وللتصدير لكسب العملة الصعبة لمعالجة الفقر (بما في ذلك فقر الطاقة) وتعزيز التنمية القائمة على الاحتياجات؟

2. هل يمكن لنظام متعدد الأطراف أعيد تشكيله أن يستوعب انتقال الطاقة الذي يسمح بالاستغلال المستمر للوقود الأحفوري في جزء واحد من العالم بينما يؤدي إلى تقليص إنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه في الاقتصادات الأقل اعتمادًا على الإيرادات المتولدة من استخراج الفحم ، النفط والغاز (مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج)؟

3. إذا اختارت دول الجنوب استغلال مواردها من الطاقة ، فكيف يمكن لنهج المسار العام أن يقلل من الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية التي أصبحت مرتبطة بأساليب الاستخراج التقليدية (مثل التعدين والحفر والتفجير)؟

4. فيما يتعلق بالحوكمة وصنع القرار من حيث علاقتهما بكيانات الطاقة العامة ، فقد رأينا كيف اصطدمت الحكومات اليسارية مع الحركات البيئية الأصلية والراديكالية ، خاصة في أمريكا اللاتينية.[418] هل يمكن تسوية مثل هذه النزاعات - التي قد تكون قائمة على خلافات تبدو مستعصية على الحل بين المصالح والحقوق المحلية مقابل الوطنية - إما من خلال التشاور أو من خلال تقاسم أكثر إنصافًا لمنافع استغلال الموارد؟ أم أن مثل هذه النزاعات في جوهرها غير قابلة للحل؟

5. ما مدى صلاحية نماذج التنمية التي ترفض صراحة الاستخراج كخيار؟ ما هي المساحة التي قد تشغلها هذه الخيارات في إطار المسار العام ؟

التوسع في الطاقة والمرافق المستصلحة

---

[417] TUCA **الصادر عن المؤتمر الإقليمي الثالث للطاقة والبيئة والعمل . انظر:** نشرة TUED 79 ، أكتوبر 2019 ، **نقابات أمريكا اللاتينية تتبنى أجندة الطاقة الراديكالية: "إلغاء الخصخصة والديمقراطية والتخلص من السلع"**
https://mailchi.mp/cornell/just-transition-a-revolutionary-idea-tued- نشرة 1241629؟ e = 3de08e1c79

[418] ريوفرانكوس ثيا ن . _ _ _ وجهات نظر حول السياسة / مقالة / عبس / تحجيم الديمقراطية المشاركة واستخراج الموارد في أمريكا اللاتينية / 2D521B5571B0282CCC130ADC76208F8D

وقد ذُكر في وقت سابق أن نهج المسار العام لمعالجة التوسع في الطاقة بقيادة الجنوب سيتطلب إيجاد طرق لإحراز تقدم مطرد نحو إنجاز مجموعة من المهام الصعبة. تمت مناقشة أربع مهام بإيجاز أدناه. هؤلاء هم:

1 إبطاء وتيرة "حبس" الكربون. الانخراط في "رفض مُدار".
2 تغيير مزيج الطاقة تدريجيًا عن طريق إزالة الكربون من إمدادات الطاقة
3 استعادة تخطيط الطاقة والتحكم في سلاسل التوريد وتطوير تقنيات واعدة
4 دفع كفاءة الطاقة والحفاظ عليها على أساس المنافع العامة غير النقدية.
بناء الإطار المؤسسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص

ستتوقف أي محاولة لإكمال هذه المهام على تغييرات كبيرة ، سيكون الهدف منها إعادة تشكيل مرافق الطاقة العامة كشركاء في انتقال الطاقة وليس ، كما هو الحال حاليًا ، هدف السياسات المصممة لتعطيلها وتقويضها. لكي تلعب المرافق المستصلحة دورًا كشركاء في عملية النقل ، يجب أن يتم تسويقها.

يشير مصطلح "Demarketize" في هذا السياق إلى تغيير القواعد التي تعمل بها شركات الطاقة. لن يحتاجوا بعد الآن إلى بيع الكهرباء في أسواق البيع بالجملة (حيثما وجدت) والتي ، على أي حال ، تلخص الافتقار إلى التخطيط. ستشبه عقود الطاقة طويلة الأجل بشكل متزايد عقود الخدمة التي ستحتاج إلى تطويرها والموافقة عليها من قبل هيئات تنظيمية جديدة ملتزمة بتفويض المنافع العامة. سيتم تنظيم أسعار المستخدم وفقًا للأولويات الاجتماعية والبيئية. حيثما وجدت ، سيتم التخلص التدريجي رسميًا من أسواق الكهرباء بالجملة والتجزئة ، وبالتالي إنهاء التظاهر بـ "الأسواق التنافسية". أدى "التسويق" إلى "إعادة هيكلة المساءلة الديمقراطية والمشاركة وتوسيع نطاق مشاركة الأعمال في صنع السياسة العامة". يجب عكس ذلك. بعبارة أخرى ، ستكون إزالة النشاط التسويقي مقدمة للمساءلة العامة والرقابة الديمقراطية.[419]

يفتح إلغاء النشاط التسويقي الباب أمام "إزالة التصنيع". يرقى هذا إلى تحول بعيدًا عن بيع الطاقة الكهربائية وفقًا لنموذج "الحجمي" ، والذي يرتبط ، سواء من شركة خاصة أو شركة عامة مسوقة بـ "كلما زاد بيعنا ، زادت الإيرادات". في مكافحة تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى ، يجب أن يكون القليل أكثر ، يجب أن يكون الاكتفاء هو الهدف ، ويجب أن يكون التخطيط الانتقالي مركزيًا.[420]

لا يعني نزع السلاح أنه لن يتم تسعير الكهرباء وفقًا للكميات المستهلكة. يمكن تنظيم الأسعار من أجل معالجة فقر الطاقة ، أو لضمان أن يكون لدى المستهلكين الصناعيين والتجاريين حافزًا لتقليل مستويات استخدامها. من الناحية العملية ، سيمثل هذا نهاية اتفاقيات شراء الطاقة (PPAs) واستبدالها إما بالملكية العامة المباشرة لوسائل إنتاج التقنيات أو بنموذج شراء أبسط بكثير حيث يتم شراء طاقة التوليد والتقنيات المساعدة وامتلاكها وتشغيلها من قبل الشركات العامة المستصلحة.

1 إبطاء وتيرة "التثبيت" الكربوني. تقديم "رفض مُدار".

وقد ذُكر في وقت سابق أن نهج المسار العام لمعالجة التوسع في الطاقة بقيادة الجنوب سيتطلب إيجاد طرق لإحراز تقدم مطرد نحو إنجاز مجموعة من المهام الصعبة.

من بين أهم المهام المتعلقة بالمناخ والتي يجب أن تتبعها سياسة الحكومة هي منع "احتجاز" الكربون. يحدث الانغلاق الكربوني ، على سبيل المثال ، عندما يتم تشغيل محطة طاقة جديدة تعمل بالفحم ، وبالتالي تحبس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لعدة عقود في المستقبل ، مما يجعل الوصول إلى الأهداف المناخية أكثر صعوبة. في عام 2022 ، أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن التحدي

[419] دكستر ويتفيلد ، استراتيجيات الاسترداد العادلة: لماذا يجب أن تكون الملكية العامة والرقابة الديمقراطية في قلب صفقات الرعاية الصحية العامة الخضراء والمتكاملة (وحدة إستراتيجية الخدمات الأوروبية ، يوليو 2020) ، ص 48

[420] "يجب أن تتم عملية إزالة الكربون عن الطاقة بالتوازي مع إلغاء تسليع الخدمات العامة
ونزع الطابع التجاري عن الطبيعة والتنوع البيولوجي. يجب أن تتماشى مع الدمقرطة
والمشاركة والمساواة والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ". استراتيجيات الاسترداد العادل | دكستر ويتفيلد p5

الذي يواجه الجنوب "يتمثل في إيجاد نماذج تنموية تلبي تطلعات مواطنيها مع تجنب الخيارات عالية الكربون التي اتبعتها الاقتصادات الأخرى في الماضي".[421]

ومع ذلك ، تكمن المشكلة في أنه على الرغم من التفاوت ، فإن جميع بلدان الجنوب تقريبًا تسير بالفعل على مسار تنمية عالي الكربون ، لذا فإن أي حديث عن "تجنب الخيارات عالية الكربون" يتجنب الواقع. كما رأينا ، تنمو الطاقة المتجددة الحديثة بسرعة كبيرة في الصين والهند وفيتنام وعدد قليل من البلدان الأخرى. لكن مصادر الطاقة المتجددة الحديثة تنمو بسرعة أقل بكثير في بلدان مثل بنغلاديش وإندونيسيا والفلبين والعديد من البلدان النامية الأخرى. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ، تنمو مصادر الطاقة المتجددة الحديثة ببطء شديد. ما يقرب من 95٪ سنويا

إن كمية كبيرة من الانبعاثات التي يتم توليدها حاليًا في الجنوب هي نتيجة صنع المنتجات التي يتم استهلاكها في البلدان الغنية ، على الرغم من أن الأسواق المحلية للسلع الاستهلاكية في الصين والهند وأماكن أخرى تتوسع بسرعة. [422]ويترتب على ذلك أن النهج القائم على الفئة من شأنه أن ينسب المسؤولية إلى كل من منتجي الانبعاثات وأولئك الذين يستفيدون من استهلاك المنتجات التي تم إنتاجها ، مثل تجار التجزئة الكبار في المواد الغذائية والملابس والمنسوجات والسيارات ، الإلكترونيات ، وكذلك منتجي الصلب والأسمنت والبلاستيك ، إلخ. ولكن إسناد المسؤولية بشكل مناسب لا يوفر حلاً لمشكلة التوسع في الطاقة أو قفل الكربون. وسيتطلب ذلك إيجاد الوسائل لضمان إزالة الكربون تدريجياً [423]و يتم التحكم في الطلب على الطاقة وخفضه في النهاية.

ولكن ماذا عن قدرة التوليد الحالية "المحصورة" بالفعل؟ تشير بعض الدراسات إلى أن الوصول إلى أهداف باريس سيكون مستحيلًا إذا لم يتم التخلص من حصة كبيرة من السعة المضافة حديثًا التي تعمل بالفحم والغاز قبل نهاية عمرها التصميمي بوقت طويل. [424]تضاعف التوليد العالمي من الفحم خلال الفترة من 1990 إلى 2018 ، مع إضافة أكثر من 1000 جيجاوات من السعة المركبة ، معظمها في البلدان الآسيوية. [425]تشير هذه الدراسات إلى أن المهمة تتمثل في إغلاق محطات الطاقة على الرغم من أنها جديدة نسبيًا ويمكن أن تولد الطاقة لعقود قادمة. وقد أطلق على اقتراح "الإغلاق المبكر" هذا اسم "الانخفاض المُدار" (MD) أو "إيقاف التشغيل الاستراتيجي".[426]

كيف يمكن لنهج المسار العام أن يتعامل مع هذه المشكلة الهائلة ليس واضحًا على الإطلاق. من الممكن ، من الناحية النظرية ، فصل التحديات الاقتصادية والمالية عن القضايا الفنية التي تلعب دورًا عند النظر في MD. على الجانب المالي والاقتصادي ، التزمت الحكومات والشركات بمستويات عالية من الاستثمار المسبق فيما يُعرف باسم "التكاليف الثابتة". هذه هي التكاليف التي ستتكبدها أي شركة مملوكة للدولة أو كيان خاص بغض النظر عن مقدار الإيرادات المتراكمة من بيع الكهرباء. [427]وبالمثل ، تشير "التكاليف الغارقة" إلى التكاليف التي لا يمكن استردادها بغض النظر عما يحدث. بعبارة أخرى ، إذا أمرت الحكومة بإغلاق محطة طاقة جديدة نسبيًا تعمل بالفحم أو الغاز ، فسيتم تكبد التكاليف.

---

[421]تقرير خاص لوكالة الطاقة الدولية ، تمويل تحولات الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs) | تقرير خاص

[422]https://www.pbl.nl/sites/default/files/downloads/pbl-2020-trends-in-global-co2-and-total-greenhouse-gas-emissions-2019-report_4068.pdf

[423]تقبل دول الشمال المسؤولية عن مساهمتها في تغير المناخ عن طريق الانبعاثات التراكمية لكنها لم تتخذ أي إجراء حيال ذلك. وبالمثل ، تدرك الاقتصادات الرئيسية في الجنوب الحاجة إلى إزالة الكربون عن التنمية وتبنت "النمو الأخضر" على الرغم من سجل فشلها.

[424]تونغ ، د. ، تشانغ ، كيو ، زينج ، واي وآخرون. الانبعاثات الملتزمة من البنية التحتية للطاقة الحالية تهدد هدف المناخ 1.5 درجة مئوية. طبيعة **572** ، 373–377 (2019). https://doi.org/10.1038/s41586-019-1364-3https://doi.org/10.1038/s41586-019-1364-3 . انظر أيضًا: https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/ac13f1/pdf

[425] https://www.worldcoal.org/installed-coal-generation-capacity-countryregion-1

[426] https://www.iisd.org/publications/report/india-state-ned-energy-enterprises . انظر أيضًا: Hadley، S.، Mustapha، S.، Colenbrander، S.، و https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/ac13f1/pdf Miller، M. and Quevedo، A. (2022) المنصات القطرية للعمل المناخي: شيء مستعار ، شيء جديد؟ تحليل ODI الناشئ. لندن: ODI (www.odi.org/en/publications/country-platforms-for-climate-action-something-borrowed-something-new/)

[427]https://energyeducation.ca/encyclopedia/Fixed_cost

يمكن للشركات المملوكة للدولة الحالية حساب تكلفة الإغلاق للأغراض المحاسبية ، ولكن لا يُتوقع منها استيعاب هذه التكاليف.
يعد MD منفعة عامة عالمية من شأنها أن تساهم في سلامة ورفاهية الجميع ، مما يعني أن MD هي مسؤولية عالمية. يلفت هذا الانتباه إلى الحاجة إلى اتفاقية عالمية أو بروتوكولات تم تطويرها لتسريع عملية الطب الباطني بطرق منصفة.
يجب شطب الديون التي تكبدتها حكومات الجنوب لبناء قدرات جديدة ، بما في ذلك الديون المستحقة لبنوك التنمية متعددة الأطراف أو مؤسسات التنمية الدولية أو للصين. كما وثقت أوراق TUED السابقة ، لا تزال دول الشمال تعتمد بشكل كبير على الفحم والغاز لتوليد الكهرباء. على سبيل المثال ، يتم توليد 60٪ من الكهرباء في الولايات المتحدة من الفحم والغاز ، و 10٪ فقط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية.[428]لذلك يعد MD تحديًا عالميًا ويجب التعامل معه على هذا النحو.

سيواجه نهج المسار العام لمعالجة حبس الكربون العديد من العقبات . لكنها توفر بديلاً قابلاً للتطبيق للفكرة الخاطئة لتسعير الكربون. كآلية سوق ، كان الهدف من إدخال سعر الكربون هو "تسعير العوامل الخارجية" (ثاني أكسيد الكربون). لكن مبدأ "الملوث يدفع" لا يمنع التلوث ؛ إنه ينقل فقط تكلفة التلوث إلى المستخدمين النهائيين. إن فشل هذه السياسة على مدى العقود الثلاثة الماضية - إذا أردنا تحقيق الأهداف المناخية - ربما جعل MD أمرًا لا مفر منه إذا كانت الأهداف المناخية ستتحقق. من الناحية النظرية ، يمكن إجراء MD بشكل عادل. ومع ذلك ، فإن نهج المنافع العامة العالمية لحماية المناخ أمر ضروري.

ملاحظة للمحرر: يضاف جوتيرز بشأن التزام الصين:
https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2021-09-21/statement-the-secretary-general-the-announcements-the-united-states-and-china-climate- فعل

اتفاقية عالمية بشأن التراجع المدار؟

يمكن بناء اتفاقية MD عالمية حول إيقاف تشغيل الطاقة المولدة من الحفريات في كل من الشمال والجنوب ، ربما تقاس بسعة لوحة الاسم. عند النظر إليها من منظور المنافع العامة العالمية ، ستستفيد الدول الغنية أيضًا من MD لأن الفوائد المناخية مشتركة بين الجميع. قد يبدو التفاوض على اتفاقية عالمية لتنفيذ MD مهمة شاقة نظرًا للوقت الذي استغرقه الوصول إلى اتفاقية باريس ، لكن حالة الطوارئ الكوكبية تجبرنا على التفكير في مجموعة من السيناريوهات غير المحتملة للغاية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وصلت العديد من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم (والنووية) إلى نهاية عمرها التصميمي ويتم إيقاف تشغيلها. [429]للمقارنة ، يبلغ متوسط عمر مصنع الفحم في الولايات المتحدة 39 عامًا ؛ بالنسبة للصين ، إنها 14 سنة فقط.[430]

ولذلك فإن العبء المالي من MD سوف يقع بشكل كبير على عاتق البلدان (مثل الصين والهند) التي يكون نصيب الفرد من انبعاثاتها أقل بكثير من مستويات الانبعاثات للفرد الواحد في البلدان الغنية. ويرجع ذلك إلى أن العديد من محطات الطاقة التي ستنتهي قريبًا من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد تم بناؤها منذ عقود مضت وتم "دفع ثمنها بالكامل" إلى حد ما. من الصحيح أيضًا أن نقول إن محطات الطاقة هذه قد أحدثت بالفعل ضررًا لا يمكن إصلاحه ويجب أن تنص اتفاقية MD على قيام دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتمويل MD في الجنوب ، وكذلك المساعدة - من خلال التمويل

---

[428] https://www.eia.gov/energyexplained/electricity/electricity-in-the-us.php

[429] https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/average-age-of-existing-coal-power-plants-in-selected-regions-in-2020

[430] EIA ، "تم بناء معظم محطات الفحم في الولايات المتحدة قبل عام 1990 ،" 17 أبريل 2017 ، https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=30812 موجز الكربون ، "تحليل: هل ستبني الصين المئات محطات الفحم الجديدة في 2020؟ " 24 آذار / مارس 2020 ، https://www.carbonbrief.org/analysis-will-china-build-hundreds-of-new-coal-plants-in-the-2020s

القائم على المنح - في توليد قدرة منخفضة الكربون جديدة لتحل محل الفحم. - والسعة التي تعمل بالغاز والتي يتم قطعها دون اتصال.

استبدال الوقود الأحفوري ... مع؟

ومع ذلك ، فإن التحديات الفنية التي يواجهها العضو المنتدب ربما تكون أكثر صعوبة من أي اعتبارات مالية. وذلك لأن الطلب على الطاقة في العديد من بلدان الجنوب ينمو بسرعة. لذلك ، سيشمل MD القدرة على التقاعد التي ليست جديدة نسبيًا فحسب ، ولكن - على أساس الاتجاهات الحالية - ستقدم موقفًا حيث ستحتاج السعة منخفضة الكربون إلى التثبيت بسرعة أكبر بكثير مما هي عليه في الوقت الحالي من أجل تلبية كلاهما الطلب وتعويض تقاعد القوة المستندة إلى الأحافير.

التحدي الرئيسي الآخر يتعلق بكل من توافر وجدوى الطاقة منخفضة الكربون. غالبًا ما يفترض المدافعون عن MD أنه يمكن توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة الحديثة بسرعة حيث يمكن زيادة الطاقة المستندة إلى الأحافير بسرعة متساوية.[431] لكن بعض البلدان والمناطق لا تتمتع بنفس القدر من المساحة أو الأرض المتاحة اللازمة للنشر الشامل للرياح والألواح الشمسية. على سبيل المثال ، وفقًا لمعهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي (Bangla Desh ، (IEEFA (يبلغ عدد سكانها 168 مليونًا) ، "يمثل إيجاد مساحة لمحطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق في مثل هذا البلد المكتظ بالسكان مشكلة كبيرة". [432]في دراسة أجريت عام 2016 ، قال IEEFA إن مصدر المشكلة هو سياسة الحكومة التي تحظر استخدام الأراضي الزراعية لمثل هذه التطورات ، مشيرًا إلى أن "دولًا مثل اليابان وألمانيا وتايوان لا تجد مثل هذا القيد [المتعلق بالفضاء]." [433]

لكن الدراسات الحديثة تشير إلى أن الفضاء قد يمثل مشكلة ، على الأقل في بعض البلدان. خلصت دراسة أجريت عام 2021 حول إمكانات الرياح في اليابان إلى أنه ، على عكس أوروبا والولايات المتحدة ، حيث "يمكن التخفيف من عدم استقرار إنتاج الطاقة من موارد الرياح والطاقة الشمسية المتجددة من خلال المشاركة عبر المناطق على نطاقات كبيرة" ، ليس لدى اليابان هذا الخيار و " يجب أن تعتمد بشكل أساسي على مواردها المحلية ". ومع ذلك ، قال التقرير إن الطلب الحالي على الكهرباء في اليابان "يمكن أن يرضي بواسطة طاقة الرياح في حوالي 80٪ من الوقت" - على الرغم من أن جميع منشآت طاقة الرياح تقريبًا يجب أن تكون في الخارج. [434]في عام 2021 ، ساهمت طاقة الرياح بنسبة 0.6٪ فقط في مزيج الطاقة في اليابان في عام 2021 ، والطاقة الشمسية بنحو 5٪.[435]

في كلتا الحالتين ، يجب أن يكون نهج المسار العام لتجنب حبس الكربون مدركًا لمجموعة من التحديات. كحركة ، لا يمكننا تحمل أن نكون متفرجين فيما من المحتمل أن يكون نقاشًا عامًا مكثفًا حول أفضل السبل للابتعاد عن الوقود الأحفوري ، وما هي التقنيات التي ستحتاج إلى تطوير ، وكيفية تقييم المطالبات المتنافسة فيما يتعلق بقدرات كل منها.

2. تغيير مزيج الطاقة تدريجيًا عن طريق إزالة الكربون من إمدادات الطاقة

تلعب المرافق العامة المستصلحة والمسوقة والمستعادة دورًا حاسمًا في إزالة الكربون من إمدادات الطاقة. كشركاء في السياسة ، وليس هدفًا للنيوليبراليين وتثبيتاتهم الأيديولوجية حول القطاع الخاص ، وتحررهم من الاضطرار إلى بيع الإلكترونات كوسيلة

---

[431] وفقًا لأحد التقارير ، " يتزايد توليد الطاقة المتجددة بشكل كبير ... إذا حافظت الرياح والطاقة الشمسية على معدلات نموهما العالمية الحالية ، فستتجاوزان توليد الطاقة الحالية من الفحم والغاز في عام 2029." ورغم أن هذه الوتيرة من التوسع في الطاقة المتجددة ستتطلب دعمًا سياسيًا ، إلا أنها لا تزال مستمرة الاتجاهات الحالية ". انظر Oil Change International، 2016
https://priceofoil.org/2016/09/22/the-skys-limit-report/

[432] IEEFA ، انتقال الطاقة في بنغلاديش ، 2016

[433] IEEFA ، انتقال الطاقة في بنغلاديش ، 2016

[434] انظر: R ،Delage .؛ ماتسوكا ، تي. ناكاتا ، تي التقدير المكاني والزماني لإمكانات طاقة الرياح البرية والبحرية في اليابان. طاقات 2021، 14، 2168. https://doi.org/10.3390/en14082168

[435] https://www.worldometers.info/electricity/japan-electricity/

للبقاء قابلة للحياة مالياً ، يمكن منح المرافق العامة حرية اتخاذ القرارات على أساس علمي و التقييم القائم على الحقائق لمختلف الخيارات.

ومع ذلك ، فإن الجهود المبذولة لاستصلاح المرافق حتى تتمكن من لعب دور جديد يجب أن تأخذ في الاعتبار حالة مرافق الطاقة في مناطق مختلفة من الجنوب. لاحظنا سابقًا كيف تواجه مرافق الطاقة الوطنية في المناطق الفقيرة بالطاقة في الجنوب ضغوطًا مالية ، وقد تعرض العديد منها لجهود لتسويق عملياتها وتقليل دورها ، لا سيما في توليد الطاقة ، من خلال زيادة مساحة محطات الطاقة المستقلة. [436]في بعض البلدان (شيلي والفلبين والأرجنتين) تمت خصخصة أنظمة الطاقة بالكامل ؛ في المكسيك ، وجنوب إفريقيا ، والهند ، وفيتنام ، وإندونيسيا ، وعشرات البلدان الأخرى ، أتاح التحرير المجال أمام IPPs.

ومع ذلك ، فإن "النموذج القياسي" للخصخصة الشاملة الذي اقترحه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد واجه مقاومة - ويبدو أن المقاومة آخذة في الارتفاع. في الاقتصادات سريعة النمو في الجنوب ، أدى التأثير المشترك لتسويق الشركات المملوكة للدولة ، إلى جانب النهج الوقائي لحكومات البلدان الأصلية التي تعتبر الطاقة كأصول استراتيجية ، إلى تحويل الشركات المملوكة للدولة الرئيسية إلى شركات متعددة الجنسيات ناجحة في تحقيق الربح. توفر الشركات المملوكة للدولة أيضًا إيرادات للحكومة من هذه الموارد عالية القيمة ، بالإضافة إلى الضرائب والإتاوات ، مما يعزز وضعها كشركات محمية من قبل الدولة. [437]بالإضافة إلى الوقود الأحفوري ، فإن الشركات المملوكة للدولة التي تم تسويقها نشطة للغاية في أسواق الطاقة المتجددة العالمية والطاقة النووية حيث تعمل ككيانات هادفة للربح. [438] **[تشيلي / الصين الشمسية]**
https://chinadialogue.net/en/business/9419-china-s-impressive-stake-in-latin-america-s-renew/ables

من هذا المنطلق يمكننا أن نستنتج أن الإصلاحات النيوليبرالية للشركات المملوكة للدولة ، رغم أنها لم تؤد إلى الخصخصة الكاملة ، أدت إلى درجة من التحول إلى السوق جعلت "العمل كالمعتاد" أكثر ربحًا. لقد سمح لبعضهم بتوسيع نطاقهم العالمي ، وعزز وضعهم كأصول استراتيجية من خلال توليد الإيرادات لحكومات البلدان المضيفة. [439]يمكن لليبراليين الجدد أن يدّعوا النجاح في أن السياسات المعتمدة خلقت "فاعلي سوق" أقوى في العديد من البلدان. ومع ذلك ، من منظور المناخ ، فإن هذه السياسات ببساطة "أطعمت الوحش" وعززت قفل الكربون. [440]

بعبارات أبسط ، إذا كان الهدف من نهج المسار العام هو تعطيل العمل كالمعتاد ، فسيحتاج مناصروه إلى مواجهة حقيقة أن الوضع الراهن لبعض الشركات المملوكة للدولة المسوقة مربح للغاية للشركات نفسها والحكومات التي يتعاملون معها. محاذاة.

---

[436]العديد من الرؤساء التنفيذيين معينون سياسيًا تم تعيينهم في مناصبهم لتسريع الإصلاح الداخلي وأنظمة "الإدارة العامة الجديدة" ، التي تسعى إلى إدخال أنظمة إدارة القطاع الخاص في الشركات العامة ، غالبًا مع نتائج كارثية. انظر: Bertelli، T.، V. Mele and A. Whitford. 2020. "عندما تفشل الإدارة العامة الجديدة: شراكات البنية التحتية والقيود السياسية في الاقتصادات النامية والانتقالية". الحكم ، *33* (3) ، 477-493.

[437] Wehrl، F. and J. Pohl (2016)، "Investment Policies Related to National Security: A Survey of Country Practices"، أوراق عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستثمار الدولي ، رقم 2016/02 ، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، http://dx.doi.org/10.1787/5jlwrrf038nx-e

[438]على سبيل المثال ، مرفق الطاقة الكوري الرئيسي ، تعمل كيبكو دوليًا وتشارك مع شركات الطاقة المتجددة الخاصة. انظر: " شركة الطاقة الكورية SOE KEPCO" تشارك بنشاط في أسواق الطاقة النظيفة العالمية ، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، أكبر سوق للطاقة في العالم ، من خلال بدء التشغيل التجاري لمحطة الطاقة الشمسية في شيتوس ، اليابان (28 ميجاوات ، يوليو 2017) ، والحصول على أسهم في محطة للطاقة الشمسية في كولورادو ، الولايات المتحدة الأمريكية (30 ميجاوات ، أغسطس 2016) ، والفوز ب مشروع محطة للطاقة الشمسية في غوام ، الولايات المتحدة الأمريكية (60 ميجاوات ، يونيو 2017) والحصول على محطة طاقة شمسية في كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية (235 ميجاوات ، مارس 2018). " https://home.kepco.co.kr/kepco/EN/B/htmlView/ENBJHP00203.do?menuCd=EN02080103

[439]في حالة الهند ، "اعتبارًا من أيلول (سبتمبر) 2022 ، تعمل تسعة من أصل 11 شركة مدرجة في شركة ماهاراتناس - الشركات المملوكة للدولة (الشركات المملوكة للدولة) التي تتمتع بمستويات عالية من صافي الثروة وإيراداتها السنوية - في قطاع الطاقة (وزارة المالية ، 2022 ؛ مكتب المعلومات الصحفية ، 2019). إنها أعمال مربحة توفر أرباحًا منتظمة للحكومة ، وتوظف ملايين الأشخاص ، وتوفر أمن الطاقة ، وتعمل كوسيلة للتنمية الاجتماعية في المجتمعات التي تعمل فيها. إنهم مرتبطون سياسياً وإدارياً بالوزارات الرئيسية ويحتفظون بثقة عالية من المستثمرين ".
https://www.iisd.org/publications/report/india-state- Owned-energy-enterprises

[440]https://www.iisd.org/publications/report/india-state- Owned-energy-enterprises

اعتماد الجنوب على الوقود الأحفوري

ومن القضايا ذات الصلة - والعقبة الأخرى أمام جهود إزالة الكربون - مستوى اعتماد العديد من البلدان على عائدات تصدير الفحم والنفط والغاز. تساهم صادرات الوقود الأحفوري حاليًا بحوالي 40٪ من إيرادات الميزانية الروسية ، ومن المتوقع أن تكسب روسيا ما يقرب من 321 مليار دولار من صادرات الطاقة في عام 2022 ، بزيادة أكثر من الثلث عن عام 2021. العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وضع مماثل [441]. استحوذ قطاع الطاقة في ترينيداد وتوباغو على ما يقدر بـ 35.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 78.4٪ من الصادرات في عام 2019 ، وساهم بنسبة 23.4٪ في الإيرادات الحكومية. [442]يشكل النفط 95٪ من صادرات فنزويلا و 25٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

علاوة على ذلك ، تحدث غالبية تجارة الفحم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، حيث يتركز كل من أكبر المستوردين والمصدرين. قدمت إندونيسيا 41٪ من الفحم الحراري المتداول عالميًا في عام 2019. احتلت أستراليا المرتبة الثانية بنسبة 19٪. على الصعيد العالمي ، يشمل المشاركون المهمون الآخرون في السوق روسيا (17٪) وجنوب إفريقيا (7٪) وكولومبيا (6٪) والولايات المتحدة (3.1٪). يقع كل مصدري الفحم الأسرع نموًا في الجنوب ، وبالتحديد كازاخستان وفيتنام و الفلبينيين. [443]

ومع ذلك ، فإن جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات هو واقع لا مفر منه: اعتماد الجنوب على كل من الطاقة المستندة إلى الأحفوري آخذ في الازدياد ، وكذلك اعتماده على الإيرادات الناتجة عن بيع الوقود الأحفوري والاتجار به. وإلى أن يتم وضع بدائل للطاقة ، فإن التوسع في استخدام الطاقة سيتم بشكل أساسي من خلال التوسع المتناسب في الوقود الأحفوري.[444]

في هذه المرحلة ، من الصعب أن نرى كيف يمكن اعتراض ديناميكيات الإنتاج والاستهلاك والتبعيات التي يديمها الاقتصاد السياسي الحالي للطاقة ، في غياب ظهور حركة سياسية قوية يمكن أن تؤدي أعمالها إلى تحول هائل في السياسة العالمية نحو نهج المنافع العامة العالمية. في غضون ذلك ، يجب على دعاة نهج المسار العام إدراك الحقائق الحالية مع اقتراح طرق يمكن من خلالها تغيير هذه الحقائق.

تتمثل نقطة البداية في نهج المسار العام لشركات الطاقة المخصخصة في استعادة تلك الشركات للملكية العامة والتأكد من أنها مطلوبة للعمل بموجب تفويض جديد (يشير TUED إلى هذا على أنه تغيير مزدوج وتحويل ملكية وتحول في التفويض .) بالنسبة لشركات الطاقة التي لا تزال مصنفة على أنها شركات مملوكة للدولة (إما مملوكة بالكامل أو معظمها مملوكة للدول) ، فيجب إعادة تسويقها .

في سياق الصفقة الخضراء العالمية الجديدة والتعددية الجديدة ، يمكن للحكومات أن تفرض على المرافق العامة أن تنمو وتوسع نطاق وصولها إلى سلاسل توريد التكنولوجيا الهامة ، ووظائف البحث والتطوير ، والعمليات والصيانة ، وما إلى ذلك ، والتي تعتبر ضرورية لجهود إزالة الكربون. سيسمح ذلك للمرافق المستصلحة بأن تكون شريكة في تنفيذ السياسة وليس ، كما هو الحال

---

[441] https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-04-01/putin-may-collect-321-billion-windfall-if-oil-gas-keep-flowing

[442] https://ngl.co.tt/about/tts-energy-sector

[443] https://www.iea.org/reports/coal-2020/trade

[444] لقد تحدثت العديد من المجموعات البيئية عن نفسها للاعتقاد بأن موردي الفحم والنفط والغاز هم "مجرمو الكربون" والمهمة السياسية الرئيسية هي النضال من أجل السياسات التي يمكن أن تجعل عملياتهم غير اقتصادية بحيث يكون هناك نهج آخر يتمثل في إلحاق الضرر بسمعة الحفريات الكبيرة شركات الوقود. لم يكن أي من هذا ناجحًا بشكل خاص وأدى إلى "نحن نفوز" بادعاءات مبالغ فيها ومضللة. على سبيل المثال ، في عام 2019 ، زعمت المنظمات غير الحكومية المعنية بسحب الاستثمارات أن "الأصول الملتزمة بسحب الاستثمارات قفزت إلى أكثر من 11 تريليون دولار" ، مما يعطي انطباعًا بأن المستثمرين كانوا يستجيبون للضغط السياسي لوقف الاستثمار في الوقود الأحفوري. الحقيقة هي أن الأموال التي تبلغ قيمتها 11 تريليون دولار قد اتخذت قرارًا بالتصفية ، لكن 11 تريليون دولار ليست هي المبلغ الذي تم تجريده. انظر: https://350.org/press-release/global-fossil-fuel-divestment-11t/?_ga=2.162246462.344103079.1664774019-19574030272.1664774019

حاليًا ، هدف السياسات المصممة لتعطيلها وتقويضها. في نهاية المطاف ، ليس مديرو وعمال الشركات المملوكة للدولة هم المستفيدون الرئيسيون من النظام السلعي الحالي. لن يكون مستقبل الشركات المملوكة للدولة على أساس نهج المنافع العامة أكثر أمانًا فحسب ، بل سيساعد العالم أيضًا على أن يصبح مكانًا أكثر أمانًا. يمكن أن يساعد المسار العام في إعادة تشكيل أخلاقيات الخدمة العامة في الشركات المملوكة للدولة على المستويين المحلي والدولي.

3. استعادة تخطيط الطاقة والتحكم في سلاسل التوريد وتطوير تقنيات واعدة

ربما يكون أهم بُعد في نهج المسار العام هو أنه يلتقط ما تقبله معظم النقابات بشكل روتيني: الحاجة إلى التخطيط لانتقال الطاقة.

وثقت أوراق TUED السابقة كيف أدت محاولة التوفيق بين أسواق الطاقة المحررة والأهداف المناخية إلى خلق مستنقع سياسي لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة.
كما هو مذكور أعلاه ، فإن إزالة الكربون تطرح العديد من التحديات التقنية. الطاقة المتجددة الحديثة - الرياح والطاقة الشمسية - هي مصادر متغيرة للطاقة. في الوقت الحالي ، يحتاجون إلى دعم على شكل الفحم والغاز وتوليد الطاقة النووية من أجل توفير الكهرباء أثناء الليل وأثناء الفترات التي لا تشرق فيها الشمس ولا تهب الرياح. يطرح التقلب سلسلة من المشكلات التي لا يمكن حلها حاليًا بشكل كامل ولكنها قد تكون قابلة للحل في المستقبل. لذلك ، يعد تخطيط الطاقة ضروريًا لأنه يوفر الوسائل للتعامل مع التحديات التقنية البحتة التي تواجه تحول الطاقة ، بطريقة منفصلة عن ضرورات الربح الخاص.

مع وجود أنظمة الحوكمة الصحيحة ، يمكن للشركات العامة ضمان أن تظل عمليات صنع القرار مفتوحة وشفافة ومراعية للاحتياجات الاجتماعية والبيئية. وعندما تُعتبر الترتيبات مع الشركات الخاصة ضرورية (كما هو الحال على الأرجح في المدى القصير إلى المتوسط) ، سيتأكد النظام العام من أن هذه الترتيبات تستند إلى أفضل العلوم المتاحة ، مصحوبة بشروط ملزمة قانونًا فيما يتعلق بحماية العمال والشفافية التشغيلية وخلق فرص العمل.

معالجة تركز السوق

ومع ذلك ، سيتوقف التخطيط الفعال على معالجة تركز السوق في سلاسل التوريد الرئيسية. يهيمن عدد قليل من البلدان وعدد صغير نسبيًا من شركات الطاقة الكبيرة على أسواق طاقة الرياح والطاقة الشمسية اليوم. وينطبق الشيء نفسه على الصناعة النووية.
تمثل الصين اليوم 73٪ من إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية العالمية وتهيمن تمامًا على أسواق الإمداد بالطاقة الكهروضوئية. في عام 2019 ، كان لأوروبا والولايات المتحدة وكندا معًا حصة سوقية تقل عن 7٪.[445] [446]في عام 2018 ، احتلت الصين المرتبة الأولى عالميًا في المنشآت الكهروضوئية السنوية ، وكانت الهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان أكبر الأسواق التالية.[447]

---

445 https://www.reuters.com/article/us-solar-utilities-analysis/handful-of-players-seen-ruling-the-solar-roost-idUSTRE5603SD20090701 ؛ معهد فراونهوفر لأنظمة الطاقة الشمسية ، 17) .ISE يونيو 2020) تقرير الخلايا الكهروضوئية ، 5. معهد فراونهوفر لأنظمة الطاقة الشمسية ، ISE بدعم من PSE Projects GmbH

446 https://iea-pvps.org/wp-content/uploads/2020/02/5319-iea-pvps-report-2019-08-lr.pdf ص 69

447 تمثل هذه الدول الخمس (مع اعتبار الاتحاد الأوروبي دولة) 74٪ من إجمالي المعدل العالمي للتركيبات الكهروضوئية. انظر: كيلستروم ، فيكتوريا ؛ إلبه ، يورغن. 2021. "إنشاء أسواق للطاقة الشمسية - مراجعة الأدبيات حول معوقات السوق واستجابات الحكومة" الاستدامة 13 ، لا. 6: 3273. https://doi.org/10.3390/su13063273

في حالة طاقة الرياح ، تظهر صورة مماثلة. السوق شديد التركيز. ستة توربينات فقط يتحكم الموردون تقريبًا ثلاثة أرباع السوق العالمية.[448] مرة أخرى ، يتزايد حضور الصين. في عام 2005 ، لم تكن هناك شركات طاقة رياح صينية في أعلى 10 شركات عالمية.[449]

الطاقة النووية هي أيضا سوق مركزة مع عدد قليل نسبيا من منتجي التكنولوجيا. فقط اثنتا عشرة شركة تهيمن على الصناعة. وتشمل هذه ثلاث شركات مقرها الصين ، وهي المؤسسة النووية الوطنية الصينية (سي إن إن سي) ؛ مجموعة الصين العامة للطاقة النووية ؛ ومؤسسة استثمار الطاقة الحكومية الصينية. وتشمل الشركات الكبيرة الأخرى EDF-Framatome و Areva (فرنسا) ، والشركات الأمريكية General Electric و Westinghouse ؛ الشركات اليابانية (Hitachi و Mitsubishi Heavy Industries و Toshiba) ؛ شركة الطاقة الكهربائية الكورية ، ومؤسسة الطاقة النووية في الهند ، ومؤسسة الطاقة الذرية الحكومية الروسية (روساتوم) التي تعد واحدة من أكبر الشركات النووية في العالم.[450]

يعني هذا المستوى من التركيز في السوق أنه لا توجد حاليًا قدرة صناعية كافية لتوسيع نطاق نشر هذه التقنيات بطرق تتوافق مع الأهداف المناخية.[451] كما هو مذكور أعلاه ، فإن مستويات انتشار الرياح والطاقة الشمسية اللازمة للبقاء في حدود 1.5 درجة هائلة. من أجل تلبية 70٪ من الطلب العالمي على الكهرباء من خلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية بحلول عام 2050 ، سيتعين تركيب 14000 جيجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية على مستوى العالم ، وستحتاج طاقة الرياح المركبة (البرية والبحرية) إلى تجاوز 8100 جيجاواط.[452] هذا لا يشمل السعة التي يجب إضافتها لتكملة مصادر الطاقة المتجددة والتي ، وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، ستتطلب زيادة بنسبة 120٪ في الطاقة النووية (من 440 جيجاوات إلى 920 جيجاواط بحلول عام 2050) وتوسيع نطاق احتجاز الكربون وتخزينه (CCS).).

تعمل الشركات العامة المستصلحة بموجب تفويض جديد يرتكز على نزع التسليح وتسويق السوق ، وستكون لديها القدرة على مواجهة التحديات المزدوجة التي يفرضها كل من تركيز السوق والحاجة إلى زيادة السعة بشكل هادف.
هذا لأنه ، من المفارقات ، أن العقبة الرئيسية التي تكمن في طريق الشركات الربحية هي الحاجة إلى كسب المال من خلال بيع الكهرباء. وهذا ينطبق على شركات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والنووية. يمكن تأمين الأرباح عن طريق اتفاقيات شراء الطاقة ، لكن التوسع في الصناعة مقيد مع ذلك بتسليع الكهرباء وتطوير الأسواق المحررة التي هي السمات المميزة للسياسة النيوليبرالية. إذا ظل النهج الربحي الحالي كما هو ، فلن يتم الوصول إلى الأهداف المناخية.

تمامًا كما كان التسليع مدفوعًا بالسياسة النيوليبرالية ، فإن إلغاء التسليح سيكون نتيجة لسلسلة من التدخلات المستنيرة المؤيدة للسياسة العامة. من خلال العمل ضمن هذا الإطار ، يمكن للشركات العامة المستصلحة في مختلف البلدان والمناطق أن تتعاون في جهد واسع لتنويع وتوسيع نطاق إنتاج التقنيات الضرورية لعملية الانتقال.

---

[448] https://gwec.net/global-wind-report-2021/

[449] ومع ذلك ، توجد أربع من أكبر 10 شركات لطاقة الرياح في الاتحاد الأوروبي. من بين 60.7 جيجاواط من توربينات الرياح التي تم تشغيلها عالميًا في عام 2019 ، استحوذت أربع شركات تصنيع - فيستاس الدنماركية ، وسيمنز جاميسا الإسبانية ، وجولدويند الصينية ، وجنرال إلكتريك في الولايات المتحدة - على أكثر من نصف (55٪) الآلات المنتشرة. اليوم ، يمثل 10 منتجين فقط 80٪ من إجمالي المعروض العالمي من الشفرات.
انظر أيضًا ، https://gwec.net/global-wind-report-2021/
https://iea-pvps.org/wp-content/uploads/2020/02/5319-iea-pvps-report-2019-08 -lr.pdf

[450] اعتبارًا من أواخر عام 2019 ، كانت روساتوم تقوم ببناء 25 وحدة مفاعل في تسعة بلدان مع اتفاقيات تم التوصل إليها لبناء ما مجموعه 36 وحدة طاقة في 12 دولة. انظر: https://www.world-nuclear-news.org/Articles/Rosatom-marks-75th-anniversary-of-Russian-nuclear-

[451] R، Lema، T. and Poulsen. (يونيو 2017) "هل سلسلة التوريد جاهزة للتحول الأخضر؟ حالة لوجستيات الرياح البحرية "، مراجعات الطاقة المتجددة والمستدامة ، 73 ، 758-77. متاح على: https://doi.org/10.1016/j.rser.2017.01.181 . وفقًا لوكالة الطاقة الدولية ، "ستكون هناك حاجة إلى المزيد من [الطاقة الشمسية الكهروضوئية] لإزالة الكربون من قطاع الطاقة ... في حين أن بعض البلدان تأخذ الطاقة الشمسية على محمل الجد ، فإن معظمها لم يفكر بعد في الإمكانات الكاملة لمصدر للطاقة ... https://ievps.org/ wp-content / uploads / 2020/02/5319-iea-pvps-report-2019-08-lr.pdf

[452] IRENA ، World Energy Transitions Outlook ، 2021.
https://www.irena.org/publications/2021/March/World-Energy-Transitions-Outlook

تشير تقديرات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والنووية المشار إليها أعلاه إلى أنه لا توجد حاجة إلى استبعاد أي منطقة أو بلد من حيث خلق القدرة الصناعية والوظائف. ببساطة ، هناك أكثر من عمل كافٍ للقيام به. وبغض النظر عن المزايا التي قد تتمتع بها بعض البلدان والشركات حاليًا من حيث قدرات كل منها على إنتاج وبيع المنتجات والسيطرة على الأسواق ، فقد تكون هذه المزايا في نهاية المطاف بلا معنى إذا لم تتم معالجة حالة الطوارئ المناخية والأزمات الاجتماعية والبيئية الأخرى بشكل فعال.

نظرًا لأهمية الحاجة إلى توسيع نطاق نشر قدرات التوليد منخفضة الكربون ، سيكون للحكومات ما يبررها تمامًا في اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل تخطيط وتطوير مستويات الإنتاج المطلوبة. يمكن تحقيق ذلك عن طريق الحكومات التي تأخذ مزودي التكنولوجيا الرئيسيين إلى الملكية العامة الكاملة عن طريق التأميم ، إذا كان مورد التكنولوجيا يخدم السوق المحلية ويقع بالقرب من هذا السوق.

4. دفع كفاءة الطاقة والحفاظ عليها على أساس المنافع العامة غير النقدية. بناء الإطار المؤسسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص

المهمة الرابعة التي يجب مراعاتها هي الدور الذي قد تلعبه المرافق العامة المستصلحة في تسريع كفاءة الطاقة وتعزيز الحفاظ على الطاقة. قدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والوكالة الدولية للطاقة وغيرها أن كفاءة الطاقة والحفاظ عليها (للراحة ، "الكفاءة") يمكن أن تساهم بنسبة تصل إلى 40٪ من التخفيضات في الانبعاثات المتعلقة بالطاقة المطلوبة بحلول عام 2050. "سيناريو انخفاض الطلب على الطاقة" (سيناريو LED[453]) التي تم تطويرها للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ، إذا تم نشر تقنيات وأساليب توفير الطاقة الموجودة بالفعل أو تشغيلها بالكامل ، فقد تصل التخفيضات إلى 53٪.[454]

ولكن من الواضح اليوم أن هذه التخفيضات المحتملة للانبعاثات لن تتحقق على أساس النهج الليبرالي الجديد الحالي.[455] لا يتم السعي لتحقيق الكفاءة لأن هناك فرصًا قليلة للمصالح الخاصة لكسب المال. في القطاع الصناعي ، عادة ما تستثمر الشركات - المهتمة بهوامش الربح وحصص السوق - في الكفاءة فقط عندما يكون القيام بذلك "فعالاً من حيث التكلفة" (بالمعنى النقدي الضيق) أو الامتثال للوائح الحكومية.[456] افترض صانعو السياسة النيوليبراليون أن تسعير ثاني أكسيد الكربون من شأنه أن يسرع من تحسينات الكفاءة. كان من المتوقع أن يوفر سعر الكربون حافزًا للشركات للاستثمار في الكفاءة لتقليل ما قد يتعين عليهم دفعه مقابل تصاريح الانبعاثات. ومن المأمول أيضاً أن يؤدي تحديد سعر الكربون إلى إنشاء سوق لتكنولوجيات تعزيز الكفاءة. لكن لم يحدث أي من هذا بدرجة كبيرة ، ولن يحدث. والنتيجة هي استمرار استخدام الطاقة غير الفعال للغاية والانبعاثات المتزايدة باستمرار.[457]

---

[453] آفاق وكالة الطاقة الدولية / إيرينا بشأن انتقال الطاقة: احتياجات الاستثمار لنظام طاقة منخفض الكربون ، https://www.irena.org/publications/2017/Mar/Perspectives-for-the-energy-transition-Investment-needs-for-نظام الطاقة منخفض الكربون. انظر أيضًا: Akashi et al. (2014) https://link.springer.com/article/10.1007%2Fs10584-013-0942-x ؛ Arnulf Grubler وآخرون. al. ، سيناريو انخفاض الطلب على الطاقة لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية وأهداف التنمية المستدامة بدون تقنيات الانبعاثات السلبية ، Nature Energy ، المجلد 518 3 ، يونيو 2018 ، 515-527 ، www.nature.com/natureenergy

[454] Arnulf Grubler وآخرون. al. ، سيناريو انخفاض الطلب على الطاقة لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية وأهداف التنمية المستدامة بدون تقنيات الانبعاثات السلبية ، Nature Energy ، المجلد 518 3 ، يونيو 2018 ، 515-527 ، www.nature.com/natureenergy

[455] في عام 2020 ، خلصت اللجنة العالمية للعمل العاجل بشأن كفاءة الطاقة إلى أن النهج الحالي للكفاءة يفشل. وأشار تقريره إلى: "توجد مجموعة من السياسات لدفع الطلب على المنتجات والخدمات الموفرة للطاقة ، ومع ذلك لا يزال الإقبال على السوق بعيدًا عن المكان الذي يجب أن يكون فيه." الوكالة الدولية للطاقة ، "توصيات اللجنة العالمية للعمل العاجل بشأن كفاءة الطاقة ،" يونيو 2020 ، https://www.iea.org/reports/recommendations-of-the-global-commission-for-urgent-action-on-energy - الكفاءة ، ص. 12. انظر أيضا:

وفقًا لوكالة الطاقة الدولية ، "تكشف التوقعات المستقبلية أنه في ظل السياسات الحالية ، فإن الغالبية العظمى من استثمارات كفاءة الطاقة المجدية اقتصاديًا ستظل غير محققة". وكالة الطاقة الدولية ، 2014. التقاط الفوائد المتعددة لكفاءة الطاقة ، وكالة الطاقة الدولية ، باريس. تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن "التوقعات المستقبلية تكشف أنه في ظل السياسات الحالية ، فإن الغالبية العظمى من استثمارات كفاءة الطاقة المجدية اقتصاديًا ستظل غير محققة".

[456] رؤى سياسة CEPS 2017/44 تحويل الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة: تأملات في تحديات الابتكار والاستثمار والتمويل

[457] في الواقع ، تشير اتجاهات الكفاءة في العقود العديدة الماضية إلى أن وتيرة تحسين الكفاءة قد تباطأت بشكل كبير. على سبيل المثال ، بلغ متوسط مستويات التحسين السنوي لكثافة الكربون العالمية 1.28٪ بين عامي 1960 و 2000. ولكن من عام 2000 إلى 2014 ، تباطأ مستوى التحسن إلى 0٪. كما تباطأت اتجاهات كفاءة ثاني أكسيد الكربون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع ، من 1.91٪ سنويًا للفترة 1970-2000

توقعات واقعية

تعمل الشركات العامة المستصلحة بموجب تفويض جديد ، ولها دور مهم تلعبه في تعزيز الكفاءة والتحكم في الطلب وخفضه. لكن تعزيز الكفاءة يمثل تحديًا على مستوى الاقتصاد ، ومن الضروري أن يكون لديك توقعات واقعية فيما يتعلق بما يمكن أن تحققه شركات الطاقة المستصلحة.

هنا تتقاطع ضرورات التخطيط وإدارة الطاقة. سيتطلب ذلك تولي المرافق المستصلحة مسؤولية تقييم ما هو ممكن تقنيًا . بالنسبة للمباني ، قدرت وكالة الطاقة الدولية ، في الجنوب العالمي - حيث يتوسع مخزون المباني بسرعة - ما يصل إلى 60 ٪ من المباني التي ستستخدم في عام 2030 لم يتم بناؤها بعد. يوفر هذا فرصًا للمرافق للشراكة مع الحكومات لوضع قوانين بناء لضمان أن تكون المباني الجديدة فعالة قدر الإمكان.[458]

بسبب تسليع الكهرباء ، لا يوجد حاليًا أي حافز من جانب شركات الطاقة الخاصة أو الشركات المملوكة للدولة المسوقة لإدخال تدابير قد تتحكم في الاستهلاك أو تخفضه. في الواقع ، العكس هو الصحيح. على سبيل المثال ، التقنيات التي يمكن إدخالها لتقليل الطلب لا تكلف المال فقط ، ولكن من المحتمل أن يؤدي إدخالها إلى استهلاك أقل للكهرباء وستنخفض الإيرادات. من وجهة نظر شركات الكهرباء الهادفة للربح ، فإن هذا يرقى إلى عرض "الخسارة والخسارة".

سيسمح نزع السلاح للشركات المستصلحة باتباع استراتيجيات لتعزيز الكفاءة بطريقة متكاملة ومخططة. بالإضافة إلى المساعدة في تقليل الانبعاثات ، يمكن أن تؤدي المستويات الأعلى من الكفاءة إلى تقليل كمية سعة التوليد الجديدة التي ستحتاج إلى تركيبها في العقود القادمة.

كفاءة الطاقة والوظائف المناخية

نهج المسار العام هو نتاج سنوات من التحليل والنشاط النقابي ، حيث لعبت النقابات من الجنوب دورًا رائدًا. في عام 2016 ، أنتج مركز تطوير المعلومات البديلة (AIDC) مجموعة من الأبحاث التي وفرت الأساس لحملة المليون وظيفة مناخية في جنوب إفريقيا ، وهي حملة تمت محاكاتها في العديد من البلدان ، بما في ذلك المملكة المتحدة حيث تم اعتمادها من قبل التجارة. كونغرس الاتحاد.[459]

تُظهر حملة OMCJ العلاقة المحتملة بين أعداد كبيرة من العمال المتاحين والقدرة على توليد العمل الضروري اجتماعيًا وبيئيًا. لقد مضى ما يقرب من 20 عامًا منذ أن أصدر برنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة تقريرًا تاريخيًا بعنوان " تحدي الأحياء الفقيرة". [460]وأشار التقرير ، الذي صدر في أكتوبر 2003 ، إلى أن ثلث سكان الحضر في العالم - حوالي 803 مليون شخص - يعيشون في أحياء فقيرة. [461]بحلول عام 2020 ، ارتفع العدد إلى 1.3 مليار. [462]خلص تقرير موئل الأمم المتحدة لعام

، إلى 1.61٪ للفترة 2000-2014. انظر: Parrique T.، Barth J.، Briens F.، C. Kerschner، Kraus-Polk A.، Kuokkanen A.، Spangenberg JH، 2019. Decoupling funked: Evidence and arguments against the Green Growth as a only Strategy for الاستدامة. مكتب البيئة الأوروبي. eeb.org/decoupling-debunked

[458]الوكالة الدولية للطاقة ، "توصيات اللجنة العالمية للعمل العاجل بشأن كفاءة الطاقة ،" يونيو 2020 ، https://www.iea.org/reports/recommendations-of-the-global-commission-for-urgent-action-on-energy - الكفاءة ، ص. 12.

[459]https://aidc.org.za/download/climate-change/OMCJ-booklet-AIDC-electronic-version.pdf

[460]موئل الأمم المتحدة ، تحدي الأحياء الفقيرة: التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية ، 2003. http://www.unhabitat.org/pmss/getPage.asp?page=bookView&book=1156

[461]المرصد الحضري العالمي ، الأحياء الفقيرة في العالم: وجه الفقر الحضري في الألفية الجديدة؟ نيويورك ، 2003 ، ص. 10. مقتبس من مايك ديفيس ، "كوكب الأحياء الفقيرة" ، نيو ليفت ريفيو 26 ، مارس - أبريل 2004.

[462]على الرغم من زيادة الأرقام المطلقة ، فقد انخفضت نسبة سكان الأحياء الفقيرة بعدة نقاط مئوية من عام 2003 إلى عام 2020. الموئل الحضري ، تقرير مدن العالم: https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/10/wcr_2020_report.pdf 2020

2003 إلى أن "السبب الوحيد الرئيسي لزيادة الفقر وعدم المساواة خلال الثمانينيات والتسعينيات كان تراجع الدولة". في عام 2020 ، أشار [463]تقرير المدن العالمية لموئل الأمم المتحدة إلى "عقود من الإهمال في الإسكان العام أو الاجتماعي وعدم كفاية تدخل الدولة لتنظيم السوق الخاصة وإنتاج مساكن مناسبة وبأسعار معقولة لجميع شرائح السكان."[464]

كما أشار التقرير إلى أن مشاريع البيئة والمحافظة عليها تضيف قيمة إلى البيئة الحضرية ، لكن هذا أدى في كثير من الأحيان إلى زيادة أسعار المساكن والإيجارات. وحذر التقرير من "تحسين المناخ" ، مع استبعاد الفقراء "ليس فقط من السكن والأماكن العامة ولكن أيضًا من البيئات الآمنة والمحمية".

من خلال إظهار طريقة مختلفة للمضي قدمًا ، يمكن لشركات الطاقة المستصلحة أن تتشارك مع السلطات البلدية والمحلية لمعالجة مستويات البطالة المرتفعة من خلال تطوير نوع برامج الأشغال العامة ذات التوظيف المباشر التي كانت شائعة منذ ثلاثينيات القرن الماضي خلال الصفقة الجديدة "الأصلية" في الولايات المتحدة.

صرح البنك الدولي مرارًا وتكرارًا أنه يجب تعويض أولئك الذين يقدمون الخدمات البيئية من خلال مدفوعات من المستفيدين من هذه الخدمات ، وأن الفوائد الاجتماعية والبيئية تفوق بكثير تكلفة الدفع مقابل الخدمات. [465]ولكن لا توجد مساحة في النموذج النيوليبرالي لبرامج الأشغال العامة ذات التوظيف المباشر والتي يمكن تمويلها من القطاع العام. سيكون "المستفيدون" من خفض الانبعاثات هم الأطفال الصغار أو أولئك الذين لم يولدوا بعد ، وبالتالي غير قادرين على دفع ثمن هذه الخدمات. بحلول الوقت الذي يصل فيه هؤلاء الأطفال إلى منتصف العمر ، قد يكون مناخ العالم غير مستقر لدرجة أن الحضارة نفسها قد تواجه انهيارًا لا رجعة فيه. يكشف هذا السيناريو عن إفلاس النموذج الربحي الحالي ، والحاجة الملحة لبديل المسار العام .

ملاحظة للمحرر:
ستتم إضافة خاتمة صفحتين هنا

مسرد للمصطلحات

بقلم آنا كاسرادزي وأندرو بيزولو

خطة عمل أديس أبادا - نتيجة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبادا ، إثيوبيا ، خطة العمل هي إطار عالمي لمواءمة التدفقات المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية (SDGs) مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

مبادرة الحزام والطريق - برنامج التنمية الدولية للحكومة الصينية ، الذي يستثمر في البنية التحتية والتكنولوجيا في البلدان النامية ويدعو إلى التنمية الخضراء والتجارة الحرة.

التمويل المختلط - الاستخدام الاستراتيجي لتمويل التنمية والأموال الخيرية لتعبئة تدفقات رأس المال الخاص إلى الأسواق الناشئة والحدودية.

بريتون وودز - مؤتمر 1944 في بريتون وودز ، نيو هامبشاير للقوى المتحالفة الذي أنشأ صندوق النقد الدولي (IMF) ، والبنك الدولي ، والنظام النقدي الدولي الذي كان يحكم العلاقات النقدية بين الدول تقريبًا حتى عام 1976. وشهد عام 1947 تشكيل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي أصبحت في عام 1995 منظمة التجارة العالمية. بدأت المعروفة باسم "مؤسسات بريتون وودز" (BWI) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقية الجات / منظمة التجارة العالمية في عكس نمو الأفكار النيوليبرالية في أواخر السبعينيات في أعقاب أزمة النفط والارتفاع الحاد في التضخم وأزمة النظام الكينزي للإدارة الاقتصادية.

---

[463]بحاجة إلى مرجع الصفحة

[464]الموئل الحضري ، تقرير مدن العالم: 2020 https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/10/wcr_2020_report.pdf

[465]تقرير عن التنمية في العالم XXXX

Buen Vivir أو Vivir Bien - تعكس الترجمات غير الكاملة لمفاهيم الأنديز لسوما كامانا وسوماك كاوساي وفيفير بيان وبوين فيفير رؤية كونية أصلية تؤكد على العيش في وئام مع الطبيعة ومع بعضها البعض. ألهمت فلسفة Buen Vivir الأصلية الحركات الاجتماعية من أجل السيادة الغذائية والعدالة المناخية والمواطنة في مجال الطاقة في جميع أنحاء العالم.

مزادات السعة - عملية منح الهيئات الحكومية اتفاقيات شراء الطاقة لشركات خاصة ، وتقديم مدفوعات للاستثمار في السعة الجديدة والحفاظ على السعة الحالية.

التقاط الكربون وعزله (CCS) - تقنية "التقاط" وتخزين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لمنعها من الوصول إلى الغلاف الجوي. لم تصل مشاريع احتجاز الكربون وتخزينه إلى النطاق التجاري بعد ، وهناك بضع عشرات فقط من المشاريع التجريبية قيد التشغيل على مستوى العالم ، ومعظمها في مجال توليد الطاقة والتصنيع كثيف الطاقة.

كثافة الكربون - مقدار انبعاثات الكربون المنبعثة لكل وحدة طاقة مستهلكة (انبعاثات / طاقة ثاني أكسيد الكربون) أو لكل سلعة أو خدمة منتجة. تتم مناقشة هذا القياس أحيانًا فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي لبلد ما ، ولكن غالبًا ما يستخدم لمقارنة تأثير انبعاثات مصادر الطاقة المختلفة (على سبيل المثال ، الفحم أكثر كثافة من الكربون من الغاز الطبيعي). يبرز خفض كثافة الكربون للوقود الأحفوري كاستراتيجية مفضلة للوصول إلى أهداف انبعاثات صافية صفرية بين شركات الوقود الأحفوري.

حجز الكربون - مجموعة التقنيات والمؤسسات والمعايير غير المتسقة أو غير المتوافقة مع مستقبل منخفض الكربون وتحد من التقدم نحو هذا الهدف. إنها عملية تتفاعل من خلالها الحواجز الاجتماعية والسياسية والتقنية لإزالة الكربون لخلق حالة من الجمود تفضل تطوير الوقود الأحفوري.

الطموح المناخي - "هدف" معلن عنه للتخفيف و / أو التكيف مع المناخ من قبل الدول أو الشركات أو المنظمات الأخرى.

تمويل المناخ - تمويل محلي أو وطني أو عبر وطني من مصادر عامة وخاصة وبديلة تسعى إلى دعم إجراءات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

التسليع - لتقليل شيء فريد ومعقد ومتعدد الأوجه إلى قيمة واحدة أو وحدة قابلة للتبديل ، وغالبًا ما تكون نقدية.

مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة - الفكرة القائلة بأن جميع البلدان يجب أن تساهم في التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه ، لكن بعض البلدان يجب أن تساهم بشكل أكبر بناءً على انبعاثاتها التاريخية المختلفة وقدراتها على المساهمة.

التمويل الميسر - تمويل أقل من سعر السوق تقدمه المؤسسات المالية الرئيسية ، مثل بنوك التنمية والصناديق متعددة الأطراف ، إلى البلدان النامية للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية.

الانبعاثات التراكمية - جميع الانبعاثات في الغلاف الجوي حتى الآن من جميع المصادر والبلدان.

تأجيل سداد الديون - تأجيل أو تأجيل مصرح به لاستحقاق أو الموعد النهائي لسداد دين أو أداء التزام.

انخفاض النمو - إطار عمل شامل يعتمد على انتقادات للنظام الاقتصادي المرتكز على النمو الذي نعيش فيه. يؤكد انخفاض النمو على الحاجة إلى تقليل الاستهلاك والإنتاج العالميين ويدعو إلى مجتمع عادل اجتماعيًا ومستدامًا بيئيًا مع الرفاه الاجتماعي والبيئي الذي يحل محل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للازدهار.

مؤسسات تمويل التنمية (DFIs) - مؤسسات تمويل التنمية الوطنية والدولية (DFIs) هي بنوك إنمائية متخصصة أو شركات تابعة تم إنشاؤها لدعم تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. وعادة ما تكون مملوكة للأغلبية من قبل الحكومات الوطنية

وتصدر رأس مالها من صناديق التنمية الوطنية أو الدولية أو تستفيد من الضمانات الحكومية. غالبًا ما تمول مؤسسات التنمية المالية المشاريع التي لولاها لن تكون قادرة على الحصول على تمويل من المقرضين التجاريين.

موارد الطاقة الموزعة (DERs) - تقنيات صغيرة ، معيارية ، لتوليد الطاقة وتخزينها توفر السعة الكهربائية أو الطاقة حيث تحتاجها. تنتج عادةً أقل من 10 ميغاواط من الطاقة ، يمكن عادةً ضبط حجم DERs لتلبية احتياجاتك الخاصة وتركيبها في الموقع. يمكن توصيل DERs بشبكة الطاقة الكهربائية المحلية أو عزلها عن الشبكة في تطبيقات قائمة بذاتها. تشمل تقنيات DER توربينات الرياح ، والخلايا الكهروضوئية (PV) ، وخلايا الوقود ، والميكروتوربينات ، والمحركات الترددية ، وتوربينات الاحتراق ، والتوليد المشترك ، وأنظمة تخزين الطاقة.

الديون البيئية - يشير الدين البيئي إلى الضرر الذي يلحق بمرور الوقت بالنظم الإيكولوجية والأماكن والشعوب من خلال أنماط الإنتاج والاستهلاك ؛ واستغلال النظم البيئية على حساب الحقوق العادلة لبلدان أو مجتمعات أو أفراد آخرين. إنه في الأساس الديون المستحقة على البلدان الصناعية في الشمال لبلدان الجنوب بسبب نهب الموارد التاريخية والحالية ، والتدهور البيئي والتخصيص غير المتناسب للمساحة البيئية للتخلص من غازات الدفيئة (GHGs) والنفايات السامة.

Ecosocialism - رؤية سياسية لمجتمع متحول في وئام مع الطبيعة ، وتطوير الممارسات الاجتماعية والإنتاجية التي يمكن أن تحقق ذلك. يعبر الفكر الاشتراكي الإيكولوجي عن بدائل جذرية لجميع الأنظمة المدمرة اجتماعيًا وبيئيًا ، مثل النظام الأبوي والعنصرية ورهاب المثلية والاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري. وهو يقوم على منظور يعتبر الأنواع الأخرى والنظم البيئية الطبيعية ذات قيمة في حد ذاتها وكشركاء في الحفاظ على المجتمع العادل والمحيط البيئي المرن.

الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs) - مجموعة كبيرة ، ولكن غير محددة في بعض الأحيان ، من البلدان النامية تمتد عبر إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. بشكل عام ، تتمتع بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية باستهلاك منخفض ولكن متزايد للطاقة للفرد ، وقاعدة صناعية آخذة في الاتساع ، ودخول متزايدة.

موازنة الطاقة - يقوم مزودو الطاقة بشراء المزيد من الكهرباء خلال فترات الذروة (انخفاض الطلب) ، وتخزين تلك الكهرباء وتفريغها خلال فترات الذروة.

معاهدة ميثاق الطاقة (ECT) - اتفاقية متعددة الأطراف ملزمة قانونًا تشمل ترويج الاستثمار وحمايته ، والتجارة ، والعبور ، وكفاءة الطاقة ، وتسوية المنازعات. يتطلب عوائد مضمونة للمستثمرين من القطاع الخاص ويشمل أكثر من 50 دولة في أوروبا وأوراسيا.

التوسع في الطاقة - النمو في أحجام الطاقة المنتجة استجابة للطلب المتزايد. يجادل TUED بأن العالم لا يمر بمرحلة انتقالية في مجال الطاقة (انخفاض في أنواع معينة من الطاقة وزيادة في أنواع أخرى أكثر نظافة) ولكن توسع في الطاقة ، حيث يتزايد إنتاج الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة.

سيادة الطاقة - قدرة أي بلد على اتخاذ قرار مستقل بشأن هيكل ومصادر إمدادات الطاقة الخاصة به وبشأن سياسته في مجال الطاقة ، بما في ذلك سوق الطاقة وقواعد تشغيل النظام. بشكل حاسم ، فإنه يعني أيضًا القدرة على اتخاذ قرارات بشأن الطاقة خالية من التأثير والتدخل الأجنبي.

ركود الطاقة - استمرار فقر الطاقة.

المفوضية الأوروبية - الهيئة الإدارية التنفيذية للاتحاد الأوروبي ، وهي مجلس وزراء يتكون من 27 عضوًا برئاسة رئيس.

الاستهلاك النهائي للطاقة - إجمالي الطاقة التي يستهلكها المستخدمون النهائيون ، مثل المنازل أو الصناعة أو الزراعة. إنها الطاقة التي تصل إلى باب المستهلك النهائي وتستثني ما يستخدمه قطاع الطاقة نفسه. وعادة ما يتم تقسيمها إلى قطاعات الاستخدام النهائي: الصناعة ، والنقل ، والأسر ، والخدمات ، والزراعة.

نموذج "استرداد التكلفة الكاملة" - توليد إيرادات كافية من خلال تسعير خدمة لتغطية التكلفة الكاملة للمخصص. تشمل التكاليف نفقات التشغيل والصيانة والإدارة والبحث والتطوير والتكاليف المالية والاستثمارات الرأسمالية في المرافق (بما في ذلك الاستهلاك والفوائد وعائد حقوق الملكية بمستوى كافٍ للحفاظ على الأنظمة إلى الأبد وتحقيق مستوى الخدمة المطلوب كحد أدنى).

جيجا طن (Gt) - جيجا طن هي وحدة مترية للكتلة ، وغالبًا ما تستخدم عند مناقشة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية. الجيغا طن هو 100000000 طن ، وبالمقارنة ، هو كتلة جميع الثدييات البرية في العالم ما عدا البشر. يطلق الكوكب حاليًا 40 جيجا طن من الكربون في الغلاف الجوي كل عام.

خطة مارشال العالمية - تستند الفكرة إلى خطة مارشال لما بعد الحرب العالمية الثانية التي مولت فيها الولايات المتحدة إعادة بناء اقتصادات الدول الأوروبية. تدعو خطة مارشال العالمية إلى نقل الثروة الجماعية والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية لتعزيز تنميتها المستدامة.

المنافع العامة العالمية - السلع التي يتم تأمينها من خلال الإنفاق العام التي تتوفر فوائدها للجميع على مستوى العالم (مثل المناخ المستقر).

الجنوب العالمي - تتركز البلدان الفقيرة في نصف الكرة الجنوبي (في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والجزر الصغيرة). في كثير من الأحيان المستعمرات السابقة لبلدان الشمال.

الاتحادات النقابية العالمية - اتحاد دولي للنقابات العمالية الوطنية ، تنظم في الغالب في قطاعات محددة.

النمو الأخضر - فكرة عن الرأسمالية المستدامة بيئيًا ، والتركيز على الثروة المتزايدة (وبالتالي ، استخدام الموارد) بدلاً من إعادة توزيعها.

التعديل الهيكلي الأخضر - السياسات النيوليبرالية التقليدية للملكية الخاصة والتحكم في السلع العامة بتفويض ربحي ، ولكنها تُطبق الآن على الابتكارات الجديدة المطلوبة في قطاع الطاقة وتُقدم كحل لتفعيل انتقال الطاقة الخضراء.

منتجو الطاقة المستقلون (IPPs) - الشركات التجارية غير الهادفة للربح التي تمتلك وتشغل محطات الطاقة وتبيع الكهرباء المولدة إلى المرافق أو المشترين الحكوميين أو المستخدمين النهائيين الآخرين.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) - هيئة تابعة للأمم المتحدة في طليعة تزويد صانعي السياسات والجمهور بتقارير علمية منتظمة عن تغير المناخ وعواقبه.

صندوق النقد الدولي (IMF) - مؤسسة مالية دولية تساهم فيها البلدان بالأموال ثم تخصص كقروض قصيرة إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية مقابل إصلاحات سياسية معينة.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) - منظمة حكومية دولية مكلفة بتسهيل التعاون وتعزيز المعرفة وتعزيز اعتماد الطاقة المتجددة واستخدامها المستدام.

انتقال عادل - مسار لإزالة الكربون يوفر عدالة توزيعية للعمال والفئات والبلدان المحرومة.

بروتوكولات كيوتو - اتفاقيات في 1997 و 2012 لتمديد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تبنت فيها البلدان أهدافًا ملزمة أو غير ملزمة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

التحرير - إزالة الحواجز أمام الاستثمار والسيطرة الاقتصادية من قبل المصالح الأجنبية الخاصة.

أسواق الطاقة المتحررة - الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية (المرتبطة بالليبرالية الجديدة في الثمانينيات والتسعينيات) التي تفتح جميع جوانب قطاع الطاقة (الإنتاج والتوليد والنقل والتوزيع) للمنافسة في السوق بين الكيانات الخاصة بهدف ظاهري يتمثل في زيادة الكفاءة وخفض الأسعار ، وجذب الاستثمار الخاص. يتضمن التحرير أيضًا في كثير من الأحيان إلغاء التأميم القسري لمرافق الطاقة العامة بالإضافة إلى عملية التفكيك ، أو طلب المنافسة في السوق من خلال فصل الأنشطة (مثل الإنتاج والتوليد) التي كانت توفرها في السابق منفعة خاضعة للتنظيم ، وغالبًا ما تكون عامة.

الانحدار المُدار - مصطلح مفتوح ومتنازع عليه لوصف موازنة التخلص التدريجي المُدار من الوقود الأحفوري من نظام الطاقة جنبًا إلى جنب مع الإدخال السريع لمصادر الوقود غير الكربونية المصاحبة لكهربة الجملة لتلبية أهداف إزالة الكربون على مستوى الاقتصاد.

مليون برميل في اليوم (b / d.) - برميل في اليوم (B / D) هو مقياس لإنتاج النفط ، ويمثله عدد براميل النفط المنتجة في يوم واحد.

مصادر الطاقة المتجددة الحديثة - فئة تشير إلى مصادر الطاقة التي لا تعتمد على الكربون الأحفوري أو غير المتجددة أو المشعة. يمكن أن تشمل مصادر الطاقة المتجددة الحديثة مجموعة واسعة من مصادر الطاقة المتجددة ، ولكنها تشير بشكل عام إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية (حتى في بعض الأحيان تشير بشكل شبه حصري إلى طاقة الرياح والطاقة الشمسية). لا سيما مصادر الطاقة المتجددة الحديثة لا تشمل مصادر الطاقة الخالية من الكربون مثل الطاقة النووية.

بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) - منظمات الدول الأعضاء المانحة والمقترضة التي تقدم التمويل والمشورة لغرض التقدم الاقتصادي في البلدان النامية. وتشمل هذه البنوك البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وتمول مشروعات إنمائية بمليارات الدولارات في جميع أنحاء العالم.

المساهمات المحددة وطنياً - الهدف الذي حددته كل دولة لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بموجب اتفاقية باريس.

صافي الانبعاثات الصفرية - إطلاق غازات دفيئة في الغلاف الجوي أقل مما يتم امتصاصه.

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - غالبًا ما تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اختصارًا للبلدان المتقدمة ، وتمثل المنظمة الحكومية الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعة من 38 دولة ذات دخل مرتفع ومتقدمة مع مهمة معلنة تتمثل في تعزيز الأسواق الحرة والتجارة العالمية المحررة والديمقراطية. يبلغ النشاط الاقتصادي لمجموعة الدول التي تمثلها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معًا 62.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بينما يبلغ حجم السكان الممثل 1.38 مليار فقط.

التمويل الرسمي للتنمية - المساعدات الحكومية التي تعزز وتستهدف على وجه التحديد التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية ، على عكس الاستثمار الأجنبي لأغراض الأعمال.

اتفاقية باريس - اتفاقية عام 2015 من قبل 196 دولة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي. بموجب الاتفاقية ، من المفترض أن تضع البلدان أهدافًا طموحة بشكل متزايد لإزالة الكربون كل خمس سنوات.

أهداف باريس المناخية - تم التصديق عليها في عام 2016 من قبل 196 دولة مشاركة في COP21 في باريس ، فرنسا ، حددت اتفاقية باريس أهدافًا مناخية للحفاظ على متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من 2 درجة مئوية تحت مستويات ما قبل الصناعة ويفضل أن يكون 1.5 درجة مئوية. لتحقيق هذه الأهداف ، يُتوقع من كل دولة أن تضع وتخطط وتحقق تقدمًا نحو أهداف كل دولة على حدة. والجدير بالذكر أن أهداف باريس المناخية غير ملزمة وتفتقر إلى آلية لفرض أهداف محددة للانبعاثات.

انبعاثات الفرد - مقدار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لمواطن متوسط في بلد ما. يتم حساب انبعاثات الفرد بقسمة إجمالي انبعاثات الدولة على حجم سكانها.

Pink Tide - موجة سياسية من الحكومات اليسارية في ديمقراطيات أمريكا اللاتينية تتحرك والتي قاومت النموذج الاقتصادي النيوليبرالي في بداية القرن الحادي والعشرين.

مبدأ الملوث يدفع - الفكرة القائلة بأن الملوث يجب أن يدفع لمواجهة التكاليف الاجتماعية لتلوثه ، على سبيل المثال ، يجب على شركات النفط أن تدفع تكاليف التكيف مع المناخ. ومع ذلك ، في الممارسة العملية ، غالبًا ما يتم نقل التكاليف إلى العملاء. علاوة على ذلك ، من الصعب توزيع المسؤولية على العديد من الفاعلين المعنيين (الشركات والحكومات والمستهلكين ، إلخ) عن حصص محددة من التلوث.

اتفاقيات شراء الطاقة (PPAs) - العقود المبرمة بين الولايات أو المناطق أو البلديات ومقدمي الطاقة من القطاع الخاص لتوفير الطاقة على مدى عدد معين من السنوات ، وعادة ما يكون ذلك بمعدل عائد مضمون للشركات الخاصة.

نهج المسار العام - توسيع الملكية العامة للقطاعات الرئيسية ، لا سيما الطاقة ، بدلاً من الاعتماد على الشركات الخاصة لإزالة الكربون بشكل عادل.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PUPs) - تعاون بين اثنين أو أكثر من الهيئات أو المنظمات العامة ، على أساس التضامن ، لتحسين قدرة وفعالية شريك واحد في تقديم الخدمات العامة.

بنوك التنمية الإقليمية (RDBs) - مؤسسات مالية متعددة الأطراف تقدم المساعدة المالية والفنية للتنمية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل داخل مناطقها. تشمل RDBs بنك التنمية الأفريقي (AfDB) ، وبنك التنمية الآسيوي (ADB) ، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB).

نموذج التضامن - تم تطبيق نموذج التضامن في كوستاريكا بين عامي 1998 و 2002 ، وكان نموذج التضامن آلية لتعزيز التكامل والتضامن في تحديد وحل المشكلات المحلية. سعى المشروع إلى تشجيع مشاركة المواطنين على المستوى المحلي من أجل تشخيص مشاكل المجتمع وحلولها الممكنة من خلال العمل المنسق بين البلديات والمؤسسات الحكومية ، مثل شركة الكهرباء المملوكة للدولة في كوستاريكا.

الشركات المملوكة للدولة (SOEs) - الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة الدولة أو الحكومة والتي تنتج أو تقدم سلعًا أو خدمات للجمهور ، وغالبًا ما تكون في منافسة مع الشركات الخاصة.

أجندة التكيف الهيكلي - مجموعة من السياسات التي تجبر الدول الغنية الدول الفقيرة على تبنيها مقابل القروض ، بما في ذلك قطع الخدمات العامة وزيادة الإيرادات ، وزيادة الصادرات عن طريق استخراج الموارد ، ورفع القيود المفروضة على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي ، وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة ، وقطع إعانات الدولة.

برامج التكيف الهيكلي (SAPs) - فرض الإصلاحات الهيكلية على البلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية مقابل قروض من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB). وشملت هذه البرامج تنفيذ سياسة السوق الحرة ، وتحرير التجارة ، وخصخصة الخدمات العامة ، وتقليل الحواجز أمام رأس المال الأجنبي ، وتقليل العجز في الميزانية من خلال التقشف.

استعراض ستيرن - استعراض ستيرن لاقتصاديات تغير المناخ كان تقريرًا صدر عام 2006 نيابة عن حكومة المملكة المتحدة من قبل نيكولاس ستيرن ، كبير الاقتصاديين السابق بالبنك الدولي. واعتبر التقرير تغير المناخ أكبر "فشل في السوق" على الإطلاق ، ودعا إلى اتخاذ إجراءات مناخية متسارعة ، وخاصة تسعير الكربون ، والدعم الحكومي للتقنيات منخفضة الكربون ، واستثمارات القطاع الخاص.

النقل - نقل الكهرباء عبر مسافات كبيرة ؛ جهد أعلى ومقاومة أقل من التوزيع (الجهد المنخفض والمسافات المحلية).

المعهد عبر الوطني - معهد دولي للبحث والدعوة مقره بروكسل ملتزم ببناء كوكب عادل وديمقراطي ومستدام.

التفكيك - لتقسيم شركة أو تكتل إلى شركاتها المكونة ، خاصة قبل بيعها ،

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) - معاهدة بيئية دولية وقعتها أكثر من 150 دولة للتصدي لتغير المناخ بفعل الإنسان. تأسس الإطار في عام 1992 ، ودعا إلى استمرار البحث العلمي والاجتماعات والمفاوضات والاتفاقيات السياسية المنتظمة.

البنك الدولي - مؤسسة مالية دولية تساهم فيها البلدان بأموال يتم تخصيصها كقروض طويلة الأجل ومنح للبلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية مقابل إصلاحات سياسية معينة.

"مؤتمر الأطراف" - هيئة صنع القرار لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التي يجتمع فيها ممثلو الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (وغيرهم) سنويًا لإعادة تقييم التقدم المحرز.

"البيئة التمكينية" - الشروط القانونية المواتية للاستثمار من قبل المصالح الخاصة ، وعادة ما يكون ذلك على حساب الخزينة العامة ومعايير العمل والبيئة.

"الصفقة الخضراء العالمية الجديدة" - نموذج عالمي للتنمية المستدامة يقوم على المنافع العامة التي يمكن أن تتصدى للفقر وتمنع الإفراط في استخدام الموارد واستغلالها.

"فشل السوق" - عندما تؤدي ديناميكيات السوق إلى نتائج غير مرغوب فيها اجتماعيًا ، على سبيل المثال ، عندما لا تنعكس التكاليف الاجتماعية للسلع في أسعارها ولا يتحملها المستهلكون. تشير العبارة إلى أن الفشل هو حالة استثنائية للأسواق.

"الحماية خارج السوق" - سياسة الحكومة ، مثل ضوابط الأسعار والتعريفات والعقود المالية المواتية ، التي تستخدم الأموال العامة لدعم ودعم نمو الصناعة الخاصة. في هذه الحالة ، كان قطاع الطاقة المتجددة متلقيًا كبيرًا "للحماية خارج السوق" ويمكن أن يعزو الكثير من نموه إلى الدعم الحكومي والحماية.

"ذروة الانبعاثات" - النقطة الزمنية التي ستتقلص بعدها انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في كل سنة تالية. يمكن تحليل ذروة الانبعاثات على أساس كل بلد على حدة أو من حيث إجمالي الانبعاثات العالمية.

"الخصخصة لإزالة الكربون" - تم تطويره بواسطة TUED ، وهو مصطلح لفكرة أن خصخصة الطاقة ضرورية للقطاع الخاص لقيادة الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

"عوائد مرضية" - عائد استثمار متوقع مرتفع بما يكفي لجذب الاستثمار الخاص المستدام في ما قد يكون سوقًا ناشئًا أو محفوفًا بالمخاطر.

"الحوار الاجتماعي" - نموذج تعاوني غير تصادمي للعلاقات الطبقية بين العمال وأصحاب العمل والحكومات يتضمن التفاوض أو التشاور أو مجرد تبادل المعلومات بين هذه المجموعات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات "المصلحة المشتركة". يرتبط الحوار الاجتماعي بـ "الشراكة الاجتماعية" التي تجسدت في معاهدة روما لعام 1958 والتي أرست أسس الاتحاد الأوروبي اليوم.

الطاقة المتجددة على نطاق المرافق - محطات الطاقة الكبيرة (بشكل أساسي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) التي تنتج الكهرباء لشبكة المرافق. من حيث الحجم ، تشير مصادر الطاقة المتجددة على نطاق المرافق عمومًا إلى محطات الطاقة التي يبلغ إجمالي قدرة توليدها 1 ميجاوات أو أكثر.